التُحفَةُ الإسْرافِيلِيّةُ

فِي مَنهَجِيّةِ البُحُوثِ العِلمِيّةِ

قَدَّمَه وقَرَّظَه فَضِيلَةُ الشَّيخِ الجَلِيلِ

أَبي بلال خالد بن عبود الحَضرمِي حفظه الله

لا يجوز تصويره ولا طبعه إلا بإذن مصنفه

تَأليفُ أَبي مَشْكُورِ الإِسْرافِيلي

عَبدِ الشَّكُور بن عَلي بن عَبدِ الله الصَّومَالي

بِدارِ الحَدِيثِ السَّلَفِيَّةِ بِالحَامِي

حقوق الطبع
محفوظة للمصنف
لا يجوز طبعه ولا تصويره إلا بإذنه

مقَدّمَةُ الشَّيخِ الجَليلِ أَبِي بِلال الحَضرَمِي

بسم الله الرحمن الرّحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن والاه.

أما بعد:

فقد طلب مني أخونا الفاضل الباحث المفيد أبو مشكور عبد الشَّكور الصومالي حفظه الله أن أقرأ رسالته المسمَّاة: (التُّحفة الإسْرافيليَّة في منهجِيَّة البحوث العِلميَّة)، فقرأتها تلبية لطلبه حفظه الله، فألفيتها تحفة كاسمها، فأفاد وأجاد في هذا السِّفر المبارك، وأتحف فيه طلاب العِلم بمباحث علميَّة قويَّة تدلُّ على استفادته، وتمكِّنه في العلوم الشرعيَّة، فنسأل الله أن ينفع به وبما كتب.

كتبه أبو بلال الحضرمي خالد بن عبود باعامر

(١٤/شعبان/١٤٣٩هـ)

مُقَدّمَةُ المُصَنّفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفُسِنَا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له. وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبدُهُ ورسولُهُ. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧- ٧١].

أما بعد؛ فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هديُ محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشَرَّ الأمور مُحْدَثَاتُهَا، وكلَّ مُحْدَثَةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة.

فان نِعَم الله على هذه البشريّة ظاهرة، وتفضيلَها على كثير من خلقه بارزة، فقد أكرمهم بكرامات عظيمة، وأنزلهم منازل رفيعة، فجعل منهم العقلاء والأذكياء، بل اختار منهم الأنبياء، الوسائط بين الله وبين خلقه. يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [(٣٤) إبراهيم]، وقال أيضا سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [(١٨) النحل].

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [(٧٠) الإسراء].

ألا وإنَّ من نِعم الله على هذه البشرية، أن علَّمهم القلم والكتابة التي بها يكتسب المنافع الدنيوية والأخروية، بل يتوصل بها لنيل العلوم الشرعية والفنون العقلية.

ولذلك امتنَّ الله جلَّ جَلاله على نبي الله عيسى عليه السلام بتعليمه للكتابة، فقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾[(١١٠) المائدة]

ويقول جلّ جلاله مخبرا عن تمام بشارة الملائكة لمريم عليها السلام بابنها عليه السلام: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [(٤٨) آل عمران]

والمراد بالكتاب هنا الكتابة كما قال المفسرون.

ولقد بلغ القلم مبلغا كبيرا، وأخذ قسطا وافرا من العناية القرآنية، فقد ذكر الله في كتابه الكريم أربع مرات، [١] حتى نال شرف القَسم من ربّ العالمين جلّ جلاله، فقال تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [(١) القلم]

كيف لا؟! وإن أوّل سورة نزلت من القرآن مشيرة بعظم هذه النعمة، يقول ربي جل جلاله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ(٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥).﴾ [العلق ١-٥]

يقول العلّامة ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢/٢٣٩): "التَّعْلِيم بالقلم الَّذِي هُوَ من أعظم نعمه على عباده؛ إِذْ بِهِ تخلد الْعُلُوم وَتثبت الْحُقُوق، وَتعلم الْوَصَايَا وَتحفظ الشَّهَادَات، ويضبط حِسَاب الْمُعَامَلَات الْوَاقِعَة بَين النَّاس، وَبِه تقيد أخبار الماضين للباقين اللاحقين، وَلَوْلَا الْكِتَابَة لانقطعت أخبار بعض الأزمنة عَن بعض ودرست السّنَن، وتخبطت الأحكام، وَلم يعرف الْخلف مَذَاهِب السّلف، وَكَانَ مُعظم الْخلَل الدَّاخِل على النَّاس فِي دينهم ودنياهم إنما يعتريهم من النسْيَان الَّذِي يمحو صور الْعلم من قُلُوبهم فَجعل لَهُم الْكتاب وعَاء حَافِظًا للْعلم من الضّيَاع كالأوعية الَّتِي تحفظ الأمتعة من الذّهاب والبطلان".

ولذلك جاءت الشريعة الغرّاء بالإشارة إلى شأن القلم والكتابة، والاهتمام بها، والحث على تعلّمها، فقد أمر الله بها في توثيق الديون حيث قال تعالى:

---

[١]) وقد ذكر الله القلم في أربعة مواضع من القرآن، منها موضعان بالإفراد وموضعان بالجمع، وذلك قول الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وقوله: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ وقوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) العلق﴾.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ الآية﴾ [(٢٨٢) البقرة]

بل أمر النبي صلّى الله عليه وسلّم بالكتابة لصيانة العلم ورعايته حتى يكون محفوظا في القرون المتأخرة. ففي الصحيح المسند للإمام الوادعي (١٦٣/١) عن عبد الله عن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: "كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ، وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ، فَقَالَ: «اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»"[١]

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لأَحَدٍ بَعْدِي، فَلاَ يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلاَ يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلاَ تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلاَّ لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلاَّ الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِلاَّ الإِذْخِرَ فَقَامَ أَبُو شَاهٍ ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اكْتُبُوا لأَبِي شَاهٍ. قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ

[١]) أخرجه أحمد في المسند برقم (٦٥١٠) وأبو داود برقم (٣٦٤٦) وابن أبي شيبة (٩/ ٤٩ – ٥٠) وغيرهم.

لِلأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ."[١]

وفي البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا أنه قال: "«ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»"[٢]

وقد أوصى السلف الصالح رضوان الله عليهم بتعليم الكتابة لتقييد العلم وحفظه، فقد روى الدارمي والحاكم بسند حسن عن أنس رضي الله عنه أنه قال: "يا بنيّ قيّدوا هذا العلم"[٣]

وأخرج الدارمي أيضا والخطيب بسند صحيح عن معاوية بن قرّة أنه قال: "كان يقال من لم يكتب علمه لم يعدّ علمه علما"[٤]

---

[١]) أخرجه البخاري برقم (٢٤٣٤) ومسلم برقم (١٣٥٥).

[٢]) أخرجه البخاري برقم (١١٣).

قال الذهبي في السير (٣/٨٠): " وَكَتَبَ الكَثِيْرَ _يعني عبد الله بن عمرو_ بِإِذْنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَتَرْخِيْصِهِ لَهُ فِي الكِتَابَةِ بَعْدَ كَرَاهِيَتِهِ لِلصَّحَابَةِ أَنْ يَكْتُبُوا عَنْهُ سِوَى القُرْآنِ، وَسَوَّغَ ذَلِكَ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –. ثُمَّ انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ بَعْدَ اخْتِلاَفِ الصَّحَابَةِ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُم – عَلَى الجَوَازِ وَالاسْتِحْبَابِ؛ لِتَقْيِيْدِ العِلْمِ بِالكِتَابَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ كَانَ أَوَّلاً لِتَتَوَفَّرَ هِمَمُهُم عَلَى القُرْآنِ وَحْدَهُ، وَلِيَمْتَازَ القُرْآنُ بِالكِتَابَةِ عَمَّا سِوَاهُ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، فَيُؤْمَنُ اللَّبْسُ، فَلَمَّا زَالَ المَحْذُوْرُ وَاللَّبْسُ، وَوَضَحَ أَنَّ القُرْآنَ لاَ يَشْتَبِهُ بِكَلاَمِ النَّاسِ، أُذِنَ فِي كِتَابَةِ العِلْمِ وَاللهُ أَعْلَمُ".

[٣]) أخرجه الحاكم (١/٢٠٦)، والدارمي (٥٠٨).

[٤]) أخرج الدارمي (٥٠٧) والخطيب في تقييد العلم (ص/١٠٩)

وأخرج الدارمي أيضا وابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي المليح أنه قال: "يعيبون علينا الكتابة، وقد قال الله تعالى: ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [(٥٢) طه] ([1])

ونسب إلى الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال:

العلم صيد والكتابة قيده *** قيّد صيودك بالحبال الواثقة

فمن الحماقة أن تصيد غزالة *** وتفكّها بين الخلائق طالقة

وقال الشاعر:

كل علم ليس في القرطاس ضاع *** وكل سر جاوَز الإثنين شاع ([2])

---

[1]) أخرجه الدارمي (٥٠٦)، وابن أبي شيبة (٩/٥١) برقم (٦٤٨٧)

[2]) قال الخطيب البغدادي في تقييد العلم (ص/٦٤): " قُلْتُ: إِنَّمَا اتَّسَعَ النَّاسُ فِي كَتْبِ الْعِلْمِ، وَعَوَّلُوا عَلَى تَدْوِينِهِ فِي الصُّحُفِ بَعْدَ الْكَرَاهَةِ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ انْتَشَرَتْ، وَالْأَسَانِيدَ طَالَتْ، وَأَسْمَاءُ الرِّجَالِ وَكُنَاهُمْ وَأَنْسَابَهُمْ كَثُرَتْ، وَالْعِبَارَاتِ بِالْأَلْفَاظِ اخْتَلَفَتْ، فَعَجَزَتِ الْقُلُوبُ عَنْ حِفْظِ مَا ذَكَرْنَا، وَصَارَ عِلْمُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَثْبَتُ مِنْ عِلْمِ الْحَافِظِ، مَعَ رُخْصَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِمَنْ ضَعُفَ حِفْظُهُ فِي الْكِتَابِ، وَعَمِلَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ بِذَلِكَ."

وقال أبو السعادات ابن الأثير في جامع الأصول لأحاديث الرسول (١/٤٠): " فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقل الضبط، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والذكر يهمل، والقلم يحفظ ولا ينسى".

وإن من أجمل الكتابات وأنفعها التأليف والتصنيف؛ لأنه أحسن طريق يحفظ به العلم إذا قصد كاتبه نشر العلم والسنة، وبه يحلم كل طالب علم مستفيد؛ لأن المقصود من دراسة علوم الآلة التي نتعلمها ليل نهار هو التأليف والكتابة، ونشر العلم، والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى. ([1])

وفي السير للذهبي (٤ /٣٦٢) عن سعيد بن جبير أنه قال: " لأَنْ أَنْشُرَ عِلْمِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَذْهَبَ بِهِ إِلَى قَبْرِي".

ولا شك أن أحسن طريقة ينشر بها العلم للحاضر والغائب التأليف والتصنيف، يقول ابن الجوزي رحمه الله في صيد الخاطر (ص/٢٤١): "رأيت من الرأي القويم أن نفع التصانيف أكثر من نفع التعليم بالمشافهة؛ لأني أشافه في عمري عددًا من المتعلمين، وأشافه بتصنيفي خلقًا لا تحصى، ما خلقوا بعد، ودليل هذا أن انتفاع الناس بتصانيف المتقدمين أكثر من انتفاعهم بما يستفيدونه من مشايخهم. فينبغي للعالم أن يتوفر على التصانيف إن وفق للتصنيف المفيد؛ فإنه ليس كل من صنف صنف" ([2])

وقال تاج الدين السبكي كما في فتح المغيث (٣١٨/٣): " الْعَالِمُ وَإِنِ امْتَدَّ بَاعُهُ، وَاشْتَدَّ فِي مَيَادِينِ الْجِدَالِ دِفَاعُهُ، وَاسْتَدَّ سَاعِدُهُ حَتَّى خَرَقَ بِهِ كُلَّ سَدٍّ سَدَّ بَابَهُ، وَأَحْكَمَ امْتِنَاعَهُ، فَنَفْعُهُ قَاصِرٌ عَلَى مُدَّةِ حَيَاتِهِ، مَا لَمْ يُصَنِّفْ كِتَابًا يَخْلُدُ بَعْدَهُ، أَوْ يُورِقْ عِلْمًا يَنْقُلُهُ عَنْهُ تِلْمِيذٌ إِذَا وَجَدَ النَّاسُ فَقْدَهُ، أَوْ تَهْتَدِي بِهِ فِئَةٌ مَاتَ عَنْهَا وَقَدْ

[1]) انظر البدر الطالع (٧٨/٢) للإمام الشوكاني رحمه الله.

[2]) وقال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في الحلية (ص/١٩٩): "أما الاشتغال بالتأليف النافع لمن قامت أهليته، واستكمل أدواته، وتعددت معارفه، وتمرس به بحثا ومراجعة ومطالعة وجرداً لمطولاته، وحفظاً لمختصراته، واستذكاراً لمسائله، فهو من أفضل ما يقوم به النبلاء من الفضلاء. ولا تنس قول الخطيب: من صنف، فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس." السير للذهبي (٢٨١/١٨) وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٤١)

أَلْبَسَهَا بِهِ الرَّشَادَ بُرْدُهُ، وَلَعَمْرِي إِنَّ التَّصْنِيفَ لَأَرْفَعُهَا مَكَانًا لِأَنَّهُ أَطْوَلُهَا زَمَانًا، وَأَدْوَمُهَا إِذَا مَاتَ أَحْيَانًا. وَلِذَلِكَ لَا يَخْلُو لَنَا وَقْتٌ يَمُرُّ بِنَا خَالِيًا عَنِ التَّصْنِيفِ، وَلَا يَخْلُو لَنَا زَمَنٌ إِلَّا وَقَدْ تَقَلَّدَ عُقَدُهُ جَوَاهِرَ التَّأْلِيفِ، وَلَا يَجْلُو عَلَيْنَا الدَّهْرُ سَاعَةَ فَرَاغٍ إِلَّا وَنُعْمِلُ فِيهَا الْقَلَمَ بِالتَّرْتِيبِ وَالتَّرْصِيفِ."

أقول: وهل تيسّر الاجتهاد، وبلغنا الأحاديث إلّا بسبب ما قام به علماؤنا المتقدّمون وأئمتنا السالفون من تأليف الكتب وتصنيفه، ونشر العلم وتمحيصه؟؟، فلأجل هذه الكتب حصل للمتأخرين علم غزير، لعلّه لم يحصل لبعض المتقدّمين، بحيث دوّنت الأحاديث والآثار وأقوال الفقهاء. ([1])

يبيّن ذلك الإمام ابن عبد البرّ حيث يقول في التمهيد (١٣٥/٨) عند الكلام على سنّة الضحى: "وَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ: (مَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَةَ

---

[1]) يقول الإمام النحرير المجتهد الصنعاني رحمه الله في إرشاد النقّاد (١٠٤/١): "فَالْحق الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ غُبَار الحكم بسهولة الِاجْتِهَاد فِي هَذِه الْأَعْصَار، وَأَنه أسهل مِنْهُ فِي الْأَعْصَار الخالية لمن لَهُ فِي الدّين همة عالية، ورزقه الله فهما صافيا، وفكرا صَحِيحا، ونباهة فِي علمي السّنة وَالْكتاب، فَإِن الْأَحَادِيث فِي الْأَعْصَار الخالية كَانَت مُتَفَرّقَة فِي صُدُور الرِّجَال، وعلوم اللُّغَة فِي أَفْوَاه سكان الْبَوَادِي ورؤوس الْجبَال حَتَّى جمعت متفرقاتها، ونفقت ممزقاتها حَتَّى لَا يحْتَاج طَالب الْعلم فِي هَذِه الْأَعْصَار إِلَى الْخُرُوج من الوطن وَإِلَى شدّ الرحل والظعن.

فيا عجباه حِين تفضل الله بجمعها من الأغوار والأنجاد، وَسَهل سياقها للعباد، حَتَّى أينعت رياضها، وأترعت حياضها، وأجريت عيونها، وتهدلت بثمراتها غصونها، وفاض فِي ساحات تحقيقها معينها، وَاشْتَدَّ عضدها، وَجل ساعدها، وَكثر معينها، تَقول تعذر الِاجْتِهَاد، مَا هَذَا وَالله إِلَّا كفران النِّعْمَة وجحودها والإخلاد إِلَى ضعف الهمة وركودها، إِلَّا أَنه لَا بُد مَعَ ذَلِك أَولا من غسل فكرته عَن أدران العصبية، وَقطع مَادَّة الوساوس المذهبية، وسؤال لِلْفَتْحِ من الفتاح الْعَلِيم وَتعرض لفضل الله ﴿وَأَن الْفضل بيد الله يؤتيه من يَشَاء وَالله ذُو الْفضل الْعَظِيم﴾[الْحَدِيد ٢٩]

فالعجب كل الْعجب مِمَّن يَقُول بتعذر الِاجْتِهَاد فِي هَذِه الْأَعْصَار وَأَنه محَال، مَا هَذَا إِلَّا منع لما بَسطه الله من فَضله لفحول الرِّجَال، واستبعاد لما خرج من يَدَيْهِ واستصعاب لما لم يكن لَدَيْهِ، وَكم للأئمة الْمُتَأَخِّرين من استنباطات رائقة، واستدلالات صَادِقَة، مَا حام حولهَا الْأَولونَ، وَلَا عرفهَا مِنْهُم الناظرون، وَلَا دارت فِي بصائر المستبصرين، وَلَا جالت فِي أفكار المفكرين".

الضُّحَى قَطُّ)، فَهُوَ مِمَّا قُلْتُ لَكَ إِنَّ مِنْ عِلْمِ السُّنَنِ عِلْمًا خَاصًّا يُوجَدُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا وَقَدْ فَاتَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا أَحْصَاهُ غَيْرُهُ، وَالْإِحَاطَةُ مُمْتَنِعَةٌ، وَهَذَا مَا لَا يَجْهَلُهُ إِلَّا مَنْ لَا عِنَايَةَ لَهُ بِالْعِلْمِ، وَإِنَّمَا حَصَلَ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى عِلْمِ ذَلِكَ مُذْ صَارَ الْعِلْمُ فِي الْكُتُبِ، لَكِنَّهُمْ بِذَلِكَ دَخَلَتْ حِفْظَهُمْ دَاخِلَةٌ، فَلَيْسُوا فِي الْحِفْظِ كَالْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَصَلَ فِي كُتُبِ الْمُقِلِّ مِنْهُمْ عِلْمُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهِ يُنَوِّرُ بِالْعِلْمِ قَلْبَ مَنْ يَشَاءُ"

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في مفتاح دار السعادة (١/١٤٨): "وَلِهَذَا مَا أقام الله لهَذَا الدّين من يحفظه، ثمَّ قَبضه إليه إلا وَقد زرع مَا علمه من الْعلم وَالْحكمَة إما فِي قُلُوب امثاله، وإما فِي كتب ينْتَفع بهَا النَّاس بعده، وَبِهَذَا وَبِغَيْرِهِ فضل الْعلمَاء الْعباد، فَإِن الْعَالم إِذا زرع علمه عِنْد غَيره ثمَّ مَاتَ جرى عَلَيْهِ أجره، وَبَقِي لَهُ ذكره، وَهُوَ عمر ثَان، وحياة أخرى، وَذَلِكَ أحق مَا تنافس فِيهِ الْمُتَنَافسُونَ، وَرغب فِيهِ الراغبون".

فينبغي لطالب العلم المستفيد الذي وجد في نفسه قدرة للتأليف والتصنيف أن يشرع فيه بدون خوف ولا وجل؛ ففيه طلب للعلم وبحث للحقّ وتمرن للأذهان وتقوية للملكة العلمية، ([1]) يقول الإمام النووي رحمه الله تعالى في المجموع (١/٦١١): "وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْتَنِيَ بِالتَّصْنِيفِ، إذا تأهل له فبه يَطَّلِعُ عَلَى حَقَائِقِ الْعِلْمِ وَدَقَائِقِهِ وَيَثْبُتُ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَضْطَرُّهُ إلَى كَثْرَةِ التَّفْتِيشِ وَالْمُطَالَعَةِ وَالتَّحْقِيقِ

[1]) يقول الشيخ آل الشيخ في محاضرته طالب العلم والبحث كما في سلسلة المحاضرات العلمية (٤/٤١٩): "والذي دعاني إلى ذلك شيئان: الأول: أن طالب العلم لا بدَّ أن يبحث، ولا ينبت لطالب العلم ريش في جناحيه يصلح له أن يطير بهما في سماء العلم إلا ببحث، فمن لم يبحث يبقى في العلم ضعيفا، والثاني: أن البحث به تتضح المسائل، وبه يتبين طالب العلم معلومات كثيرة متنوعة، لم تكن تحصل له بلا بحث."

وَالْمُرَاجَعَةِ وَالِاطِّلَاعِ عَلَى مُخْتَلَفِ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ وَمُتَّفِقِهِ، وَوَاضِحِهِ مِنْ مُشْكِلِهِ وَصَحِيحِهِ مِنْ ضَعِيفِهِ، وَجَزْلِهِ مِنْ رَكِيكِهِ وَمَا لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَبِهِ يَتَّصِفُ الْمُحَقِّقُ بِصِفَةِ الْمُجْتَهِدِ."

وكذلك ينبغي له أن ينظم وقته ويجزئ ليلته، فيعطي للتصنيف وقتا يلائم له ويليق به، فإنه فعل السلف رضوان الله عليهم، ([1]) ففي السير للذهبي(٣٥/١٠) عن الربيع بن سليمان راوية الشافعي أنه قال: "كَانَ الشَّافِعِيُّ قَدْ جَزَّأَ اللَّيْلَ: فَثُلُثُهُ الأَوَّلُ يَكْتُبُ، وَالثَّانِي يُصَلِّي، وَالثَّالِثُ يَنَامُ "([2])

وقال الحاكم كما في السير أيضا(٤٩١/١٥): "جَزَّأتُ اللَّيْل أَثلاَثاً: فثُلُثٌ أُصَنِّف، وثُلُث أَنَام، وثُلُث أَقْرَأُ القُرْآنَ" ([3])

ولا تلتفت أيها القارئ إلى رأي من يرى أن التأليف في هذا الوقت لا يصلح، ويقول: "ما ترك الأول للآخر" لأنها "قصر للتفضل الإلهي والفيض الرباني على

---

[1]) يقول الخطيب البغدادي في تاريخه (٥٤٨/٢): " وسمعت علي بن عبيد الله بن عبد الغفار اللغوي المعروف بالسمسماني يحكي: أن محمد بن جرير مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة."

وفي تاريخ بغداد أيضا (٦٥٦/٤) أن أبا زكريا يحيى بن محمد الذهلي قال: " دخلت على أبي في الصيف الصائف وقت القائلة، وهو في بيت كتبه وبين يديه السراج، وهو يصنف، فقلت: يا أبت هذا وقت الصلاة ودخان هذا السراج بالنهار، فلو نفست عن نفسك؟ فقال لي: يا بني، تقول لي هذا وأنا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه والتابعين؟"

[2]) وعلق الذهبي بقوله: "قُلْتُ: أَفْعَالُهُ الثَّلاَثَةُ عِبَادَةٌ بِالنِّيَّةِ."

[3]) ومن العجائب ما ذكر عن ابن جرير الطبري أنه قَالَ لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة، ثم قَالَ: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحوا مما ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك، فقال: إنا لله ماتت الهمم. تاريخ بغداد (٥٤٨/٢).

بعض الْعباد دون الْبَعْض، وعَلى أهل عصر دون عصر، وَأَبْنَاء دهر دون دهر، بِدُونِ برهَان وَلَا قرَآن، وإلا فأي كتاب استند لذلك، أو بأي حديث استدل له! "[١]

ولله در القائل في نظمه:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئا *** ويرى للأوائل التقديما

إن ذاك القديم كان حديثا **** وسيبقى هذا الحديث قديما

يقول ابن جماعة في تذكرة السامع (ص/١٨): "ومن الناس من ينكر التصنيف والتأليف في هذا الزمان على من ظهرت أهليته، وعرفت معرفته، ولا وجه لهذا الإنكار إلا التنافس بين أهل الأعصار، وإلا فمن إذا تصرف في مداده وورقه بكتابة ما شاء من أشعار وحكايات مباحة أو غير ذلك لا يُنكر عليه، فلمَ إذا تصرف فيه بتسويد ما ينتفع به من علوم الشريعة يُنكر ويُستهجن." [٢]

وقال الإمام ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله (١/٤١٦): "وَيُقَالُ: إِنَّ قَوْلَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: "قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ" لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، وَقَالُوا: "لَيْسَ كَلِمَةٌ أَحَضَّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ مِنْهَا" قَالُوا: "وَلَا كَلِمَةٌ أَضَرَّ بِالْعِلْمِ وَبِالْعُلَمَاءِ وَالْمُتَعَلِّمِينَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: (مَا تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخَرِ شَيْئًا)".

---

[١] انظر مقدمة البدر الطالع للإمام الشوكاني.

[٢] يقول الإمام ابن حزم كما في رسائله (٤/٧٧): "ودعائم العلم مشهورة مستحكمة، يؤثر بها العلم على سائر أعراض الدنيا من اللذات والمال والصوت، ثم قصد إلى عين العلم، ليخرج به عن جملة أشباه البهائم فقط، لا يجعله مكتسبه ولا ليمدح به، وذكاء وفهم وبحث وذكر وصبر على كل ذلك، والتعب فيه وإنفاق المال عليه، والاستكثار من الكتب، فلن يخلوا كتاب من فائدة، وزيادة علم يجدها فيه إذا احتاج إليها، ولا سبيل إلى حفظ المرء لجميع علمه الذي يختص به. فإذا لا سبيل إلى ذلك فالكتب نعم الخازنة له إذا طلب، ولولا الكتب لضاعت العلوم ولم توجد. وهذا خطأ ممن ذم الإكثار منها، ولو أخذ برأيه لتلفت العلوم ولجاذبهم الجهال فيها وادَّعوا ما شاءوا. فلولا شهادة الكتب لاستوت دعوى العالم والجاهل."

وكان الأولى أن يعكسوا القضية، لكي يقال: "كم ترك الأوَّل للآخر"، ولذلك يقول الشيخ بكر أبو زيد في الحلية (ص/١٧٤): " فاحذر غلط القائل: ما ترك الأول للآخر، وصوابه: كم ترك الأول للآخر!، فعليك بالاستكثار من ميراث النَّبي صلى الله عليه وسلم، وابذل الوسع في الطلب والتحصيل والتدقيق، ومهما بلغت في العلم، فتذكر: "كم ترك الأول للآخر!"". ([1])

وليس معنى ذلك أن طالب العلم يدخل نفسه فيما لا يستطيع، ويقحم فيما لا يقدر عليه، فإن الإقبال على التأليف ليس بالأمر السهل، ويحتاج من الطالب أهليّه كاملة وبراعة تامة، وإن لم يكن له ذلك فليعفّ قلمه عن علم لا يحسنه، وفنٍّ لا يتقنه، فإن هذه مما تزل به الأقدام، ولا يفرح به أصحاب الأقلام، ولينتبه الطالب أن يأخذ القلم في غير وقته وفي غير مكانه، فإن البحوث هي موضع تحقيق، ومحل تدقيق، يقول الإمام ابن جماعة في تذكرة السامع (ص/١٨) في آداب العالم: "الاشتغال بالتصنيف والجمع والتأليف، لكن مع تمام الفضيلة، وكمال الأهلية، فإنه يطلع على حقائق الفنون، ودقائق العلوم، للاحتياج إلى كثرة التفتيش، والمطالعة، والتنقيب، والمراجعة".

---

[1]) يقول الشيخ الألباني في الضعيفة (١٨٠/٣): "فتأمل كيف يقع الخطأ من الفرد، ثم يغفل عنه الجماعة ويتتابعون وهم لا يشعرون، ذلك ليصدق قول القائل: كم ترك الأول للآخر، ويظل البحث العلمي مستمرا، ولولا ذلك لجمدت القرائح، وانقطع الخير عن الأمة."

وقال الشيخ ابن عثيمين في شرح الحلية (ص/٢٥٢): "وقوله: "ما ترك الأول للآخر" إما أن تكون (ما) نافية، أو استفهامية، فإن كانت نافية فالمعنى: ما ترك الأول للآخر شيئا، وإن كانت استفهامية فيكون المعنى: أي شيء ترك الأول للآخر؟، وكلا المعنيين يوجب أن يثبط الإنسان عن العلم، ويقول: كل العلم أُخِذ من قبلي فلا فائدة، فيكون بذلك تثبيط لهمته، لأنه إذا قيل لك: إن من قبلك أخذوا كل شيء، ستقول: إذًا، ما الفائدة؟ أما إذا قيل لك: كم ترك الأول للآخر، أكثر ما ترك الأول للآخر، وهذا يحملك أن تبحث على كل ما قاله الأولون، ولا يمنعك من الزيادة على ما قاله الأولون، ولا شك أن المعنى الصواب: كم ترك الأول للآخر."

ويقول الإمام النووي رحمه الله تعالى في المجموع (١/٦١١): "وَلْيَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ أَنْ يَشْرَعَ فِي تَصْنِيفِ مَا لَمْ يَتَأَهَّلْ لَهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ فِي دِينِهِ، وَعِلْمِهِ، وَعِرْضِهِ". ([1])

وقد ابتلينا في هذا الزمان بناس لا يراعون للعلم شعارا، فيكتبون مالا يفهمون، وتسطر أقلامهم مالا يحسنون، بل بعضهم يجهل أبسط قواعد الإملاء فضلا عن غيرها من العلوم، وكثير منهم لا يميزون بين همزة الوصل وهمزة القطع، ولكن أخذوا الدكتوراة في النسخ واللصق، فترى يخرج الرسالة تلو الرسالة، ولو سألت عن بعض مسائلها لما وجد لها جوابا فضلا عن أن تجد عنده صوابا، وما أحسن قول الشاعر:

فدع عنك الكتابة لست منها *** ولو لطّخت وجهك بالمداد

وتجد من الجانب الآخر من يفتح الله عليه في بعض المسائل، فيكتب البحوث ويسطر السطور، فإذا هو يبرز عضلاته على العلماء ويجعل نفسه أنه من أولئك الأجلاء، فكأنه يقول: أنا أبو فلان فاعرفوني، بل لو وقف عند ذلك لكان أهون، ولكنه يعجب بنفسه ويذهب إلى أهله يتمطى، لتنقيص ذلك العالم بأنه ما استطاع أن يكتب، وأنا لي كذا وكذا، عقل ضعيف وجهل سخيف، ولقد أحسن القائل:

إن أكن معجبا فعجب عجيب *** لم يجد فوق نفسه من مزيد

فوا عجبا من تطاول هذا الجاهل!!، وكيف اغتر بذاك الاغترار؟!، فحتام يمتد غروره إلى السماء وليس له انقطاع؟!، وأي فضل للدراية والمعرفة إذا لم يكن به انتفاع؟!، وكل منصف يعلم أن العبد محل النقص والخلل، وهل يجوز لأحد أن يبرئ نفسه

[1]) قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في الحلية (ص/١٩٩): "فالحذر من الاشتغال بالتصنيف قبل استكمال أدواته، واكتمال أهليتك، والنضوج على يد أشياخك، فإنك تسجل به عاراً، وتبدى به شناراً."

من الزلل؟ فليتق الله كل مسلم، وليعترف بأن الفضل للمتقدم، فليحسن إليه ما أحسن، وليحترم ما أمكن.

ولله دَرُّ القائِلِ:

فلوْ قبْلَ مَبْكاها بكَيْتُ صَبابةً *** بسُعْدى شفَيتُ النفسَ قبل التّنَدُّمِ

ولكِنْ بكَتْ قبْلي فهيّجَ لي البُكا *** بُكاها فقُلتُ الفضْلُ للمتَقدِّمِ [١]

هذا ولما يسر الله لي جل وعلا قراءة بعض الكتب المتعلقة بكيفية البحث، ورأيت من بعض الأحباب خوفا من كتابة البحوث مع قدرتهم على ذلك، أحببت أن أكتب في هذا الباب، وألخص ما استفدت من كتب الأصحاب، فأخذت قلمي ودَلَوت بدلوي، وشرعت في إيضاح منهجية البحث وإحكام خطواته، وليس لي من فضل إلا النقل والاختصار إن كان فضلا، ولم آل جهدا في التسهيل مع الاستعانة بالله جل وعلا، فلربما يحصل به نفع ظاهر وربح وافر، وقد قسمته أربعة أبواب ومقدّمة وخاتمة، فذكرت في الباب الأول منه المنهجية العامة للبحث، وفيه أربعة فصول:

أ) معنى المنهجية والبحث ب) أنواع البحث وسببه

ج) أهمية البحث وفوائده د) الخطوات العامة للبحث

هـ) نصائح مهمة للباحث.

وقد عالجت فيه بحمد الله كثيرا من عقبات الباحثين.

وأما الباب الثاني فقد تكلمت فيه كيفية البحث في بعض الفنون المهمة التي تعين الباحث جدا، ورسمت بعض الطرق المهمّة في تلك الفنون، كمنهجية البحث في علم العقيدة، والفقه، والتفسير، والتاريخ، واللغة.

---

[١] انظر مقامات الحريري (ص/١٦)

وأما الباب الثالث: فقد تناولت فيه بيان تخريج الأحاديث ومعناه، وأنواعه، وكيفيّته، وبينت فيه طرق تخريج الحديث، كما ذكرت فيه كيفية بحث الرواة، وكيفية الحكم على الحديث.

ثم بعد ذلك وضّحت في الباب الرابع بعض المباحث التي يحتاجها إليها الباحث حاجة ماسّة، وسميته ملحقات وتتمات، وهي كالتالي:

١) كيفية التحقيق ٢) كيفية التلخيص

٣) كيفية تحضير الخطبة ونحوها. ٤) المنهجية في قراءة الكتب

٥) كيفية قراءة كتب شيخ الإسلام ٦) كيفية قراءة كتب العقيدة.

٧) كيفية قراءة كتب شروح الحديث.

وقد سمَّيته "التحفة الإسرافيليَّة في منهجية البحوث العلمية" سائلا من الله جلّ وعلا أن ينفع بها الإسلام والمسلمين وطلاب مراكز العلم والسنة.

"ومع ذلك كلّه أذكر قول من قال، وأحسن في المقال: إن أعراض المؤلفين أغراض لسهام ألسنة الحساد، وحقائب تصانيفهم معرضة لأيدي النظارة، تنتهب فوائدها، ثم ترميها بالكساد، لا سيما في زمان بدل نعيمه بؤسا، وعُدَّ جيده منحوسا، قد ملأ الحسد من أهله جميع الجسد، وقادهم الغرور بحبل من مسد، فكأنما عناهم من قال:

إن يسمعوا سبّة طاروا بها فرحا *** منّي وما يسمعوا من صالح دفنوا

صم إذا سمعوا خيرا ذكرت به *** وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أو من قال:

إن يعلموا الخير أخفوه، وإن علموا *** شرا أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين، وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون، فالعاقل بينهم مذموم ومهجور، والمعجب برأيه معزوز ومنصور، إلا أني أعود فأقول: عدمُ المبالاة بذلك أحرى، والتأليف ربما انتفع به فأجرى لصاحبه أجرا، وأتعلَّل بقول البدر الدماميني: هَبْ أنَّ كلاًّ بذل في مُطَاوعَةِ الهوى مقدورَه، والتهبَ حسداً ليطفئ نور البدرِ ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة:٣٢]، هل هي إلا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر، وفعلة ظن أنها تطوي جميل الذكر فإذا هي له تنشر، كما قال القائل:

وَإِذَا أَرَادَ اللهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ *** طُويت أَتَاحَ لهَا لِسَانَ حَسُودِ

لَوْلاَ اشتعالُ النار فيما جاورتْ *** مَا كانَ يُعرَفُ طيبُ عَرْف العُودِ" (١)

وأخيرا أشكر بعد شكر الله جل وعلا مشايخي وأساتذتي ووالديّ وكل من تعاون معي في إخراج هذا البحث، وأخص بالذكر منهم شيخَنا الجليل أبا بلال خالد بن عبود الحضرمي، وأخي الفاضل الشيخ أبا عبد الرحمن نواس الهندي، فجزاهما الله خيرا، والحمد لله ربِّ العالمين.

١) مقتبس من حاشية العلامة الخضري رحمه الله (١/٣-٤)

البَابُ الأَوَّلُ

المَنْهَجِيَّة العَامَّة لِلبَحْثِ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

مَعْنَى مَنهَجِيَّةِ البَحثِ

لفظ المنهج مأخوذ من النهج، وهو الوضوح والاستبانة، يقال: نهج الطريق، أي: وضح واستبان، والمنهاج هو: الطريق الواضح، ويقال: الطريق المنهوج، أي: المسلوك، وفي التنزيل: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [١] [المائدة (٤٨)]

قال الحافظ في الفتح (٤٨/١): "وَالْمِنْهَاجُ السَّبِيلُ أَيِ: الطَّرِيقُ الْوَاضِح والشرعة وَالشَّرِيعَةُ بِمَعْنًى وَقَدْ شَرَعَ أَيْ: سَنَّ".

ومن هذا يتبين لنا أن المنهج أو المنهاج هو: الطريق الواضح المستقيم الذي يسير فيه السالك.

وأما البحث لغة: فيطلق على الكشف، والطلب، والفحص، والتفتيش، والتنقيب عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة (٣١)]

ويجمع على بحوث وأبحاث. والمرد به هنا الاستقصاء، وطلب الشيء، والتنقيب عنه، وذلك بقصد التوصل إلى حقيقة من الحقائق. [٢]

---

[١] انظر اللسان (٣٦٥/١٤) مادة (نهج)

[٢] قد منع أكثر النحاة جمع (فَعْل) على (أفعال) مثل جمع (بحث) على (أبحاث)، اعتمادا على قول سيبويه: "إن جمع (فَعْل على أفعال ليس في الباب من كلام العرب)، ولكن بعد التتبع وجد أن كثيرا من الكلمات التي على وزن (فَعْل) نحو (٣٤٠) جمع على أفعال، نحو: أفراخ وأجداد وأفراد، ولذلك أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارا يجوّز جمع (فعل) اسما صحيح العين على (أفعال) ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء،

ومنهج البحث: هي القواعد العلمية التي سلكها العقل في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال من مجالات المعرفة. [١]

وبتعبير آخر: هو الطّريق المؤدي إلى التعرّف على الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد، التي تهيمن على سبر العقل، وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[٢].

وبعبارة موجزة هو: القانون أو القاعدة التي تحكم أيّ محاولة للدراسة العلمية في أيّ مجال [٣].

فعلى هذا فعنى قولهم: "منهجية البحث" الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث، وتحديد موضع بحثه حتى الانتهاء منه، وتبين كيف يجب أن يقوم الباحث بحثه، كما أنها تعتني بالبحث في أيسر الطرق للوصول إلى المعلومة، مع توفير الجهد والوقت وترتيب البحث وتبويبه، وفق أحكام علمية مضبوطة، لا يختلف عليها أهل الشأن. [٤]

وبهذا تعلم أنه يستفاد من معرفة منهجية البحث فوائد عظيمة، منها:

١ _تعليم الطالب البحث كيف يبدأ، وكيف ينتهي، والإعانة على الدخول في صميم الموضوع.

ومعتلها، والمضعف" انظر معجم الخطأ والصواب في اللغة(ص/٨١_٨٤) وكيف تكتب بحثا (ص/٢٧) وكلاهما للدكتور إميل يعقوب.

[١]) انظر مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي (ص/٣)

[٢]) العلم والبحث العلمي لحسين عبد الحميد رشوان (ص ١٤٣، ١٤٤)، منهج البحث العلمي عند العرب لجلال محمد عبد الحميد موسى (ص ٢٧٣).

[٣]) منهج البحث العلمي عند العرب (ص ٢٧١)، منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين لأحمد بن علي الزاملي عسيري (ص/٣٧)

[٤]) انظر المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية لمحمد البدوي (ص/٩) وكيف تكتب بحثا لأميل يعقوب (ص/٩)

٢_توفير الجهد والوقت للطالب، وحفظه من الضياع والسآمة، والشعور بالعجز.

٣_تجنب الوقوع في الخطأ الذي وقع فيه السابقون.

٤_حب البحث بحيث يهيئ له التلذذ له.

٥_الدلالة على قدرة كل من الباحثين وطاقتهم بحيث يكشف المتفوق ويرعاه. [١]

[١]) انظر منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر (ص/٢٤)

الفَصْلُ الثَّانِي

أَنْوَاعُ البَحثِ وَسَبَبُهُ

منهجية البحث موضوعة لكل أنواع البحوث التي هي المقصود منها إدراك الحقائق، والمراد بالبحوث هنا هي البحوث العلمية الشرعية الدينية التي يتوصل بها الشخص لنيل حقيقة أو علم كان مخفيا عنه.

وهذه البحوث قد تختلف مجالاتها ومقاصد باحثيها، فقد يكون البحث من باب التحقيق أو التعليق أو الشرح، أو إعداد رسالة جامعية أو غير ذلك. ([1])

وينبغي للباحث أن يكون له غاية في بحثه، وهدف يروم وصوله، وأن يضع نصب عينيه سؤالا مهما، ماذا سأستفيد من عملي هذا؟ وماذا سأفيد القراء بعد خروجه إليهم، "ثم إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، فعدّوها سبعة: ([2])

---

[1]) قال الفيروزأبادي في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/٤٩-٥٠): " وأَمَّا كتب العلوم فإنها لا تحصى كثرة؛ لكثرة العلوم وتفنُّنها، واختلاف أَغراض العلماء في الوضع والتأْليف. ولكن تنحصر من جهة المقدار في ثلاثة أَصناف:

أ) مختصرة لفظُها أَوجزُ من معناها. وهذه تُجعل تَذكِرة لرءوس المسائل ينتِفع بها المنتهِي للاستحضار؛ وربَّما أَفادت بعض المبتدئين من الأَذكياء الشُّهماء؛ لسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة.

ب) ومبسوطة تقابل المختصرة؛ وينتفع بها للمطالعة.

ت) ومتوسِّطة لفظها بإزاء معناها؛ ونفعها عامّ."

[2]) قال العلامة صديق حسن خان في أبجد العلوم (ص/١٠٧): "ثم إن التأليف على سبعة أقسام: لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل

الأول: اختراع معدوم (١) **وهو استنباط العلم بموضوعه، وتقسيم أبوابه وفصوله، وتتبع مسائله، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق، ويحرص على إيصاله بغيره، لتعم المنفعة به فيودع ذلك بالكتاب في المصحف، لعل المتأخر يظهر على تلك الفائدة، كما وقع في الأصول في الفقه. تكلم الشافعي أولاً في الأدلة الشرعية اللفظية ولخصها، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها، وانتفع بذلك من بعدهم إلى الآن.**

الثاني: تفصيل مجمل (٢) **وهو أن يقف على كلام الأولين وتآليفهم، فيجدها مستغلقة على الأفهام، ويفتح الله له في فهمها، فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممن عساه يستغلق عليه، لتصل الفائدة لمستحقها. وهذه طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول، وهو فصل شريف.**

الثالث: تبيين الخطأ (٣) **وهو أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين، ممن اشتهر فضله، وبعد في الإفادة صيته، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده، إذ قد تعذر محوه ونزعه بانتشار التأليف في الآفاق والأعصار، وشهرة المؤلف ووثوق الناس بمعارفه، فيودع ذلك الكتاب ليقف على بيان ذلك.**

يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه."

١) أي: شيء لم يسبق إلى مصنفه فيخترعه.

٢) أي: شيء مغلق فيشرحه المؤلف.

٣) أي: شيء أخطأ فيه مصنفه فيلحه.

الرابع: تكميل ناقص (١) وهو أن يكون الفنُّ الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول، بحسب انقسام موضوعه، فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل؛ ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله، ولا يبقى للنقص فيه مجال.

الخامس: ترتيب مخلط (٢) وهو أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها، كما وقع في المدونة من رواية سحنون عن ابن القاسم، وفي العتبية من رواية العتبي عن أصحاب مالك، فإن مسائل كثيرة من أبواب الفقه منها قد وقعت في غير بابها، فهذب ابن أبي زيد المدونة وبقيت العتبية غير مهذبة. فنجد في كل باب مسائل من غيره. واستغنوا بالمدونة وما فعله ابن أبي زيد فيها والبرادعي من بعده.

السادس: جمع مفترق (٣) **وهو** أن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى، فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن، وجميع مسائله، فيفعل ذلك، ويظهر به فن ينظمه في جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم، كما وقع في علم البيان. فإن عبد القاهر الجرجاني وأبا يوسف السكاكي وجدا مسائله مستقرية في كتب النحو، وقد جمع منها الجاحظ في كتاب البيان والتبيين مسائل كثيرة، تنبه الناس فيها لموضوع ذلك العلم، وانفراده عن سائر العلوم، فكتبت في ذلك تآليفهم المشهورة، وصارت أصولاً لفن البيان، ولقنها المتأخرون فأربوا فيها على كل متقدم.

---

١) أي: أن يجد شيئا ناقصا فيتممه.

٢) أي: أن يجد شيئا مختلطا فيرتبه.

٣) أي: أن يجد شيئا متفرقا فيجمعه.

السابع: تهذيب مطوَّل (١) **وهو أن يكون الشيء من التآليف التي هي أمهات للفنون مطولاً مسهباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك، بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر، إن وقع، مع الحذر من حذف الضروري؛ لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول. فهذه جماع المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها.** (٢) **وما سوى ذلك ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء"**(٣).

وبهذا يعلم خطأ كثير من الباحثين الذين لا غاية لهم محققة في بحوثاتهم، فيبحثون ويجدون في بحوث قد فُرِغ منها، أو لا يحتاج إليها، (٤) **وهذا مما لا يحسن لطلاب العلم، بل عليهم ألا يأخذوا أقلامهم إلا لفائدة مطلوبة، وغاية مرجوّة، بل يرى الإمام ابن العربي في عارضة الأحوذي(٨/١) أنه "لا ينبغي لحصيف** (٥) **أن يتصدى إلى تصنيف، أن يعدل عن غرضين، إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وصفا ومتنا، ... وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلّي بحلية السرق" ولكنه يرشد أهل العلم إلى أن يقبلوا على بسط الأدلة وشرحها، فيقول في أحكام**

---

١) أي: أن يجد شيئا طويلا يختصره ويلخصه دون أن يخل بشيء من معانيه، ويقال: الاختصار والتلخيص.

٢) ويرى القاسمي في قواعد التحديث (ص/٣٨) أنها قابلة للزيادة، بل زاد نوعا ثامنا، وهو تعيين المبهم، فقال: "وقد قالوا: ينبغي ألا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي تصنف لها العلماء وهي: اختراع معدوم، أو جمع مفترق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ، كذا عدها أبو حيان [و]يمكن الزيادة فيها." انظر كشف الظنون لحاجي خليفة (٣٥/١).

٣) مقتبس من ابن خلدون في المقدمة (ص/٣٤٠) مع التصرَّف.

٤) يقول الإمام النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (٦١١/١): " وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُ مِنْ التَّصْنِيفِ بِمَا لَمْ يُسْبَقْ إلَيْهِ أَكْثَرَ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ مُصَنَّفٌ يُغْنِي عَنْ مُصَنَّفِهِ فِي جَمِيعِ أَسَالِيبِهِ، فَإِنْ أَغْنَى عن بَعْضُهَا فَلْيُصَنِّفْ مِنْ جِنْسِهِ مَا يَزِيدُ زِيَادَاتٍ يُحْتَفَلُ بِهَا مَعَ ضَمِّ مَا فَاتَهُ مِنْ الأساليب، وَلْيَكُنْ تَصْنِيفُهُ فِيمَا يَعُمُّ الِانْتِفَاعُ بِهِ، وَيَكْثُرُ الِاحْتِيَاجُ إلَيْهِ."

٥) (حصف) الشَّيْء حصافة كَانَ محكما لَا خلل فِيهِ وَيُقَال حصف فلَان استحكم عقله وجاد رَأْيه فَهُوَ حصيف. المعجم الوسيط مادة (حصف).

القرآن (٢/٢١٥): "وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَنِيَ_أي المجتهد_ بِبَسْطِ الْأَدِلَّةِ، وَإِيضَاحِ سُبُلِ النَّظَرِ، وَتَحْصِيلِ مُقَدَّمَاتِ الِاجْتِهَادِ، وَإِعْدَادِ الْآلَةِ الْمُعِينَةِ عَلَى الِاسْتِمْدَادِ؛ فَإِذَا عَرَضَتْ النَّازِلَةُ أَتَيْت مِنْ بَابِهَا، وَنُشِدَتْ فِي مَظَانِّهَا، وَاَللَّهُ يَفْتَحُ فِي صَوَابِهَا." وقال الإمام السيوطي رحمه الله في الفارق بين المصنّف والسارق (ص/٤٨): "وإنما للمجتهدين في تصانيفهم أمران: استنباط مسألة لم يُسبقوا إلى استنباطها من حديث أو قرآن. واستدلال بآية أو حديث على مسألة سابقة قد يطرقها النكران"([1])

[1]) أفاده الشيخ ابن دعاس في المنهجية في طلب العلم (ص/١٥١_١٥٢)

الفَصْلُ الثَّالِثُ

أَهْمِيَّةُ البَحثِ وَفَوَائِدُهُ

البحث له أهمية كبيرة وفوائد عظيمة، ينال الشخص بأبحاثه، فقد تكشف له بعض المعلومات الجديدة، التي يستفيد منها المسلمون، والتي قد يوجد فيها نوع من التحرير واطمئنان النفس، مما لا يجده الباحث في الحلقات وفي المطالعة، ([1]) ولو لم يكن فيها إلا تنمية لقدرة الباحث ومعلوماته، لكان مما يحفز أصحاب الأقلام المنيرة، والهمم العالية بالإقبال إليها، فحريّ لطالب العلوم ألّا يتردد في دخول هذا الميدان، إذا أراد الوصول إلى مراتب الأكابر والطبقة العليا، وقد كان بعض أهل العلم لا يحصلون علومهم إلا بالبحث والتنقيب، ([2]) فطوبى لمن أقبل على البحوث العلمية، وتجرد عن الرياء والسمعة، والتعصّبات الشهوانية.

---

[1]) يقول الشيخ آل الشيخ كما في محاضراته العلمية (١٦١/٤): "أوكد أهمية البحث، وأن يكون بحثك مكتوبا تارة أو تارات، ومقروءا تارة في تفسير آية، لا تحرص على أن تسأل ما معنى الآية الفلانية؟، ابحث قبل... ومرة كتب أحد القضاة إلى سماحة الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله يسأله عن حكم مسألة عرضت له في القضاء، فأجابه الشيخ بسطرين، قال: المسألة معروفة في جميع كتب أهل العلم، لكنك كسلان لا تبحث، والسلام".

ومرة كان الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رحمه الله في الحج، وكان واحد بجواره يسأله يسأله يسأله، فقال: العلم لا ينال بهذه الطريقة، اقرأ المسائل، اقرأ العلم، اقرأ الكتب، وبعد ذلك إذا أشكل شيء تسأل عنه، أما كل مسألة تسأل عنها ما حكم كذا؟ ما حكم كذا؟ لو عمل كذا، لو لم يعمل، لا تتحصل على العلم بذلك".

[2]) قال حاجي خليفة في كشف الظنون (٣٨/١): "ومنهم: من جمع وصنف للاستفادة، لا للإفادة، فلا حجر عليه، بل يرغب إليه إذا تأهل، فإن العلماء قالوا: ينبغي للطالب أن يشتغل بالتخريج والتصنيف فيما فهمه منه، إذا احتاج الناس إليه، بتوضيح عبارته، غير مائل عن المصطلح، مبينا مشكله، مظهرا ملتبسه، كي يكتسبه جميل الذكر، وتخليده إلى آخر الدهر، =

وقد نبه عدد من العلماء الكبار على بعض فوائد البحث وأهميته، ومن هذه الفوائد أنه يثبِّت الحفظ، ويقوِّي النفس، ([١]) ويذكِّي القلب، ويشحذ الطبع، ([٢]) ويقوِّي البيان بالكتابة واللسان، ويكشف الشبهات، ويرفع الملتبس، ويكشف المشتبه من الألفاظ والمعاني، ويكسب لصاحبه الذكر الجميل والثناء الحسن، ([٣]) ويحصِّل لمؤلفه دعوات كثيرة من قرَّاء كتبه، ويكون صدقة جارية له في حياته وبعد مماته، ([٤]) ويديم الفائدة للمؤلف وغيره، ([٥]) ويجعل المؤلف من أهل الاجتهاد والاستنباط وغير ذلك من فوائد البحث التي ذكرها العلماء رحمهم الله تعالى. ([٦])

=فينبغي أن يفرغ قلبه لأجله، إذا شرع، ويصرف إليه كل شغله، قبل أن يمنعه مانع عن نيل ذلك الشرف، ثم إذا تمَّ، لا يخرج ما صنفه إلى الناس، ولا يدعه عن يده، إلا بعد تهذيبه، وتنقيحه، وتحريره، وإعادة مطالعته، فإنه قد قيل: الإنسان في فسحة من عقله، وفي سلامة من أفواه جنسه، ما لم يضع كتابا، أو لم يقل شعرا."

[١]) أي: يكسب النشاط والحيويَة في العلم.

[٢]) أي: يجعله سليما.

[٣]) وقال ابن جماعة في تذكرة السامع والمتكلم (ص/٦٥) في فصل آداب العالم: "الاشتغال بالتصنيف والجمع والتأليف، لكن مع تمام الفضيلة، وكمال الأهلية، فإنه يطلع على حقائق الفنون ودقائق العلوم للاحتياج إلى كثرة التفتيش والمطالعة والتنقيب والمراجعة "

[٤]) لحديث أبي هريرة في صحيح مسلم برقم (١٦٣١) أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ."

قال الصنعاني في سبل السلام (١٢٦/٢): " يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَلَّفَ عِلْمًا نَافِعًا، أَوْ نَشَرَهُ فَبَقِيَ مَنْ يَرْوِيه عَنْهُ، وَيَنْتَفِعُ بِهِ، أَوْ كَتَبَ عِلْمًا نَافِعًا، وَلَوْ بِالْأُجْرَةِ مَعَ النِّيَّةِ، أَوْ وَقَفَ كُتُبًا."

[٥]) قال العلامة ابن عثيمين في الدر الثمين في ترجمة ابن عثيمين (ص/٣٥٨): "من ألف فقد استُهدِف، ولكن الذي شجعني على التأليف أمران: أحدهما أن المؤلف يحرص غاية الحرص على أن يتعمَّق في المادة التي يريد التأليف فيها، وهذه فائدة عظيمة للمؤلف، أضف إلى ذلك أنه إذا تعمَّق فيها، وقيَّد ما تعمق به في هذه المؤلفات فتمكث في نفسه أكثر."

[٦]) هناك رسالة جميلة لأخينا الفاضل أبي عبد الرحمن معاذ الزعيم، ذكر فيها فوائد كثيرة للبحث، وقد وقفت عليها بعد الانتهاء من هذا البحث، واسمها: "تهيئة الجوِّ اللطيف لخوض غمار البحث والتأليف".

قال الإمام النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (١/٦١١): " وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْتَنِيَ بِالتَّصْنِيفِ إذا تأهل له، فبه يَطَّلِعُ عَلَى حَقَائِقِ الْعِلْمِ وَدَقَائِقِهِ، وَيَثْبُتُ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَضْطَرُّهُ إلَى كَثْرَةِ التَّفْتِيشِ، وَالْمُطَالَعَةِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالْمُرَاجَعَةِ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى مُخْتَلَفِ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ وَمُتَّفِقِهِ، وَوَاضِحِهِ مِنْ مُشْكِلِهِ، وَصَحِيحِهِ مِنْ ضَعِيفِهِ، وَجَزْلِهِ مِنْ رَكِيكِهِ، وَمَا لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَبِهِ يَتَّصِفُ الْمُحَقِّقُ بِصِفَةِ المجتهد". (١)

وقال أيضا في نفس المصدر (١/٦٣٤): " فَإِذَا فَعَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَتَكَامَلَتْ أَهْلِيَّتُهُ، وَاشْتَهَرَتْ فَضِيلَتُهُ، اشْتَغَلَ بِالتَّصْنِيفِ، وَجَدَّ فِي الْجَمْعِ وَالتَّأْلِيفِ، مُحَقِّقًا كُلَّ مَا يَذْكُرُهُ، مُتَثَبِّتًا فِي نَقْلِهِ وَاسْتِنْبَاطِهِ، مُتَحَرِّيًا إيضَاحَ العبارات، وبيان المشكلات، مجتنِبًا الْعِبَارَاتِ الرَّكِيكَاتِ، وَالْأَدِلَّةَ الْوَاهِيَاتِ، مُسْتَوْعِبًا مُعْظَمَ أَحْكَامِ ذلك الفن، غير مخل بشيء مِنْ أُصُولِهِ، مُنَبِّهًا عَلَى الْقَوَاعِدِ، فَبِذَلِكَ تَظْهَرُ لَهُ الْحَقَائِقُ، وَتَنْكَشِفُ الْمُشْكِلَاتُ، وَيَطَّلِعُ عَلَى الْغَوَامِضِ، وَحَلِّ الْمُعْضِلَاتِ، وَيَعْرِفُ مَذَاهِبَ الْعُلَمَاءِ، وَالرَّاجِحَ مِنْ الْمَرْجُوحِ، وَيَرْتَفِعُ عَنْ الْجُمُودِ عَلَى مَحْضِ التَّقْلِيدِ، وَيَلْتَحِقُ بِالْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ، أَوْ يُقَارِبُهُمْ إنْ وُفِّقَ لِذَلِكَ، وَبِاَللَّهِ التَّوْفِيقُ"

وقال الخطيب البغدادي في الجامع(٢/٢٨٠): " قَلَّ مَا يَتَمَهَّرُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَيَقِفُ عَلَى غَوَامِضِهِ، وَيَسْتَثِيرُ الْخَفِيَّ مِنْ فَوَائِدِهِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ مُتَفَرِّقَهُ، وَأَلَّفَ مُتَشَتِّتَهُ، وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، وَاشْتَغَلَ بِتَصْنِيفِ أَبْوَابِهِ، وَتَرْتِيبِ أَصْنَافِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ

---

١) قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في الحلية (ص/١٩٩): "أما الاشتغال بالتأليف النافع لمن قامت أهليته، واستكمل أدواته، وتعددت معارفه، وتمرس به بحثا ومراجعة ومطالعة وجرداً لمطولاته، وحفظاً لمختصراته، واستذكاراً لمسائله، فهو من أفضل ما يقوم به النبلاء من الفضلاء. ولا تنس قول الخطيب: من صنف، فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس." السير للذهبي (١٨/٢٨١) وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٤١).

مِمَّا يُقَوِّي النَّفْسَ، وَيُثَبِّتُ الْحِفْظَ، وَيُذَكِّي الْقَلْبَ، وَيَشْحَذُ الطَّبْعَ، وَيَبْسُطُ اللِّسَانَ، وَيُجِيدُ الْبَيَانَ، وَيَكْشِفُ الْمُشْتَبِهَ، وَيُوَضِّحُ الْمُلْتَبِسَ، وَيُكْسَبُ أَيْضًا جَمِيلَ الذِّكْرِ وَتَخْلِيدَهُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

يَمُوتُ قَوْمٌ فَيُحْيِي الْعِلْمُ ذِكْرَهُمُ *** وَالْجَهْلُ يُلْحِقُ أَمْوَاتًا بِأَمْوَاتِ" (١)

---

١) وقال أيضا في تقييد العلم (ص/١١٧): "وَالْكِتَابُ قَدْ يَفْضُلُ صَاحِبَهُ، وَيَرْجِعُ عَلَى وَاضِعِهِ، بِأُمُورٍ مِنْهَا: أَنَّ الْكِتَابَ يُقْرَأُ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَيَظْهَرُ مَا فِيهِ عَلَى كُلِّ لِسَانٍ، وَمَوجُودٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ مَعَ تَفَاوُتِ الْأَعْصَارِ وَبَعْدِ مَا بَيْنَ الْأَمْصَارِ وَذَلِكَ أَمَرٌ مُسْتَحِيلٌ فِي وَاضِعِ الْكِتَابِ، وَالْمُنَازِعِ بِالْمَسْئَلَةِ وَالْجَوَابِ وَقَدْ يَذْهَبُ الْعَالِمُ وَتَبْقَى كُتُبُهُ، وَيَفْنَى الْعَقْلُ وَيَبْقَى أَثَرُهُ، وَلَوْلَا مَا رَسَمَتْ لَنَا الْأَوَائِلُ فِي كُتُبِهَا، وَخَلَّدَتْ مِنْ فُنُونِ حِكَمِهَا، وَدَوَّنَتْ مِنْ أَنْوَاعِ سِيَرِهَا، حَتَّى شَاهَدْنَا بِذَلِكَ مَا غَابَ عَنَّا، وَأَدْرَكْنَا بِهِ مَا بَعُدَ مِنَّا، وَجَمَعْنَا إِلَى كَثِيرِهِمْ قَلِيلَنَا، وَإِلَى جَلِيلِهِمْ يَسِيرَنَا، وَعَرَفْنَا مَا لَمْ نَكُنْ لِنَعْرِفَهُ إِلَّا بِهِمْ، وَبَلَغْنَا الْأَمَدَ الْأَقْصَى بِقَرِيبِ رُسُومِهِمْ، إِذًا لَخَسِرَ طُلَّابُ الْحِكْمَةِ، وَأَنْقَطَعَ سَبَبُهُمْ عَنِ الْمَعْرِفَةِ، وَلَوْ أُلْجِئْنَا إِلَى مَدَى قُوَّتِنَا وَمَبْلَغِ مَا تَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ خَوَاطِرُنَا، وَتَرَكْنَا مَعَ مُنْتَهَى تِجَارَتِنَا، لِمَا أَدْرَكَتْهُ حَوَاسُّنَا، وَشَاهَدَتْهُ نُفُوسُنَا، لَقَلَّتِ الْمَعْرِفَةُ، وَقَصُرَتِ الْهِمَّةُ، وَضَعُفَتِ الْمِنَّةُ، وَمَاتَتِ الْخَوَاطِرُ وَتَبَلَّدَ الْعَقْلُ وَنَقَصَ الْعِلْمُ، فَكَانَ مَا دُونَهُ فِي كُتُبِهِمْ أَكْثَرَ نَفْعًا وَمَا تَكَلَّفُوهُ مِنْ ذَلِكَ أَحْسَنَ مَوْقِعًا وَيَجِبُ الِاقْتِفَاءُ لِآثَارِهِمْ وَالِاسْتِضَاءُ بِأَنْوَارِهِم؛ فَإِنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ، وَلَهُ أَجْرُ مَا احْتَسَبَ".

الفَصْلُ الرَّابِعُ:

الخُطُوَاتُ العَامَّةِ للبَحْثِ:

يعلم العقلاء أنه ما من عمل إلا وله مراحل يمر بها القاصدون، وخطوات يترقب بها العاملون، فإذا لم يمر بها المريد قد لا يجد مراده، أو يجد ولكن بعد تضييع أوقاته، وقد ذكر الباحثون للبحث مراحل جيدة، ينبغي ألّا يتخطاها، ولكن منهم من أكثر وجاوز المقصود، ومنهم من أخل وفات عنه الغرض، وقد حاولت أن أذكر الأمور التي لا بد منها في نظري، وأعرضت عن غيرها لما فيها من تضييع الأوقات، وهي أعظم ما يحرص عليها الباحث.[١].

وها أنا ذا أذكر الخطوات المهمة للبحث:

[١]) ويظن بعض الطلاب "أن الكتب التي ألفت في مناهج البحث وطرقه، كفيلة بالأخذ بأيديهم في مسالك البحث، ولكن هذا الوهم سرعان ما يتلاشى، حينما يقرأ المبتدئ منهم عددا من هذه الكتب، ثم يجد حين يريد كتابة البحث أن سبيله محفوف بالعقبات، ولعل السبب في هذا أنه حمّل هذه الكتب ما لا تستطيع تحمّلها، فهي ليست سوى مرشد يبصّر الطالب بمعالم طريق يريد أن يسلكه، ودليل يوجه خطواته الأولى، حين يرتاد ميدان البحث بعقله ونقله" انظر إعداد البحث الأدبي للدكتور محمد عبد الرحمن الشامخ (ص/٢٥).

الأولى: التعرّف على المكتبة التي يبحث فيها: ([1])

إن من المهمّ للباحث معرفة نظام المكتبة التي يبحث فيها، وترتيب فنونها وكتبها، فقد توسعت العلوم الشرعية، وتشعبت ميادينها، فلا بد للطالب الباحث أن يحرص في البدء على معرفة نظام المكتبة، وكيف رتّب الكتب أصحابها؟ لكيلا يضيع عليه الوقت في مرحلة البحث، فيجد الكتاب الذي قصد إليه في وقت البحث بأسرع وقت.

وغالبا ما ترتب الكتب بحسب الفنون العلميّة، كالفقه والعقيدة والسيرة واللغة وأصول الفقه وقواعده وغير ذلك من فنون العلم،وقد ترتّب في بعض المكتبات بحسب المؤلف بحيث يجمع في زاوية جميع مصنّفات ذاك المؤلّف، وقد ترتّب على حجم الكتاب فيجمع المجلّدات في مكان خاصّ، ثم ذوات المجلّد في مكان، ثم الرّسائل في مكان، كما ذكره بعضهم، ولا يخفى ما فيه من الصّعوبة، ولعلّ من أيسر الطرق للاهتداء إلى الكتب وأماكنها الرجوع إلى فهرس بطاقات المكتبة، والأوراق التي يعلّقونها على الجدران عند كلّ فن، كما رأيته في

---

[1]) يقول الشيخ آل الشيخ كما في سلسلة المحاضرات العلمية (ص/٤٢٣): "ومعلوم أن طالب العلم المبتدئ، أو المتوسط، أو حتى أكثر طلبة العلم لن يحصلوا كل الكتب، ولهذا كيف يطلعون على الكتب، وعلى موضوعاتها، وعلى شروط هذا الكتاب، وما تميز به ومنهج الكتاب إلى آخره في كل الفنون، في التفسير وأصوله، وفي الحديث وأصوله، وفي اللغة وأصولها، وفي الفقه إلى آخر العلوم جميعا.

لا شك أن هذا يتطلب منك أن تعيش في المكتبات العامة، وهذا هو الذي يفقده كثير من طلبة العلم والشباب، أنهم لم يطلعوا على الكتب، يقول: كتاب ما سمعناه، ما رأيناه في السوق، هذا ليس عذرا، لأن المكتبات العامة فيها حصيلة الكتب التي طبعت من نحو ثلاثمائة سنة، أو أربعمائة سنة إلى زماننا هذا، فكيف يكون طالب العلم باحثا إذا لم يعرف الكتب؟."

مكتبة دار الحديث بدماج، وقد كانت مفهرسة بحسب الفنون، وبعضها بحسب المؤلّف ككتب ابن تيمية وابن القيم وهكذا.

وقد يوجد عند مسئولي المكاتب الأوراق التي يفهرسون كلّ ما لديهم من الكتب، فيستطيع الباحث أن يستعين بها ليعرف ما عندهم من الكتب وأماكنها، والله أعلم.([1])

[1]) انظر إعداد البحث الأدبي للدكتور محمد بن عبد الرحمن الشامخ (ص/٩).

الثانية: معرفة المصادر التي يتناول موضوع البحث:

إذا عرف الباحث ما تملكه المكتبة التي سيبحث فيها من الكتب وأماكنها، فيبقى له أن يبحث عن المصادر والكتب التي تتناول موضوع بحثه، بأن يدوّن في دفتره الكتب الأصليّة المؤلّفة في موضوع بحثه، الأهمّ فالأهمّ، سواء كانت مراجع عامة أو خاصّة لموضوع معيّن، ولو اجتهد الطالب الباحث بأن يشتري بعض المراجع المهمّة في بحثه التي يعتمد عليها دائما فهو أمر جيّد، وقد نصح علماؤنا الأبرار لطلّابهم تكوين مكتبة خاصّة لأنفسهم، يقول الإمام الوادعي شيخ مشايخنا رحمه الله في كتابه قمع المعاند (١/٤٩٥): "وننصح لطلبة العلم أن يحرصوا على اقتناء الكتب، حتى لو باع أحدهم سيارته، ولو باع أحدهم عمامته من أجل أن يشتري كتابا، الكتاب الواحد يساوي الدنيا."

ويحسن للباحث أن يدوّن في أوّل دفتر البحث أو أوراقه الكتب التي سيعتمد عليها في بحثه، فيرتّبها ترتيبا يسير وفق نظام معيّن يتبع الباحث في فهرسته، كأن يقدّم كتب التفسير على كتب شروح الحديث، أو كتب المتقدّمين على كتب المتأخرين مع اهتمامه لرسائل الجامعيّين.

ولا ينبغي للباحث أن يجعل مكتبته وسيلة لحصر المصادر والمراجع إذا كانت محدودة صغيرة لغير ضرورة، ([1]) بل ينبغي له أن يرجع إلى الفهارس المطبوعة

---

[1]) أما إذا كان لأجل ضرورة فلا بأس بذلك، ولذلك يقول الإمام الوادعي رحمه الله في المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح (ص/١١٤): "وطالب العلم المحب للعلم، والذي لديه غيرة، يستطيع أن يكتب، ويستفيد من مكتبته الصغيرة، فقد كنت في مكة وكان عندي مكتبة في دولاب صغير من الخشب، والحمد لله كتبت (الطليعة في الرد على غلاة الشيعة)، والله المستعان، فإن تيسَّر توفير الكتب فبها ونعمت، وإن لم يتيسر فينبغي أن تستفيد من مكتبتك الصغيرة، وأن تصبر، إلا أنه فرق بين توفر الكتب وبين عدم توفرها، فتوفر الكتب يوفر عليك وقتك."

للمكاتب الكبيرة، أو المكتبة الشاملة أو المصوّرة، فقد يعرف الباحث مصادر بحثه عن طريق الفهارس العامّة والخاصّة، وعن طريق البحوث العلميّة، والرسائل الجامعيّة، وعن طريق الكتب المتخصصة لذلك ككشف الظنون لحاجي خليفة، وجامع الشروح والحواشي للبحّاثة الحبيشي اليماني، وللباحث أن يستعين بخيرة المشايخ والأساتذة وإخوانه الباحثين، بعد الله جلَّ وعلا.

الثالثة: قراءة بعض كتب الموضوع:

الخطوة الثالثة التي يقوم بها الباحث في بحثه، بعد كتابة المصادر والمراجع التي يحتاجها أن يقرأ ويطالع بعض الكتب المؤلفة في موضوعه؛ ليستطيع أن يحدّد موضوعه بعد ذلك بحيث يمكن له أن يتصوّر المسائل أكثر فأكثر، والمطالعة من أهمّ وسائل تحصيل العلم وفهمه، وقد ذكر العلامة الشاطبي رحمه الله في الموافقات (١/١٤٧) أن مطالعة كتب المصنفين ومدوّني الدواوين أحد الطريقين التي يؤخذ بها العلم بشرطين: أحدهما: حصول الفهم، والثاني: التحرّي بكتب المتقدمين. ([1])

وهو كما ذكر "وَمَا أَنْفَع الِاطِّلَاع على المؤلفات البسيطة فِي حِكَايَة مَذَاهِب السّلف، وَأهل الْمذَاهب وحكاية أدلتهم، وَمَا دَار بَين المتناظرين مِنْهُم إِمَّا تَحْقِيقا أَو فرضا، كمؤلفات ابْن الْمُنْذر، وَابْن قدامَة، وَابْن حزم، وَابْن تَيْمِية، وَمن سلك مسالكهم، فَإِن الْمُجْتَهد يزْدَاد بذلك علما إِلَى علمه، وبصيرة إِلَى بصيرته، وَقُوَّة فِي الِاسْتِدْلَال إِلَى قوته.

فَإِن تِلْكَ المؤلفات هِيَ مطارح أنظار الْمُحَقّقين، ومطامح أفكار الْمُجْتَهدين، وَكَثِيرًا مَا يحصل للْعَالم من النكت واللطائف الصَّالِحَة للاستدلال بهَا مَا لَا يحصل للْعَالم الآخر، وَإِن تقاربت معارفهما وتوازنت علومها، بل قد يَتَيَسَّر لمن هُوَ أقل علما مَا لَا يَتَيَسَّر لمن هُوَ أَكثر علما من الِاسْتِدْلَال، وَالْجَوَاب، والنقض، والمعارضة... وَلَا سِيمَا مؤلفات أهل الْإِنْصَاف الَّذين لَا يتعصبون لمَذْهَب من الْمذَاهب، وَلَا

[1]) يقول الإمام الوادعي في المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح (ص/١١٣): "والفائدة الواحدة من الكتاب تساوي الدنيا عند الذي يعرف قدر العلم، وعند من أصبح العلم أحب إليه من ماله وولده والناس أجمعين."

يقصدون إِلَّا تَقْرِير الْحق وتبيين الصَّوَاب، فَإِن الْمُجْتَهد الطَّالِب للحق ينْتَفع بهَا، ويستعين بِأَهْلِهَا، فَينْظر فِيمَا قد حرروه من الْأَدِلَّة، وقدروه من المباحث، وَيعْمل فكره فِي ذَلِك، فَيَأْخُذ مَا يرتضيه، وَيزِيد عَلَيْهِ مَا بلغت إِلَيْهِ قدرته، ووصلت إِلَيْهِ ملكته غير تَارِك للبحث عَن تَصْحِيح مَا قد صححوه، وتضعيف مَا قد ضَعَّفُوهُ على الْوَجْه الْمُعْتَبر "[1]

قلت: ولكن ينبغي ألّا ينظر في أول بحثه في كتب الأئمة المعروفين بقوّة الأسلوب مخافة أن يميل إلى قولهم بدون بحث وتتبّع، وقد سمعت بعض مشايخ دار الحديث بدماج يحكون عن شيخهم الإمام الوادعي رحمه الله أنه قال: "انتبهوا من كلام ثلاثة لقوّة تعبيرهم أن يجرّوكم وهم ابن حزم وابن القيم والشوكاني "

وهذه الخطوة من أهمّ الخطوات؛ إذ بها يعزم الطالب على البحث أو يتركه، ويتبيّن له ما يحتاج البحث من غيره، وحين يقرأ الطالب هذه الكتب فإنه سيقف على كتب اخرى يغفل عنها، ويشير إليها بعض المحققين المختصين بالميدان الذي يبحث فيه، والله أعلم.

[1]) من كلام إمام اليمن في عصره الشوكاني رحمه الله في أدب الطلب (ص/٢٠٤)

الرَّابعة: تحديد موضوع البحث واختياره:

إن تحديد الموضوع التي سيتناول الباحث بحثه، ليس بالأمر السهل، إذ ليس كل موضوع موضوعا، فقد يجد الباحث الطالب في نفسه عادة حيرة، إما لكثرة هذه الموضوعات، وإما لجهله، وإما لغيابها كلها عن ذهنه، أو لاضطراب المتوارد منها على خاطره بحيث يضيع، فعلى هذا لا ينبغي التساهل في اختيار الموضوع، بل يجب التأنّي وعدم العجلة، ويمكن أن نشترط لتحديد الموضوع أربعة شروط وهي:

أ) الدقّة والوضوح؛ ليدلّ الطالب على عقلية نقية، ولينطلق منطلقا سليما. ([1])

ب) الجِدة، أي: ألّا يكون البحث غير مطروق وغير مبتذل لئلا يضيع جهد الباحث.([2])

ج) وفرة المصادر، أي: أن يكون عند الباحث مراجع ومصادر تكفيه عند البحث، لأن الموضوع الذي يقلّ مصادره عند الباحث لا يصلح للاختيار، إذ النقل من مصدر أو مصدرين لا يعتبر بحثا للتخليص. ([3])

---

[1]) يقول النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (١/٦٣٤): " وَلْيَحْرِصْ عَلَى إيضَاحِ الْعِبَارَةِ وَإِيجَازِهَا، فَلَا يُوَضِّحُ إيضَاحًا يَنْتَهِي إلَى الرَّكَاكَةِ، وَلَا يُوجِزُ إيجَازًا يُفْضِي إلَى الْمَحْقِ وَالِاسْتِغْلَاقِ."

[2]) يقول النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (١/٦٣٤): " وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُ مِنْ التَّصْنِيفِ بِمَا لَمْ يُسْبَقْ إلَيْهِ أَكْثَرَ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ مُصَنَّفٌ يُغْنِي عَنْ مُصَنَّفِهِ فِي جَمِيعِ أَسَالِيبِهِ، فَإِنْ أَغْنَى عن بَعْضُهَا فَلْيُصَنِّفْ مِنْ جِنْسِهِ مَا يَزِيدُ زِيَادَاتٍ يُحْتَفَلُ بِهَا مَعَ ضَمِّ مَا فَاتَهُ مِنْ الأساليب."

[3]) وهذا الشَّرط كمالي فيما يظهر، يقول الإمام الوادعي رحمه الله في المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح (ص/١١٤): "وطالب العلم المحب للعلم والذي لديه غيرة يستطيع أن يكتب، ويستفيد من مكتبته الصغيرة، فقد كنت في مكة وكان عندي مكتبة في دولاب صغير من الخشب، والحمد لله كتبت (الطليعة في الرد على غلاة الشيعة)، والله المستعان، فإن تيسَّر توفير الكتب فبها ونعمت، وإن لم يتيسر فينبغي أن تستفيد من مكتبتك الصغيرة، وأن تصبر، إلا أنه فرق بين توفر الكتب وبين عدم توفرها، فتوفر الكتب يوفر عليك وقتك."

د) المناسبة، أي: أن يكون البحث مناسبا لمرحلة الباحث بحيث يختار موضوعا يقدر الباحث استيفاء حقّه. (١)

وإذا أراد الباحث اختيار الموضوع (٢) فعليه أن يستخير الله جلَّ وعلا فيه، (٣) ويستشير مع أصحابه، (٤) ويتذكّر بالماضي بالدروس السابقة، وأن يستعين بمطالعاته المتقدّمة، فيبعثه ذلك على تذكّر أمر قد استوقفه يوما ما، أو الظفر بعنوان كان قد استهواه لقربه من نفسه، وتعلقه باهتمامه، فإذا لم يستطع الباحث اختيار الموضوع بهذه الطريقة، فليقرأ كتب الفهارس وكتب المكتبة ربما يجد موضوعا يناسب بحثه، وله أن يستعين بمشايخه وإخوانه الباحثين والله أعلم. (٥)

---

١) انظر منهج البحث الأدبي (ص/٥١) وقد لخصت هذا الموضوع منه.

٢) يقول النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (١/٦٣٤): " وَلْيَكُنْ تَصْنِيفُهُ فِيمَا يَعُمُّ الِانْتِفَاعُ بِهِ وَيَكْثُرُ الِاحْتِيَاجُ إلَيْهِ".

٣) وهو عمل كثير من السَّلف، ففي السير للذهبي (١٤/٢٧٤) عن محمد بن جرير الطبري أنه قال: "اسْتخرتُ اللهَ وَسألتهُ العُوْنَ عَلَى مَا نويتُهُ مِنْ تصنيفِ التَّفْسِيْر قَبْلَ أَنْ أَعْمَلَهُ ثَلاَث سِنِيْنَ، فَأَعَانني."

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/٢): " فقد استخرت الله عزوجل في عمل هذا المصنف، ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء، ليقرب تناوله."

٤) وهو عمل كثير من الباحثين، يقول أبو السعادات ابن الأثير في جامع الأصول في أحاديث الرسول (١/٥١): "هذا بعد أن أخذت فيه رأي أولى المعارف والنُّهى، وأرباب الفضل والذكاء، وذوي البصائر الثاقبة، والآراء الصائبة، واستشرت فيه من لا أتهمه ديناً وأمانة وصدقاً ونصيحة، وعرضت عليه الوضع الذي عرض لي، واستضأت به في هذا الصنع الذي سنح لي، فكلٌّ أشار بما قوى العزم، وحقق إخراج ما في القوة إلى الفعل.

فاستخرت الله تعالى، وسألته أن يجعله خالصاً لوجهه، ويتقبله ويعين على إنجازه بصدق النية فيه، ويسهله، وهو المجازي على مودعات السرائر، وخفيات الضمائر."

٥) يقول الشيخ الدكتور مساعد الطيار في كتابه مقالات في علوم القرآن والتفسير (١/٥٣٥): "فإني أنصح الطالب أن يتسم موضوعه بأمور منها:

الأول: أن يكون الموضوع مما يرغبه الطالب، ويكون بينه وبين موضوعه تناسب نفسي، لأنه إن لم يكن كذلك فإنه سيزيد على نفسه همًّا فوق همِّ البحث، وذلك عدم رغبته في الموضوع.

الثاني: أن يكون جادًّا في تحصيل الموضوع الذي يستفيد منه، ويبني به نفسه في هذه الفترة التي سيقضيها مع بحثه، إذ يمكن أن تكون هذه المرحلة مرحلة تأسيس علميٍّ له، لكثرة ما سيطلع عليه من المعلومات والمراجع. =

=وإياك إياك من سماع بعض العاجزين الذين يهوِّنون عليك البحث، ويحسبونه مجرد قصّ ولزق، فإن من يصوّر البحث بهذه الطريقة لم يستفد من بحثه، ولم يتفاعل معه، ولا تلذذ به، وغالبا ما يكون من هذا رأيه ممن ليس له همٌّ علميٌّ، فتراه مشغولا بغير العلم لا محالة.

الثالث: احرص على الموضوع الذي تتوقع أن تكون فوائده الجانبية كثيرة، بحيث تستفيد من المسائل التي تطرأ عليك أثناء البحث، وهي ليست من صلبه، وتجعلها بحوثا للترقية، أو للنشر عموما.

وهذه الفائدة مما يحسن بطالب الدراسات العليا الحرص عليها؛ لأنها من أكبر ثمن بحثه، وهي فوائد يلقاها ملقاة أمامه كما يلقى كنزا متناثرا في طريقه؛ لذا عليه أن يقيّدها، ويصنّفها ليستفيد منها.

وفي نظري: أن من لم يستفد من بحثه إلا مسائل بحثه فقط، فإن الأمر لا يخلو من أن يكون لعدم تنبه الباحث لهذه الفوائد، فتضيع عليه، أو أن البحث مما لا ثمرة فيه أكثر مما فيه.

الرابع: إياك والتكاسل أو الانقطاع عن البحث، فإن وجدت في نفسك فتورا عن الكتابة، فاحمل أوراقا مما كتبته من بحثك واقرأها، وصحح ما يحتاج إلى تصحيح، وقم بتعديل ما يحتاج إلى تعديل، وبهذه الطريقة تكون متصلا ببحثك نشيطا له في كلّ آن.

ولا تنس نفسك من راحة واستجمام، فأنت بحاجة لذلك، فإذا أخذت لنفسك وقت راحة، وسافرت مثلا فتمتع بسفرك، وانس بحثك، فلا يشغلك في وقت راحة، فإنك إذا فعلت ذلك عُدت نشيطا متلهّفا له، أما إذا حملته معك وقت سفرك، فإنك لن تستطيع النظر فيه، وسيكون عبؤه النفسي عليك ثقيلا، وسيقع في نفسك أنك لم تنجز في فترة راحتك شيئا في هذا البحث، فتتحسّر فيما لا يحتاج إلى تحسّر." اهـ

الخامسة: الجمع والتقميش:

عبارة التقميش ظهرت في القرون المتقدّمة، فقد كان المحدّثون يقولون: "إذا كتبت فقمّش، وإذا حدّثت ففتّش"، ومعنى التَّقميش في الأصل هو جمع الشيء من هنا وههنا، ثم صار مصطلحا شائعا يريدون به مرحلة جمع موادّ البحث، وفوائده، وقد يعبّرون بها تدوين المعلومات، وهو جمعها واستيعابها.

وهذه الخطوة من أهمّ خطوات البحث وأكثرها فائدة، فإن الباحث إذا قرأ شيئا من كتب موضوعه، وحدّد الموضوع الذي يبحث، فلم يبق له إلّا أن يجمع المعلومات ويدوّنها بطريقة مرتّبة يستطيع أن يدركها بعد بدون أن يضيع عنه وقت.

وطريقة تدوين المعلومات أن ينقل الطّالب ما يجيء في المصادر مما يتعلّق ببحثه في دفتر خاصّ أو أوراق خاصّة، ينسِّق فيه النقل، يكتب على وجه واحد من الورقة، أو يترك هامشا كبيرا، يستغله لكتابة موضوع الفائدة، والعنوان الذي تدخل فيه من أبواب موضوع، ([1]) وليست مرحلة الجمع مرحلة تتوقّف بحيث يكون لها وقتٌ معيّنٌ، بل لابدّ أن تكون مفتوحة لا تغلق أبوابها. ([2])

وعلى الباحث أن يراعي عند تدوين المعلومات بعض الأمور منها:

أ) أن يعتمد على نفسه في تدوين الفوائد، فيكتسب فوائد جمّة، منها الوعي لما يأخذه ويتركه، ومنها ما يثير الجمع من أفكاره، واستنباطاته.

ب) أن يكتب الفائدة أو المعلومة في صفحة وحدها، حتى لا تختلط بأخرى، ولا بأس أن يجمع بعض الفوائد في ورقة إذا كان موضوعها واحدا.

---

[1]) وليس بلازم أن تستعمل البطاقات على طريقة الجذاذات التي يثنونها في كتب المنهجية، إذ القصد منها التسهيل فقط، وقد تكون عند بعضهم تكلّفا، والله أعلم.

[2]) انظر منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر (ص/٨٣)

جـ) أن يعنون لها قبل كتابتها، لكي يفهم مقصوده عند الرجوع إليها، من أول وهلة.

د) أن يستعمل من الأقلام أكثر من لون واحد، لكي يكتب الموضوع بلون، والهامش بلون ثان، وصلب الكتاب بلون آخر.

هـ) أن يكتب مصدر المعلومة أو الفائدة، بعد أن ينتهي من كتابتها، فيذكر اسم المؤلف، وعنوان المصدر مختصرا إذا لم يخش اللبس، ورقم المجلّد والصفحة، فمثلا إذا أخذت المعلومة من منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية، يكتب تحت النقل:

(ابن تيمية/ منهاج السنة/٣/١١٠)

ولا أرى بأسا أن يبدأ الباحث بذكر القائل مع المصدر فيكتب مثلا: قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣١/٥) والله أعلم.

السادسة: اختيار الاسم المطابق للبحث:

فإذا جمع الباحث الفوائد والمعلومات شيئا كثيرا، فإنه ينبغي عليه _إن لم يفعل قبل ذلك_ وضع عنوان على بحثه، يتناسب مع الموضوع الذي سيبحث، لأن العنوان يحدّد هدف الباحث دائما بسرعة ويسر، وليجتهد باختيار العنوان الجميل لبحثه المطابق له، لا لغو فيه ولا غلوّ، مع مراعاة شيء من السجع [١] ما يكفيه، لأنه تزيين ويكفي من القلادة ما يحاط به العنق، ولا يتكلّف في ذلك، فالتكلّف عين العيّ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

السابعة: خطّة البحث:

الخطة هي رسم الخطوط التي سيسير عليها الموضوع، والصورة التي سيكون عليها. والمراد بها كتابة العناوين التي سيتناول البحث بهيئة جميلة متناسبة، وليس المراد منها إلا تحديدا لكلّ ما يتناول البحث؛ حتى لا يخرج الباحث عنها إلى أمور أخرى، ويحدد فيها الخطة المنهجيّة التي يصل بها الباحث إلى غايته، وهي مرحلة مهمّة في البحث، لأنها الأساس الذي سيقوم عليها البحث، ولا تقلّ عن البحث نفسه، ولا تنتهي بحدّ معيّن، فتحتاج في كلّ وقت التعديل بحذف وزيادة، كلما تقدّمت في الموضوع، تبعا لما يتجدّد لك من علم ورأي، وقد يؤدّي ذلك إلى حذف باب كامل، أو زيادة باب أو فصل.

---

[١]) يقول ابن الأثير في المثل السائر (١/١٩٥): " وحدّه أن يقال: تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد.

وقد ذمه بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة، ولا أرى ذلك وجها سوى عجزهم أن يأتوا به، وإلا فلو كان مذموما لما ورد في القرآن الكريم؛ فإنه قد أتى منه بالكثير، حتى إنه ليؤتي بالسورة جميعها مسجوعة، كسورة الرحمن، وسورة القمر، وغيرهما، وبالجملة فلم تخل منه سورة من السور."

وإن أهمّ ما يستوجبه الخطّة تقسيم الموضوع وتجزئته، لكي يمكن توزيع المادّة المجهّزة على هذه الأجزاء، بحيث يستوعب الموضوع ويستوفي كلّا مكانه المناسب، وأن يرتبط بما قبله ما بعده ارتباطا متماسكا. (١)

ولكلّ موضوع خطّة تخصّه فلا ينبغي تقليد الباحث غيره في وضع الخطّة، وبها تظهر ذكاء الباحث وقوّته العلميّة.

وقد اشتهر عندهم تقسيم الخطّة العامّة كالتالي:

أ) المقدّمة، ويسمّى خطبة الكتاب.....

بـ) التمهيد، ويسمّى المدخل.....

جـ) الباب الأول.....

الفصل الأول.....

١).العناصر.....

٢).....

٣).....

٤).....

الفصل الثاني: .....

١).....

٢).....

٣).....

٤).....

٥).....

دـ) الباب الثاني:.....

---

١) انظر منهج البحث الأدبي (ص/٦٠)

أ) .....

بـ) .....

هـ) الخاتمة .....

و) الفهارس ..... ([1])

يقول الدكتور علي جواد الطاهر في منهج البحث الأدبي(ص/٦٢): "ويشترط –على أيّ حال–لدى تبويب الموضوع إلى فقر أو فصول أو أبواب التقارب النسبي في الحجم أي المساحة إن شئت، فإذا بلغ عدد صفحات الفصل الأول عشر صفحات وجب أن تكون فصول الأخرى في حوالي هذا العدد... وليس من المعقول أو المقبول أن يكون فصل في عشر صفحات، وآخر في صفحتين أو ثلاث."

قلت: إذا اقتضى البحث ذلك فلا أجد ما يمنع من قواعدهم إلا الاستحسان البارد، ويمكن أن يعارض باستحسان آخر، فليس استحسان أحد حجة على الآخر، ولكن ينبغي للباحث أن يحاول ذلك، وإن لم يمكن فعادة العلماء أن يؤخر ما يطول الكلام فيه، كما قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/١٧٠): "وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير؛ ليتفرّغوا لغيره".

[1]) ونحو ذلك مما يلائم كلّ بحث، فيكثر التبويب أو يقلّ وهكذا الفصول على ما يراه الباحث، والله أعلم بالصواب.

الثامنة: المسودّة:

معنى المسودّة هو كتابة البحث وتنظيمه كاملا بأوراق مرتّبة يسوّد فيها الأقلام، بعد أن كانت المعلومات متناثرة متفرّقة في الدفاتر والأوراق. ([1])

وكيفية كتابتها أنه يحضّر الباحث عنده جملة من الأوراق الأبيض المسمّى (a4) أو الدفتر الملائم للبحث، ثم يبدأ كتابة البحث على الخطة التي وضعها تحت العناوين السابقة، ويذكر أول كلّ باب أو فصل العناصر التي يريد أن يبحث فيه.

فمثلا إذا أراد كتابة المقدّمة ويريد أن يشير فيها إلى مهمة البحث، وسبب اختياره له، والشكر والتقدير لمن تعاون معه، كتبت العناصر أولا هكذا:

المقدّمة:

وفيها:

-مهمّة البحث.....

- سبب الاختيار لهذا البحث...

- الشكر.....

[1]) يقول الدكتور مساعد الطيّار في كتابه مقالات في علوم القرآن (٥٣٦/١): "من المهمّ جدّا الّا تتأخر في كتابة البحث، ولو كانت المعلومات ناقصة، فإنها ستزداد شيئا فشيئا، ويمكنك آنذاك أن تعدل وتضيف، أما إذا لم تمارس الكتابة فإنك ستشعر بأنك لم تبحث، بل قد يصل الحدّ بك أن تحسّ بأنك غير قادر على البحث، وتلك مرحلة مررت بها، فأرشدني فيها المشرف جزاه الله خيرا إلى هذا، فوجدت غِبَّ ذلك حسنا وسلامة، وعلمت أن البحث الحقيقي يبدأ بالكتابة، أما القراءة وجمع المعلومات فلا تعدو –مع أهميتها– أن تكون مرحلة أولية، والمعلومات ستظهر لك وتتجدد، ولو كنت في آخر الوقت من بحثك، فاستعن بالله ولا تتأخر".

ثم تشرع العمل فتجعل الكلمة جملة، والجملة جملا، مع تهذيب الأسلوب بصياغة جيّدة، وتمضي هكذا في الكتابة، إلى أن تنتهي منه، مميّز الأبواب والفصول، مع ترتيب جميل يناسب الموضوع، تاركا أكبر هامش معقول إلى أسفل الصفحة أو يمينها، لكي يعطى الزيادة والتعليق مجالا.

وأهمّ ما يعنيك في هذه الخطوة هو نقل ما في أوراقك مما جمعته في بحثك، إن ناسب الموضوع، وليتنبه أن هذه ليس خطوة جمع بل خطوة تهذيب وتنقيح، فلا ينقل إلا ما يناسب الموضوع، ويحلّ المشكلة، وإن احتيج إلى حذف أو زيادة أو تعليق فعلته، ولينتبه الباحث أيضا أنه هو المسؤول عن كلّ ما يورده في بحثه، ولا يعذر له أنه أخذ من عالم آخر، وأنه كلام فلان وعلان، فإن عليه ألّا ينقل في كتابه إلا ما تحقق من صحّته، راجحا عنده بعد تفكّر وتأمّل، يظهر به عقله وقصارى فهمه. ([1])

ومن أهميّة هذه الخطوة:

أ) أنها تقرّب لك شكل الكتاب، وتهيّن لك النظرة الإجماليّة.

بـ) أن تدرك بها ما هو زائد أو ناقص، وما يجب أن تطنب فيه أو توجزه.

جـ) أن تمتحن الخطة في ضوء المادّة والفكر، فتعدلها بمقتضى ذلك مرّة أخرى ([2])

وينبغي للباحث أن يتثبّت فيما ينقله، فيعتمد على مرجعها ومصدرها لا على مرجع ثان نقلها عنه، وذلك لأن المعلومات ربّما تعرّضت خلال النقل التحريف أو

---

[1]) ولذلك قال الخطيب كما في السير للذهبي (٢٨١/١٨): "مَنْ صَنّف فَقَدْ جَعَلَ عقله عَلَى طبق يَعرضه عَلَى النَّاسِ"

[2]) انظر منهج البحث الأدبي (ص/٩٦)

التصحيف أو الوهم، فلا يجعل في بحثه مظنّة الشكّ بأن يشكّ صحة ما ينقله، وعليه أن يقرأ ما ينقله أكثر من مرّة حتى يفهمه جيّدا، وألّا يسجّل من المعلومات إلّا ما كان مهمّا وأن يشير إلى مصادرها في الحواشي على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

التاسعة: الخاتمة:

إذا فرغ الباحث من كتابة البحث كاملا، فقد استكمل له أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث، فيحسن له أن يعرض نتائج بحثه للقرّاء في خاتمة الكتاب، وقد يسميه بعضهم "خلاصة البحث" ويبدأ بما يحتوي الفصل الأول من نقاط أساسية فيكتب العناصر المهمة إلى أن ينتهي الفصل الأخير، هذا إذا كان البحث موضوعا فقهيا أو نازلة أو ترجمة إمام، أو نحو ذلك.

ومن المستحسن ألا يطيل الباحث فيها، بل المفضّل ألا تزيد صفحاتها على خمس صفحات أو قريب منها.

وجدير بأن يذكر هنا أنه لا ينبغي للباحث كثرة التبجّحات، فيسند نتائج البحث كلها إلى نفسه، بل يتضرّع إلى الله ويشكر له بأن وفقه لهذا البحث إن كان محمودا، ويشكر كذلك معلّميه وأساتذته الذين ساعدوا معه. ([1])

---

[1]) وليس معنى ذلك أنه يحرم على المؤلف ثناء كتابه، بل لا بأس به إذا دعت الحاجة إليه، ولم يكن في قلبه العجب والغرور، وقد كان كثير من العلماء يثنون على كتبهم كالترمذي، وابن الأثير في جامع الأصول، وابن القيم في طريق الهجرتين وحادي الأرواح، ولذلك يقول العلامة ابن عثيمين في شرحه على القواعد الحسان في تفسير القرآن للسعدي (ص/١٣): "ثناء أهل العلم على مؤلفاتهم لا يقصدون به الفخر أو التفاخر على الخلق، وإنما يقصدون شدّ الناس إلى قراءتها والالتفاف حولها."

فمن الباحثين من يفتخر عند الخاتمة، ويقول: "رأينا" و"فعلنا" و"حققنا" و"لم يسبق إلينا أحد "، ولا حرج أنه إذا تنبه لشيء لم يره لغيره أن يقول: "هذا لم أره لغيري حسب علمي" مع لزوم التواضع والحذر من طغيان "أنا" و"لي" و"عندي" مما تجده عند كثير ممن فتح الله عليه في بعض العلوم، والله المستعان. ([1])

ومعلوم أن الباحث يكتب في آخر البحث تاريخ انتهاء البحث، فمن المستحسن ذكر كيفية كتابة التاريخ ([2]) هنا، وهي على ضربين:

١) تاريخ النحويين، وهي أقيس؛ لأنهم يحاسبون على ما مضى، وذلك لأنهم يستعملون للفظ (خلت أو خلون)، فيقولون: (لليلة خلت من شهر رمضان مثلا)، أو (كتبتها لعشر خلون من شهر رمضان، أو لعشرين ليلة خلت من شهر رمضان)، وهكذا، ولا يستعملون لفظ (بقيت، أو بقين)، لأنهم لا يدرون أينصرم الشهر من ثلاثين ليلة، أو عن تسع وعشرين ليلة، فيكونون قد حكموا على مجهول، ولذلك صار قولهم أقيس.

---

[1]) يقول العلامة ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (٢/٤٣٤): "وَلْيَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ طُغْيَانِ " أَنَا "، " وَلِي "، "وَعِنْدِي"، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الثَّلَاثَةَ ابْتُلِيَ بِهَا إِبْلِيسُ وفرعون، وقارون، ﴿فَأَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ لِإِبْلِيسَ، وَ ﴿لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ لفرعون، وَ ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ لقارون. وَأَحْسَنُ مَا وُضِعَتْ " أَنَا " فِي قَوْلِ الْعَبْدِ: أَنَا الْعَبْدُ الْمُذْنِبُ، الْمُخْطِئُ، الْمُسْتَغْفِرُ، الْمُعْتَرِفُ وَنَحْوِهِ. " وَلِي "، فِي قَوْلِهِ: لِيَ الذَّنْبُ، وَلِيَ الْجُرْمُ، وَلِيَ الْمَسْكَنَةُ، وَلِيَ الْفَقْرُ وَالذُّلُّ: " وَعِنْدِي " فِي قَوْلِهِ: " اغْفِرْ لِي جِدِّي، وَهَزْلِي، وَخَطَئِي، وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي ".

[2]) التاريخ هو تعيين الوقت الذي يقع فيه الأمر الموجب للتاريخ، ويكون بالليالي دون الأيام، لأن أول الشهر ليلة، وأول السبت ليلة، ومن أرخ بالنهار أبطل من الشهر ليلة إلا أن يعيَّن تاريخ اليوم، فلا يقول مثلا: (ليوم بقيت من شهر كذا)، ولا (لثلاثة أيام بقيت من شهر كذا)، لأنه يسقط من الشهر ليلة، والله أعلم. انظر كشف المشكل في النحو (ص/٢٤٦).

٢) تاريخ اللغويين، وهي أوسع، لأنهم يحاسبون على ما مضى، وعلى ما بقي، لأنهم يقسمون الشهر على نصفين:

أ) فالنصف الأول يستعملون لفظ (خلت أو خلون)، فيقولون: (لليلة خلت من شوال، أو لعشر خلون من شوال، أو لثلاث عشرة ليلة، أو للنصف من شوال).

ب) والنصف الثاني يستخدمون لفظ (بقيت أو بقين)، فيقولون: (لأربع عشرة ليلة بقيت من شوال، أو لثلاث بقين من شوال، أو لليلة بقيت من شوال). ([1])

العاشرة: طرق ترتيب المصادر والمراجع:

من المعلوم أن الباحث اعتمد لبحثه على كتب كثيرة، ومصادر غزيرة، فبالتالي ينبغي له أن يذكر هذه المراجع في آخر الكتاب لكي يسند العلم إلى أهله، فلا يترك مرجعا أو كتابا استفاد منه، أو أثبته في الحاشية.

والمصادر جمع مصدر وهو لغة: من الصدر وهو أعلى كلّ شيء وأوّله، فيقولون: "صدر النهار أو الليل وصدر الأمر" وصدر كلّ شيء أوّله.

[1]) تنبيه: إذا كتبت لليلة أو لأحدى عشرة ليلة، أو لتسع وعشرين ليلة قلت: (خلت، وبقيت)، ولا تقول: (خلون، ولا بقين)؛ لأنك تصف ليلة، ولا توصف بجميع، وإذا كتبت لثلاث ليال، أو عشر ليال، تقول: (خلون، أو بقين)، لأنك تصف جميع الليالي، والجمع لا يوف بمفرد. انظر كشف المشكل في النحو (ص/٢٤٦-٢٤٨).

وأما اصطلاحا: فهو أصل المعلومة ومنبعها، ونحوه المرجع فهو لغة من "رجع الشيء إلى مكانه". (١)

وقد ذكر الباحثون لترتيب المصادر والمراجع طرقا كثيرة أهمّها ما يلي:

١) الترتيب التاريخي:

ويريدون به أن يرتب المصادر والمراجع على حسب التاريخ الأقدم فالأقدم.

وهذا الترتيب من الأهمية بمكان، إذ يستفيد الباحث عن طريقه معرفة تامة بكل كتاب وتاريخه التي أُلِّفَ فيها حتى يقع ترتيبها كلها حسب تسلسلها في الزمن.

ويفيد هذا الترتيب في دراسة بدراسة الأشياء تجددها ونموها مع ما يحمل هذا النمو وزيادة من دلالات مختلفة، وقد لا يعرف لبعض الكتب تاريخ تأليفها، وهذا نقص لا يشتغل الباحث بمعالجتها والله أعلم بالصواب.

٢) الترتيب على حسب القيمة:

إن لكل بحث وموضوع كتبا يلتقط منها، ويستفيد منه الباحث أكثر من غيرها، ولذلك يمكن للباحث أن يرتب مراجعه بحسب القيمة، باعتبار أن بعضها أساسي والأخرى فرعي، ولكن قد يشكل على القراء بتقديم كتاب على الآخر، لأن مفهوم القيمة تختلف من باحث إلى آخر فقد يرى البعض في كتاب أنه مهم في هذا البحث، والبعض الآخر لا يرونه فيتساءل القارئ لماذا قدم هذا وأخر ذاك؟ ولذلك

---

١) وفرّق بعضهم بين المصدر والمرجع بأن المصدر هو المستند أصل المعلومة، أي الكتب الأصليّة في ذلك الفنّ، وأما المرجع فهو الدّراسات التي كتبت عن موضوع ما، استقصى صاحبه مادته من مصادر مختلفة، فالمصدر أشدّ ارتباطا بالموضوع، وهذا تكلّف محض لا يحتاج إليه، وليس فيه كبير فائدة بل فيه مشقّة، بحيث يختلفون في بعض الكتب هل هي مصادر أو مراجع والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

يقول الدكتور محمد البدوي في المنهجيّة في البحوث والدّراسات الأدبيّة (ص/١٢): "ليس هناك حدود واضحة ونهائيّة بين المصدر والمرجع."

أرى أن الأحسن أن يترك الباحث هذه الطريقة خروجا من هذه الإشكالات، والله أعلم بالصواب.

٣) الترتيب الألفبائي:

وهو أن يرتب المصادر والمراجع على حسب حروف المعاجم المتفق عليها، باعتبار عنوان الكتاب لا باسم المؤلف، لأن فيه مشابهة الكفار، وذلك لا يجوز في شرعنا المطهّر. ([1])

وهذه الطريقة أسهل من غيرها وهي التي عليها عمل كثير من أهل العلم والباحثين لما فيها من السهولة للباحث والقارئ، إلا أن هذه الطريقة لا يستطاع أن يميّز بين جيّد الكتب وغيرها، ولكن قد يقال بأن المصلحة الراجحة اقتضت ذلك كما فعلوا في ترتيب الرجال في كتب التواريخ والتراجم فإنهم يقدّمون بهذا الترتيب من حقه التأخير إما من جهة الزمن أو المرتبة والقدر وهكذا العكس. ([2])

هذه أهمّ طرق ترتيب المصادر والمراجع عموما، وأما ترتيب الكتاب نفسه فيحسن أن يكون كالتالي:

---

[1]) لأن ذلك عمل الباحثين الغربيين.

[2]) يقول ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢/١): "فاضطررت إلى ترتيبه، فرأيت على حروف المعجم أيسر منه على السنين، فعدلت إليه، والتزمت فيه تقديم من كان أول اسمه الهمزة، ثم من كان ثاني حرف من اسمه الهمزة أو ما هو أقرب إليها، على غيره، فقدمت إبراهيم على أحمد لأن الباء أقرب إلى الهمزة من الحاء، وكذلك فعلت إلى آخره، ليكون أسهل للتناول، وإن كان هذا يفضي إلى تأخير المتقدم وتقديم المتأخر في العصر وإدخال من ليس من الجنس بين المتجانسين، لكن هذه المصلحة أحوجت إليه."

وقال الإمام الشوكاني في البدر الطالع (٤/١): "وَقد جعلته على حُرُوف المعجم مقدما لمن قَدمته حُرُوف اسْمه وإن كَانَ غَيره أقدم مِنْهُ"

١) ذكر عنوان الكتاب كاملا، أو جزء منه، بشرط أن يكون واضحا معبرا عن الكتاب، دون أن يلتبس بغيره من العناوين.

٢) ذكر اسم المؤلف الكامل مع لقبه وكنيته ونسبته، وأرى أن يقدم ما اشتهر به المؤلف اقتداء بالله جل وعلا في تقديمه لقب المسيح على عيسى بن مريم لاشتهاره به والله أعلم.

٣) ذكر اسم المحقق، (في الكتب المحققة).

٤) دار النشر، نحو مكتبة دار الحديث بدماج.

٥) عدد الطبعة، الأولى أو الثانية أو الثالثة أو العاشرة إن أمكن.

٦) مكان النشر، ويعني به المدينة التي نشر بها الكتاب مثل دماج، أو القاهرة، أو الحامي، ونحوها.

٧) تاريخ النشر، وهي من الأمور الدقيقة، فقد لا يوجد لبعض الكتب تاريخ نشر والله المستعان.

ولو اقتصر الباحث بالأول والثاني لا بأس به عندي، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. [١]

الحادية عشرة: ترتيب الفهارس:

الفهرس هو باب يذكر في آخر البحث يتضمن ذكر ما في البحث، من الأبواب والفصول والفوائد المعتبرة وغير ذلك.

[١] انظر المنهجية في الدراسات الأدبية لمحمد البدوي (ص/١٣-١٤)

وتجمع على فهارس وهي كلمة فارسية، وقد تستخدم بالكلمة العربية (قائمة) أو (مسرد) وهي خطوة مهمّة لا ينبغي للباحث إهمالها، بل يضع فيها محتوى البحث ليسهل الرجوع إلى أي جزئية من جزئيات البحث، مما يوفر الوقت للقارئ. ([1])

وقد ذكر أهل الشأن أنواعا كثيرة للفهارس، لكنها تختلف باختلاف البحث فليس بلازم أن يوجد كلها في البحث، وأهم أنواع الفهارس التي ذكروه ما يلي:

١) فهرس المصادر والمراجع وقد مر الكلام عليه.

٢) فهرس الآيات القرآنية:

وكيفية ترتيبها حسب ورودها في سور القرآن ابتداء من الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، وهكذا إلى سورة الناس، ولا يرتب حسب ما وردت واستعملت في البحث. وعندما يكتبها الباحث يذكر السورة ورقمها، ثم الآية ورقمها، ثم الصفحة التي وردت الآية في الكتاب والبحث.

٣) فهرس الأحاديث والأثار:

وترتيبها يكون حسب الترتيب الألفبائي ووفق أوائلها، والله أعلم.

٤) فهرس المحتويات ويسمى الفهرس العامّ:

وهو أهمّ الفهارس المستخدمة، ويتضمن ذكر أنواع البحث وفصوله، وفقره مع ذكر صفحاتها، ولا بد أن يكون شاملا لكل ما ورد في البحث وترتيبه يكون بحسب ترتيب البحث المقدمة ثم الباب الأول ثم الذي يليه وهكذا إلى النهاية، والله أعلم.

---

[1]) يقول الدكتور أميل يعقوب في رسالته كيف تكتب بحثا (ص/٨١): "وهذه الفهارس جليلة النفع كثيرة الفائدة، وتعدّ معيارا مهما من معايير تقويم البحث نفسه، ذلك أنها تساعد القارئ من ناحية على الرجوع إلى ما يريده دون أن يضطر إلى قراءة الرسالة بكاملها، وهي من ناحية أخرى تدلّ على قدرة الباحث في تنظيم البحث، وتطبيق مقتضيات المنهجية العلميّة الرصينة".

٥) فهرس الأشعار ويسمّى فهرس القوافي:

وكيفية ترتيبه الترتيب الألفبائي باعتماد حرف الرويّ مع ذكر بحر القصيدة والصفحة التي وردت في الكتاب، وإذا تشابه في الرويّ فيرتب حسب الحركة من الأضعف إلى الأقوى: السكون فالفتحة فالضمة فالكسرة والله أعلم.

٦) فهرس الأعلام الواردة في الكتاب:

فيدخل فيه أسماء الأشخاص والقبائل والأماكن ونحوها، ومنهم من يقسّمها فيجعل كلا منها نوعا مستقلا، ويرتب على نظام الألفبائي باعتماد اسمه الأول أو الذي اشتهر به والله أعلم. (١)

١) انظر المنهجية في الدراسات الأدبية (ص/١٩) وكيف تكتب بحثا (ص/٨٣)

الثانية عشرة: الحاشية وكتابتها:

إن الدقة في صنع الحواشي والهوامش، والتزام طريقة معينة في ترتيبها دليل على ما لدى الباحث من ميل إلى الإجادة، وحرص على الإتقان؛ لأن الغاية المستفادة من صنع الحواشي هو تجنب إدخال شيء في المتن لو كان فيه لاختلت أسلوبه وطريقته كالشرح والتوضيح وذكر المصادر والمراجع ونحو ذلك. [١]

والحاشية هي ما يخرج عن النص إما شرحا أو إشارة إلى مصدر أو غيره، سواء جعل في أسفل النص أو أحد جوانبه، وقد فرّق بعضهم بين الهامش والحاشية والذيل، وما أظن أن هذا التفريق كان معروفا بين الأئمة، والله أعلم بالصواب.

وجعل الحواشي ليست خطوة مستقلّة، وإنما أفردت لها الذكر لأنبه بعض المواضع التي تستخدم بها، ومن هذه المواضع:

أ) أسماء المصادر والمراجع التي نقلناها منها.

بـ) الإحالة على صفحات الرسالة نفسها منعا من التكرار.

جـ) الإشارة إلى قول ضعيف لا دليل عليه.

دـ) التنبيه على ما يتعلق بالبحث من قيد أو استثناء أو بعض أخطاء الأئمة وأوهامهم.

هـ) التأكيد للمسألة بالشرح والتوضيح وذكر الشواهد والأمثلة لها والله أعلم. [٢]

---

[١]) مقتبس من إعداد البحث الأدبي (ص/٣٠)

[٢]) ومن المستحسن ذكره أنه قد يقصد الحاشية بمعنى الشرح للكتاب، فيختار الشارح أن يذكر في الحاشية كل ما يتعلق بتوضيح الفقرة التي يشرحها، وهي طريقة حسنة، وقد رأيت بعض مشايخ دار الحديث بدماج مولعين بذلك، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

وأما كيفية كتابتها فتكتب في أسفل الصفحة، وبعضهم يكتبها في آخر الفصل أو عند نهاية البحث.

وفي حال إثباتها في أسفل الصفحة يجب الفصل بينها بخط عريض، وتكتب نصوصها بخط أصغر من خط المتن والنص، ويستخدم الأرقام كثيرا في الإشارة إليها.

وعند ذكر المصادر والمراجع في الحواشي يذكر عنوان الكتاب، ثم المؤلف، ثم المجلّد ورقم الصفحة. ([1])

وإذا استعان الباحث بمصدر واحد أكثر من مرّة في صفحة واحدة، فيكتب في المرّة غير الأولى "نفس المصدر" أو "المرجع السابق".

"وإذا كان نص الحاشية كبيرا بحيث أن ذيل الصفحة لم يتسع له، نضع علامة المساواة (=) في آخر السطر الأخير من الذيل، وتكرره في أول السطر من ذيل الصفحة التالية ثم تكمل النص"([2])

[1]) يقول الدكتور علي جواد الطاهر في منهج البحث الأدبي (ص/١٠٠): "وأما اسم المطبعة ومكانها وتاريخ الطبع فليس معقولا أن يذكر لدى الإشارات، وإن كان بعضهم يرى ذكر هذه الأشياء لدى أول إشارة ترد إلا أن هذا الرأي لا داعي له..."الخ.

[2]) قاله الدكتور إميل يعقوب في رسالته كيف تكتب بحثا (ص/٧٠) ومنه استفدت أكثر هذا المبحث.

الثالثة عشر: المبيضّة ويسمى نهاية المطاف:

إذا فرغ الباحث من كتابة البحث، وعرف النقص والخلل الذي فيه بأن قرأه أكثر من ثلاث مرات متباعدة، وعلق عليها بزيادة، وشرح، وتوضيح، وتبديل للعبارة، فيحسن له أن يكتبه مرّة أخرى، وهذا الذي يسمونه المبيضّة، أي كتابة البحث مهذّبا في آخر المرحلة.

وعند كتابته الأخيرة فلا بدّ أن يقسّم البحث بهذه الأقسام التالية:

أ) صفحة العنوان:

وهي الصفحة الأولى للبحث أو ما يسمّى بالغلاف، فيكتب فيها عنوان الكتاب واسم المؤلف الباحث، ومن راجع الكتاب وقرّظه إن وُجد. ([1])

بـ) الإهداء: بأن تكتب في الورقة التي تلي الغلاف من يهدى إليه هذا البحث، ممن بذل جهدا وتعاون في كتابة البحث أو من رباك وعلّمك من الوالدين والمشايخ وغيرهما، ([2]) وليس بلازم بل لو تركه وشكر من يهدي إليهم في آخر المقدّمة لكان أحسن، وقد رأيت بعض بحوث الشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي يكتب الإهداء في آخر البحث، كما فعله في رسالته "تنزيه الشريعة عن إباحة الأغاني الخليعة" والله أعلم بالصواب.

---

[1]) ويرى بعضهم أن يكتب في صفحة العنوان الجامعة التي خرج منها هذا البحث، وأنا أرى أن يكتب الدار التي كتب فيها هذا البحث كدار الحديث بدماج أو دار الحديث بالحامي، وقد فعله الشَّيخ العالم الجليل ابن حزام في كتابه فتح العلام شرح مسائل بلوغ المرام، والله أعلم بالصواب.

[2]) وهَذَا الَّذِي ذكرته من الإهداء جارٍ على ما قرره أصحاب المنهجية، والحق أن الأولى ترك ذلك، بل يقول شيخنا العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري في تحقيقه على اللمع على إصلاح كتاب المجتمع (ص/٥): "الإهداء لا دليل يصحُّ على وصول ثوبه، وقد أنكره بعض السلف رضوان الله عليهم، فهو عمل غير مشروع."

جـ) المقدّمة:

ولا بدّ أن تكون مختصرة يفهم من مطلعها موضوع البحث، وإذا كان البحث من باب التحقيق فممكن أن يرقم صفحاتها بالحروف الأبجديّة، وإلا فهي من البحث ترقيما وموضوعا.

ويذكر في المقدّمة عادة:

١) أهمية البحث. ٢) أسباب اختيار البحث.

٣) منهج البحث وخطته، ويظهر فيه الترابط بين الأبواب

٤) صعوبات البحث التي توجهت إلى الباحث.

٥) مصطلحات البحث إن وجد.

٦) الشكر والتقدير. ([1])

دـ) صلب الموضوع أو صميم المادة أو هيكلية البحث:

يقول الدكتور علي جواد الطاهر في منهج البحث الأدبي (ص/١١٨): "إذا كنت قد وزعت بحثك على الأبواب، فاكتب الباب الأول ويفضّل أن تخصص ذلك صفحة كاملة، وتكتبه بحرف ذي حجم كبير، ثم تبدأ صفحة جديدة تكتب في أسفل ربعها الأعلى: الفصل الأول بحرف كبير، ولكنه أصغر من حرف الباب، وتكتب تحت الفصل عنوان المادة ستبحث عنها، ... وتبدأ الفقرة الأولى تاركا بياضا قليلا، من أول السطر ونسير النقل... إلى أن تنتهي من تبييض الفصل الأول، ثم تبدأ صفحة جديدة للفصل الثاني وتحته عنوان مادّته، وهكذا حتى تصل الباب

[1]) ويستحسن أن تبدو متواضعا صادقا في تواضعك، فلا تدعي أو تتكثر، فالخير أن تشير إلى جهدك المبذول تاركا للقارئ تقديره وتقويمه، بل يحسن أن تنصّ على أن جهدك هذا لم يحقق إلا قدرا محدودا، راجيا أن تتكفل الأيام المقبلة باستكمال الباقي بإذن الله تعالى. انظر منهج البحث الأدبي (ص/١١٦)

الثاني، فتكتبه بحرف كبير على صفحة خاصّة، وتبدأ فصوله الأول والثاني حتى تصل الباب الثالث إن وجد وهكذا..."

وحين يكتب الباحث رسالته لا بدَّ أن يلاحظ فيه بعض الأمور منها:

١) الاحتراز من الخطأ النحوي والصرفي.

٢) الاحتراز من الخطأ الإملائي لاسيما الهمزة.

٣) استعمال علامات الترقيم في أماكنها كالنقطة والفاصلة والتعجب وعلامة السؤال.

٤) وضع أرقام الإحالات صغيرة وواضحة، وجعلها بين قوسين.

٥) استعمال أكثر من لون واحد.

٦) الدقة في استعمال الأقواس بدلالاتها:

(()) تحصر بينها ما تقتبسه كاملا.

() لتفسر بما بينهما كلمة سابقة أو مدينة أو مصطلحات، وإذا رأيت في النص الذي أمامك خطأ في النحو أو في المعنى لا يعود إلى المطبعة أو المحقق، وضعت وراء الكلمة (كذا) بين قوسين.

﴿ ﴾ للآيات القرآنية.

[ ] لما تضيفه أنت كإقامة النص أو غيرها.

هـ) الخاتمة:

وهي تعتبر من المهمات في البحث، وقد تقدّم الكلام عليها.

و) الفهارس:

ولا بد من التحرّي فيها أكثر، والله أعلم بالصواب.

وترقيم الصفحات يبدأ من الأوراق التي تكتب عنوان البحث بعد الغلاف، وتعطى كل صفحة رقما ولو كانت الكلمات فيها قليلة، ويجوز أن تكتب الأرقام في أعلى الصفحة وفي أسفلها، وبعض المحققين لا يجعل للمقدمة أرقاما، بل يرقمها بالحروف الأبجديّة.

وينبغي أن ننبه أنه لا يحسن أن يشتغل الباحث نفسه بالتفكير في حجم البحث وعدد صفحاته، فليست هناك قاعدة يحتكم إليها في هذا الشأن، بل المعوّل عليه في هذا هو أن ينال البحث حقه من الدرس والتمحيص، وأن يكون نسيجه محكما لا هلهلة في بنائه ولا نوم في أطرافه. ([1])

وينبغي له كذلك أن ينقّح بحثه غاية التنقيح حسب ما يستطيع، ([2]) فيحذف ما لا علاقة له بالبحث،

---

[1]) إعداد البحث الأدبي (ص/٢٨)

[2]) لأنه لا بدَّ وإن بذل المؤلف ما بذل أن تقع فيه أخطاء، ولذلك يقول الإمام عبد الرزاق الصنعاني: سَمِعْتُ مَعْمَرًا يَقُولُ: «لَوْ عُورِضَ الْكِتَابُ مِائَةَ مَرَّةٍ مَا كَادَ يَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سَقْطٌ» أَوْ قَالَ: «خَطَأٌ» انظر جامع بيان العلم وفضله (٣٣٨/١).

ويقول علاء الدين البخاري في كشف الأسرار (٤/١): "ثُمَّ إنِّي، وَإِنْ لَمْ آلُ جُهْدًا فِي تَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ وَتَرْتِيبِهِ، وَلَمْ أَدَّخِرْ جِدًّا فِي تَسْدِيدِهِ وَتَهْذِيبِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقَعَ فِيهِ عَثْرَةٌ وَزَلَلٌ، وَأَنْ يُوجَدَ فِيهِ خَطَأٌ وَخَطَلٌ، فَلَا يَتَعَجَّبُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ عَنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْجُو مِنْهُ أَحَدٌ وَلَا يَسْتَنْكِفُهُ بَشَرٌ، وَقَدْ رَوَى الْبُوَيْطِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – أَنَّهُ قَالَ لَهُ: إنِّي صَنَّفْت هَذِهِ الْكُتُبَ فَلَمْ آلُ فِيهَا الصَّوَابَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِيهَا مَا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةَ رَسُولِهِ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهَا مِمَّا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ فَإِنِّي رَاجِعٌ عَنْهُ إلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ.

وَقَالَ الْمُزَنِيّ: "قَرَأْت كِتَابَ الرِّسَالَةِ عَلَى الشَّافِعِيِّ ثَمَانِينَ مَرَّةً، فَمَا مِنْ مَرَّةٍ إلَّا وَكُنَّا نَقِفُ عَلَى خَطَأ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ كِتَابٌ صَحِيحًا غَيْرَ كِتَابِهِ"، فَالْمَأْمُولُ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ جَانَبَ التَّعَصُّبَ وَالتَّعَسُّفَ وَنَبَذَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ التَّكَلُّفَ وَالتَّصَلُّفَ، أَنْ يَسْعَى فِي إصْلَاحِهِ بِقَدْرِ الْوُسْعِ وَالْإِمْكَانِ، أَدَاءً لِحَقِّ الْأُخُوَّةِ فِي الْإِيمَانِ، وَإِحْرَازًا لِحُسْنِ الْأُحْدُوثَةِ بَيْنَ الْأَنَامِ، وَإِدْخَارًا لِجَزِيلِ الْمَثُوبَةِ فِي دَارِ السَّلَامِ، وَاَللَّهُ الْمُوَفِّقُ وَالْمُثِيبُ عَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

وإن كان فيه فائدة، ([1]) وقد يشمئز كثير من الطلاب حذف بعض الفوائد التي بذله جهدا في جمعها، فيختار إثباتها مع أنه لا حاجة إليها. ([2])

يقول الإمام النووي رحمه الله في المجموع (١/٦١١): "وَلْيَحْذَرْ أَيْضًا مِنْ إخْرَاجِ تَصْنِيفِهِ مِنْ يَدِهِ إلَّا بَعْدَ تَهْذِيبِهِ وَتَرْدَادِ نَظَرِهِ فِيهِ وَتَكْرِيرِهِ، وَلْيَحْرِصْ عَلَى إيضَاحِ الْعِبَارَةِ وَإِيجَازِهَا فَلَا يُوَضِّحُ إيضَاحًا يَنْتَهِي إلَى الرَّكَاكَةِ، وَلَا يُوجِزُ إيجَازًا يُفْضِي إلَى الْمَحْقِ وَالِاسْتِغْلَاقِ".

ويجب على الباحث أن يراعي في بحثه الشمول والاستيعاب، وألّا يترك قولا لقائل وتفسيرا وتعليلا وبيانا، فيما يتعلّق في بحثه، وبهذا يفوق البحث ويجد القبول بين أهل العلم مع توفيق الله جل وعلا له، والله هو الموفق. ([3])

---

[1]) ومن أهمّ أسباب الاهتمام بكتب الإمام الشافعي ثلاثة، أولها: حسن الترتيب كما قال الإمام البيهقي في مناقب الشافعي (١/٢٦٠): "وذلك لانفراده من بين فُقَهاء الأمصار بحسن التأليف؛ فإن حسن التصنيف يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: حسن النظم والترتيب.

والثاني: ذكر الحجج في المسائل، مع مراعاة الأصول.

والثالث: تَحَرّي الإيجاز والاختصار فيما يؤلّفه.

وكان قد خُصّ بجميع ذلك، رحمة الله عليه ورضوانه."

[2]) يقول الدكتور أميل يعقوب في رسالته منهجية البحث (ص/٥٩): "وكثيرا ما يجب الاستغناء عن بعض ما كتبه الباحث في البطاقات، فيعزّ عليه عدم تسجيله، وقد بذل جهدا ووقتا في جمعه وتبويبه من مصادره ومراجعه، فيميل إلى إثباته، وهنا يجب التذكير بأن حشر ما هو غير ضروري في البحث يؤثر سلبا في قيمته، ولا شك أن الطالب استفاد مما جمع، وهو إن لم يكن لازما في البحث لازم في حياته العلميّة، وفي أبحاث مستقبليّة، قد يقوم بها."

[3]) وله أن يقتدي بالإمام النووي رحمه الله القائل في مقدمة المجموع (١/٤): "وَاعْلَمْ أَنَّ كُتُبَ الْمَذْهَبِ فِيهَا اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ بَيْنَ الأصحاب، بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكون مَا قَالَهُ مُصَنِّفٌ مِنْهُمْ هُوَ الْمَذْهَبُ، حَتَّى يُطَالِعَ مُعْظَمَ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمَشْهُورَةِ، فَلِهَذَا لَا أَتْرُكُ قَوْلًا وَلَا وَجْهًا وَلَا نَقْلًا وَلَوْ كَانَ ضَعِيفًا أَوْ وَاهِيًا إلَّا ذَكَرْتُهُ إذَا وَجَدْتُهُ إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، مَعَ بَيَانِ رجحان مَا كَانَ رَاجِحًا، وَتَضْعِيفِ مَا كَانَ ضَعِيفًا، وَتَزْيِيفِ مَا كَانَ زَائِفًا، وَالْمُبَالَغَةِ فِي تَغْلِيطِ قَائِلِهِ وَلَوْ كَانَ مِنْ الْأَكَابِرِ، وَإِنَّمَا أَقْصِدُ بِذَلِكَ التَّحْذِيرَ مِنْ الاغْتِرَارِ بِهِ، وَأَحْرِصُ عَلَى تَتَبُّعِ كُتُبِ الْأَصْحَابِ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ إلَى زَمَانِي مِنْ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَرَاتِ، =

ويحسن له كذلك إذا انتهى من بحثه أن يقدّم لمشايخه وزملائه لكي يصوّبوا ويصحّحوا له، ([1]) ويجعل الباحث ملاحظاتهم عين الاعتبار ولا يقلّد، وقديما قال إبراهيم الصولي: "المتصفح للكتاب أبصر بمواقع الخلل فيه من منشئه" ([2])

يقول أبو جعفر العقيلي: "لما ألف البُخَارِيّ كتاب الصَّحِيح عرضه على أَحْمد بن حَنْبَل وَيحيى بن معِين وعَلى بن الْمَدِينِيّ وَغَيرهم فاستحسنوه وشهدوا لَهُ بِالصِّحَّةِ الا فِي أَرْبَعَة أَحَادِيث، قَالَ الْعقيلِيّ: وَالْقَوْل فِيهَا قَول البُخَارِيّ وَهِي صَحِيحَة" ([3])

وَقَالَ مكي بن عبد الله: "سَمِعت مُسلم بن الْحجَّاج يَقُول عرضت كتابي هَذَا على أبي زرْعَة الرَّازِيّ فَكل مَا أَشَارَ أَن لَهُ عِلّة تركته." ([4])

وأخيرا أختم هذا الفصل بما قاله العماد الأصفهاني رحمه الله: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

=وَكَذَلِكَ نُصُوصُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيّ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَنْقُلُهَا من نفس كتبه المتيسرة عندي كالإمام وَالْمُخْتَصَرِ وَالْبُوَيْطِيّ وَمَا نَقَلَهُ الْمُفْتُونَ الْمُعْتَمَدُونَ مِنْ الْأَصْحَابِ، وَكَذَلِكَ أَتَتَبَّعُ فَتَاوَى الْأَصْحَابِ وَمُتَفَرِّقَاتِ كَلَامِهِمْ فِي الْأُصُولِ وَالطَّبَقَاتِ وَشُرُوحِهِمْ لِلْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا".

[1]) وليس معنى ذلك أن يطلب المؤلف من كلّ أحد يقرأ كتابه أن يقدّم له، لأن من كان واثقا بعلمه لا يحتاج إلى مقدّمات كثيرة، ولذلك قال الشيخ عبد المحسن العباد في رده على رسالة "افعل ولا حرج" (ص/٣-٤): "ومن اطمأن إلى كتابه لا يحتاج إلى الاستكثار من التقريظات."

[2]) الإعلام (٤/١).

[3]) مقدمة فتح الباري لابن حجر (٧/١).

[4]) مقدمة فتح الباري (٣٤٧/١).

الفَصْلُ الخَامِسُ

نَصَائِحُ وَتَنبِيهَاتٌ للبَاحِثِ

من اتصف بصفة البحث لابد أن يكون لديه خصال حميدة، وصفات جميلة، تُعينه على مواصلة بحوثه، وتحديد أهدافه، وأهمّ صفة يتصف بها أن يكون ذا علم وزكاء، يستطيع أن يحقق المسائل بحلم وذكاء، وبعدها هناك بعض الصفات التي ينبغي للباحث الاتصاف بها، رأيت أن ألحقها بهذا الباب على وجه النصائح والتنبيهات فأقول وبالله أستعين:

الأول: تقوى الله عزّ وجلّ:

اعلم–أخي الباحث–أن تقوى الله تبارك وتعالى هي العَمَلُ بِطَاعَةِ اللهِ، عَلَى نُوْرٍ مِنَ اللهِ، رَجَاءَ ثَوَابِ اللهِ، وَتَرْكِ مَعَاصِي اللهِ، عَلَى نُوْرٍ مِنَ اللهِ، مَخَافَةَ عَذَابِ اللهِ.[١]

[١]) هذا التعريف هو المشهور عند العلماء، وقائله هو طلق بن حبيب العابد، كما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٤٤٦) فقال: "حَدَّثَنَا أَبِي ثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الدُّورِيُّ، ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبُ عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ زِيَادِ بْنِ فَيْرُوزَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَلا تَجْمَعُ لَنَا التَّقْوَى فِي كَلامٍ يَسِيرٍ تَرْوِيهِ؟ فَقَالَ طَلْقٌ: التَّقْوَى: أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ رَجَاءَ رَحْمَةِ اللَّهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ. وَالتَّقْوَى: أَنْ تَتْرُكَ مَعْصِيَةَ اللَّهِ مَخَافَةَ عَذَابَ اللَّهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ."

قال الذهبي في السير(٤/٦٠١): "قُلْتُ: أَبْدَعَ وَأَوْجَزَ، فَلاَ تَقْوَى إِلاَّ بِعَمَلٍ، وَلاَ عَمَلَ إِلاَّ بِتَرَوٍّ مِنَ العِلْمِ وَالاتِّبَاعِ، وَلاَ يَنْفَعُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالإِخْلاَصِ للهِ، لاَ لِيُقَالَ: فُلاَنٌ تَارِكٌ لِلْمَعَاصِي بِنُوْرِ الفِقْهِ، إِذِ المَعَاصِي يَفْتَقِرُ اجْتِنَابُهَا إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَيَكُوْنُ التَّرْكُ خَوْفاً مِنَ اللهِ، لاَ لِيُمْدَحَ بِتَرْكِهَا، فَمَنْ دَاوَمَ عَلَى هَذِهِ الوَصِيَّةِ، فَقَدْ فَازَ."

وهي أساس الصلاح، وعنوان الفلاح، وضمانة النجاح، وهي وصية الله للأولين والآخرين، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ [(١٣١) سورة النساء]

وقد رتب الله على التقوى حصول العلم وحصول الرزق وتيسير الأمور وتكفير السيئات، قال الله جل وعلا: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [١] [(٢٩) الأنفال]

---

[١] والفرقان هو العلم، وقد استدلّ بعض العلماء لهذا الأمر بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ ولم يرتض بذلك العلامة ابن القيم وغيره من الفضلاء، فقال في مفتاح دار السعادة (١/١٧٢): "وَأما قَوْله تَعَالَى: ﴿وَاتَّقوا الله ويعلمكم الله﴾ فَلَيْسَ من هَذَا الْبَاب بل هما جملتان مستقلتان: طلبية، وَهِي الأمر بالتقوى، وخبرية، وَهِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ويعلمكم الله﴾ أَي: وَالله يعلمكم مَا تَتَّقُون، وَلَيْسَت جَوَابا لِلْأَمْرِ بالتقوى، وَلَو أُرِيد بهَا الْجَزَاء لأتى بهَا مجزومة، مُجَرّدَة عَن الْوَاو، فَكَانَ يَقُول: (وَاتَّقوا الله يعلمكم) اَوْ (إِن تتقوه يعلمكم) كَمَا قَالَ: ﴿إِن تتقوا الله يَجْعَل لكم فرقانا﴾ فتدبره". وقد وجه كلامهم شيخ الإسلام بتوجيه جميل كما في مجموع الفتاوى (١٨/١٧٧-١٧٨): "وَقَدْ شَاعَ فِي لِسَانِ الْعَامَّةِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ مِنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ؛ حَيْثُ يَسْتَدِلُّونَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّقْوَى سَبَبُ تَعْلِيمِ اللَّهِ، وَأَكْثَرُ الْفُضَلَاءِ يَطْعَنُونَ فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْبُطْ الْفِعْلَ الثَّانِيَ بِالْأَوَّلِ رَبْطَ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ، فَلَمْ يَقُلْ؛ "وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمْ"، وَلَا قَالَ: "فَيُعَلِّمُكُمْ". وَإِنَّمَا أَتَى بِوَاوِ الْعَطْفِ، وَلَيْسَ مِنْ الْعَطْفِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبُ الثَّانِي، وَقَدْ يُقَالُ: الْعَطْفُ قَدْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الِاقْتِرَانِ وَالتَّلَازُمِ، كَمَا يُقَالُ: زُرْنِي وَأَزُورُك؛ وَسَلِّمْ عَلَيْنَا وَنُسَلِّمُ عَلَيْك، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِي اقْتِرَانَ الْفِعْلَيْنِ، وَالتَّعَاوُضَ مِنْ الطَّرَفَيْنِ، كَمَا لَوْ قَالَ لِسَيِّدِهِ: أَعْتِقْنِي وَلَك عَلَيَّ أَلْفٌ؛ أَوْ قَالَتْ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا طَلِّقْنِي وَلَك أَلْفٌ؛ أَوْ اخْلَعْنِي وَلَك أَلْفٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهَا بِأَلْفٍ أَوْ عَلَيَّ أَلْفٌ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْك أَلْفٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْك أَلْفٌ؛ فَإِنَّهُ كَقَوْلِهِ: عَلَيَّ أَلْفٌ أَوْ بِأَلْفٍ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا قَوْلٌ شَاذٌّ، وَيَقُولُ أَحَدُ الْمُتَعَاوِضَيْنِ لِلْآخَرِ: أُعْطِيك هَذَا وَآخُذُ هَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ الْعِبَارَاتِ، فَيَقُولُ الْآخَرُ: نَعَمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا هُوَ السَّبَبَ لِلْآخَرِ دُونَ الْعَكْسِ. فَقَوْلُهُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ قَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَكُلٌّ مِنْ تَعْلِيمِ الرَّبِّ وَتَقْوَى الْعَبْدِ يُقَارِبُ الْآخَرَ وَيُلَازِمُهُ وَيَقْتَضِيهِ، فَمَتَى عَلَّمَهُ اللَّهُ الْعِلْمَ النَّافِعَ اقْتَرَنَ بِهِ التَّقْوَى بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَمَتَى اتَّقَاهُ زَادَهُ مِنْ الْعِلْمِ وَهَلُمَّ جَرًّا."

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[(٣)الطلاق] وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا (٤) الطلاق﴾ وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا (٥) ﴾[(٥)الطلاق]

فعليك أخي الباحث بتقوى الله جل وعلا والإخلاص في بحوثك وكتاباتك؛ وذلك أن تريد بها وجه الله وإحقاق الحق وإبطال الباطل، فلا تكتب بيديك شيئا لا ترضى أن تراه يوم القيامة.

وقال تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [(١٩٧) البقرة]

يقول العلّامة الفوزان حفظه الله في شرح مسائل الجاهليّةِ (ص/١١٧): "فهذا ينبّه المسلم الذي يريد أن يكتب أو يؤلف أو يفتي، أن يتوقف عند حدود الله سبحانه وتعالى، وأن يتقي الله، وأن يكتب للحق، وإن لم يرض الناس."

وقال الشاعر:

وما من كاتب إلا سيفنى *** ويبقى الدهر ما كتبت يداه

فلا تكتب بخطك غير شيء *** يسرّك في القيامة أن تراه

ومن تقوى الله جل وعلا أيها الباحث ألّا تحابي ولا تجامل في بحوثك، بل لابدّ أن يكون لك جرأة في أن تقول في الباطل إنه باطل، والصواب إنه صواب، بغض النظر عن قائله، فإن لصاحب الحق مقالا، والحق أحق أن يتّبَع، ولا يجوز أن تجد في نفسك حرجا في أن تقول قولا مخالفا للجمهور، مع ظهور الدليل على صحّة قولك، وضعف قول الجمهور، ومع وجود قائل قبلك ولو كان واحدا، إذ لا يلزم أن يكون الحق مع الجمهور، بل السواد الأعظم هو صاحب الحق كما قاله العلّامة

ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين (٣/٣٠٨): "وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِجْمَاعَ وَالْحُجَّةَ وَالسَّوَادَ الْأَعْظَمَ هُوَ الْعَالِمُ صَاحِبُ الْحَقِّ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ أَهْلُ الْأَرْضِ"

فلا ينبغي للباحث وفقه الله أن يترك الحق وإحقاقه، لأجل فلان واحترام علان، لأن الحق أكبر من الرجال، كما أنه لا يعرف بالرجال، وإنما الرجال يعرفون به، كما أنه لا ينبغي أَن لَا يحسن الظَّن أَو يسيئه بفرد من أَفْرَاد أهل الْعلم على وَجه يُوجب قبُول مَا جَاءَ بِهِ أَو رده من غير إِعْمَال فكر وإمعان نظر وكشف وَبحث، وهذا من حق الإنصاف كما بيَّن ذلك العلامة الشوكاني في أدب الطلب (ص/٢٠٥). ([1])

ومن نظر في مسلك العلماء المحققين يجد أنهم لا يأبهون ولا يبالون بمخالفة الجمهور، ما داموا على الحق ومعهم الأدلة وبعض الأئمة، بل يصرخون بالقول بكلمة الحق وتخطئة كل من خالف بكل قوّة وجرأة، ولوكان من أحب الناس إليهم، وها أنا ذا أعطيك ثلاث أمثلة من هذا القبيل؛ لئلّا يكون كلامي مجرّد دعوى وتقوية هوى.

---

[1]) قال العلامة الشوكاني رحمه الله في أدب الطلب (ص/٢٠٥): وَمن حق الْإِنْصَاف ولازم الِاجْتِهَاد أَن لَا يحسن الظَّن أَو يسيئه بفرد من أَفْرَاد أهل الْعلم، على وَجه يُوجب قبُول مَا جَاءَ بِهِ أَو رده من غير إِعْمَال فكر، وإمعان نظر، وكشف وَبحث؛ فَإِن هَذَا شَأْن المقلدين، وصنيع المتعصبين، وَإِن غرته نَفسه بِأَنَّهُ من المنصفين، وَأَن لَا يغتر بِالْكَثْرَةِ؛ فَإِن الْمُجْتَهد هُوَ الَّذِي لَا ينظر إِلَى من قَالَ، بل إِلَى مَا قَالَ، فَإِن وجد نَفسه تنازعه إِلَى الدُّخُول فِي قَول الْأَكْثَرين، وَالْخُرُوج عَن قَول الأقلين، أَو إِلَى مُتَابعَة من لَهُ جلالة قدر، ونبالة ذكر، وسعة دَائِرَة علم، لَا لأمر سوى ذَلِك، فَيعلم أَنه قد بَقِي فِيهِ عرق من عروق العصبية، وَشعْبَة من شعب التَّقْلِيد، وَأَنه لم يوف الِاجْتِهَاد حَقه.

وَبِالْجُمْلَةِ فالمجتهد على التَّحْقِيق هُوَ من يَأْخُذ الْأَدِلَّة الشَّرْعِيَّة من مواطنها على الْوَجْه الَّذِي قدمْنَاهُ، ويفرض نَفسه مَوْجُودا فِي زمن النُّبُوَّة، وَعند نزُول الْوَحْي، وَإِن كَانَ فِي آخر الزَّمَان وَكَأَنَّهُ لم يسْبقهُ عَالم، وَلَا تقدمه مُجْتَهد، فَإِن الخطابات الشَّرْعِيَّة تتناوله كَمَا تناولت الصَّحَابَة من غير فرق، وَحِينَئِذٍ يهون الْخطب، وَتذهب الروعة الَّتِي نزلت بِقَلْبِه من الْجُمْهُور، وتزول الهيبة الَّتِي تدَاخل قُلُوب الْمُقَصِّرِينَ".

فهذا هو الإمام شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية خطّأ كثيرا من أهل العلم لقولهم بأن العمومات مخصوصة إلا قليلا يعدّون بالأصابع، وذكر أن قولهم من أكذب الكلام وأفسده.

يقول ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٦/٤٤٢): "مَنْ الَّذِي سَلَّمَ لَكُمْ أَنَّ الْعُمُومَ الْمُجَرَّدَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مُخَصِّصٌ دَلِيلٌ ضَعِيفٌ؟ أَمْ مَنْ الَّذِي سَلَّمَ أَنَّ أَكْثَرَ العمومات مَخْصُوصَةٌ؟ أَمْ مَنْ الَّذِي يَقُولُ مَا مِنْ عُمُومٍ إلَّا قَدْ خُصَّ إلَّا قَوْلَهُ: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؟.

فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ وَإِنْ كَانَ قَدْ يُطْلِقُهُ بَعْضُ السَّادَاتِ مِنْ الْمُتَفَقِّهَةِ وَقَدْ يُوجَدُ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَكْذَبِ الْكَلَامِ وَأَفْسَدِهِ". (١)

وهذا هو أيضا العلامة إمام اليمن في عصره محمد بن علي الشوكاني رحمه الله يخطّئ أكثر العلماء لاشتراطهم في انعقاد الجمعة عددا غير عدد الجماعة، وإن اختلفت آراؤهم، ويذكر أن هذا الاشتراط مجازفة بالغة، وجرأة على التقوّل على

---

١) وتتمَّته: "وَالظَّنُّ بِمَنْ قَالَهُ " أَوَّلًا " أَنَّهُ إنَّمَا عَنَى أَنَّ الْعُمُومَ مِنْ لَفْظِ "كُلِّ شَيْءٍ " مَخْصُوصٌ إلَّا فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وَإِلَّا فَأَيُّ عَاقِلٍ يَدَّعِي هَذَا فِي جَمِيعِ صِيَغِ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَفِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ وَكَلَامِ أَنْبِيَائِهِ وَسَائِرِ كَلَامِ الْأُمَمِ عَرَبِهِمْ وَعَجَمِهِمْ؟ وَأَنْتَ إذَا قَرَأْت الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إلَى آخِرِهِ وَجَدْت غَالِبَ عموماته مَحْفُوظَةً؛ لَا مَخْصُوصَةً. سَوَاءٌ عَنَيْت عُمُومَ الْجَمْعِ لِأَفْرَادِهِ، أَوْ عُمُومَ الْكُلِّ لِأَجْزَائِهِ، أَوْ عُمُومَ الْكُلِّ لِجُزَيْئَاتِهِ، فَإِذَا اعْتَبَرْت قَوْلَهُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فَهَلْ تَجِدُ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ لَيْسَ اللَّهُ رَبَّهُ؟ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فَهَلْ فِي يَوْمِ الدِّينِ شَيْءٌ لَا يَمْلِكُهُ اللَّهُ؟ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَهَلْ فِي الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ أَحَدٌ لَا يُجْتَنَبُ حَالُهُ الَّتِي كَانَ بِهَا مَغْضُوبًا عَلَيْهِ أَوْ ضَالًّا؟ ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ الْآيَةَ. فَهَلْ فِي هَؤُلَاءِ الْمُتَّقِينَ أَحَدٌ لَمْ يَهْتَدِ بِهَذَا الْكِتَابِ؟ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾. هَلْ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مَا لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ لَا عُمُومًا وَلَا خُصُوصًا؟ ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ هَلْ خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَّقِينَ عَنْ الْهُدَى فِي الدُّنْيَا، وَعَنْ الْفَلَاحِ فِي الْآخِرَةِ؟ ."الخ "

الله وعلى رسوله وعلى شريعته، فاقرأ ما يقوله في السيل الجرار (١/٦٠٢): "أقول: هذا الاشتراط لهذا العدد لا دليل عليه قط وهكذا اشتراط ما فوقه من الأعداد.

وأما الاستدلال بأن الجمعة أقيمت في وقت كذا، وعدد من حضرها كذا، فهذا استدلال باطل، لا يتمسك به من يعرف كيفية الاستدلال، ولو كان هذا صحيحا لكان اجتماع المسلمين معه صلى الله عليه وسلم في سائر الصلوات دليلا على اشتراط العدد.

والحاصل أن صلاة الجماعة قد صحت بواحد مع الإمام، وصلاة الجمعة هي صلاة من الصلوات، فمن اشترط فيها زيادة على ما تنعقد به الجماعة فعليه الدليل، ولا دليل، وقد عرفناك غير مرة أن الشروط إنما تثبت بأدلة خاصة تدل على انعدام المشروط عند انعدام شرطه، فإثبات مثل هذه الشروط بما ليس بدليل أصلا فضلا عن أن يكون دليلا على الشرطية مجازفة بالغة، وجرأة على التقول على الله وعلى رسوله، وعلى شريعته، والعجب من كثرة الأقوال في تقدير العدد حتى بلغت إلي خمسة عشر قولا، وليس على شيء منها دليل يستدل به قط إلا قول من قال: إنها تنعقد جماعة الجمعة بما تنعقد به سائر الجماعات." (١)

وهذا هو أيضا المحقق الكبير والمدقق الشهير العلامة الشنقيطي رحمه الله، يخطّئ كثيرا من أهل العلم في مسألة جواز النسخ بدون بدل، مع تعجب عجيب، كما في المذكرة في أصول الفقه (ص/٩٤): " فالعجب كل العجب من كثرة هؤلاء العلماء

---

١) بل يجهر الإمام الشوكاني بقوّة عجيبة أنه قد يوجد في كلام العلماء ما هو مبني على القيل والقال، فيقول في إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/١٣٢): "وَيَا لَلَّهِ الْعَجَبُ مِنْ جري أقلام الْعِلْمِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الَّتِي لَا تَرْجِعُ إلَى عَقْلٍ وَلَا نَقْلٍ، وَلَا يُوجَدُ بَيْنَهَا وبين محل النزاع جامع، وإنما ذكرناه لِيَعْتَبِرَ بِهَا الْمُعْتَبِرُ وَيَعْلَمَ أَنَّ الْقِيلَ وَالْقَالَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مِنْ جِنْسِ الْهَذَيَانِ، فَيَأْخُذُ عِنْدَ ذَلِكَ حَذَرَهُ مِنَ التَّقْلِيدِ، وَيَبْحَثُ عَنِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ شَرْعِ اللَّهِ الَّذِي شَرَعَهُ لِعِبَادِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ لَهُمْ إلَّا مَا فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ."

وجلالتهم من مالكية وشافعية وحنابلة وغيرهم، القائلين بجواز النسخ لا إلى بدل ووقوعه مع أن الله يصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ فقد ربط بين نسخها وبين الإتيان بخير منها أو مثلها، بأداة الشرط ربط الجزاء بشرطه، ومعلوم عند المحققين أن الشرطية إنما يتوارد فيها الصدق والكذب على نفس الربط، ولا شك أن هذا الربط الذي صرح الله به بين هذا الشرط والجزاء في هذه الآية صحيح لا يمكن تخلفه بحال، فمن ادعى انفكاكه وأنه يمكن النسخ بدون الإتيان بخير أو مثل فهو مناقض للقرآن مناقضة صريحة لا خفاء بها، ومناقض القاطع كاذب يقيناً لاستحالة اجتماع النقيضين، صدق الله العظيم، وأخطأ كل من خالف شيئاً من كلامه جل وعلا".

فحقيقة شأن المحققين ينادي بأعلى صوته ويقول كما صرّح به الإمام الآلوسي رحمه الله في تفسير روح المعاني (١٥٦/٥): "وما عليَّ إذا خالفت في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه؛ للأدلة التي لا تكاد تحصى، فالحق أحق بالاتباع، والتقليد في مثل هذه المسائل من سنن العوام." ([1])

[1]) فيا ترى ماذا يقول من يدعو الناس إلى التقليد، وأنهم لا يخرجوا عن قول المشايخ، إذا قرأ مثل هذه النقولات القيمة؟ مع أننا لسنا ممن يدعو الناس إلى استهانة العلماء والاستخفاف بهم، لما أعطاهم الله من المنزلة الرفيعة والمكانة العالية، وسيأتي الكلام على احترام العلماء، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

الثاني: التضرّع إلى الله عزّ وجلّ بالدعاء وغيرها:

كل إنسان محتاج إلى أن يدعو ربه، ويتضرّع إلى الله بالدعاء وغيرها، لأن التضرّع إلى الله سبب لكلِّ خير، يقول الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [(٥٥) الأعراف].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ (٤٢) فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [(٤٣) الأنعام].

وقوله: "لعلهم يتضرعون" يتذللون في دعائهم إياه، والضراعة شدّة الفقر إلى الشيء، وخليق بالباحث وفقه الله أن يتضرّع إلى الله ويظهر فقره ويستعين به في تحقيق المسائل، لكي يفتح الله عليه العلوم، وينوّر له الفهوم.

والباحث الموفق هو الذي يستشعر دائما فقره إلى ربه وحاجته إليه، في جميع أحواله، من قراءة، وفهم، ومذاكرة، وبحث وغير ذلك، وما شرع البدء بالبسملة في الرسائل والكتب إلا لأجل الاستعانة بالرب جل وعلا. ([1])

وقد بين الله لعباده في آيات كثيرة أنهم هم الفقراء المحتاجون إليه وهو الغني الحميد ذو الرحمة والشفقة بهم، يقول الله جلّ وعلا: ﴿هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ

---

[1]) يقول العلامة المفسر السعدي رحمه الله في تفسيره (ص/٦٨٧): " فهم فقراء بالذات إليه، بكل معنى، وبكل اعتبار، سواء شعروا ببعض أنواع الفقر أم لم يشعروا، ولكن الموفق منهم، الذي لا يزال يشاهد فقره في كل حال من أمور دينه ودنياه، ويتضرع له، ويسأله ألا يكله إلى نفسه طرفة عين، وأن يعينه على جميع أموره، ويستصحب هذا المعنى في كل وقت، فهذا أحرى بالإعانة التامة من ربه وإلهه، الذي هو أرحم به من الوالدة بولدها."

الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [(٣٨) محمد]

وقال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [(١٥) فاطر]

وقد كان هذا هو دأب علماء الأمة، وأئمة السنّة، وهل رفعهم الله إلا بالتضرّع للذات الإلهية؟ فهذا هو شيخ الإسلام إمام أهل السنة في عصره النَّحرير القويّ الذي عجزت الأمهات أن يلدن مثله، كان دأبه، إذا انغلقت عليه المسائل أن يدعو ربه، ويقول: "يا معلّم آدم علّمني، ويا مفهّم سليمان فهّمني" بل يتكلّم عن نفسه ويقول: "رُبمَا طالعت على الْآيَة الْوَاحِدَة نَحْو مائَة تَفْسِير ثمَّ أسأَل الله الْفَهم وَأَقُول يَا معلم آدم وَإِبْرَاهِيم عَلمنِي وَكنت أذهب إِلَى الْمَسَاجِد المهجورة وَنَحْوهَا وأمرغ وَجْهي فِي التُّرَاب وأسأل الله تَعَالَى وَأَقُول يَا معلم إِبْرَاهِيم فهمني" (١)

---

١) نفله عنه تلميذه العلامة المحدّث ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص/٤٢).

يقول العلامة ابن القيّم رحمه الله في أعلام الموقعين (١٩٨/٤): "وَكَانَ شَيْخُنَا كَثِيرَ الدُّعَاءِ بِذَلِكَ، وَكَانَ إذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ يَقُولُ " يَا مُعَلِّمَ إبْرَاهِيمَ عَلِّمْنِي " وَيُكْثِرُ الِاسْتِعَانَةَ بِذَلِكَ اقْتِدَاءً بِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – حَيْثُ قَالَ لِمَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ السَّكْسَكِيِّ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَقَدْ رَآهُ يَبْكِي، فَقَالَ: وَاَللَّهِ مَا أَبْكِي عَلَى دُنْيَا كُنْتُ أُصِيبُهَا مِنْكَ، وَلَكِنْ أَبْكِي عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ اللَّذَيْنِ كُنْتُ أَتَعَلَّمُهُمَا مِنْكَ، فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –: إنَّ الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ مَكَانَهُمَا، مَنْ ابْتَغَاهُمَا وَجَدَهُمَا، اُطْلُبْ الْعِلْمَ عِنْدَ أَرْبَعَةٍ: عِنْدَ عُوَيْمِرٍ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَذَكَرَ الرَّابِعَ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ هَؤُلَاءِ فَسَائِرُ أَهْلِ الْأَرْضِ عَنْهُ أَعْجَزُ، فَعَلَيْكَ بِمُعَلِّمِ إبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ عِنْدَ الْإِفْتَاءِ: سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.

وَكَانَ مَكْحُولٌ يَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاَللَّهِ، وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إلَّا بِاَللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥] ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٦] ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾ [طه: ٢٧] ﴿يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [طه: ٢٨] وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ وَفِّقْنِي وَاهْدِنِي وَسَدِّدْنِي وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ الصَّوَابِ

بل كان من أئمة السنّة من يصلّي ركعتين عند التأليف والتصنيف تضرّعا لله جلّ وعلا، منهم الإمام البخاري رحمه الله القائل عن تأليف كتابه الصحيح كما في السير للذهبي (/٤٠٢١٢): "مَا وضعتُ فِي كِتَابِي الصَّحِيْحِ حَدِيْثاً إِلاَّ اغتسلتُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ"

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: سَمِعْتُ عَبْدَ القُدّوسِ بنَ هَمَّامٍ يَقُوْلُ: سَمِعْتُ عِدَّةً مِنَ المَشَايِخِ، يَقُوْلُوْنَ: كان مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ يُصَلِّي لِكُلِّ تَرْجَمَةٍ رَكْعَتَيْنِ. (١)

ومنهم الإمام المزني رحمه الله كما في السير للذهبي (٤٩٣/١٢-٤٩٤) قال: "قُلْتُ: بَلَغنَا أَنَّ المُزَنِيَّ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تبييضِ مَسْأَلَةٍ وَأَودعَهَا مُخْتَصرَهُ صَلَّى للهِ رَكْعَتَيْنِ."

ومنهم إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله كما في السير أيضا (٣٦٩/١٤) أنه قال: "كُنْتُ إِذَا أَرَدتُ أَنْ أُصَنِّفَ الشَّيْءَ، أَدخُلُ فِي الصَّلاَةِ مُسْتَخِيراً حَتَّى يُفْتحَ لِي، ثُمَّ أَبتَدِئُ التَّصنِيفَ." (٢)

وما ذاك إلا الاستعانة برب البريّات وخالق المخلوقات، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "احرص ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز" (٣)

ولقد أحسن القائل:

إذا كان عون الله للمرء ناصرا *** تهيا له من كلّ صعب مراده

وَالثَّوَابِ، وَأَعِذْنِي مِنْ الْخَطَأِ وَالْحِرْمَانِ. وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَجَرَّبْنَا نَحْنُ ذَلِكَ فَرَأَيْنَاهُ أَقْوَى أَسْبَابِ الْإِصَابَةِ." اهـ

١) انظر السير للذهبي (٤٠٤/١٢)

٢) وقال الذهبي أيضا في السير (٤٧٦/١٥): "وَقِيْلَ: إِنَّهُ ـأي الزجاجيـ مَا بَيَّض مَسْأَلَةً فِي (الجُمَل) إِلاَّ وَهُوَ عَلَى وضوء، فلذَلِكَ بُورك فِيْهِ."

٣) أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وإن لم يكن عون من الله للفتى *** فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

فلينتبه الباحث لهذا الأمر العظيم الذي طالما غفلنا عنه، والذي ما تفيد الكتب وكثرة المراجع بدونه إلا حيرة وضلالا، يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٠/٦٥٦): " وَقَدْ أَوْعَبَتْ الْأُمَّةُ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ إيعَابًا فَمَنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ هَدَاهُ بِمَا يَبْلُغُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ أَعْمَاهُ لَمْ تَزِدْهُ كَثْرَةُ الْكُتُبِ إلَّا حَيْرَةً وَضَلَالًا"

الثالث: الصدق في طلب الحق:

إن الصدق في طلب الحق من أبرز خصال التقوى، وهو مفتاح الوصول وسلم الترقي والظفر، وأعظم معين على نيل المقصود، قال تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [(٢٣) الأحزاب]. (١)

فعلى الباحث شرّفه الله أن يتصف بهذه الخصلة الحميدة، والصفة العظيمة، وذلك بأن يحقق المسائل على الطريقة التي سلكها العلماء في تحقيق المسائل العلمية، بعيدا عن التعصبات الشيطانية، والأهواء المضلّة، فإن مخالفة العلماء في جملة القواعد تؤدي إلى الهلاك والشقاق، واتباع الهوى وسلوك سبيل الردى.

وليحذر كل الحذر من قاعدة (اعتقد ثم استدل) فإنه قد يكون للباحث ميل إلى قول بدون أن يعلم له دليل، ثم يبحث له الأدلّة ويحاول نصره بكلّ طريقة، وهذه هي مطيّة الهوى التي طالما تتردّد على الباحث الطالب للحق، وتتقلّب عليه. (٢)

---

١) قاله الشيخ ابن دعاس في منهجية طلب العلم (ص/١٦١)

٢) وقد ذكر هذا من نفسه العلّامة اليماني عبد الرحمن المعلّمي رحمه الله، فقال في القائد إلى تصحيح العقائد (ص/٣٢): "وبالجملة فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى وقد جربت نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعماً أنه لا هوى لي فيلوح لي فيها معنى، فأقرره تقريراً يعجبني، ثم يلوح لي ما يخدش في ذاك المعنى، فأجدني أتبرم بذاك الخادش وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه وغض النظر عن مناقشة ذاك الجواب، وإنما هذا لأني لما قررت ذاك المعنى أولاً تقريراً أعجبني صرت أهوى صحته، هذا مع أنه لا يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يلح لي الخدش ولكن رجلاً آخر أعترض عليّ به؟ فكيف إذا كان المعترض ممن أكرهه؟ هذا ولم يكلف العالم بأن لا يكون له هوى؟ فإن هذا خارج عن الوسع، وإنما الواجب على العالم أن يفتش نفسه عن هواها حتى يعرفه ثم يحترز منه ويمعن النظر في الحق من حيث هو حق، فإن بان له أنه مخالف لهواه آثر الحق على هواه."

وكيفية تحقيق المسائل عند المحققين الذين لا يتعصبون لأحد جمع أدلتها من الكتاب والسنة، مع مراعاة قواعد اللغة العربية والأصول والمصطلح، ثم نظر كلام الفقهاء بدون أن يقلد الباحث أحدا منهم، فيأخذ كلامهم ما يوافق السنة والكتاب، ويترك ما يخالف ذلك، مع عدم معارضة القواعد بالسنة. ([1])

والأصل أن يأخذ الشخص ظاهر الدَّليل حتى يجد دليلا آخر يعارضه أو يكون إجماع الأمة على خلافه، إجماعا محققا لا مجرد دعوى، يقول الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (ص/٣٩٣): " عادتنا في مسائل الدين كلها، دقيقها وجليلها أن نقول بموجبها، ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق. لا نستثنى من ذلك طائفة ولا مقالة، ونرجو من الله أن نحيا على ذلك، ونموت عليه ونلقى الله به، ولا حول ولا قوة إلا بالله."

ويقول محدّث العصر العلامة الألباني رحمه الله في الصحيحة (١/ق١/١٩٣) برقم (٩١) وهو يرد على بعض الناس: " ومعنى التحقيق العلمي كما لا يخفى أن يتتبعوا الأحاديث كلها الواردة في هذا الباب ويدرسوا طرقها ورجالها، ثم يحكموا

---

[1]) قال الإمام ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(٢/١١٣٤): " فَعَلَيْكَ يَا أَخِي بِحِفْظِ الْأُصُولِ وَالْعِنَايَةِ بِهَا، وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ عَنَى بِحِفْظِ السُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ الْمَنْصُوصَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَنَظَرَ فِي أَقَاوِيلِ الْفُقَهَاءِ فَجَعَلَهُ عَوْنًا لَهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَمِفْتَاحًا لِطَرَائِقِ النَّظَرِ، وَتَفْسِيرًا لِجُمَلِ السُّنَنِ الْمُحْتَمِلَةِ لِلْمَعَانِي، وَلَمْ يُقَلِّدْ أَحَدًا مِنْهُمْ تَقْلِيدَ السُّنَنِ الَّتِي يَجِبُ الِانْقِيَادُ إِلَيْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ دُونَ نَظَرٍ، وَلَمْ يُرِحْ نَفْسَهُ مِمَّا أَخَذَ الْعُلَمَاءُ بِهِ أَنْفُسَهُمْ مِنْ حِفْظِ السُّنَنِ وَتَدَبُّرِهَا وَاقْتِدَائِهِمْ فِي الْبَحْثِ وَالتَّفَهُّمِ وَالنَّظَرِ وَشَكَرَ لَهُمْ سَعْيَهُمْ فِيمَا أَفَادُوهُ، وَنَبَّهُوا عَلَيْهِ وَحَمِدَهُمْ عَلَى صَوَابِهِمُ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ أَقْوَالِهِمْ وَلَمْ يُبَرِّئْهُمْ مِنَ الزَّلَلِ كَمَا لَمْ يُبَرِّئُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْهُ، فَهَذَا هُوَ الطَّالِبُ الْمُتَمَسِّكُ بِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَهُوَ الْمُصِيبُ لِحَظِّهِ وَالْمُعَانِ لِرُشْدِهِ وَالْمُتَّبِعُ سُنَّةَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَدْيِ صَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَمَّنِ اتَّبَعَ بِإِحْسَانٍ آثَارَهُمْ، وَمَنْ أَعْفَى نَفْسَهُ مِنَ النَّظَرِ وَأَضْرَبَ عَمَّا ذَكَرْنَا وَعَارَضَ السُّنَنَ بِرَأْيِهِ، وَرَامَ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى مَبْلَغِ نَظَرِهِ فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وَمَنْ جَهِلَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَيْضًا وَتَقَحَّمَ فِي الْفَتْوَى بِلَا عِلْمٍ فَهُمْ أَشَدُّ عَمًى وَأَضَلُّ سَبِيلًا".

عليها بما تستحق من صحة أو ضعف، ثم إذا صح عندهم شيء منها درسوها من ناحية دلالتها وفقهها وعامها وخاصها، وذلك كله حسبما تقتضيه قواعد علم أصول الحديث وأصول الفقه، لو فعلوا ذلك لم يستطع أحد انتقادهم، ولكانوا مأجورين، ولكنهم – والله – لا يصنعون شيئا من ذلك، ولكنهم إذا عرضت لهم مسألة نظروا في أقوال العلماء فيها، ثم أخذوا ما هو الأيسر أو الأقرب إلى تحقيق المصلحة زعموا، دون أن ينظروا موافقة ذلك للدليل من الكتاب والسنة، وكم شرعوا للناس – بهذه الطريقة – أمورا باسم الشريعة الإسلامية، يبرأ الإسلام منها. فإلى الله المشتكى. فاحرص أيها المسلم على أن تعرف إسلامك من كتاب ربك، وسنة نبيك، ولا تقل: قال فلان، فإن الحق لا يعرف بالرجال، بل اعرف الحق تعرف الرجال، ورحمة الله على من قال:

العلم قال الله قال رسوله *** قال الصحابة ليس بالتمويه

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة *** بين الرسول وبين رأي فقيه

كلا ولا جحد الصِّفات ونفيها *** حذرا من التمثيل والتشبيه"

قلت: ومع هذا كلّه فلابدّ أن يكون هدف الباحث اتباع السلف الصالح رضوان الله عليهم، والاقتداء بهم لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [(١١٥) النساء].

وقوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [(١٣٧) البقرة].

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله في الموافقات (٢٨٩/٣): "يَجِبُ عَلَى كُلِّ نَاظِرٍ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ مُرَاعَاةُ مَا فَهِمَ مِنْهُ الْأَوَّلُونَ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ بِهِ؛ فَهُوَ أَحْرَى بِالصَّوَابِ، وَأَقْوَمُ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ". (١)

وقد أعجبتني كلمة الإمام الذهبي رحمه الله في السير (٤٠٤/١٦) في ترجمة عبد العزيز بن عبد الله الداركي الشافعي وفيها أنه كان يختار في الفتوى، ويفتي على خلاف المذهبين الشافعي وأبي حنيفة، فقيل له في ذلك، فقال: "وَيْحَكمْ! حَدَّثَ فُلاَنٌ عَنْ فُلاَنٍ، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -بِكَذَا وَكَذَا، وَالأَخْذُ بِالحَدِيْثِ أَوْلَى مِنَ الأَخْذِ بِقَولِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيْفَةَ".

فعلّق الذهبيّ بقوله: "قُلْتُ: هَذَا جَيِّدٌ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ بِذَلِكَ الحَدِيْثِ إِمَامٌ مِنْ نُظَرَاءِ الإِمَامَيْنِ مِثْلُ مَالِكٍ، أَوْ سُفْيَانَ، أَوِ الأَوْزَاعِيِّ، وَبِأَنْ يَكُونَ الحَدِيْثُ ثَابِتاً سَالِماً مِنْ عِلَّةٍ، وَبِأَنْ لاَ يَكُونَ حُجَّةُ أَبِي حَنِيْفَةَ وَالشَّافِعِيِّ حَدِيْثاً صحيحاً معَارضاً للآخَرِ. أَمَّا مَنْ أَخَذَ بِحَدِيْثٍ صَحِيْحٍ وَقَدْ تنكَّبَهُ سَائِرُ أَئِمَّةِ الاِجتهَادِ، فَلاَ، كَخَبَرِ: (فَإِنْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ)، وَكَحَدِيْثِ (لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ البَيْضَةَ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ)."

---

١) وقال ابن قدامة رحمه الله في ذم التأويل (ص/٣٥): "فقد ثَبت وجوب اتِّبَاع السّلف رَحْمَة الله عَلَيْهِم بِالْكتاب وَالسّنة وَالْإِجْمَاع وَالْعبْرَة دلّت عَلَيْهِ، فَإِن السّلف لَا يخلوا من أَن يَكُونُوا مصيبين أَو مخطئين، فَإِن كَانُوا مصيبين وَجب اتباعهم، لِأَن اتِّبَاع الصَّوَاب وَاجِب، وركوب الْخَطَأ فِي الِاعْتِقَاد حرَام؛ وَلِأَنَّهُم إِذا كَانُوا مصيبين كَانُوا على الصِّرَاط الْمُسْتَقيم، ومخالفهم مُتبع لسبيل الشَّيْطَان الْهَادِي إِلَى صِرَاط الْجَحِيم، وَقد أَمر الله تَعَالَى بِاتِّبَاع سَبيله وصراطه، وَنهى عَن اتِّبَاع مَا سواهُ، فَقَالَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [(١٥٣) الأنعام] وَإِن زعم زاعم أَنهم مخطئون كَانَ قادحا فِي حق الْإِسْلَام كُله؛ لِأَنَّهُ إِن جَازَ أَن يخطئوا فِي هَذَا جَازَ خطؤهم فِي غَيره من الْإِسْلَام كُله، وَيَنْبَغِي أَن لَا تنقل الْأَخْبَار الَّتِي نقلوها، وَلَا تثبت معجزات النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم الَّتِي رووها، فَتبْطل الرِّوَايَة وتزول الشَّرِيعَة، وَلَا يجوز لمُسلم أَن يَقُول هَذَا وَلَا يَعْتَقِدهُ."

ولذلك فإن أكبر أمارات الصدق في طلب الحق عند الباحث أن يتحاشى من مخالفة الصحابة، الذين هم ذروة المؤمنين، لأنهم أعظم علما وأزكى فهما وأطهر قلبا ممن جاء بعدهم، فهم مقدّمون على غيرهم، ومخالفتهم ليست من السهل بمكان، لأجل ذلك ينفر عنه أهل العلم كما قال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٦/٣٥٠): "وَمُخَالَفَةُ الصَّحَابَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ يَنْفِرُ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ."

ولكن ينبغي هنا تنبيهه أنه قد يوجد عند الإمام المجتهد قرينة قويّة يرجّح بسببها قولا، لم ينقل عن أحد من الصحابة، ويترك القول الذي نقل عن بعض الصحابة، فلا يتهم بعدم صدقه لطلب الحق، فقد رجح كثير من الأئمة المتقدّمين في بعض المسائل ما يخالف ظاهر قول الصحابة لاعتقادهم أن الدليل يخالفهم "ولا عطر بعد العروس" و"إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل"، أو أن الاجتهاد في المسألة سائغ، ولم يذمّهم أحد في ذلك. ([1])

ومثال ذلك مسألة تارك الصلاة كسلا، فإنه نقل عن غير واحد من الصحابة تكفيره، مع أن جمهور أهل العلم على عدم تكفيره، ولم ينقل عن أحد من الصحابة تصريح ذلك، واحتجوا بذلك الأدلة الكثيرة الواردة في عدم تكفيرهم، ولم يبالوا بالإجماع الوارد في ذلك؛ لأنه ظنّي، والظنّي لا يدفع به النصّ المعلوم، يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٩/٢٦٨): "وَالْإِجْمَاعُ نَوْعَانِ: قَطْعِيٌّ. فَهَذَا لَا

[1]) وهذا هو شيخنا العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري يقول في كتابه ضياء السالكين في أحكام وآداب المسافرين (ص/٩٥): "وهذه المسألة من المشكلات، والذي ترجح لدينا فيها هو ما تقدم في الباب أن المسافر إن نزل في الحضر، وبقي مترددا لقضاء شغل أو غيره، فإنه يقصر لمدّة تسعة عشر يوما، وإذا زاد على ذلك أتم، فملازمة الحديث أسلم والله أعلى وأعلم، ولا نرى بأسا على من قال بالقصر للمتردد ولو مضت عليه سنوات لثبوت الآثار عن كثير من السلف، ولا شكّ أن فهمهم أقوى، وهو بالشرع أعلم وأدرى، لكن حيث لا نصّ في المسألة فللاجتهاد فيها عند الصحابة وغيرهم مجال."

سَبِيلَ إِلَى أَنْ يُعْلَمَ إِجْمَاعٌ قَطْعِيٌّ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ. وَأَمَّا الظَّنِّيُّ فَهُوَ الْإِجْمَاعُ الإقراري والاستقرائي: بِأَنْ يَسْتَقْرِئَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فَلَا يَجِدُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا أَوْ يَشْتَهِرُ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ وَلَا يَعْلَمُ أَحَدًا أَنْكَرَهُ، فَهَذَا الْإِجْمَاعُ وَإِنْ جَازَ الِاحْتِجَاجُ بِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْفَعَ النُّصُوصُ الْمَعْلُومَةُ بِهِ." (١)

هذا وإن أحسن طريقة لطلب الحق هي ما ذكره العلامة المعلّمي رحمه الله في وصاياه من مجموعه (٢٢/٢٥٨): "ينبغي لطالب الحق أن يقدِّم قبل النظر في المسألة محاسبةَ نفسه، بأن يتجسس فيها: هل لها ميلٌ إلى وجهٍ معيّن في تلك المسألة، أو إلى أي وجه يكون ذهب إليه فلان، أو أصحاب هذا المذهب، أو هذه الفرقة. فإن وَثِقَ بأنه لا ميلَ له البتةَ فالظاهر أنه الآن بريء من الهوى، لكن لا يأمن أن يعرض له الهوى بعد ذلك لعروضِ سبب من أسبابه، وهي كثيرة.

ومتى بان له الميل فليبحث عن سببه، فإن وثِق بأنه لبرهان يقيني لا يحتمل النقيض بوجهٍ من الوجوه فليس هذا بهوًى، فإن كان معه هوًى فهو هوًى وافق الحق.

وإن كان ليس إلا لدليل غير قاطع فليقلْ لنفسه: دَعِي عنكِ الهوى، فأنا الآن في مقام النظر، ولعلّي أجد دليلًا مخالفًا لذاك أقوى منه.

وإن كان لدليلٍ لا يُعتدّ به، أو لأمرٍ آخر ليس بدليلٍ أصلاً، أو لم يتبيَّن له السبب، فذلك هو الهوى الذي من شأنه أن يُعمي ويُصِمّ.

---

١) وتتمَّته: " لِأَنَّ هَذَا حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ لَا يَجْزِمُ الْإِنْسَانُ بِصِحَّتِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَجْزِمُ بِانْتِفَاءِ الْمُخَالِفِ، وَحَيْثُ قَطَعَ بِانْتِفَاءِ الْمُخَالِفِ فَالْإِجْمَاعُ قَطْعِيٌّ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَظُنُّ عَدَمَهُ وَلَا يَقْطَعُ بِهِ فَهُوَ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ، وَالظَّنِّيُّ لَا يُدْفَعُ بِهِ النَّصُّ الْمَعْلُومُ لَكِنْ يُحْتَجُّ بِهِ، وَيُقَدَّمُ عَلَى مَا هُوَ دُونَهُ بِالظَّنِّ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ الظَّنُّ الَّذِي هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، فَمَتَى كَانَ ظَنُّهُ لِدَلَالَةِ النَّصِّ أَقْوَى مِنْ ظَنِّهِ بِثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ قَدَّمَ دَلَالَةَ النَّصِّ، وَمَتَى كَانَ ظَنُّهُ لِلْإِجْمَاعِ أَقْوَى قَدَّمَ هَذَا وَالْمُصِيبُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَاحِدٌ."

وطريق النجاة حينئذٍ أن يبدأ فيجاهد نفسه في اقتلاع ذلك الهوى منها، فإن عجز فليعرف ذلك الهوى، وليخش أن يكون ما يلوح له معه أنه دليل ليس إلا شبهة قوَّاها الهوى، قال الله تبارك وتعالى في الكفار: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.

وبالجملة فمسالك الهوى دقيقة، والسلامة منه عزيزة، والتمييز معه بين الحجة والشبهة صعب. لكن من صدقت رغبته في إصابة الحق، وبذل وسعه في جهاد نفسه، وتضرَّع إلى الله عزَّ وجلَّ سائلًا منه التوفيق، فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾

وعسى أن يكون بذلك قد أخذ بحظ وافر من التقوى المعنية بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾."اهـ

الرابع: العمل بالعلم:

أن لكلّ أمر غاية، ولكلّ قوم صناعة، وغاية العلم هو العمل، إذ لا يكون الشخص عالما راسخا في العلوم حتى يعمل بعلمه، فليس نفع العلم إلا بالعمل به، ورفع الجهل عن النفس، ([1]) وقد قرن الله تعالى العمل بالعلم والإيمان في مواضع كثيرة من القرآن، قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة(٢٧٧)].

[1]) قال ابن النحاس رحمه الله في تنبيه الغافلين (ص/١٣٠): "فالعالم إذا خالف علمه عمله، وكذب فعله قوله، كان ممقوتا في الأرض والسماء، مضلة لمن رام به الاقتداء، وإذا أمر بغير ما يعمل، مجت الأسماع كلامه، وقلّت في الأعين مهابته، وزالت عن القلوب مكانته، كما قال مالك ابن دينار: إن العالم إذا لم يعمل بعلمه، تزل موعظته عن القلوب، كما يزل القطر من الصفاء."

وقال عز من قائل: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا (١٢٢) لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (١٢٣) وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[(١٢٤)النساء]

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [(٧) العنكبوت]

وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [(٥٨) غافر]

وقال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [(٣) العصر]

كما ذمّ الله جل وعلا الذين يقولون مالا يفعلون، فقال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ [(٤) الصف]

وقال: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (٢٢٥) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ (٢٢٦) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [(٢٢٧) الشعراء]

وقال ابن الجوزي رحمه الله في صيد الخاطر (ص/١٥٨): "لقيت مشايخ، أحوالهم مختلفة، يتفاوتون في مقاديرهم في العلم، وكان أنفعهم لي في صحبته العامل منهم بعلمه، وإن كان غيره أعلم منه... **فالله الله في العلم بالعمل، فإنه الأصل الأكبر.**

والمسكين كل المسكين من ضاع عمره في علم لم يعمل به، ففاتته لذات الدنيا وخيرات الآخرة، فقدم مفلسًا، على قوة الحجة عليه."

الخامس: الإنصاف وعدم التعصّب:

نعم أخي الباحث إن أجلّ ما يتصف به الباحث الناجح هو الإنصاف، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه، وألا يتعصب لأحد من الناس كائنا من كان، فيحمل عليه الجور والظلم، فإن الله جل وعلا أمر بالعدل والإحسان فقال عزّ من قائل: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾[(١٣٥)النساء].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [(٩٠) النحل]. ([1])

وليعلم الباحث أن بحثه سيبقى، وكتاباته تسطر عليها التاريخ، فلا يكتب شيئا فيه ينصر به مذهبه أو شيخه أو زميله إن كان مبطلا، بل الواجب عليه وعلى غيره نصرة الحق وقمع الباطل والمبطل أيا كان نوعه، مع لزوم العدل والإحسان، وأن يحتسب كل ذلك عند الله سبحانه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة (١٢٦/٥): "وَمَعْلُومٌ أَنَّا إِذَا تَكَلَّمْنَا فِيمَنْ هُوَ دُونَ الصَّحَابَةِ، مِثْلَ

[1]) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الاستقامة (٣١/١): "وَقد قَالَ سُبْحَانَهُ ﴿وَلَا يجرمنكم شنئان قوم على أَلا تعدلوا اعدلوا هُوَ أقرب للتقوى﴾ فَنهى أَن يحمل الْمُؤمنِينَ بغضهم للْكفَّار على أَلا يعدلُوا عَلَيْهِم، فَكيف إِذا كَانَ البغض لفَاسِق، أَو مُبْتَدع متأول من أهل الْإِيمَان؟، فَهُوَ أولى أَن يجب عَلَيْهِ أَلا يحملهُ ذَلِك على أَلا يعدل على مُؤمن وَإِن كَانَ ظَالِما لَهُ، فَهَذَا مَوضِع عَظِيم الْمَنْفَعَة فِي الدّين وَالدُّنْيَا، فَإِن الشَّيْطَان مُوكل ببني آدم وَهُوَ يعرض للْجَمِيع، ولا يسلم أحد من مثل هَذِه الْأُمُور، دع ما سواها من نوع تَقْصِير فِي مَأْمُور أَو فعل مَحْظُور بِاجْتِهَاد أَو غير اجْتِهَاد، وَإِن كَانَ هُوَ الْحق".

الْمُلُوكِ الْمُخْتَلِفِينَ عَلَى الْمُلْكِ، وَالْعُلَمَاءِ وَالْمَشَايِخِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، لَا بِجَهْلٍ وَظُلْمٍ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ وَاجِبٌ لِكُلِّ أَحَدٍ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ فِي كُلِّ حَالٍ، وَالظُّلْمُ مُحَرَّمٌ مُطْلَقًا، لَا يُبَاحُ قَطُّ بِحَالٍ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾"

وإذا وقع الخلاف بين شيخك وبين شيخ آخر أو تلميذ في مسائل الدين فلا يجوز لك أن تتعصب لشيخك، بل تلزم العدل والإحسان ونصرة الحق مع من كان، وبهذا تخرج الأمة من هذه الاختلافات التي ما وجدنا لها سائغا يسوّغه إلا الحظوظ النفسية إن اعتبر بها، والله الموفق. ([1])

فالإنصاف الحقيقي أن يكون المرجع عند الخصومة والاختلاف في مسائل الدّين إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن الله أرشد إلى ذلك، فقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [(١٠) الشورى].

---

[1]) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٢٨/١٦-١٧): "وَإِذَا وَقَعَ بَيْنَ مُعَلِّمٍ وَمُعَلِّمٍ أَوْ تِلْمِيذٍ وَتِلْمِيذٍ أَوْ مُعَلِّمٍ وَتِلْمِيذٍ خُصُومَةٌ وَمُشَاجَرَةٌ لَمْ يَجُزْ لِأَحَدِ أَنْ يُعِينَ أَحَدَهُمَا حَتَّى يَعْلَمَ الْحَقَّ فَلَا يُعَاوِنُهُ بِجَهْلِ وَلَا بِهَوَى بَلْ يَنْظُرُ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ أَعَانَ الْمُحِقَّ مِنْهُمَا عَلَى الْمُبْطِلِ سَوَاءٌ كَانَ الْمُحِقُّ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ أَصْحَابِ غَيْرِهِ؛ وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُبْطِلُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ أَصْحَابِ غَيْرِهِ فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَحْدَهُ وَطَاعَةَ رَسُولِهِ؛ وَاتِّبَاعَ الْحَقِّ وَالْقِيَامَ بِالْقِسْطِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ يُقَالُ: لَوَى يَلْوِي لِسَانَهُ: فَيُخْبِرُ بِالْكَذِبِ. وَالْإِعْرَاضُ: أَنْ يَكْتُمَ الْحَقَّ؛ فَإِنَّ السَّاكِتَ عَنْ الْحَقِّ شَيْطَانٌ أَخْرَسُ. وَمَنْ مَالَ مَعَ صَاحِبِهِ - سَوَاءٌ كَانَ الْحَقُّ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ - فَقَدْ حَكَمَ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ وَخَرَجَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْوَاجِبُ عَلَى جَمِيعِهِمْ أَنْ يَكُونُوا يَدًا وَاحِدَةً مَعَ الْمُحِقِّ عَلَى الْمُبْطِلِ فَيَكُونَ الْمُعَظَّمُ عِنْدَهُمْ مَنْ عَظَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُقَدَّمُ عِنْدَهُمْ مَنْ قَدَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمَحْبُوبُ عِنْدَهُمْ مَنْ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُهَانُ عِنْدَهُمْ مَنْ أَهَانَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِحَسَبِ مَا يُرْضِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا بِحَسَبِ الْأَهْوَاءِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ؛ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إلَّا نَفْسَهُ. فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِمْ اعْتِمَادُهُ."

وقال أيضا: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [(٥٩) النساء]. (١)

وبهذا يظهر أنه لا يجوز في حال من الأحوال ترك العمل بالكتاب والسنة؛ لأجل مذهب فلان، ونصرة علان، والعجب ممن يوجب التمذهب والتزامها في كل الأحوال، ولقد أحسن الإمام الشوكاني رحمه الله حين قال في البدر الطالع (٨٥/٢): "والذى أدين الله بِهِ أَنه لَا رخصَة لمن علم من لُغَة الْعَرَب مَا يفهم بِهِ كتاب الله بعد أَن يُقيم لِسَانه بشئ من علم النَّحْو، وَالصرْف، وَشطر من مهمات كليات أصُول الْفِقْه فِي ترك الْعَمَل، بِمَا يفهمهُ من آيَات الْكتاب الْعَزِيز، ثمَّ إِذا انْضَمَّ إِلَى ذَلِك الِاطِّلَاع على كتب السنة المطهرة الَّتِي جمعهَا الْأَئِمَّة المعتبرون، وَعمل بهَا المتقدمون والمتأخرون كالصحيحين، وَمَا يلْتَحق بهما مِمَّا الْتزم فِيهِ مصنفوه الصِّحَّة أَو جمعُوا فِيهِ بَين الصَّحِيح وَغَيره، مَعَ الْبَيَان لما هُوَ صَحِيح وَلما هُوَ حسن وَلما هُوَ ضَعِيف وَجب الْعَمَل بِمَا كَانَ كَذَلِك من السنة، وَلَا يحل التَّمَسُّك بِمَا يُخَالِفهُ من الرأي، سَوَاء كَانَ قائله وَاحِدًا، أَو جمَاعَة، أَو الْجُمْهُور، فَلم يَأْتِ فِي هَذِه

(١) يقول العلامة ابن القيم رحمه الله شارحا لهذه الآية في الرسالة التبوكيّة (٤٦/١): "وهذا دليل قاطعٌ على أنه يَجبُ رَدُّ موارد النّزاع في كل ما تنازع فيه الناس من الدين كلِّه إلى الله ورسوله، لا إلى أحدٍ غير الله ورسوله، فمن أحال الردَّ على غيرهما فقد ضادَّ أمرَ الله، ومن دعا عند النزاع إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد دعا بدعوى الجاهلية. فلا يدخل العبد في الإيمان حتى يَرُدَّ كل ما تنازع فيه المتنازعون إلى الله ورسوله؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وهذا مما ذكرناهُ آنفًا أنّه شرطٌ ينتفي المشروطُ بانتفائه، فدلَّ على أن من حكَّم غير الله ورسوله في موارد النزاع كان خارجًا عن مقتضى الإيمان بالله واليوم الآخر. وحسبك بهذه الآية القاصمة العاصمة بيانًا وشفاءً، فإنها قاصمة لظهور المخالفين لها، عاصمةٌ للمتمسكين بها الممتثلين لما أمرت به؛ ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [(٤٢) الأنفال]، وقد اتفق السَّلف والخلف على أن الردَّ إلى الله هو الردُّ إلى كتابه، والردُّ إلى رسوله هو الردُّ إليه في حياته، والردُّ إلى سنَّته بعد وفاته."

الشَّرِيعَة الغرَّاء مَا يدل على وجوب التَّمَسُّك بالآراء المتجردة عَن مُعَارضَة الْكتاب أَو السنة، فَكيف بِمَا كَانَ مِنْهَا كَذَلِك". (١)

السادس: التتبّع والاجتهاد:

إن من أهمّ ما يتصف به الباحث الموفّق لهو التتبع والجد والاجتهاد والمثابرة في البحث وطلب الحق، وذلك لأن العلم شيء بعيد المرام، لا يصطاد بالسهام، ولا يورث عن الآباء والأعمام.

لو كان نور العلم يدرك بالمنى *** ما كان يبقى في البريّة جاهل

اجتهد ولا تكسل ولا تك غافلا *** فندامة العقبى لمن يتكاسل.

فعلى الباحث أن يديم الطلب والفحص والتفتيش في العلوم والفنون، (٢) وما يبحثه من المسائل، ولا يقنع بأول ما يجده عندما يبحث من كلام العلماء، بل لابد من مواصلة البحث والتتبع لعلّه يجد ما يقدح الأول، وقد قال الشاعر:

ولا تقنع بأول ما تراه *** فأوّل طالع فجر كذوب.

وفي مناقب الشافعي للبيهقي (١/٢٣٧) أن الربيع بن سليمان قال: "لم أر الشافعي آكلا بنهار، ولا نائما بليل، لاشتغاله بالتصنيف."

---

١) قال العلامة الذهبي رحمه الله في السير (٨/٨١): "وَقَالَ شَيْخٌ: إِنَّ الإِمَامَ لِمَنِ التَزَمَ بِتَقلِيْدِهِ، كَالنَّبِيِّ مَعَ أُمَّتِهِ، لاَ تَحِلُّ مُخَالَفَتُهُ. قُلْتُ: قَوْلُهُ: (لاَ تَحِلُّ مُخَالَفَتُه) مُجَرَّدُ دَعْوَى وَاجْتِهَادٍ بِلاَ مَعْرِفَةٍ، بَلْ لَهُ مُخَالَفَةُ إِمَامِهِ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ، حُجَّتُهُ فِي تِلْكَ المَسْأَلَةِ أَقوَى، لاَ بَلْ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الدَّلِيْلِ فِيْمَا تَبرهَنَ لَهُ، لاَ كَمَنْ تَمَذْهَبَ لإِمَامٍ، فَإِذَا لاَحَ لَهُ مَا يُوَافِقُ هَوَاهُ، عَمِلَ بِهِ مِنْ أَيِّ مَذْهَبٍ كَانَ، وَمَنْ تَتَبَّعَ رُخَصَ المَذَاهِبِ، وَزَلاَّتِ المُجْتَهِدِيْنَ، فَقَدْ رَقَّ دِيْنُهُ".

٢) يقول العلامة الذهبي رحمه الله في التذكرة (١/١٠) مبينا طرق الرسوخ في علم الحديث: "ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقله الأخبار، ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر، والتيقظ، والفهم مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها *** ولو سودت وجهك بالمداد".

ويقول الشيخ الألباني في الضعيفة (٢٧٢/١٣) برقم (٦١٢١): "وهذا مثال من عشرات الأمثلة التي تضطرني إلى القول بأن العلم لا يقبل الجمود، وأن أستمر على البحث والتحقيق حتى يأتيني اليقين. والحمد لله رب العالمين." ([1])

وقد كان كثير من العلماء يستمرون على تأليف الكتاب الواحد في سنوات عديدة، طويلة مديدة، فهذا هو الإمام البخاري يَقُوْلُ: "صنّفْتُ (الصَّحِيْحَ) فِي سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، وَجَعَلتُهُ حُجَّةً فِيْمَا بَيْنِي وَبَيْنَ الله تَعَالَى". ([2])

وهذا هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام يصنف كتابه الغريب أربعين سنة، يقول: "كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيت ساهرا فرحا مني بتلك الفائدة، وأحدكم يجيئني فيقيم عندي أربعة أشهر، أو خمسة أشهر، فيقول: قد أقمت الكثير."([3])

ومما يعين الجد والاجتهاد أن يكون عند الطالب الباحث رغبة في البحوث قويّة وعزيمة شديدة، ([4]) وما أحسن قول الزمخشري:

سَهَري لِتَنقيحِ العُلومِ أَلَذُّ لي *** مِن وَصلِ غانِيَةٍ وَطيبِ عِناقِ

وَصَريرُ أَقلامي عَلى صَفَحاتِها *** أَحلى مِنَ الدَوكاءِ وَالعُشّاقِ

---

[1]) وفي الضعيفة (٥/٣) يقول عن نفسه وهو يرد على بعض الجرائد التي ادَّعت أن هناك طائفة يتزعمها شخص يُدعى ناصر الدين الألباني: "فهذا كذب وزور، يشهد به كل من يعرفني شخصياً، فإن انكبابي على التأليف والتحقيق أكثر من نصف قرن من الزمان يحول بيني وبين التزعم المزعوم، هذا لو كانت نفسي تميلُ إليه، فكيف وهو منافٍ لطبيعتي العلمية؟؟".

[2]) انظر السير للذهبي (٤٠٥/١٢).

[3]) انظر تاريخ بغداد (٣٩٢/١٤).

[4]) يقول ابن الجوزي: "الأمل مذموم للناس إلا للعلماء، فلولا أملهم لما صنَّفوا ولا ألفوا." انظر فتح الباري لابن حجر (٢٥٨/١١).

وَأَلَذُّ مِن نَقرِ الفَتاةِ لِدَفِّها *** نَقري لِأُلقي الرَملَ عَن أَوراقي

وَتَمايُلي طَرَباً لِحَلِّ عَويصَةٍ *** في الدَرسِ أَشهى مِن مُدامَةِ ساقِ

وَأَبيتُ سَهرانَ الدُجى وَتَبِيتُهُ *** نَوماً وَتَبغي بَعدَ ذاكَ لِحاقي

وقال آخر:

على قدر أهل العزائم تأتي العزائم *** وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتعظم في عين الصغير صغارها *** وتصغر في عين العظيم العظائم

وعمدة ذلك كله هو الصبر والمصابرة لما يجده من التعب والسآمة من البحث والتتبع، فمن صبر وتصبّر فاز بالنصر العزيز، وهان عليه كلّ شيء. ([1])

ولقد أحسن الإمام ابن هشام النحوي الأنصاري حين قال:

ومن يصطبرْ للعلم يظفرْ بنيلِهِ *** ومن يخطبِ الحسناءَ يصبرْ على البذلِ

ومن لا يذل النفس في طلب العُلا *** يسيرًا يَعِشْ دهرًا طويلًا أَخَا ذُل

بصرت بالراحة الكبرى فلم أرها *** ينال إلا على حسرة من التعب

السابع: التثبت والتأكد:

ينبغي للباحث أن يتأكد ويثبت ما ينقله عن أهل العلم، ويتأنى ما يريد تقريره، ويفكّر تفكيرا تاما في صحّته؛ وذلك لأن العجلة قد تسبب الخطأ والإعراض عن بحثه، والله جل وعلا يحب التأني كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للأشج بن عبد القيس: "إن فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والأناة" رواه مسلم برقم (١١٥) ([2])

---

[1]) قَالَ الْخَطِيبُ البغدادي في الجامع (٢/٢٨٢): "يَنْبَغِي أَنْ يُفَرِّغَ الْمُصَنَّفُ لِلتَّصْنِيفِ قَلْبَهُ، وَيَجْمَعَ لَهُ هَمَّهُ، وَيَصْرِفَ إِلَيْهِ شُغْلَهُ، وَيَقْطَعَ بِهِ وَقْتَهُ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا يَقُولُ: مَنْ أَرَادَ الْفَائِدَةَ فَلْيَكْسَرْ قَلَمَ النَّسْخِ، وَلْيَأْخُذْ قَلَمَ التَّخْرِيجِ".

[2]) قال القاضي عياض في إكمال المعلم (١/٢٣٤): "والمراد هنا صحة عقله وجودة نظره."

ومن ذلك الدقّة التامة في فهم كلام الله ورسوله وكلام العلماء، وذلك بأن يتأمل فيه تأملا تاما مع النظر في سياق الكلام ومقصده، لأن الخطأ في فهم كلام الله ورسوله والعلماء قد تسبب نتائج قبيحة، وعواقب وخيمة، ومنها التقوّل على الله وعلى رسوله وعلى أوليائه.

يقول العلامة ابن القيم في كتابه الروح (٦٣/١): " سوء الْفَهم عَن الله وَرَسُوله أصل كل بِدعَة وضلالة، نشأت فِي الْإِسْلَام، بل هُوَ أصل كل خطأ فِي الْأُصُول وَالْفُرُوع، وَلَا سِيمَا إِن أضيف إِلَيْهِ سوء الْقَصْد، فيتفق سوء الْفَهم فِي بعض الْأَشْيَاء من الْمَتْبُوع مَعَ حسن قَصده، وَسُوء الْقَصْد من التَّابِع، فيا محنة الدّين وَأَهله، وَالله الْمُسْتَعَان، وَهل أوقع الْقَدَرِيَّة، والمرجئة، والخوارج، والمعتزلة، والجهمية، والرافضة، وَسَائِر الطوائف أهل الْبدع إِلَّا سوء الْفَهم عَن الله وَرَسُوله؛ حَتَّى صَار الدّين بأيدي أَكثر النَّاس هُوَ مُوجب هَذِه الأفهام، والذى فهمه الصَّحَابَة وَمن تَبِعَهُمْ عَن الله وَرَسُوله فمهجور لَا يلْتَفت إليه، وَلَا يرفع هَؤُلَاءِ بِهِ رَأْسا، ولكثرة أَمْثِلَة هَذِه الْقَاعِدَة تركناها، فإنا لَو ذَكرنَاهَا لزادت على عشرَة ألوف؛ حَتَّى أَنَّك لتمر على الْكتاب من أَوله إِلَى آخِره، فَلَا تَجِد صَاحبه فهم عَن الله وَرَسُوله وَمرَاده كَمَا ينبغي فِي مَوضِع وَاحِد، وَهَذَا إِنَّمَا يعرفهُ من عرف مَا عِنْد النَّاس، وَعرضه على مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُول، وَأما من عكس الْأَمر بِعرْض مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُول على مَا اعتقده وانتحله، وقلد فِيهِ من أحسن بِهِ الظَّن، فَلَيْسَ يجدي الْكَلَام مَعَه شَيْئا، فَدَعْهُ وَمَا اخْتَارَهُ لنَفسِهِ، وَوَلِّهِ مَا تولى، وَاحْمَدْ الذي عافاك مِمَّا ابتلاه بِهِ.". ([1])

[1]) وقال أيضا في مختصر الصواعق المرسلة (٣٩/١): "لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْخِطَابِ دِلَالَةَ السَّامِعِ وَإِفْهَامَهُ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ كَلَامِهِ وَأَنْ يُبَيِّنَ لَهُ مَا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمَعَانِي وَأَنْ يَدُلَّهُ عَلَى ذَلِكَ بِأَقْرَبِ الطُّرُقِ كَانَ ذَلِكَ مَوْقُوفًا =

وقال السبكي رحمه الله: "فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها، فيغير على الكتاب والمؤلف، ومن عاشره واستنّ بسنته، مع أن المؤلف لم يرد ذلك الوجه الذي وصل إليه ذلك الرجل." (١)

ومن ذلك الاعتماد على النقل المجرّد في تحقيق المسائل، بل لابدّ من الدليل، لأن الرجال قد يقابلون بالرجال، يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٠٢/٢٦): "وَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ". (٢)

الثامن: التوثق والأمانة العلمية في النقل:

يجب على الباحث أنه إذا أخذ عن كتاب فائدة أن يسند إليه، ويضع كلامه بين علامتي التنصيص (""")، وذلك أن العلماء كانوا يستفيدون بعضهم من بعض، ويستفيد المتأخر عن المتقدّم، ولكن كانوا يسندون إليه.

ولقد أحسن من قال:

=عَلَى أَمْرَيْنِ: بَيَانِ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَمَكُّنِ السَّامِعِ مِنَ الْفَهْمِ، فَإِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْبَيَانُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ حَصَلَ وَلَمْ يَتَمَكَّنِ السَّامِعُ مِنَ الْفَهْمِ، لَمْ يَحْصُلْ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا بَيَّنَ الْمُتَكَلِّمُ مُرَادَهُ بِالْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى مُرَادِهِ وَلَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ مَعَانِيَ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ، لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْبَيَانُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَكُّنِ السَّامِعِ مِنَ الْفَهْمِ وَحُصُولِ الْإِفْهَامِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ."

١) أفادني الحاشدي في فن الحوار (ص/٧٧)

٢) وتتمّته: " وَمَنْ تَرَبَّى عَلَى مَذْهَبٍ قَدْ تَعَوَّدَهُ وَاعْتَقَدَ مَا فِيهِ، وَهُوَ لَا يُحْسِنُ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ وَتَنَازُعَ الْعُلَمَاءِ، لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَاءَ عَنْ الرَّسُولِ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، بِحَيْثُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَيَتَعَسَّرُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ الْمُقَلِّدَةِ النَّاقِلِينَ لِأَقْوَالِ غَيْرِهِمْ، مِثْلَ الْمُحَدِّثِ عَنْ غَيْرِهِ. وَالشَّاهِدُ عَلَى غَيْرِهِ لَا يَكُونُ حَاكِمًا، وَالنَّاقِلُ الْمُجَرَّدُ يَكُونُ حَاكِيًا لَا مُفْتِيًا."

إذا أفادك إنسان بفائدة *** من العلوم فلازم شكره أبدا

وقل فلان جزاه الله صالحة *** أفادنيها ودعك الكبْر والحسدا

وقد أعجبتني قصة ذكرها القاضي عياض في كتابه الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص/٢٢٨-٢٢٩) بسنده إلى أبي محمد عبد الغنى بن سعيد أنه قال: "حَمَلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ دَاوُدَ النَّيْسَابُورِيُّ كِتَابَ الْمَدْخَلِ إِلَى مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ الَّذِي صَنَعَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْبَيِّعِ النيسابورى، فَوجدت فِيهِ أغلاطاً، فَأَعْلَمْتُ عَلَيْهَا وَأَوْضَحْتُهَا فِي كِتَابٍ، فَلَمَّا وَصَلَ الْكِتَابُ إِلَيْهِ أَجَابَنِي عَلَى ذَلِكَ بِأَحْسَنِ جَوَابٍ، وَشَكَرَ عَلَيْهِ أَتَمَّ شُكْرٍ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ مَا اسْتَفَادَهُ مِنْ ذَلِكَ أَبَدًا إِلَّا عَنِّي، وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ إِلَيَّ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الْأَصَمَّ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنَا: الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ، يَقُولُ: مِنْ شُكْرِ الْعِلْمِ أَنْ تَسْتَفِيدَ الشَّيْءَ، فَإِذَا ذُكِرَ قُلْتَ: خَفِيَ عَلَيَّ كَذَا وَكَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِي بِهِ عِلْمٌ، حَتَّى أَفَادَنِي فُلَانٌ فِيهِ كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا شُكْرُ الْعِلْمِ". ([1])

وقد ذكر السيوطي هذه القصة في كتابه الجميل المزهر في علوم اللغة (٢٧٣/٢) في فصل شكر العلم عزوه إلى قائله، ثم علقها لقوله: "قلت: ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفا إلا معزوا إلى قائله من العلماء، مبينا كتابه الذي يذكر فيه."([2])

---

[1]) وقد أشار الذهبي إلى هذه القصة في تذكرة الحفاظ (١٦٨/٣) في ترجمة عبد الغنى بن سعيد وفيها أنه قال: "لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل إلى الصحيح، بعث إليَّ يشكرني ويدعو لي، فعلمت أنه رجال عاقل."

[2]) وقال الشيخ جمال الدين القاسمي في مقدمة كتابه قواعد التحديث (ص/٤٠): "لا خفاء أن من المدارك المهمة في باب التصنيف، عزو الفوائد والمسائل والنكت إلى أربابها تبرؤا من انتحال ما ليس له، وترفعًا عن أن يكون كلابس ثوبي زور. لهذا ترى جميع مسائل هذا الكتاب معزوة إلى أصحابها بحروفها وهذه قاعدتنا فيما جمعناه ونجمعه."

قلت: وهذا هو دأب كثير من العلماء والأخيار أنهم يسندون العلم إلى قائله مع ذكر الكتاب بل المجلد والصفحة، لأن المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور، ولكن ينبغي أن يقيد فيما لم يوجد الفائدة إلا لهذا العالم، وأما الفوائد المشهورة الموجودة في كل كتاب فمن يسند إليه؟؟ (١)

قال الإسرافيليُّ: ومما يحسن هنا تنبيهه أنه قد يوجد في بعض كتب العلماء فوائد يظنها القارئ أنه استفاد من غيره ولكنه لم يسند إليه، ولكن لا ينبغي أن يتجرأ على ذاك العالم بحيث يرميه بالسرقة لكثرة الاحتمالات الموجودة، فقد يمكن أنه أسند إليه في مواضع أخرى فرأى أنه لا حاجة للإسناد إليه في هذا الموضع، ويمكن أنه أشار في المقدمة إلى بعض الكتب التي سيستفيد منها ومنها هذا الكتاب، ويمكن أنه استفاد منه ولكنه زاد وعدّل، ويمكن أنه يريد من باب الدعوة فيقبل منه إذا كانت منه، ولا يقبل إذا كانت ممن له الفائدة كما فعل بعض علماء الهند في كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويمكن أنه يخاف على نفسه من بعض المتعصبة إذا أسند إلى صاحب الفائدة كما اعتذر لابن أبي العز في شرح الطحاوية، فقد نقل عن شيخ الإسلام وابن القيم ولم يسند إليهما في موضع، ويمكن أنه من باب توافق الخواطر كما حصلت للإمام ابن هشام الأنصاري مع الرضي كما ذكر ذلك

---

١) يقول العلامة القرطبي رحمه الله في الجامع لأحكام القرآن (٣/١): " وَشَرْطِي فِي هَذَا الْكِتَابِ: إِضَافَةُ الْأَقْوَالِ إِلَى قَائِلِيهَا، وَالْأَحَادِيثِ إِلَى مُصَنِّفِيهَا، فَإِنَّهُ يُقَالُ: مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ أَنْ يُضَافَ الْقَوْلُ إِلَى قَائِلِهِ. وَكَثِيرًا مَا يجئ الْحَدِيثُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ مُبْهَمًا، لَا يَعْرِفُ مَنْ أَخْرَجَهُ إِلَّا مَنَ اطَّلَعَ عَلَى كتب الحديث، فيبقى من لاخبره لَهُ بِذَلِكَ حَائِرًا، لَا يَعْرِفُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ عِلْمٌ جَسِيمٌ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ، وَلَا الِاسْتِدْلَالُ حَتَّى يُضِيفَهُ إِلَى مَنْ خَرَّجَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، وَالثِّقَاتِ الْمَشَاهِيرِ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ. وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى جُمَلٍ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ." انظر منهج البحوثات في الدراسات الإسلامية للدكتور فاروق حمادة (ص/٣٧) الحاشية.

البغدادي في خزانة الأدب (١٩/٤): "قد صوّب ابْن هِشَام أَيْضا فِي الْمُغنِي رَأْي الْكُوفِيّين كَمَا صوّب الشَّارِح المحقّق واستدلّ لَهُم بِعَين مَا اسْتدلَّ بِهِ الشَّارِح [الرضي] وَهَذَا من توَافق الخاطر كَمَا يُقَال: قد يَقع الْحَافِر مَوضِع الْحَافِر." (١) فلأجل هذه الاحتمالات الكثيرة لا يجوز طعن العلماء واتهامهم بأنهم أخذوا من غيرهم ولم يسندوا إليهم، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

التاسع: الإجلال والاحترام لأهل العلم الكبار:

إن مما استقرّ عند طلبة العلم والعلماء احترام أهل العلم الكبار، والإجلال، والتواضع لهم، وألّا يتجرأ الشخص بالكلام فيهم لخطإ ارتكبوه، لأن أهل السنة يعتقدون عصمة الأنبياء لا عصمة العلماء، وهذا معلوم عند من له بصيرة في الشريعة الإسلامية، يقول العلامة ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين (٢٣٥/٥): "ومن له علم بالشرع والواقع؛ يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهَفْوة والزَّلَّة هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يُتَبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين." (٢)

---

١) قال شيخنا الجليل العالم النحوي أبو بلال الحضرمي في دروس المغني لابن هشام: "وإنما قال البغدادي ذلك؛ لأن شرح الرضي لم ينقل إلى بلاد مصر إلا بعد أبي حيان وابن هشام، كما قال ذلك البقاعي، ونص عبارته: ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية، إلا بعد أبي حيان وابن هشام."

٢) قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى الكبرى (٩٢/٦): "نَعُوذُ بِاَللَّهِ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَقْضِي إلَى الْوَقِيعَةِ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، أَوْ انْتِقَاصٍ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ، أَوْ عَدَمِ الْمَعْرِفَةِ بِمَقَادِيرِهِمْ وَفَضْلِهِمْ، أَوْ مُحَادَّتِهِمْ وَتَرْكِ مَحَبَّتِهِمْ وَمُوَالَاتِهِمْ، وَنَرْجُو مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ نَكُونَ مِمَّنْ يُحِبُّهُمْ وَيُوَالِيهِمْ وَيَعْرِفُ مِنْ حُقُوقِهِمْ وَفَضْلِهِمْ مَا لَا يَعْرِفُهُ أَكْثَرُ الْأَتْبَاعِ، وَأَنْ يَكُونَ نَصِيبُنَا مِنْ ذَلِكَ أَوْفَرَ نَصِيبٍ وَأَعْظَمَ حَظٍّ. وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاَللَّهِ.

لَكِنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ إنَّمَا يَتِمُّ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْأَئِمَّةِ وَحُقُوقِهِمْ وَمَقَادِيرِهِمْ، وَتَرْكُ كُلِّ مَا يَجُرُّ إلَى ثَلْمِهِمْ.

وقد يجد الرجل خطأ واضحا لبعض العلماء، ولكن لا يجوز الطعن فيهم، والتنقص لهم، والكلام فيهم، وغاية ما في الأمر أنه يصحح هذا الخطأ ويحذّر منه، ويخطئ ذلك العالم بما فيه الأصلح، إذ لو تكلم في كلّ من أخطأ من علمائنا لما بقي للمسلمين عالم واحد، قال الإمام الذهبي رحمه الله في السير (٣٧٦/١٤): "وَلَوْ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ مَعَ صِحَّةِ إِيْمَانِهِ، وَتَوَخِّيْهِ لاتِّبَاعِ الحَقِّ أَهْدَرْنَاهُ، وَبَدَّعنَاهُ، لَقَلَّ مَنْ يَسلَمُ مِنَ الأَئِمَّةِ مَعَنَا، رَحِمَ اللهُ الجَمِيْعَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ."

وهل يسلم من الأخطاء إلا من عصمه الله جل وعلا، ولا أظن يوجد عالم من علماء الأمة ليس له خطأ ينقل عنه، بل كثير من العلماء قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، فضلا عن غير البدعة، كما قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٩٢/١٩): "وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بِدْعَةٌ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بِدْعَةٌ، إمَّا لِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ ظَنُّوهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهِمُوا مِنْهَا مَا لَمْ يُرَدْ مِنْهَا، وَإِمَّا لِرَأْيٍ رَأَوْهُ وَفِي الْمَسْأَلَةِ نُصُوصٌ لَمْ تَبْلُغْهُمْ."

فعلى هذا يجب على الباحث وفقه الله أن يعذر لهم فيما أخطأوا فيه، لأننا نعلم علما يقينيا "أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ قَبُولًا عَامًّا يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَّتِهِ؛ دَقِيقٍ وَلَا جَلِيلٍ؛ فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ اتِّفَاقًا يَقِينِيًّا عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ، وَعَلَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِنْ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إلَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ إذَا وُجِدَ لِوَاحِدِ مِنْهُمْ قَوْلٌ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عُذْرٍ فِي تَرْكِهِ".[1]

وَالثَّانِي: النَّصِيحَةُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ، وَإِبَانَةُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى."

[1]) قاله شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٣٢/٢٠)

وليس معنى ذلك أنه لا يجوز ردّ الخطأ، بل ذلك واجب، وكل يعلم أن المسائل العلمية لم تزل معترك أنظار العلماء، ومثار فرسان الفضلاء، ولكن فليكن ذلك بأدب واحترام وسكينة، ونصرة للحق لا للذوات.

ولذلك لما ذكر الذهبي في السير (٣٣٧/١٩) في ترجمة الغزالي ردّ ابن العربي على الغزالي وأنه قال: "وَهَذِهِ وَهْلَةٌ لاَ لَعاً لَهَا، وَمَزَلَّةٌ لاَ تَمَاسكَ فِيْهَا، وَنَحْنُ وَإِنْ كُنَّا نُقْطَةً مِنْ بحره، فَإِنَّا لاَ نَرُدُّ عَلَيْهِ إِلاَّ بِقَوْلِهِ."

عقبه بقوله: "قُلْتُ: كَذَا فَليكن الردُّ بِأَدبٍ وَسكِيْنَة."

قلت: ويكون ذلك بمعرفة مقدارهم ومقدار المتكلم نفسه، كما فعل ابن العربي هنا، فرحم الله رجلا عرف قدر نفسه، ويعرف الفضل من الناس ذووه، ويتقبّله بقبول حسن عالموه، فليس للطالب المبتدئ أو من ليس له تحقيق في المسائل تخطئة العلماء والرد عليهم بدون سلف، ولذلك أنكر الذهبي على أبي سعد الماليني في السير (١٧٥/١٧) لما قال: "طَالعتُ كِتَاب (الْمُسْتَدْرك عَلَى الشَّيخين)، الَّذِي صَنَّفَه الحَاكِمُ مِنْ أَوله إِلَى آخِره، فَلَمْ أَرَ فِيْهِ حَدِيْثاً عَلَى شَرْطِهِمَا."

فقال الذهبي: "قُلْتُ: هَذِهِ مُكَابرَةٌ وَغُلُوّ، وَلَيْسَتْ رتبةُ أَبِي سَعْدٍ أَنْ يَحكُم بِهَذَا".([1])

وقد عاب العلماء الإمام الكبير أبا محمد ابن حزم رحمه الله لعدم تأدبه مع العلماء، فهجر كتبه جماعة من العلماء كما ذكر ذلك الذهبي في السير

[1]) وتتمَّته: " بَلْ فِي (المُستدرك) شَيْءٌ كَثِيْرٌ عَلَى شَرْطِهِمَا، وَشَيءٌ كَثِيْرٌ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا، وَلَعَلَّ مَجْمُوع ذَلِكَ ثُلثُ الكِتَابِ بَلْ أَقلُّ، فَإِنَّ فِي كَثِيْر مِنْ ذَلِكَ أَحَادِيْثَ فِي الظَّاهِر عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا أَوْ كليهُمَا، وَفِي البَاطن لَهَا عللٌ خَفِيَّة مُؤَثِّرَة، وَقطعَةٌ مِنَ الكِتَاب إِسْنَادُهَا صَالِحٌ وَحسنٌ وَجيّدٌ، وَذَلِكَ نَحْو رُبُعه، وَبَاقِي الكِتَاب مَنَاكِير وَعجَائِبُ".

(١٨٦/١٨) فقال مبينا حاله: "فَإِنَّهُ رَأْسٌ فِي علُوْم الإِسْلاَم، مُتَبَحِّر فِي النَّقْل، عَديمُ النّظير عَلَى يُبْسٍ فِيْهِ، وَفَرْطِ ظَاهِرِيَّة فِي الْفُرُوع لاَ الأُصُوْل. قِيْلَ: إِنَّهُ تَفَقَّهَ أَوَّلاً لِلشَافعِيّ، ثُمَّ أَدَّاهُ اجْتِهَاده إِلَى القَوْل بنفي القيَاس كُلّه جَلِيّه وَخَفِيّه، وَالأَخْذ بِظَاهِرِ النَّصّ وَعمومِ الكِتَاب وَالحَدِيْث، وَالقَوْلِ بِالبَرَاءة الأَصْليَّة، وَاسْتصحَاب الحَال، وَصَنَّفَ فِي ذَلِكَ كتباً كَثِيْرَة، وَنَاظر عَلَيْهِ، وَبسط لِسَانَه وَقلمَه، وَلَمْ يَتَأَدَّب مَعَ الأَئِمَّة فِي الخَطاب، بَلْ فَجَّج العبَارَة، وَسبَّ وَجَدَّع، فَكَانَ جزَاؤُه مِنْ جِنس فِعله، بِحَيْثُ إِنَّهُ أَعْرَضَ عَنْ تَصَانِيْفه جَمَاعَةٌ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَهَجَرُوهَا، وَنفرُوا مِنْهَا، وَأُحرقت فِي وَقت، وَاعْتَنَى بِهَا آخرُوْنَ مِنَ العُلَمَاءِ، وَفَتَّشوهَا انتقَاداً وَاسْتفَادَة، وَأَخذاً وَمُؤَاخذَة، وَرَأَوا فِيْهَا الدُّرَّ الثّمِينَ ممزوجاً فِي الرَّصْفِ بِالخَرَزِ المَهين، فَتَارَةٌ يَطربُوْنَ، وَمرَّةً يُعجبُوْنَ، وَمِنْ تَفَرُّدِهِ يهزؤُون". ([1])

ولذلك سلط الله عليه الإمام ابن العربي فتكلّم فيه وفي مذهبه، كما في السير (١٨٨/١٨) وقال: "هِيَ أمة سخيفَة، تَسَوَّرتْ عَلَى مرتبَة لَيْسَتْ لَهَا، وَتَكلمت بكَلاَمٍ لَمْ نَفْهمه، تَلَقَّوهُ مِنْ إِخْوَانهم الخَوَارِج حِيْنَ حكَّم عليّ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – يَوْمَ صفّين، فَقَالَتْ: لاَ حُكْمَ إِلاَّ للهِ.

بدعَة لقيتُ فِي رحلتِي القَوْلُ بِالبَاطِن، فَلَمَّا عُدتُ وَجَدْت القَوْل بِالظَّاهِر قَدْ ملأَ بِهِ المَغْرِبَ، سخيفٌ كَانَ مِنْ بَادِيَة إِشْبِيلِية يُعْرَفُ بِابْنِ حَزْم، نشَأَ وَتعلَّق بِمَذْهَب الشَّافِعِيّ، ثُمَّ انْتسب إِلَى دَاوُد، ثُمَّ خلع الكُلَّ، وَاسْتقلَّ بِنَفْسِهِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ إِمَام الأُمَّة

[1]) وتتمَّته: "وَفِي الجُمْلَةِ فَالكَمَالُ عزِيز، وَكُلُّ أَحَد يُؤْخَذ مِنْ قَوْله وَيُتْرَك، إِلاَّ رَسُوْل اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –. وَكَانَ يَنهض بعلُوْمٍ جَمَّة، وَيُجيد النَّقل، وَيُحْسِنُ النّظم وَالنثر. وَفِيْهِ دِينٌ وَخير، وَمقَاصدُهُ جمِيْلَة، وَمُصَنّفَاتُهُ مُفِيدَة. وَقَدْ زهد فِي الرِّئَاسَة، وَلَزِمَ مَنْزِله مُكِبّاً عَلَى العِلْم، فَلاَ نغلو فِيْهِ، وَلاَ نَجْفو عَنْهُ، وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ قَبْلنَا الكِبَارُ."

يَضع وَيَرفع، وَيْحَكم وَيَشرع، يَنْسِبُ إِلَى دين الله مَا لَيْسَ فِيْهِ، وَيَقُوْلُ عَنِ العُلَمَاء مَا لَمْ يَقولُوا تَنفِيراً لِلقُلُوْب مِنْهُم". (١)

ولقد أحسن الذهبي حين رد على ابن العربي فقال: " قُلْتُ: لَمْ يُنْصِفِ القَاضِي أَبُو بَكْرٍ –رَحِمَهُ اللهُ –شَيْخَ أَبِيْهِ فِي العِلْمِ، وَلاَ تَكَلَّمَ فِيْهِ بِالقِسْطِ، وَبَالَغَ فِي الاسْتخفَاف بِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ فَعَلَى عَظمته فِي العِلْمِ لاَ يَبْلُغُ رُتْبَة أَبِي مُحَمَّدٍ، وَلاَ يَكَاد، فَرحمهُمَا الله وَغفر لَهُمَا." (٢)

فعلى هذا فليجتهد الباحث غاية الاجتهاد في التأدب مع العلماء، وليكن المتبادر إحسان الظن بالأكابر، وإن احتيج إلى شيء من التغليظ في مسألة قاله العالم لا ينبغي تسمية ذاك العالم، وقد أعجبتني قصة مهمة، أحببت أن أسوقها في هذا المقام، وقد ذكرها الذهبي في السير (٢٣٢/٩) وتاريخ الإسلام (٩٢٧/٤) وابن كثير في البداية والنهاية (٦٧٠/١٣) قال ابن كثير: قال الكسائي: " صَلَّيْتُ

---

١) وتتمَّته: " وَخَرَجَ عَنْ طَرِيْق المُشبِّهَة فِي ذَات الله وَصِفَاته، فَجَاءَ فِيْهِ بطوَامَّ، وَاتَّفَقَ كَوْنُهُ بَيْنَ قَوْم لاَ بَصَرَ لَهم إِلاَّ بِالمَسَائِل، فَإِذَا طَالبهم بِالدليل كَاعُوا، فَيَتَضَاحكُ مَعَ أَصْحَابه مِنْهُم، وَعَضَدَتْهُ الرِّئَاسَةُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ أَدب، وَبشُبَهٍ كَانَ يُورِدُهَا عَلَى المُلُوْك، فَكَانُوا يَحملونه، وَيَحمُونه، بِمَا كَانَ يُلقِي إِلَيْهِم مِنْ شُبه البِدَع وَالشِّرْك، وَفِي حِيْنَ عَوْدي مِنَ الرّحلَة أَلفيتُ حضَرتِي مِنْهم طَافحَة، وَنَارَ ضلاَلهم لاَفحَة، فَقَاسيتهم مَعَ غَيْر أَقرَان، وَفِي عدمِ أَنْصَار إِلَى حسَاد يَطؤون عَقِبِي، تَارَة تَذْهَب لَهم نَفْسِي، وَأُخْرَى يَنكسر لَهم ضِرسِي، وَأَنَا مَا بَيْنَ إِعرَاضٍ عَنْهم أَوْ تَشغِيبٍ بِهِم، وَقَدْ جَاءنِي رَجُلٌ بِجُزء لابْنِ حَزْم سَمَّاهُ (نكت الإِسْلاَم) فِيْهِ دوَاهِي، فَجردت عَلَيْهِ نوَاهِي، وَجَاءني آخر برِسَالَة فِي الاعْتِقَاد، فَنَقَضْتُهَا برِسَالَة (الغُرَّة وَالأَمْرُ أَفحش مِنْ أَنْ يُنقض.

يَقُوْلُوْنَ: لاَ قَوْلَ إِلاَّ مَا قَالَ اللهُ، وَلاَ نَتْبَعُ إِلاَّ رَسُوْل اللهِ، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَأْمر بِالاَقتدَاءِ بِأَحد، وَلاَ بِالاَهتدَاء بِهَدْيِ بشر. فِيجب أَنْ يَتحققُوا أَنَّهم لَيْسَ لَهم دَلِيل، وَإِنَّمَا هِيَ سَخَافَة فِي تَهويل، فَأُوصيكُم بِوَصِيَّتَيْنِ: أَنْ لاَ تَسْتدلُوا عَلَيْهِم، وَأَن تُطَالبوهم بِالدَّليل، فَإِنَّ المُبْتَدِع إِذَا اسْتدللت عَلَيْهِ شَغَّبَ عَلَيْك، وَإِذَا طَالبته بِالدليل لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلا.""

٢) وقال في موضع آخر من السير (٢٠٠/٢٠): " وَلَمْ أَنقُمْ عَلَى القَاضِي –رَحِمَهُ اللهُ–إِلاَّ إِقذَاعَه فِي ذَمّ ابْن حَزْمٍ وَاسْتجهَالَه لَهُ، وَابْن حَزْمٍ أَوسع دَائِرَة مِنْ أَبِي بَكْرٍ فِي العُلُوْم، وَأَحْفَظ بِكَثِيْر، وَقَدْ أَصَاب فِي أَشيَاء وَأَجَاد، وَزلق فِي مضَايق كغَيْره مِنَ الأَئِمَّةِ، وَالإِنصَافُ عزِيز."

يَوْمًا بِالرَّشِيدِ، فَأَعْجَبَتْنِي قِرَاءَتِي، فَغَلِطْتُ غَلْطَةً مَا غَلِطَهَا صَبِيٌّ، أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾. فَقُلْتُ: لَعَلَّهُمْ يَرجِعِينَ. فَمَا تَجَاسَرَ الرَّشِيدُ أَنْ يَرُدَّهَا، لَكِنْ لَمَّا سَلَّمْتُ قَالَ: أَيُّ لُغَةٍ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَعْثُرُ. فَقَالَ: أَمَّا هَذَا فَنَعَمْ."(١)

العاشر: الإلمام بجميع العلوم الشرعية:

---

١) والشاهد من هذا إجلال أمير المؤمنين للكسائي رحمه الله، بخلاف ما يفعله كثير من الناس أنه إذا أخطأ العالم اتهموه، وقالوا فيه الأشياء العظيمة، ولك أن تتأمل أيها القارئ هذه القصة العظيمة التي أعجبت الإمام السعدي رحمه الله، كما في فتاويه (ص/٤٧-٤٨).

قال: "يعجبني ما وقع لبعض أهل العلم، وهو أنه كتب له إنسانٌ من أهل العلم والدِّين ينتقده انتقادًا حارًّا في بعض المسائل، ويزعُمُ أنَّه مُخْطئٌ فيها، حتى أنَّه قَدَحَ في قصده ونيَّته، وادعى أنَّه يدين الله ببغضِهِ بناءً علَى ما توهَّمَ من خطئه.

فأجَابَ المكْتُوبُ له: يا أخي، إنك إذا تَرَكْتَ ما يجبُ من المودَّة الدّينيَّة، وسلكتَ ما يَحْرُمُ عَلَيكَ من اتّهام أخيكَ بالقصد السَّيّئ- عَلَى فَرضِ أنه أَخْطَأَ - وتجنَّبْتَ الدَّعوَةَ إلى الله بالحكمةِ في هذه الأمور، فإني أخبرُكَ قبل الشروع في جوابي لك عمَّا انتقدتني عليه، بأني لا أَتْرُكُ ما يجب عليَّ من الإقامة عَلَى مَودَّتك والاستمرار علَى محبتَّك المبنية علَى ما أعرفه من دينك انتصاراً لنفسي، بل أزيدك بإقامة العُذْرِ لك في قَدْحِكَ في أخيك بأنَّ الدَّافعَ لك علَى ذلك قَصْدٌ حَسَنٌ، لكن لم يَصْحَبْهُ عِلْمٌ يُصحِّحُهُ، ولا معرفةٌ تُبَيِّنُ مرتبتهُ ولا ورَعٌ صحيحٌ يُوقفُ العَبْدَ عند حَدِّهِ الذي أوْجَبَهُ الشَّارِعُ عليه، فَلحُسْنِ قَصدْكَ عَفَوت لك عماَّ كان منك لي من الاتّهام بالقَصْدِ السَّيّئ.

فَهَبْ أنَّ الصوَّابَ معك يقينًا، فهل خطأُ الإنسان عُنْوانٌ سُوءِ قَصْده؟! فلو كانَ الأمْرُ كَذلك لوجَبَ رمْيُ جميع عُلَماءِ الأُمَّة بالقُصودِ السيِّئَة!، فهَلْ سَلِمَ أَحَدٌ من الخطأَ ؟! وهَلْ هذا الذي تَجَرَّأْتَ عليه إلاَّ مُخالف لما أجمع عليه المُسلمون من أنَّه لا يحلُّ رَمْيُ المسلم بالقصد السَّيّئ إذا أخطأَ؟!.

والله تعالى قد عَفَا عن خطأ المؤمنين في الأقوال والأفعال وجميع الأحوالِ، ثمَّ نقولُ: هَبْ أنه جازَ للإنسان القَدْحُ في إدارة مَنْ دَلَّتْ عليه القرائِنُ والعلامات علَى قَصدِهِ السَّيّئ.

أفَيَحلُّ القَدْحُ فيما عندك من الأدلة الكثيرة علَى حُسْنَ قَصْدِهِ وبعدِهِ عن إرادة السوءِ ما لا يسوغُ لك أن تتوهَّمَ فيه شيئًا مِمَّا رَمَيْتَهُ به ؟! وإن الله أمر المؤمنين أنْ يَظنُّوا بإخوانهم خيرًا إذا قيل فيهم خلافَ ما يقتضيه الإيمان، فقال تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النُّور (١٢)]".

من شرط الباحث أن يكون له إلمام بالعلوم الشرعية كلها، فإن كان متخصصا في بعضها فلا ينبغي إهمال الأخرى، بل عليه أن يجتهد في طلب العلوم ليزداد بذلك معرفة يوما بعد يوم، وذلك أن العالم يرتفع بقدر علمه، كما قال ابن الجوزي رحمه الله في حفظ العلم (ص/٣٣): "لا يَخْفَى أَنَّ ارْتِفَاعَ قَدْرِ الْعَالِمِ بِمِقْدَارِ عِلْمِهِ، فَإِنْ قَلَّ قَلَّتْ رِفْعَتُهُ."

وقال العلامة النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (٦٢٧/١): " وَلَا يَكْفِي في أهليَّته التَّعْلِيمِ أَنْ يَكُونَ كَثِيرَ الْعِلْمِ، بَلْ يَنْبَغِي مع كثرة عِلْمِهِ بِذَلِكَ الْفَنِّ كَوْنُهُ لَهُ مَعْرِفَةً فِي الْجُمْلَةِ بِغَيْرِهِ مِنْ الْفُنُونِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا مُرْتَبِطَةٌ."

ويقول الإمام الشوكاني رحمه الله في البدر الطالع (٨٦/٢): "وَلَا شك أَن التبحر فِي المعارف وَتَطْوِيل الباع فِي أَنْوَاعهَا هُوَ خير كُله، لَا سِيمَا الاستكثار من علم السنة، وَحفظ الْمُتُون، وَمَعْرِفَة أَحْوَال رجال الْإِسْنَاد، والكشف عَن كَلَام الْأَئِمَّة فِي هَذَا الشَّأْن، فَإِن ذَلِك مِمَّا يُوجب تفَاوت الْمَرَاتِب بَين الْمُجْتَهدين." ([1])

وبهذا الاستكثار يبلغ الباحث درجة الاجتهاد، ويعدّ من العلماء الراسخين، ولكن قلّ من يبلغها، لفتور الهمم والعزائم، ومن أعطى الله رغبة في العلوم فلا يكسل في مطالبتها في كل الأوقات، ولا يرضى بالدون مع استطاعته أن يبلغ المنازل العالية.

وأما من اشتهر بفن من الفنون مع جهله في باقي الفنون، "كمن غلبت عنايته بعلم التجويد والأداء والقراءات، أو اشتهر بالتاريخ والسير، أو انشغل بعلم أصول الفقه، فلا يحسن إلا قالت القاعدة الفلانيّة، بلا تحرير لصوابها من خطئها، والإخلال

[1]) وقال أيضا (٨٨/٢): "فَنحْن مِمَّن يرغب الطّلبَة فِي الاستكثار من المعارف العلمية على اخْتِلَاف أَنْوَاعهَا"

بدراية التوحيد والعقيدة السلفية، ومنهج السلف، أو انهمك في علم الصرف والنحو والبلاغة، فلا يحسن إلا "ثلاثي معتلّ" و"أسماء الآلة" أو "استعارة مكنيّة" و"سجع تام"، أو "إذا قالت حذام فصدّقوها" و"كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم" أو "لا ناقة لي ولا جمل"، مع هزل في العلوم الأخرى، لا سيّما منهج السلف، والعقيدة السلفيَّة والتوحيد، ودراية أحوال المخالفين، ومناهجهم وأفكارهم" (١) ومن كان هذا حاله فبعيد أن يبلغ مراتب المجتهدين، ومنازل المحققين، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. (٢)

---

١) مقتبس من ضرورة التأهّل في الحكم على المخالف بما يستحقّ للشيخ دعّاس (ص/١٧٤).

٢) وفي تهذيب الكمال (٢٠٧/١٢) عن أبي حاتم السجستاني، أنه قال: " ولي رجل من أهل الكوفة من بني هاشم أعمال البصرة فدخلت عليه مسلما، فقال: من علماؤكم بالبصرة؟ قلت: المازني من أعلمهم بالنحو، والرياشي من أعلمهم بعلم الأَصْمَعِيّ، والزيادي من أعلمهم بعلم أبي زيد، وهلال الرأي من أعلمهم بالرأي، وابن الشاذكوني من أرواهم للحديث، وابن الكلبي من أكتبهم للشروط، وأنا –أصلحك اللَّه –أنسب إلى العلم بالقرآن. =

=فقال لكاتبه: اجمعهم عندي. فجمعنا عنده، فقال: أيكم أَبُو عثمان المازني؟ قال: ها أنا ذا. قال: ما تقول فِي كفارة الظهار، أيجوز فيه عتق غلام أعور؟ قال: وما علمي بهذا، علمه عند هلال، فالتفت إلى هلال، فقال: (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) علام ما انتصب؟ قال: وما علمي بهذا، علمه عند الرياشي.

فالتفت إلى الرياشي، فقال: كم حديثا روى ابن عون عَنِ الحسن؟ قال: وما علمي بهذا، علمه عند ابْن الشاذكوني.

فالتفت إلى ابن الشاذكوني، فقال: ما العنجد فِي كلام العرب؟ قال: وما علمي بهذا، علمه عند ابن الزيادي. فالتفت إلى الزيادي، فقال: كيف تكتب وثيقة بين رجل وامرأة أرادت الخلع بترك صداقها؟ قال: وما علمي بذا، علمه عند ابْن الكلبي.

فالتفت إلى ابن الكلبي، فقال: ألا إنهم تثنوني صدورهم من قرابة. قال: وما علمي بذا، علمه عند ابن السجستاني، فالتفت إليّ فقال: كيف تكتب كتابا إلى أمير المؤمنين تذكر فيه خصاصة أهل البصرة وما نالهم من الضياع فِي نخلهم؟ قلت: أصلحك اللَّه لست صاحب بلاغة ولا أحسن إنشاء الكتب إلى السلطان.

فقال: ما مثلكم إلا مثل الحمار، يسعى الرجل فِي الفن الواحد خمسين سنة ثم يزعم أنه عالم، لكن عالمنا بالكوفة لو سئل عَنْ هذا كله لأجاب. قيل: إنه أراد الكسائي واللَّه أعلم. أفادني به الأخ أبو حمزة السكري محمد بن إبراهيم الصومالي.

الْبَابُ الثَّانِي:

مَنْهَجِيَّةُ البَحْثِ

فِي فُنُونٍ مُعَيَّنَةٍ:

البَابُ الثَّانِي:

مَنهَجِيَّةُ البَحثِ فِي فُنُونٍ مُعَيَّنَةٍ:

اعلم _أخي الباحث_ وفقك الله لما يحبه ويرضاه: أن الفنون العلمية قد كثرت، وأن علوم الشريعة تفرقت، وذلك لتوسع الدراسات الإسلامية ونموّ العلم يوما بعد يوم، حتى صعب لدى كثير من الباحثين حصره وجمعه، فقد أوصل حاجي خليفة في كشف الظنون فنون العلم إلى ثلاثمائة علم، وذا يدلّك على كثرة استنباطات العلماء، وتفريعات الأذكياء، وإلا فمدار علوم الشريعة على التفقّه في الكتاب والسنة ودراسة ما يعين على ذلك. ([1])

والمقصد من ذلك كله هو معرفة الله جل وعلا بأسمائه وصفاته والامتثال بأمره ونهيه وتصديق أخباره ومعرفة جزائه في الدنيا والآخرة، كما قال ابن القيم في النونية:

والعلم أقسام ثلاث ما لها *** من رابع والحق ذو تبيان

علم بأوصاف الإله وفعله *** وكذلك الأسماء للرحمن

والأمر والنهي الذي هو دينه *** وجزاؤه يوم المعاد الثاني

والكل في القرآن والسنن التي ***جاءت عن المبعوث بالفرقان.

فجعل العلامة ابن القيم العلم النافع في الدنيا والآخرة على ثلاثة أقسام:

---

[1])كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته (ص/٤٠٣) بقوله: " وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات، من الكتاب والسنة التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، وما يتعلق بذلك من العلوم التي تهيئها للإفادة. ثم يستتبع ذلك علوم اللسان العربي، الذي هو لسان الملة وبه نزل القرآن."

العلم الأول: هو علم التوحيد الذي يبحث فيه عن حقوق الله على عباده ومعرفته بأسمائه وصفاته.

العلم الثاني: علم الأمر والنهي وهو علم الحلال والحرام، وما يتعلق بالعبادات.

العلم الثالث: علم الجزاء يوم القيامة، يعني ما يحصل يوم القيامة وما يكون فيها وما يجازي به الله العباد. ([1])

والعلوم الشرعية وإن كانت كلها مطلوبة فهي لها أصول، وفروع، ومقدمات، ومتممات.

يقول الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن قدامة المتوفى (٦٨٩) في كتابه مختصر منهاج القاصدين (ص/١٧): " فأما العلوم الشرعية فكلها محمودة، وتنقسم إلى أصول، وفروع، ومقدمات ومتممات.

فالأصول: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وإجماع الأمة، وآثار الصحابة.

والفروع: ما فهم من هذه الأصول من معان تنبهت لها العقول حتى فهم من اللفظ الملفوظ وغيره، كما فهم من قوله: "لا يقضى القاضي وهو غضبان" أنه لا يقضى جائعاً.

والمقدمات: هي التي تجرى مجرى الآلات، كعلم النحو واللغة، فإنهما آلة لعلم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

والمتممات: كعلم القراءات، ومخارج الحروف، وكالعلم بأسماء رجال الحديث وعدالتهم وأحوالهم، فهذه دهى العلوم الشرعية، وكلها محمودة." اهـ

---

[1]) قال الشيخ صالح آل الشيخ في الطريق النبوغ العلمي (ص/١٠٥): "ولهذا تجد أكثر ما جاء في القرآن التوحيد ثم القيامة، ثم الأوامر والنواهي، يعني الحلال والحرام والأحكام ".

والمقصود من الباحث وفقه الله أن يعلم مراتب العلوم، فلا يقدم الفروع على الأصول، ولا يقدم المتممات على المقدّمات، بل يعطي كل علم حدّه ووقته بدون الانشغال فيه مما هو أهمّ.

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله في حفظ العلم (ص/٤٧): " وَجَمْعُ الْعُلُومِ مَمْدُوحٌ إِلا أَنَّ أَقْوَامًا أَذْهَبُوا الأَعْمَارَ فِي حِفْظِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِهَا غَرِيبُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَمَا يُفَضَّلُ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَذْمُومٍ غَيْرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَهَمُّ مِنْهُ.

وَإِنَّ أَقْوَامًا أَذْهَبُوا أَزْمَانَهُمْ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ فَاشْتَغَلُوا بِمَا غَيْره أَصْلَح مِنْهُ مِنَ الشَّوَاذِّ الْمَهْجُورَةِ، وَالْعُمْرُ أَنْفَسُ مِنْ تَضْيِيعِهِ فِي هَذَا.

وَإِنَّ أَقْوَامًا أَذْهَبُوا أَعْمَارَهُمْ فِي طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَلَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ إِلا أَنَّ تَقْدِيمَ غَيْرِ ذَلِكَ أَهَمُّ. فَنَرَى أَكْثَرَ هَؤُلاءِ الْمَذْكُورِينَ لا يَعْرِفُونَ الْفِقْهَ الَّذِي هُوَ أَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ". ([1])

وقد اشتهر عند العلماء أن العلوم تنقسم إلى قسمين: علوم غاية وعلوم آلة.

فعلوم الغاية أربعة: القرآن وتفسيره، والحديث وشروحه، والعقيدة، والفقه.

---

[1]) وقال أيضا في صيد الخاطر (ص/١٨٣): " أمّا العالم، فلا أقول له: اشبع من العلم، ولا اقتصر على بعضه، بل أقول له: قدم المهم؛ فإن العاقل من قدر عمره، وعمل بمقتضاه، وإن كان لا سبيل إلى العلم بمقدار العمر، غير أنه يبني على الأغلب، فإن وصل، فقد أعد لكل مرحلة زادًا، وإن مات قبل الوصول، فنيته تسلك به.

فإذا علم العاقل أن العمر قصير، وأن العلم كثير، فقبيح بالعاقل الطالب لكمال الفضائل أن يتشاغل مثلًا بسماع الحديث ونسخه، ليحصل كل طريق، وكل رواية، وكل غريب، وهذا لا يفرغ من مقصوده منه في خمسين سنة، خصوصًا إن تشاغل بالنسخ، ثم لا يحفظ القرآن، أو يتشاغل بعلوم القرآن، ولا يعرف الحديث، أو بالخلاف في الفقه، ولا يعرف النقل الذي عليه مدار المسألة."

وأما علوم الآلة فهي العلوم الذي يتوصل بها إلى فهم تلك العلوم، وهي كثيرة مجملها أربعة:

الأول: اللغة العربية، ويدخل فيها اثنا عشر علما، وأهمها النحو والصرف والبلاغة والأدب والإملاء والعروض والقوافي.

الثاني: أصول الفقه وقواعده وغيرهما.

الثالث: مصطلح الحديث، ويدخل فيه العلل، ومعرفة الرجال.

الرابع: علوم القرآن، ويدخل فيها التجويد وأصول التفسير ونحوها. (١)

وينبغي للباحث ولمن يريد أن يصل إلى مراتب الأكابر _بعد أخذه للعلوم_ أن يختار فنا أو أكثر للتخصص فيه، فإن التخصص ببعض العلوم أمر محمود درج عليه الأئمة، وله أصل في السنة، فقد كان جمع من أفراد الأئمة مشهورين ببعض

---

١) وقد بيّن ابن خلدون الترابط بين هذه العلوم، فقال في مقدمته (ص/٤٠٣): " وأصناف هذه العلوم النقلية كثيرة، لأن المكلف يجب عليه أن يعرف أحكام الله تعالى المفروضة عليه وعلى أبناء جنسه، وهي مأخوذة من الكتاب والسنة بالنمق أو بالإجماع أو بالإلحاق، فلا بد من النظر في الكتاب: ببيان ألفاظه أولاً، وهذا هو علم التفسير، ثم بإسناد نقله وروايته إلى النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء به من عند الله، واختلاف روايات القراء في قراءته، وهذا هو علم القراءات، ثم بإسناد السنة إلى صاحبها، والكلام في الرواة الناقلين لها، ومعرفة أحوالهم وعدالتهم ليقع الوثوق بأخبارهم، ويعمل ما يجب العمل بمقتضاه من ذلك. وهذه هي علوم الحديث.

ثم لا بد في استنباط هذه الأحكام من أصولها من وجه قانوني، يفيدنا العلم بكيفية هذا الاستنباط، وهذا هو أصول الفقه. وبعد هذا تحصل الثمرة بمعرفة أحكام الله تعالى المكلفين، وهذا هو الفقه.

ثم إن التكاليف: منها بدني، ومنها قلبي، وهو المختص بالإيمان وما يجب أن يعتقد مما لا يعتقد. وهذه هي العقائد الإيمانية في الذات والصفات وأمور الحشر والنعيم والعذاب والقدر. والحجاج عن هذه بالأدلة العقلية هو علم الكلام.

ثم النظر في القرآن والحديث لا بد أن تتقدمه العلوم اللسانية، لأنه متوقف عليها وهي أصناف. فمنها علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الأدب، حسبما نتكلم عليها كلها."

العلوم الشرعية، ([1]) بل ما إن تجد عالما من العلماء المعتبرين، ذاع صيته واشتهر علمه، إلا كان متخصصا ببعض العلوم دون بعض، بل يقول الإمام أبو حيان النحوي الأندلسي كما في الآداب الشرعية لابن مفلح (١٢٥/٢): " وَأَمَّا إن صَاحِبَ تَصانيفَ وَيَنْظُرُ فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، فَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْلُغَ الْإِمَامَةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَقَدْ قَالَ الْعُقَلَاءُ: ازْدِحَامُ الْعُلُومِ مُضِلَّةٌ لِلْمَفْهُومِ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ مَنْ بَلَغَ الْإِمَامَةَ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي عِلْمٍ مِنْ الْعُلُومِ لَا يَكَادُ يَشْتَغِلُ بِغَيْرِهِ، وَلَا يُنْسَبُ إلَى غَيْرِهِ"

وقال الإمام الذهبي في السير (٢٦٠/٥): "وَمَا زَالَ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَكُوْنُ العَالِمُ إِمَاماً فِي فَنٍّ مُقصِّراً فِي فُنُوْنٍ."

ولذلك يحسن لكلّ طالب أن يتخصص في الفن الذي تميل إليه نفسه، ويرى أنه يحبه أكثر من غيره، يقول صديق حسن خان في أبجد العلوم (٢٤٢/١): "وبعد المطالعة في الجميع أو الأكثر إجمالا –إن مال طبعه إلى فن –عليه أن يقصده، ولا يتكلف غيره فليس كل الناس يصلحون للتعلم، ولا كل من يصلح لتعلم علم يصلح لسائر العلوم، بل كل ميسر لما خلق له " ([2])

وطريقة التخصص في العلم المتخصص فيه نوعان:

---

[1]) يقول الذهبي رحمه الله في السير (٣١٩/١٧): "قُلْتُ: الكِتَابَةُ مُسَلَّمَةٌ لابْنِ البَوَّاب، كَمَا أَنَّ أَقرأَ الأُمَّةِ أُبَيُّ بنُ كَعْب، وَأَقْضَاهُم عَلِيٌّ، وَأَفْرَضَهُم زَيْد، وَأَعْلَمَهُم بِالتَّأْوِيْلِ ابْنُ عَبَّاس، وَأَمِيْنَهُم أَبُو عُبَيْدَةَ، وَعَابِرَهُم مُحَمَّدُ بنُ سِيْرِين، وَأَصْدَقَهُم لَهْجَة أَبُو ذَر، وَفَقِيْهَ الأُمَّةِ مَالِك، وَمُحَدِّثَهُم أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَلُغَوِيّهُم أَبُو عُبَيْدٍ، وَشَاعِرَهُم أَبُو تَمَّام، وَعَابدَهُم الفُضَيْل، وَحَافِظَهُم سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ، وَأَخْبَارِيَّهُم الوَاقِدِيُّ، وَزَاهِدَهُم مَعْرُوفٌ الكَرْخِيّ، وَنَحْوِيَّهُم سِيبَوَيْهِ، وَعَرُوضِيَّهُم الخَلِيْلُ، وَخَطِيْبَهُم ابْنُ نُبَاتَة، وَمُنْشِئَهُم القَاضِي الفَاضِل، وَفَارِسَهُم خَالِدُ بنُ الوَلِيْدِ – رَحِمَهُمُ الله –."

[2]) وقال الإمام ابن حزم في رسالته الأخلاق والسير (ص/٢٢): "من مَال بطبعه إِلَى علم مَا وَإِن كَانَ أدنى من غَيره فَلَا يشغلها بسواه، فَيكون كفارس النارجيل بالأندلس، وكفارس الزَّيْتُون بِالْهِنْدِ، وكل ذَلِك لَا ينجب، أجلُّ الْعُلُوم مَا قربك من خالقك تَعَالَى وَمَا أعانك على الْوُصُول إِلَى رِضَاهُ." انظر المنهجية في طلب العلم (١٤٠).

أ) أن يأخذ الباحث متنا مشتملا على غالب مسائل الفن، فيشرح عليه، ويعلق عليه تفاصيل مسائل ذاك الفن، وهذه الطريقة استحسنها شيخنا العالم الكريم أبو بلال خالد بن عبود الحضرمي. ([1])

ب) أن يشرع بحثا مستقلا في الفن المتخصص فيه، فيؤلف كتابا جامعا جمع فيه مباحثه.

وهذه الطريقة استحسنها الشيخ المفضال أبو حاتم سعيد بن دعاس رحمه الله. ([2])

وها أنا ذا أذكر لك كيفية البحث في بعض الفنون المهمّة، فأقول وبالله أستعين:

---

[1]) قال الإمام الشوكاني في أدب الطلب (ص/١٨٢): "فَمن كَانَ قَاصِدا إِلَى علم من الْعُلُوم كَانَ عَلَيْهِ أَن يتَوَصَّل إِلَيْهِ بالمؤلفات الْمَشْهُورَة بنفع من اشْتغل بهَا المحررة أحسن تَحْرِير المهذبة أبلغ تَهْذِيب، ... ثمَّ يشْتَغل بدرس شرح مُخْتَصر من شروحه على شيخ من الشُّيُوخ، ثمَّ يترقى إِلَى مَا هُوَ أَكثر مِنْهُ فَوَائِد وأكمل مسَائِل.

ثمَّ يكب على مطالعة مؤلفات الْمُحَقِّقين من أهل ذَلِك الْفَنّ، فيضم مَا وجده من الْمسَائِل خَارِجا عَن ذَلِك الْمُخْتَصر قد صَار مَحْفُوظًا لَهُ إِلَيْهِ على وَجه يستحضره عِنْد الْحَاجة إِلَيْهِ".

[2]) فقال في المنهجية في طلب العلم (ص/١٣٤): "وأحسن طريقة وأقربه_ بحسب نظري القاصر _ الذي أرجو أن يجد استحسان العارفين، وموافقة الراشدين، أنه لو أولى كل فن، بعد دراسته وفهمه دراسة كافية وافية في بحث مستقل جامع، معتمدا على أمهات مصادره، مقدما الأهم فالأهم والأنفع فالأنفع منها، أن كان الفن مما يحتاج إلى بحث مسائله ودراستها وتحقيقها."

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ:

كَيفِيَّةُ البَحْثِ فِي عِلْمِ العَقِيدَةِ:

العقيدة لغة: مأخوذ من مادة عقد التي تدلّ على الربط والإحكام والشدّ بقوّة، وهو نقيض الحلّ، ومنه عقد اليمين والنكاح، يقول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾.

واصطلاحا: هو الحكم الذهني الجازم القاطع الذي لا يتطرق إليه شك، وهي ما يؤمن به الإنسان، ويعتقد إليه ضميره، ويتخذه مذهبا يذهب ودينا يدين. ([1])

وعلم العقيدة هو أجلّ العلوم وأعلاها منزلة، وأشرفها نتيجة إذ به يعرف العبد خالقه جلّ وعلا، وشرف العلوم يكون بشرف المعلوم به.

قال الإمام ابن أبي العز رحمه الله في مقدّمة شرح الطحاوية (١/٥): "فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ عِلْمُ أُصُولِ الدِّينِ أَشْرَفَ الْعُلُومِ، إِذْ شَرَفُ الْعِلْمِ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ، وَهُوَ الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِقْهِ الْفُرُوعِ، وَلِهَذَا سَمَّى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا قَالَهُ وَجَمَعَهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ: " الْفِقْهَ الْأَكْبَرَ " وَحَاجَةُ الْعِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ، وَضَرُورَتُهُمْ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ ضَرُورَةٍ، لِأَنَّهُ لَا حَيَاةَ لِلْقُلُوبِ، وَلَا نَعِيمَ وَلَا طُمَأْنِينَةَ، إِلَّا

---

[1]) قال ابن حزم في الإحكام (١/٣٩): "والاعتقاد هو استقرار حكم بشيء ما في النفس إما عن برهان أو اتباع من صح برهان قوله فيكون علما يقينا، ولا بد، وإما عن إقناع فلا يكن علما متيقنا ويكون إما حقا أو باطلا، وإما لا عن إقناع لا عن برهان، فيكون إما حقا بالبخت وإما باطلا بسوء الجد ".

بِأَنْ تَعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وَفَاطِرَهَا، بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ. وَيَكُونَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ أَحَبَّ إِلَيْهَا مِمَّا سِوَاهُ، وَيَكُونَ سَعْيُهَا فِيمَا يُقَرِّبُهَا إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ خَلْقِهِ."

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في الفوائد (ص/٨٣): "وَأفضل الْعلم الْعلم بِاللَّه، وَأَعْلَى الْحبّ الْحبّ لَهُ، وأكمل اللَّذَّة بحسبهما، وَالله الْمُسْتَعَان." (١)

ولذلك صار علم العقيدة أنفع العلوم وأوجبها على العبد، فينبغي للمسلم اهتمامه غاية الاهتمام، والاعتناء به عناية فائقة، حتى يرسخ في ذهنه، يقول الإمام ابن رجب رحمه الله في فضل علم السلف على علم الخلف (ص/٦٧): "فالعلم النافع ما عرف بين العبد وربه، ودل عليه حتى عرف ربه ووحده، وأنس به واستحى من قربه، وعبده كأنه يراه."

ومن أهمية هذا العلم أنه يحمي المسلم من فتن الشبهات والشهوات، ويقوّي اليقين في المغيّبات، ويزيد الخشية والمحبّة عند النفوس الزكيات، فمن فهمه حق الفهم لا سيّما الأسماء والصفات فقد عرف الله لا محالة.

يقول الإمام ابن القيم في الفوائد (ص/٢٤٧) في فصل معرفة الله تعالى: "وجماع ذَلِك الْفِقْه فِي مَعَاني أَسْمَائِهِ الْحسنى وجلالها وكمالها وتفرّده بذلك وتعلّقها بالخلق وَالْأَمر فَيكون فَقِيها فِي أوامره ونواهيه فَقِيها فِي قَضَائِهِ وَقدره فَقِيها فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاته فَقِيها فِي الحكم الديني الشَّرْعِيّ وَالْحكم الكوني القدري وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ." (٢)

---

١) وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص/١٢٤) عند قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾: "وفي هذا دليل على أن أشرف الأمور علم التوحيد؛ لأن الله شهد به بنفسه، وأشهد عليه خواص خلقه، والشهادة لا تكون إلا عن علم ويقين، بمنزلة المشاهدة للبصر، ففيه دليل على أن من لم يصل في علم التوحيد إلى هذه الحالة فليس من أولي العلم."

٢) وقال أيضا في مدارج السالكين (١٨/٣): "فَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ: أَحَبَّهُ لَا مَحَالَةَ."

فمعرفة العقيدة والتوحيد يفتح الله على الشخص علوما كبيرة وفهوما دقيقة، يقول الإمام عبد اللطيف آل الشيخ في مصباح الظلام (ص/١٣٦): "فمن عرف الإيمان والتوحيد، وعرف حدودهما الجامعة المانعة انفتح له باب عظيم في الفهم عن الله ورسوله لا يفهمه إلا خواص العارفين، فتأمَّله يطلعك على أسرار غفل عنها الأكثرون".

وإني أعتقد _والله_ أنه يجب على من وفقه الله بالعقيدة السلفية والطريقة السنية، أن يشكر الله على هذه النعمة، فإنه زلّ في هذا الباب أقدام الأذكياء وانحرف عن الصواب كثير من العقلاء، فوقعوا في مزلق خطير وانحراف كبير، من تأمل فيها عرف نعمة الله عليه وحمده، وسجد له وشكره، وأشفق على أولئك الضلال الذين خالفوا مذهب السلف في الاعتقاد الذي لا يجوز للشخص أن يتمذهب بغيره، وقالوا طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم". (١)

يقول الإمام عبد اللطيف كما في الدرر السنية (٣١٤/١٢): "فيجب على من عرف حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنكر ما ينافيه من الشرك، وعادى في الله ووالى فيه أن يشكر الله على هذه النعمة، خصوصا إن تدبر ما في القرآن، من بيان ما جرى من الأمم المكذبة للرسل، وما جرى في هذه الأمة مما أخبر النبي

---

١) ويعجبني كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في أهل الكلام كما في مجموع الفتاوى (١١٩/٥): "وَيَعْلَمُ الْعَلِيمُ الْبَصِيرُ بِهِمْ أَنَّهُمْ مِنْ وَجْهٍ مُسْتَحِقُّونَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ وَيُطَافُ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ أَعْرَضَ عَنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ. وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ إذَا نَظَرْت إلَيْهِمْ بِعَيْنِ الْقَدَرِ –وَالْحَيْرَةُ مُسْتَوْلِيَةٌ عَلَيْهِمْ وَالشَّيْطَانُ مُسْتَحْوِذٌ عَلَيْهِمْ –رَحِمتَهُمْ وَتَرَفِّقْت بِهِمْ؛ أُوتُوا ذَكَاءً وَمَا أُوتُوا [ز]كَاءً، وَأُعْطُوا فُهُومًا وَمَا أُعْطُوا عُلُومًا، وَأُعْطُوا سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً، ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأحقاف (٢٦)]"

صلى الله عليه وسلم بوقوعه، من الشرك والضلال، وما جرى على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء دعوته.

فيا لها نعمة ما أجلها لمن عرف قدرها، ورعاها حق رعايتها، وأحبها وسر بها، ولزم العمل بها وذكرها. ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود ٨٨]، والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، غير مكفي ولا مكفور، ولا مودع، ولا مستغنى عنه، ربنا، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا." اهـ(١)

ترتيب مسائل الاعتقاد وتصوّرها:

إذا تبيّن لك _أيها القارئ_ أهمية علم العقيدة، فلا بدّ أن تعلم أن الأحكام والتكاليف الواردة في كتاب الله جل وعلا وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا تخرج إما أن تكون حكما شرعيا خبريا يرجع إلى القلب، فبابه الاعتقاد.

---

١) وقال الإمام الشوكاني رحمه الله في أدب الطلب (ص/١٩٨): "وَإِنِّي أَقُول بعد هَذَا إِنَّه لَا يَنْبَغِي لعالم أَن يدين بِغَيْر مَا دَان بِهِ السّلف الصَّالح من الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وتابعيهم من الْوُقُوف على مَا تَقْتَضِيه أَدِلَّة الْكتاب وَالسّنة وإبراز الصِّفَات كَمَا جَاءَت ورد علم الْمُتَشَابه إِلَى الله سُبْحَانَهُ وَعدم الِاعْتِدَاد بِشَيْء من تِلْكَ الْقَوَاعِد الْمُدَوَّنَة فِي هَذَا الْعلم المبنية على شفى جرف هار من أَدِلَّة الْعقل الَّتِي لَا تعقل وَلَا تثبت إِلَّا بِمُجَرَّد الدعاوي والافتراء على الْعقل بِمَا يُطَابق الْهوى.

وَلَا سِيمَا إِذا كَانَت مُخَالفَة لأدلة الشَّرْع الثَّابِتَة فِي الحَدِيث وَالسّنة فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ حَدِيث خرافة ولعبة لاعب فَلَا سَبِيل للعباد يتوصلون بِهِ إِلَى معرفَة مَا يتَعَلَّق بالرب سُبْحَانَهُ وبالوعد والوعيد وَالْجنَّة وَالنَّار والمبدأ والمعاد إِلَّا مَا جَاءَت بِهِ الْأَنْبِيَاء صلوَات الله عَلَيْهِم وَسَلَامه عَن الله سُبْحَانَهُ وَلَيْسَ للمعقول وُصُول إِلَى تِلْكَ الْأُمُور.

وَمن زعم ذَلِك فقد كلف الْعُقُول مَا أراحها الله مِنْهُ وَلم يتعبدها بِهِ بل غَايَة مَا تُدْرِكهُ وَجل مَا تصل إِلَيْهِ هُوَ ثُبُوت الْخَالِق الْبَارِي وَأَن هَذِه المصنوعات لَهَا صانع وَهَذِه الموجودات لَهَا موجد وَمَا عدى ذَلِك من التفاصيل الَّتِي جاءتنا فِي كتب الله عز وَجل وعَلى ألسن رسله فَلَا يُسْتَفَاد من الْعقل بل من ذَلِك النَّقْل الَّذِي مِنْهُ جَاءَت وإلينا بِهِ وصلت".

وأما أن تكون حكما شرعيا طلبيا يرجع إلى الجوارح، فبابه الفقه. ([1])

والمتقدمون رحمهم الله لم يرتّبوا مسائل الاعتقاد على منهج واحد، وأما المتأخرون فقد رتبوا أبواب علم العقيدة بكيفية علمية يسهل فهمها للمتعلّمين، وقد جعلوا مباحث علم العقيدة ستة وهي كالتالي:

المبحث الأول: أصول الإيمان الستة، وهو أول مبحث في كتب العقيدة، والمراد به الإيمان بالله، ويدخل فيه الإيمان بوجوده وربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاتها، ثم الإيمان بملائكته إجمالا وتفصيلا، ثم الإيمان بكتبه إجمالا وتفصيلا، ثم الإيمان برسله إجمالا وتفصيلا، ثم الإيمان باليوم الآخر، وما يحصل فيها من جنة ونار، وعذاب القبر، والبعث ونحو ذلك مما يقع بعد الموت، ثم الإيمان بالقدر خيره وشرّه، وما يتفرع من هذه المسائل من الرد على بعض المخالفين فيها. ([2])

المبحث الثاني: مصادر التلقي والاستدلال، فيبحثون في هذا المبحث عما تعتمد عليه العقيدة الصحيحة، ومن تؤخذ عنه؟ ولا شك أنها تعتمد على الكتاب والسنة والإجماع على فهم السلف، ولا إجماع في باب العقيدة إلا لدليل، والله أعلم.

المبحث الثالث: مسائل الإيمان والتكفير، وهو مبحث كبير في باب العقيدة لاختلاف الأمة فيها في القرون المتقدمة، فيتكلمون فيها عن دخول الأعمال في الإيمان، وعن زيادته ونقصانه، وتفاضل أهله فيه، وعدم تكفير صاحب الكبيرة دون

---

[1]) وأما بعض المسائل المتعلقة بالجوارح وذكرت في كتب الاعتقاد كالمسح على الخفين، والصلاة خلف كل بر وفاجر، فليس المقصد منها إلا إثبات أنها من الدين، والرد على منكريها، والله أعلم.

[2]) يقول العلامة ابن باز رحمه الله في مجموع فتاواه (١٣/١): "وقد دل كتاب الله المبين وسنة رسوله الأمين عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم، على أن العقيدة الصحيحة تتلخص في: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره، فهذه الأمور الستة هي أصول العقيدة الصحيحة التي نزل بها كتاب الله العزيز، وبعث الله بها رسوله محمدا عليه الصلاة والسلام."

الكفر والشرك بالله، وغيرها من مسائل الإيمان والتكفير التي قال عنها العلامة ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/١١٤): "وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ – أَعْنِي مَسَائِلَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ – مَسَائِلُ عَظِيمَةٌ جِدًّا، فَإِنَّ اللَّهَ عَلَّقَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ، وَاسْتِحْقَاقَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالِاخْتِلَافَ فِي مُسَمَّيَاتِهَا أَوَّلَ اخْتِلَافٍ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ خِلَافُ الْخَوَارِجِ لِلصَّحَابَةِ."

المبحث الرابع: الكلام في الصحابة وأهل البيت والثناء عليهم وموقف أهل السنة منهم وما وقع بينهم، وترتيبهم في الفضل والخلافة، ووجوب احترام أهل البيت، وتعظيمهم المقيد بالكتاب والسنة.

المبحث الخامس: المعجزات والكرامات، فيبحثون فيه عن معجزات النبوّة، كالقرآن والإسراء والمعراج، وتصديق كرامات الأولياء أي أولياء الله جل وعلا.

المبحث السادس: سمات أهل السنة وخصائصهم، وعلامات أهل البدع وصفاتهم، وهو آخر مبحث في كتب الاعتقاد، ومن علامات أهل السنة حب أئمة السنة، ولزوم الجماعة، وطاعة ولاة الأمور والصلاة خلفهم ولو كانوا فجارا، والتحري بالصدق والخير واجتناب الكذب والشرّ، وبهذا يتم خلاصة مباحث أهل السنة وترتيبهم في كتب الاعتقاد والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

مصادر ومراجع علم العقيدة:

يمكن لنا أن نقسم كتب العقيدة إلى ستة أقسام:

١) الكتب الشمولية المسندة أي التي ذكر مؤلفوها جملة من مسائل اعتقاد أهل السنة، مع الإسناد، ومن هذه الكتب شرح أصول واعتقاد أهل السنة للالكائي، والإبانة الكبرى لابن بطة، والشريعة للآجرّي، وكتب السنة للخلال وللمروزي ولابن

أبي عاصم ولعبد الله بن حنبل. وكتاب التوحيد لابن خزيمة وابن مندة، وغيرها كثير.

٢) الكتب الشمولية الغير المسندة، أي التي لم يقتصر مؤلفوها على مسألة أو مسألتين، ومن هذه الكتب أصول السنة للإمام أحمد وابن حميد، وشرح السنة للبربهاري وصريح السنة للطبري، واعتقاد أهل السنة للإسماعيلي، ولمعة الاعتقاد والطحاوية والسفارينية مع ما فيهما، والواسطية وغيرها كثير.

٣) الكتب المفردة في بعض مسائل الاعتقاد، ومنها خلق أفعال العباد للبخاري، والإيمان لابن أبي عبيدة، ولابن أبي شيبة، والقدر للبيهقي وشفاء العليل لابن القيم، والعلو للذهبي مع مختصره للألباني، والنزول والرؤية كلاهما للدارقطني، والإيمان الكبير، والحموية، والتدمرية، وشرح حديث النزول والنبوات كلها لشيخ الإسلام رحمه الله، ومنها كتب الشفاعة وكتب دلائل النبوّة، وكتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في توحيد الألوهية، وغيرها كثير.

٤) كتب الرد على المخالفين:

منها الرد على الجهمية والزنادقة للدارمي وللإمام أحمد وابن مندة، ونقض المريسي للدارمي، وأكثر كتب شيخ الإسلام كمنهاج السنة، وبيان تلبيس الجهمية، وأوائل مجموع الفتاوى له، وبعض كتب البن القيم كالصواعق المرسلة واجتماع الجيوش الإسلامية وهداية الحيارى وكتب ردود علماء نجد على دعاة الشرك وغيرهم، وغيرها كثير.

٥) كتب الشروح أي لمتون العقيدة وهي كثيرة جدا، ومنها شروح الطحاوية وأحسنها شرح ابن أبي العز رحمه الله، وشروح الواسطية ومن أحسنها وأخصرها شرح الهراس، وشروح السفارينية ومن أحسنها شرح العلامة ابن عثيمين، وشروح

كتاب التوحيد للشيخ ابن عبد الوهاب ومن أحسنها فتح المجيد لحفيده، وغيره من كتب الشروح على رسائل ابن عبد الوهاب في كتب العقيدة، والله أعلم.

٦) كتب الفرق، وهي كثيرة، ومنها الفصل في الملل والنحل لابن حزم، والفرق بين الفرق للبغدادي، والملل والنحل للشهرستاني، ودراسات في أهل الأهواء والفرق للدكتور ناصر العقل وغيرها كثير.

مصادر لا يستغني عنها الباحث في علم العقيدة:

لا يقتصر الباحث في العقيدة على كتب العقيدة فقط، بل لا بدّ أن ينظر أيضا كتب التفسير وكتب شروح الحديث، في الآيات والأحاديث المتعلقة بالاعتقاد، لا سيما الكتب المتعلقة بالعقيدة التي في داخل الجوامع الحديثية ككتاب الإيمان والتوحيد من صحيح البخاري وغيرهما والله أعلم.

ومن أهم كتب التفاسير السلفية تفسير ابن جرير وابن كثير والبغوي والسعدي والشنقيطي.

ومن أهم كتب شروح الحديث التمهيد لابن عبد البر.

وهكذا ينظر الباحث بعض أبواب الفقه المتعلقة في الاعتقاد كباب الردة والمسح على الخفين وصلاة التراويح ونحو ذلك.

وهكذا يهتم كتب الآيات والأحاديث التي ظاهرها التعارض لا سيما في نصوص الاعتقاد، ككتاب دفع إيهام الاضطراب، وكتاب أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، وكتاب أحاديث العقيدة المتوهّم إشكالها في الصحيحين كلاهما للدكتور سليمان بن محمد الذبيخي.

وهكذا كتب التعريفات المتعلقة بالعقيدة ككتاب التعريفات العقدية للدكتور سعد بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، وكتاب مصطلحات في كتب العقائد لمحمد بن إبراهيم الحمد، والله أعلم بالصواب.

البحث في كتب العقيدة:

الغرض من البحث في مسائل الاعتقاد يكون إما لتقرير مسألة عقدية، أو شرح متن في العقيدة، أو جمع عقيدة إمام من الأئمة، أو دراسة منهجه في العقيدة، أو الرد على مخالف في مسألة عقدية، والله أعلم.

وأما كيفية البحث فقد كفانا المؤنة الشيخ العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله في كتابه الجميل الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/٢٠٦) فقال:

"إذا أراد طالبُ العلم البحثَ في مسألة عَقَديةٍ فإنه يَسْلُكُ فيها على النحو الآتي:

يَبْدَأُ أولاً في مختصرات أئمةِ الدعوة، كشيخ الإسلام ابن تيميه، وتلميذه، فينظُرُ أين ذَكَرَاها وكيف صوَّراها وعَرَضاها؟

ثم ينتقل إلى الكتب المُطوَّلةِ في العقيدة، إلى أن يَصلَ إلى كتب السنةِ المتقدمةِ التي تُرْوى بالأسانيد.

هذا الأمرُ يُعطي طالبَ العلم ثَراءً في تصوُّر المسألة ثم يتوسعُ؛ لأن المتأخرَ من أئمة السنة يَسَّرَ لك عرضَ المسألة وأعطاك المسألة على صورة قاعدةٍ منتهيةٍ.

فإذا نظر طالبُ العلمِ في كتبِ السلف المتقدِّمين وجَدَ نقلاً عن إمام يمثِّلُ بعض القاعدةِ، ونقلاً آخَرَ عن إمامٍ أخَرَ تَكْمُلُ به تلك القاعدةُ.

فمجموعُ كلامِ السلف صاغَهُ الأئمة المتأخِّرون في قالَبٍ واحدٍ على صورةِ قاعدةٍ.

كيفَ يَفْعلُ طالبُ العلمِ إذا أراد أن يبحث مسألةً من اعتقادِ أهلِ البدع؟

يرجعُ الطالبُ لُمخْتَصَرَاتِ أئمةِ الدعوةِ، فينظر كيف صوَّرُوا المسألةَ من بيان معتقد أهل السنة فيها، ومعتقد المخالفين من أهلِ الأهواء والبدعِ.

فإذا أحْكَمَ الطالبُ المسألةَ انتقل بعدَها إلى كتب القوم من أهل الأهواء، ولكن يَبْقَى أن ذلك ليس لكل أحد من طلبةِ العلم، وإنما يكون لمن أحْكمَ المسائل، وتضلع من كتب الشيخين؛ ابن تيمة، وابن القيّم، فعندها يكونُ أهلاً للردِّ على المخالفين." اهـ

قلت: ومن الممكن أن يمر الباحث في علم العقيدة بالمراحل والخطوات الآتية في كيفية البحث في الفقه والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

والحمد لله رب العالمين.

الفَصْلُ الثَّانِي

كَيفِيَّةُ البَحْثِ فِي عِلمِ الفِقْهِ

الفقه في اللغة: الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [(٢٨) طه] قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لاَ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]. وقوله: ﴿قَالُوا ياشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١].

واصطلاحا: معرفة الأحكام الشرعيّة العمليَّة بأدلتها التفصيلِيَّة. (١)

وقد أطلق الفقه في صدر الإسلام على الشريعة والدين، (٢) أي يشمل الأحكام التي تتعلق بالشريعة كالأخلاق والعقيدة والعبادات والمعاملات. (٣)

ثم أطلقت هذه الكلمة على: العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال.

وأوّل من تكلم في الفقه بهذه الصورة المتميّزة عن مباحث الاعتقاد هم أهل الكوفة، أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مثل مسروق الأجدع، وعلقمة، وعبد الرحمن بن يزيد، ثم حمل عن أولئك إبراهيم النخعي، ثم حماد بن سليمان، ثم أبو

---

١) انظر الشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين (١/١٥) وفتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب (ص/١٢)

٢) وعليه يحمل حديث معاوية في الصحيحين: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين".

٣) يقول الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع (١/١٥): "فالفقه في الشَّرع ليس خاصاً بأفعال المكلَّفين، أو بالأحكام العمليَّة، بل يشمل حتى الأحكام العَقَديَّة، حتى إن بعضَ أهل العلم يقولون: إن عِلمَ العقيدة هو الفقهُ الأكبرُ. وهذا حَقٌّ، لأنك لا تتعبَّد للمعبود إلا بعد معرفة توحيده بربوبيّته وألوهيّتِه وأسمائه وصفاته، وإلا فكيف تتعبَّد لمجهول؟! ولذلك كان الأساسُ الأولُ هو التَّوحيدَ، وحُقَّ أن يُسمَّى بالفقه الأكبر."

حنيفة، فأبدع أبو حنيفة باستخراج المسائل واستنباط الفروع حتى فاق بهذا أقرانه، واشتغل بالرأي والقياس.

وفي ذلك العصر ظهر الإمام مالك رحمه الله–إمام دار الهجرة–فتكلّم في الفروع، وكتب كتابه الموطأ على هيئة جميلة غالبها الحديث والاستدلال، بينما غالب ما عند أبي حنيفة وأصحابه الرأي والقياس، ولذلك سمي طريقة مالك طريقة أهل الحديث، وطريقة أبي حنيفة طريقة أهل الرأي. (١)

ثم ظهر محمد بن الحسن الشيباني فأخذ عن أبي حنيفة الفقه، ثم عن مالك، فكتب كتبا منها الحجة على أهل المدينة، ثم أخذ عن محمد بن الحسن: محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، ونظر كتب أهل الكوفة وفقههم، وما أخذ عن مالك رحمه الله من السنة والحديث، ومزج طريقة أهل الحديث بطريقة أهل العراق، واختص بمذهب، وألف الكتب، ومنها الرسالة، واختلاف الحديث وغيرها، مما في الأم، وكان بارعا في اللسان العربي أكثر من أهل الكوفة، ثم جاء بعده الإمام أحمد بن حنبل، فاستفاد من الشافعي هذه الطريقة المتينة، مع علمه بالأحاديث والآثار، فكتب عنه مسائل كثيرة، وصار له مذهبا، فبهذا رجع فقه الأمة إلى هؤلاء الأربعة، بل غالب ومعظم الفقه الموجود لدينا من هؤلاء الأربعة. (٢)

---

١) يقول ابن خلدون في تاريخه (٥٦٣/١): "وانقسم الفقه فيهم إلى طريقتين: طريقة أهل الرّأي والقياس وهم أهل العراق، وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز. وكان الحديث قليلا في أهل العراق لما قدّمناه فاستكثروا من القياس ومهروا فيه فلذلك قيل أهل الرّأي. ومقدّم جماعتهم الّذي استقرّ المذهب فيه وفي أصحابه أبو حنيفة وإمام أهل الحجاز مالك بن أنس والشّافعيّ من بعده. ثمّ أنكر القياس طائفة من العلماء وأبطلوا العمل به وهم الظّاهريّة. وجعلوا المدارك كلّها منحصرة في النّصوص والإجماع، وردّوا القياس الجليّ والعلّة المنصوصة إلى النّصّ، لأنّ النّصّ على العلّة نصّ على الحكم في جميع محالّها. وكان إمام هذا المذهب داود بن عليّ وابنه وأصحابهما."

٢) يقول ابن خلدون في تاريخه (٥٦٣/١): " ووقف التّقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة ودرس المقلّدون لمن سواهم. وسدّ النّاس باب الخلاف وطرقه لمّا كثر تشعّب الاصطلاحات في العلوم."

وليس معنى ذلك أنه يجب على الشخص التقليد لأحد أئمة المذاهب الأربعة، هذا قول فارغ لا دليل عليه، والله أعلم. ([1])

ولا ينكر أحد أنه كان في زمانهم من اشتهر بالعلم والورع والفقه، كالثوري والأوزاعي وليث بن سعد وابن جرير الطبري وداود الظاهري ([2]) ممن كان لهم مذاهب اندثرت أكثر اجتهاداتهم، والله المستعان.

---

[1]) قال الشوكاني في السيل الجرار (١٨/١): "وقد أوجب جماعة تقليد إمام معين، ورجح هذا القول الكيا الهراسي وقال جماعة: ليس بواجب ورجح هذا القول ابن برهان والنووي. ويالله العجب من عالم ينسب إلي العلم يحكم بأولوية التقليد لمعين جزافا فلا برهان من عقل ولا شرع. وأعجب من هذا من يوجب ذلك فإنه من التقول على الله بما لم يقل ومن إيجاب البدع التي لم تكن في عصر الصحابة ولا عصر التابعين ولا تابعيهم.

وأعجب من هذا كله قول ابن المنير إن الدليل يقتضي التزام مذهب معين بعد الأربعة لا قبلهم فليت شعري ما هو هذا الدليل وقد صان الله أدلة الشرع أن تدل على هذا، بل وصان علماء الدين من المجتهدين أن يقولوا بمثل هذا التفصيل العليل، ولعله قول لبعض المقلدة فظنه هذا القائل دليلا."

[2]) وقد اختلف العلماء في اعتبار مذهب داود المسمّى مذهب الظاهرية، فذهب الجمهور كما ذكره النووي أنه لا يعتبر مذهب داود، ومعنى هذا أنهم فِي حَيِّزِ العَوَامِّ، أَوْ هُم كَالشِّيْعَةِ فِي الفُرُوْعِ، وَلاَ نَلْتَفِتُ إِلَى أَقْوَالِهِم، وَلاَ نَنْصِبُ مَعَهُم الخِلاَفَ، وَلاَ يُعْتَنَى بِتَحْصِيْلِ كُتُبِهِم، وَلاَ نَدُلُّ مُسْتَفْتِياً مِنَ العَامَّةِ عَلَيْهِم.

وقال إمام الحرمين: الذي ذهب إليه أهل التحقيق أن منكري القياس لا يعدون من علماء الأمة وحملة الشريعة؛ لأنهم معاندون مباهتون فيما ثبت استفاضة وتواترًا، ولأن معظم الشريعة صادرة عن الاجتهاد، ولا تفي النصوص بعشر معشارها، وهؤلاء ملتحقون بالعوام".

وقال أيضا: " وعندي أن الشافعي، رحمه الله، لو عاصر داود لما عده من العلماء."

وذهب المحققون من أهل العلم أن مذهب داود معتبر، وهو الذي استقرّ عليه الأمر أخيرا، وعدم اعتباره جرأة وجور، لأنه عالم من العلماء، اشتهرت فضيلته وزهده وورعه، يقول الذهبي: "فَدَاوُدُ بنُ عَلِيٍّ بَصِيرٌ بِالفِقْهِ، عَالِمٌ بِالقُرْآنِ، حَافِظٌ للأَثَرِ، رَأْسٌ فِي مَعْرِفَةِ الخِلاَفِ، مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، لَهُ ذَكَاءٌ خَارِقٌ، وَفِيْهِ دِيْنٌ مَتِينٌ. وَكَذَلِكَ فِي فُقَهَاءِ الظَّاهِرِيَّةِ جَمَاعَةٌ لَهُم عِلْمٌ بَاهِرٌ، وَذَكَاءٌ قَوِيٌّ، فَالكَمَالُ عَزِيزٌ، وَاللهُ المُوَفِّقُ."

قال الإمام ابن الصلاح: "الذي اختاره الأستاذ أبو منصور وذكر أنه الصحيح من المذهب أنه يعتبر خلاف داود."

وقال أيضا: " وهذا الذي استقر عليه الأمر آخرا كما هو الأغلب الأعرف من صفو الأئمة المتأخرين، الذين أوردوا مذهب داود فى مصنفاتهم المشهورة، كالشيخ أبى حامد، والمحاملى، يعنى الماوردى، والقاضى أبى الطيب وشبههم، فلولا اعتدادهم به لما ذكروا مذهبه فى مصنفاتهم هذه" =

=وأما قول إمام الحرمين أن أهل التحقيق لا يعتدّون به، فقد ردّه الذهبي بقوله: " هَذَا القَوْلُ مِنْ أَبِي المعَالِي أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَهُم أَدَّاهُم اجتِهَادُهُم إِلَى نَفِي القَوْلِ بِالقِيَاسِ، فَكَيْفَ يُرَدُّ الاجتِهَادُ بِمِثْلِهِ، وَنَدْرِي بِالضَّرُوْرَةِ أَنَّ دَاوُدَ كَانَ يُقْرِئُ مَذْهَبَهُ، وَيُنَاظِرُ عَلَيْهِ، وَيُفْتِي بِهِ فِي مِثْلِ بَغْدَادَ، وَكَثْرَةِ الأَئِمَّةِ بِهَا وَبِغَيْرِهَا، فَلَم نَرَهُم قَامُوا عَلَيْهِ، وَلاَ أَنْكَرُوا فَتَاويه وَلاَ تَدْرِيسَهُ، وَلاَ سَعَوا فِي مَنْعِهِ مِنْ بَثِّهِ، وَبَالحَضْرَةِ مِثْلُ إِسْمَاعِيْلَ القَاضِي شَيْخِ المَالِكِيَّةِ، وَعُثْمَانَ بنِ بَشَّارٍ الأَنْمَاطِيِّ شَيْخِ الشَّافِعِيَّة، وَالمَرُوْذِيِّ شَيْخِ الحَنْبَلِيَّةِ، وَابْنَي الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَأَبِي العَبَّاسِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ البِرْتِيِّ شَيْخِ الحَنَفِيَّةِ، وَأَحْمَدَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ القَاضِي، وَمِثْلُ عَالِمِ بَغْدَادَ إِبْرَاهِيْمَ الحَرْبِيِّ. بَلْ سَكَتُوا لَهُ، حَتَّى لَقَدْ قَالَ قَاسِمُ بنُ أَصْبَغَ: ذَاكَرْتُ الطَّبرِيَّ –يَعْنِي: ابْنَ جَرِيْرٍ– وَابْنَ سُرَيْجٍ، فَقُلْتُ لَهُمَا: كِتَابُ ابْنِ قُتَيْبَةَ فِي الفِقْهِ، أَيْنَ هُوَ عِنْدَكُمَا؟ قَالاَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلاَ كِتَابُ أَبِي عُبَيْدٍ، فَإِذَا أَرَدْتَ الفِقْهَ فَكُتُبُ الشَّافِعِيِّ، وَدَاوُدَ، وَنُظَرَائِهِمَا. ثمَّ كَانَ بَعْدَهُ ابْنُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ المُغَلِّسِ، وَعِدَّةٌ مِنْ تَلاَمِذَةِ دَاوُدَ، وَعَلَى أَكْتَافِهِم مِثْلُ: ابْنِ سُرَيْجٍ شَيْخِ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَبِي بَكْرٍ الخَلاَّلِ شَيْخِ الحَنْبَلِيَّةِ، وَأَبِي الحَسَنِ الكَرْخِيِّ شَيْخِ الحَنَفِيَّةِ، وَكَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِمِصْرَ. بَلْ كَانُوا يَتَجَالَسُوْنَ وَيَتَنَاظَرُوْنَ، وَيَبْرُزُ كُلٌّ مِنْهُم بِحُجَجِهِ، وَلاَ يَسْعَوْنَ بِالدَّاودِيَّةِ إِلَى السُّلْطَانِ. بَلْ أَبلغُ مِنْ ذَلِكَ، يَنْصِبُوْنَ مَعَهُم الخِلاَفَ فِي تَصَانِيفِهِم قَدِيْماً وَحَدِيْثاً، وَبِكُلِّ حَالٍ فَلَهُم أَشْيَاءُ أَحْسَنُوا فِيْهَا، وَلَهُم مَسَائِلُ مُسْتَهْجَنَةٌ، يُشْغَبُ عَلَيْهِم بِهَا"

وقال الشوكاني في إرشاد الفحول (١١٧/٢): " وهذا كلام يقتضي من قاله الْعَجَبَ، فَإِنَّ كَوْنَ مُنْكِرِي الْقِيَاسِ لَيْسُوا مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلَاتِ، وَأَقْبَحِ التَّعَصُّبَاتِ، ثُمَّ دَعْوَى أَنَّ نُصُوصَ الشَّرِيعَةِ لَا تَفِي بِعُشْرِ مِعْشَارِهَا لَا تَصْدُرُ إلَّا عَمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ نُصُوصَ الشَّرِيعَةِ حَقَّ مَعْرِفَتِهَا."

ولقد أحسن العلامة الشوكاني حين قال في النيل (١٣٤/١): "وَعَدَمُ الِاعْتِدَادِ بِخِلَافِ دَاوُد مَعَ عِلْمِهِ وَوَرَعِهِ وَأَخَذَ جَمَاعَةٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْأَكَابِرِ بِمَذْهَبِهِ مِنْ التَّعَصُّبَاتِ الَّتِي لَا مُسْتَنَدَ لَهَا إلَّا مُجَرَّدَ الْهَوَى وَالْعَصَبِيَّةِ، وَقَدْ كَثُرَ هَذَا الْجِنْسُ فِي أَهْلِ الْمَذَاهِبِ وَمَا أَدْرِي مَا هُوَ الْبُرْهَانُ الَّذِي قَامَ لِهَؤُلَاءِ الْمُحَقِّقِينَ حَتَّى أَخْرَجُوهُ مِنْ دَائِرَةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ مِنْ الْمَقَالَاتِ الْمُسْتَبْعَدَةِ فَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إلَى مَقَالَاتِ غَيْرِهِ الْمُؤَسَّسَةِ عَلَى مَحْضِ الرَّأْيِ الْمُضَادَّةِ لِصَرِيحِ الرِّوَايَةِ فِي حَيِّزِ الْقِلَّةِ الْمُتَبَالَغَةِ فَإِنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى الرَّأْيِ وَعَدَمَ الِاعْتِنَاءِ بِعِلْمِ الْأَدِلَّةِ قَدْ أَفْضَى بِقَوْمٍ إلَى التَّمَذْهُبِ بِمَذَاهِبَ لَا يُوَافِقُ الشَّرِيعَةَ مِنْهَا إلَّا الْقَلِيلُ النَّادِرُ، وَأَمَّا دَاوُد فَمَا فِي مَذْهَبِهِ مِنْ الْبِدَعِ الَّتِي أَوْقَعَهُ فِيهَا تَمَسُّكُهُ بِالظَّاهِرِ وَحَمَلُوهُ عَلَيْهِ هِيَ فِي غَايَةِ النُّدْرَةِ وَلَكِنْ: لِهَوَى النُّفُوسِ سَرِيرَةٌ لَا تُعْلَمُ "

وقال أيضا في البدر الطالع (٢٨٨/٢): "فمذهب الظَّاهِر هُوَ أول الْفِكر آخر الْعَمَل عِنْد من منح الْإِنْصَاف وَلم يرد على فطرته مَا يغيرها عَن أَصْلهَا وَلَيْسَ وَهُوَ مَذْهَب دَاوُد الظاهري وَأَتْبَاعه فَقَط بل هُوَ مَذْهَب أكَابِر الْعلمَاء المتقيدين بنصوص الشَّرْع من عصر الصَّحَابَة إِلَى الْآن وَدَاوُد وَاحِد مِنْهُم وَإِنَّمَا اشْتهر عَنهُ الجمود فِي مسَائِل وقف فِيهَا على الظَّاهِر حَيْثُ لَا ينبغي الْوُقُوف وأهمل من أَنْوَاع الْقيَاس مَالا يَنْبَغِي لمنصف إهماله وَبِالْجُمْلَةِ فمذهب الظَّاهِر وَهُوَ الْعَمَل بِظَاهِر الْكتاب وَالسّنة بِجَمِيعِ الدلالات وَطرح التعويل على مَحْض الرأي الذي لَا يرجع إِلَيْهِمَا بِوَجْه من وُجُوه الدّلَالَة وَأَنت إِذا أمعنت النّظر فِي مقالات أكَابِر الْمُجْتَهدين المشتغلين بالأدلة وَجدتهَا من مَذْهَب الظَّاهِر بِعَيْنِه بل إِذا رزقت الإنصاف وَعرفت الْعُلُوم الاجتهادية كَمَا ينبغي وَنظرت فِي عُلُوم الْكتاب وَالسّنة حق النظر كنت ظاهريا =

ثم صار الفقه بعد ذلك فنا مستقلا من فنون الشريعة، له مباحثه العلمية، بل هو من أهم علوم الشرعية، بل هو قوام دين الإسلام، يحتاج إليه الخاص والعام كما قاله شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٤/٤٠٩).

وقال الإمام النووي رحمه الله في مقدمة روضة الطالبين (١/٤): "وَأَهَمُّ أَنْوَاعِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ الْفُرُوعُ الْفِقْهِيَّاتُ، لِافْتِقَارِ جَمِيعِ النَّاسِ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، مَعَ أَنَّهَا تَكَالِيفُ مَحْضَةٌ فَكَانَتْ مِنْ أَهَمِّ الْمُهِمَّاتِ."

وقال الإمام ابن الجوزي رحمه الله في صيد الخاطر (ص/١٦٢): " أعظم دليل على فضيلة الشيء النظر إلى ثمرته، ومن تأمل ثمرة الفقه، علم أنه أفضل العلوم.

=أَي عَاملا بِظَاهِر الشَّرْع مَنْسُوبا إِلَيْهِ لَا إِلَى دَاوُد الظاهري فَإِن نسبتك ونسبته إِلَى الظَّاهِر متفقة وَهَذِه النِّسْبَة هي مُسَاوِيَة للنسبة إِلَى الْإِيمَان وَالْإِسْلَام وَإِلَى خَاتم الرُّسُل عَلَيْهِ أفضل الصَّلَوَات التَّسْلِيم "

ولا يفهم من هذا أنهم ينفردون بالحق عن غيرهم، فقد قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٥/١٨٧): "وَكَذَلِكَ أَهِلُ الظَّاهِرِ كُلُّ قَوْلٍ انْفَرَدُوا بِهِ عَنْ سَائِرِ الْأُمَّةِ فَهُوَ خَطَأٌ، وَأَمَّا مَا انْفَرَدُوا بِهِ عَنِ الْأَرْبَعَةِ وَهُوَ صَوَابٌ فَقَدْ قَالَهُ غَيْرُهُمْ مِنَ السَّلَفِ."

وقال الذهبي في السير (١٣/١٠٦): " قُلْتُ: لاَ رَيْبَ أَنَّ كُلَّ مسَأَلَةٍ انْفَرَدَ بِهَا، وَقُطِعَ بِبُطْلاَنِ قَوْلِهِ فِيْهَا، فَإِنَّهَا هَدْرٌ، وَإِنَّمَا نَحْكِيهَا للتَّعَجُّبِ، وَكُلَّ مسَأَلَةٍ لَهُ عَضَدَهَا نَصٌّ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهَا صَاحِبٌ أَوْ تَابِعٌ، فَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الخِلاَفِ، فَلاَ تُهْدَرُ."

قلت: وإنما الذي يعاب عليهم كابن حزم وغيره أخذ الظاهر في الفروع وتركه في الأصول، ولذلك قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٥/٧٩٦): "والعجب كل العجب منه أنه كان ظاهرياً حائراً في الفروع، لا يقول: بشيء من القياس لا الجلي ولا غيره، وَهَذَا الَّذِي وَضَعَهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ خَطَأً كَبِيرًا فِي نَظَرِهِ وَتَصَرُّفِهِ وَكَانَ مَعَ هَذَا مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَأْوِيلًا فِي بَابِ الأصول، وآيات الصفات وأحاديث الصفات، لأنه كان أولاً قد تضلع مِنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ، أَخَذَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَذْحِجِيِّ الْكِنَانِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، ذَكَرَهُ ابْنُ مَاكُولَا وابن خلكان، ففسد بذلك حاله في باب الصفات."

وانظر تهذيب اللغات للإمام النووي رحمه الله (١/١٨٢-١٨٣) والسير للذهبي (١٦/١٠٤-١٠٦)

فإن أرباب المذاهب فاقوا بالفقه الخلائق أبدًا، وإن كان في زمن أحدهم من هو أعلم منه بالقرآن أو بالحديث أو باللغة.

واعتبر هذا بأهل زماننا؛ فإنك ترى الشاب يعرف مسائل الخلاف الظاهرة، فيستغني، ويعرف من حكم الله تعالى في الحوادث مالا يعرفه النحرير من باقي العلماء! وكم رأينا مبرزًا في علم القرآن، أو في الحديث، أو في التفسير، أو في اللغة لا يعرف –مع الشيخوخة–معظم أحكام الشرع.

وربما جهل علم ما ينويه في صلاته! على أنه ينبغي للفقيه ألا يكون أجنبيًّا عن باقي العلوم، فإنه لا يكون فقيهًا، بل يأخذ من كل علم بحظ، ثم يتوفر على الفقه، فإنه عز الدنيا والآخرة." (١)

فالخلاصة أن الفقه هو من أعظم أبواب الدين، ويطلق على الأحكام التي نزل بها الوحي صراحة، والتي استنبطها المجتهدون، وخرّجها المقلدون على قواعد أئمتهم وأصولهم، ومن يشتغل بكل ذلك يسمى فقيهاً. (٢)

---

١) وقال أيضا في حفظ العلم (ص/٢٣): " وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ شَرَفَ الْفِقْهِ فَانْظُرْ إِلَى مَرْتَبَةِ الأَصْمَعِيّ فِي اللُّغَةِ، وَسِيبَوَيْهِ فِي النَّحْوِ، وَابْنِ مَعِينٍ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، كَمْ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَرْتَبَةِ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيّ فِي الْفِقْهِ.

ثُمَّ لَوْ حَضَرَ شَيْخٌ مُسِنٌّ لَهُ إِسْنَادٌ لا يَعْرِفُ شَيْئًا مِنَ الْفِقْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ شَابٌّ مُتَفَقِّهٌ فَجَاءَتْ مَسْأَلَةٌ: سَكَتَ الشَّيْخُ، وَتَكَلَّمَ الشَّابُّ، وَهَذَا يَكْفِي فِي فَضْلِ الْفِقْهِ.

وَلَقَدْ تَشَاغَلَ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ بِعُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْرَضُوا عَنِ الْفِقْهِ، فَلَمَّا سُئِلُوا عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي الأَحْكَامِ افْتُضِحُوا."

٢) قال ابن خلدون في المقدمة (ص/٤١٢): "الفقه معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلّفين بالوجوب والحذر والنّدب والكراهة والإباحة وهي متلقّاة من الكتاب والسّنّة وما نصبه الشّارع لمعرفتها من الأدلّة فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلّة قيل لها فقه. وكان السّلف يستخرجونها من تلك الأدلّة على اختلاف فيما بينهم. ولا بدّ من وقوعه ضرورة."

وتعلّم هذا العلم له طريقان:

الأول: التفقه بالدلائل أي تفهّمه من الكتب التي جمعت فيها الدليل من الكتاب والسنة.

الثاني: التفقه بالمسائل أي الكتب التي قيّدت بالفروع من المسائل.

وهذه الطريقة الثانية أحسن، وأنفع لتصوّر المسائل، والتفقه بكتب المذاهب سنة العلماء، وطريقة الأصفياء، ولكن أرجو أن يفرّق بين لزوم المذهب، والتفقه به، كما ذكر ذلك العلامة الفوزان رحمه الله في فتاواه.

يقول العلامة الذهبي رحمه الله في السير (٨/ ٩٠): "وَلَكِنْ شَأْنُ الطَّالِبِ أَنْ يَدْرُسَ أَوَّلاً مُصَنَّفاً فِي الفِقْهِ، فَإِذَا حَفِظَهُ، بَحَثَهُ، وَطَالَعَ الشُّرُوحَ، فَإِنْ كَانَ ذَكِيّاً، فَقِيْهَ النَّفْسِ، وَرَأَى حُجَجَ الأَئِمَّةِ، فَلْيُرَاقِبِ اللهَ، وَلْيَحْتَطْ لِدِيْنِهِ، فَإِنَّ خَيْرَ الدِّيْنِ الوَرَعُ، وَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ، فَقَدِ اسْتَبرَأَ لِدِيْنِهِ وَعِرْضِهِ، وَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ." ([1])

تقسيم الفقه عند الفقهاء القدامى والمتأخرين: ([2])

أولاً: القدامى: قسم الفقهاء قديماً الفقه إلى قسمين:

الأول: العبادات. كالصلاة والصيام وغيرها مما ينظم العلاقة بين العبد وربه.

---

[1]) وقال الشيخ ابن عثيمين في كتاب العلم (ص/): "ولا شك أن الإنسان ينبغي له أن يركز على مذهب معيّن يحفظه ويحفظ أصوله وقواعد، ...كما هي طريقة الأئمة من أتباع المذاهب كشيخ الإسلام ابن تيمية والنووي وغيرهما، حتى يكون قد بنى على أصل، لأني أرى الذين أخذوا بالحديث دون أن يرجعوا إلى ما كتبه العلماء في الأحكام الشرعية أرى عنهم شطحات كثيرة، وإن كانوا أقوياء في الحديث وفي فهمه، لكن يكون عندهم شطحات كثيرة، لأنهم بعيدون عما يتكلم به الفقهاء، فتجد عنهم من المسائل الغريبة ما تكاد تجزم بأنها مخالفة للإجماع أو تظن."

[2]) هذا وما بعده استفدت من الدكتور أحمد بن سبالك في مقاله المنشور المسمّى: "كيفية البحث في علم الفقه"

الثاني: المعاملات: كالعقود من نكاح وبيوع وغيرها مما ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات بعضهم ببعض.

ثانياً: الفقهاء المتأخرين: يقسم الفقهاء المتأخرون الفقه إلى قسمين:

الأول: العبادات. وهو نفس تقسيم المتقدمين.

الثاني: المعاملات، وقد قسم الفقهاء المتأخرون المعاملات إلى أقسام ستة وهي:

الأول: أحكام الأسرة كالنكاح والطلاق .... إلخ

الثاني: المعاملات المالية كالبيع والإجارة ....إلخ

الثالث: السياسة الشرعية كالأحكام التي تتناول نظام الدولة، كالشورى والعدالة...إلخ

الرابع: العقوبات كالحدود والقصاص.

الخامس: المرافعات: كالشهادات واليمين ..... إلخ

السادس: السير والمغازي كالأحكام الخاصة بصلة الدولة بغيرها في السلم والحرب كالمعاهدات...إلخ. ([1])

---

[1]) قال الإسرافيلي: وبهذه التقسيمات الجميلة يظهر لك–أيها القارئ–سهولة علم الفقه، وقد استصعب كثير من الناس هذا الفن، وظنوا أنه غاية لا تدرك، وفتاة لا تخطب، لكثرة تفريعات الفقهاء فيه، وبسط الخلاف في مسائله لما فيه من تجاذب الأدلة، حتى صار الجدل فيه مشروعا لا ينكر، يقول ابن عبد البر رحمه الله في جامع بيان العلم وفضله (٩٢٩/٢): "وَأَمَّا الْفِقْهُ فَأَجْمَعُوا عَلَى الْجِدَالِ فِيهِ وَالتَّنَاظُرِ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَدِّ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ."

وهذا الظن منهم خطأ ظاهر، ووهم باهر، فإن من فقه علم الفقه وتأمل فيه يرى سهولته، وأنه ليس كما توهّموا، وإنما يحتاج فقط تصوّر المسائل، ومعرفة التقاسيم، وفيما ذكر كفاية، لمن تأمل فيها، ولكن من باب التسهيل أكثر وأكثر فأقول:

إن علم الفقه مختص بأفعال المكلفين، ولا تخرج أعمال المكلفين من اثنين: أحدهما: معاملة مع الخالق، والثاني: معاملة مع خلقه، فالمعاملة الأولى مباحثها خمسة: الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج.

مناهج الفقهاء في ترتيب الأبواب في المذاهب الفقهية:

١) جميع المذاهب الفقهية –باستثناء الظاهرية–قد بدأت بقسم العبادات وقدمت الطهارة على الصلاة، أما الظاهرية فكانت بداية الفقه عندهم بكتاب التوحيد مما يدل على اتساع المدلول الفقهي عندهم ليشمل أمور العقيدة، كما كان المتبع من بداية التصنيف في الفقه.

وأما المعاملة الثانية فيمكن أن نقسّمها إلى ثلاثة أقسام: =

= ١) ما يتعلق بالمعاملة البشرية التي تقع بين كل واحد لاحتياج الناس إليه، وهو ما يتعلق بالأموال كالبيع والضمان والرهن ونحو ذلك.

٢) ما يتعلق بالمعاملة بين الأسرة فيدخل فيه النكاح والطلاق والظهار واللعان والفرائض وغير ذلك.

٣) ما يتعلق بحقوق الناس والحفاظ على الضروريات الخمسة، كالجنايات والديات والحدود والأيمان والجهاد والشهادات، وغير ذلك، مما شرعت لحفظ الضروريات الخمسة، فمثلا الجهاد شرع لحفظ دين الله وإعلاء كلمته، والجنايات شرع لحفظ النفس، والحدود شرع لحفظ المال والعرض والعقل، وهكذا تأمل تجد سهولة هذا الفن، وأنه محصور في نحو ما ذكرنا، ولو تتبعت كتب الفقه ونظرت فيها، لما وجدت زيادة عليها، ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

فإن قلت: مهلا يا عبد الشكور!! أتريد أن تخدعني بهذه العناوين، وتغرني بأسماء الأبواب؟!، بأن تجعل أنها الفن كله، فكم مسائل وأبوابا تأتي داخل كتاب الطهارة مثلا؟، وأنت تحاسب ما يعرفه كل واحد.

قلت: هذا الذي أريد منك فهمه، أن تتصوّر مباحث هذا الفن وأبوابه، حتى تعرف سهولته، ولا أغرك بهذا أبدا، فإن الغرر هو عين الجهالة، ولكني قادر بأن ألخص لك ما تحت الأبواب كذلك، إلا أن الكلام كان في تصوّر الفن لا تصوّر الباب بعينه، فإن فهمت هذا فما بعده أسهل.

فإن قلت: جرّب دعواك في كتاب الطهارة؟

قلت: إن الله عز وجلّ أوجب الطهارة على عباده، لكي يؤدوا العبادات وهم على تلك الحال، ولذلك ذكرها الفقهاء في أول قسم العبادات، وغاية ما ذكروا في هذا الكتاب لا يخرج عن ثلاث: مقاصد ووسائل، ووسائل الوسائل، فالمقاصد أربعة: وهي الوضوء والتيمم والغسل وإزالة النجاسة، والوسائل أربعة: وهي الماء والتراب وآلة الدبغ والاستجمار، وأما وسائل الوسائل فهما اثنان، الإناء والاجتهاد، وأتحداك يا زميلي بأن تأتي بمسألة واحدة في كتب الفقهاء لا تدخل تحت ما ذكرناه، ولا يغرنك كثرة التفريعات، فإن من أتقن الأصول سهل عليه الفروع، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

٢) مفهوم العبادة عند بعض المذاهب أوسع من غيرها، إذ جاء الجهاد وما يلحق به عقب قسم العبادات، فوجدنا المالكية والحنابلة والظاهرية يذكرون الجهاد عقب العبادات، لكن المدلول أوسع عند المالكية إذ ذكروا قبله الضحية والعقيقة واليمين والنذر وأعقبوه بأحكام المسابقة باعتبارها وسيلة من وسائل الجهاد.

٣) قسم المعاملات قد يراد به في بعض المذاهب الفقهية–كالمالكية والشافعية والحنابلة –عقود البيع وما شابهها في حين أنه أعم وأوسع من ذلك عند بعضها الآخر، كما نرى عند الحنفية، لكنه أكثر ضيقاً عند الظاهرية.

٤) رأينا أن باب النكاح قد تقدم على البيوع عند الحنفية والمالكية، وجاء باب النكاح عند الشافعية متأخراً عن البيوع والحنابلة والظاهرية، بل جاء بعد كتاب الشهادات والأقضية والإمامة عند الظاهرية.

٥) ترتيب الحنابلة في قسم المعاملات يتفق –إجمالاً –مع ترتيب الشافعية، فقد جاء في نهاية المعاملات عند الشافعية الهبة واللقطة واللقيط والوصايا والوديعة وقسم الفئ وقسم الصدقات، لكن الوديعة تقدمت على الفرائض والوصايا عند الحنابلة، وتأخر عند الشافعية العتق والتدبير فجاءا في نهاية الموضوعات الفقهية، لكنه عند الحنابلة مذكور عقب الوصية والفرائض.

٦) بعض الموضوعات الفقهية جاءت غير متسقة مع الأقسام التي اندرجت تحتها ، على سبيل المثال: وضع المالكية بابي (الإقرار والاستحقاق) ضمن كتاب البيوع، وباب (العتق) بعد قسم القضاء، والشافعية وضعوا كتاب (الوديعة) وكتاب (الصدقات) بعد كتاب الفرائض والوصايا، وذكر هذين الكتابين بعد كتاب العبادات والمعاملات، ووضعوا كتاب (السير) تالياً لكتاب الجنايات وقسماً من أقسامه وذكر

كتاب (العتق) في نهاية الأقسام، والحنابلة– أيضاً–وضعوا باب الهبة والعطية وكتاب (الوصايا والفرائض) ضمن قسم المعاملات ، وكتاب (الأطعمة والذكاة والصيد والأيمان والنذور) في قسم الجنايات .

مصادر ومراجع كتب الفقه:

في هذا البحث نعرض لأهم المصادر التي يجب على الباحث أن يكون على علم بها، مع العلم بأنها ليست كل المصادر المعتمدة في المذاهب الفقهية ومصادر الفقه المقارن، ومصادر فقه آيات الأحكام، وأحاديث الأحكام، ومصادر تخريج أحاديث الأحكام، ومعاجم المصطلحات الفقهية، والمصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة، بل ما يعرض على سيبل المثال لا الحصر.

مصادر الفقه الحنفي:

للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) ستة كتب تعد الأصول للمذهب فعليها اعتمد وعلى أصولها أسس وهي:

- ☐ المبسوط أو الأصل.
- ☐ الجامع الكبير.
- ☐ الجامع الصغير.
- ☐ الزيادات.
- ☐ السير الكبير.
- ☐ السير الصغير.

ويطلق على ما في هذه الكتب من مسائل: مسائل الأصول، ومسائل ظاهر الرواية، وسميت بذلك لأنها رويت عن محمد بن الحسن بروايات ثقات، فهي ثابتة عنه متواترة مشتهرة.

وللإمام محمد بن الحسن كتب أخرى مثل:

- ☐ الحجة على أهل المدينة، ويعد أصلاً في علم الخلاف.

- الرقيات. وضمن المسائل التي عرضت عليه عندما تولى القضاء.
- وله النوادر والجرجانيات والهارونيات.

وأهمية هذه الكتب ترجع إلى أنها دونت آراء أبي حنيفة، وأبي يوسف بطرق متواترة.

وأيضاً من الكتب المشهورة في المذهب:

- الكافي للحاكم الشهيد محمد بن محمد الحنفي، وهو مختصر لكتب محمد بن الحسن الستة.
- كتاب المنتقي: وفيه نوادر المذهب من الروايات غير الظاهرة. وكلا الكتابين من أصول المذهب.
- المبسوط: للسرخسي شمس الدين إمام الأحناف في عصره.
- النوازل في الفروع: لأبي الليث السمرقندي وهو أصل في فتاوى المذهب.
- مختصر القدوري: لأبي الحسين القدوري، ومن أهمية هذا المختصر عند الأحناف أطلق عليه لفظ الكتاب.
- تحفة الفقهاء: لأبي بكر علاء الدين السمرقندي.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للكاساني وهو شرح تحفة الفقهاء.
- الهداية شرح بداية المبتدي: للمرغيناني أبي الحسين علي بن أبي بكر، وقد جمع فيه المؤلف بين مختصر القدوري والجامع الصغير، ولاقى هذا الكتاب شهرة كبيرة في المذهب.
- فتاوى قاضي خان: لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي، وهو كتاب النوازل للسمرقندي.
- وقاية الرواية في مسائل الهداية: لبرهان الشريعة محمود بن أحمد صدر الشريعة وهذا الكتاب أحد المتون المعتبرة في الفقه.

□ المختار في فروع الحنفية: للموصلي وشرحه (الاختيار لتعليل المختار) وهو اختيار قول الإمام أبي حنيفة.

□ ومجمع البحرين وملتقي النهرين: لابن الساعاتي، ويعد من المتون المعتبرة عند الأحناف وقد جمع فيه المؤلف بين مختصر القدوري ومنظومة النسفي.

□ كنز الدقائق: لأبي البركات النسفي، وهو تلخيص كتاب الوافي وهو من المتون المعتبرة أيضاً على ما تقدم.

فالمتون المعتبرة في المذهب: البداية، ومختصر القدوري، والمختار، والنقاية، والوقاية، والكنز، والملتقى. مع العلم بأن أشهر هذه المتون ذكرا وأقواها اعتمادا (الوقاية والكنز ومختصر القدوري).

وهي المراد في كتب الأحناف بالكتب الثلاثة، وإذا أطلقوا المتون الأربعة أرادوا بها هذه الثلاثة والمختار أو المجمع، وقد يراد بالمتون الأربعة (المختار والكنز والوقاية ومجمع البحرين).

□ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، وهو شرح لمتن الكنز.

□ العناية شرح الهداية: للشيخ محمد بن محمد أكمل البابرتي.

□ الفتاوى البزازية أو الجامع الوجيز: للبزازي محمد بن محمد.

□ شرح فتح القدير: للكمال بن الهمام، ويعد أعظم شروح (الهداية) وقد وصل صاحبه إلى كتاب الوكالة، وتوفي قبل إكماله، وأتمه بعده شمس الدين بن قودر المعروف بقاضي زاده، وأسماه: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار.

□ ملتقى الأبحر: لإبراهيم الحلبي، وقد شرحه الشيخ زاده في مجلدين.

□ البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لابن نجيم، وهو من عمد المذهب.

- الفتاوى الهندية أو الفتاوى العالمكيرية: نسبة إلى السلطان الذي أشار بتأليفها، وهو أبو المظفر محي الدين محمد أورنك ريب عالم كير، وقد ألف الكتاب لجنة من العلماء يرأسهم الشيخ نظام الدين البرهانبوري وهم:

١-القاضي محمد حسين الجونبري المحتسب.

٢-الشيخ علي أكبر الحسيني أسعد الله خاني.

٣-الشيخ حامد بن أبي حامد الجونبوري.

٤-المفتي محمد أكرم الحنفي اللاهوري.

- الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لعلاء الدين الحصكغي.
- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار المعروف بحاشية ابن عابدين لمحمد أمين الشهير بابن عابدين.

لكن المؤلف توفي قبل تمام الكتاب، وكان قد أنهى كتاب الوصايا، فأتمه ابنه محمد علاء الدين، وجاءت التتمة في مجلدين، وسماها: (حاشية قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار).

مصادر الفقه المالكي:

أمهات الفقه المالكي أربعة وهي:

١-المدونة: وسميت بذلك لأنه تداولها أربعة من المجتهدين (مالك -وابن القاسم -وأسد -وسحنون).

٢-الواضحة: لابن حبيب عبد الملك بن سليمان.

٣-المستخرجة العتبية: لمحمد بن العتبي بن أحمد القرطبي.

٤-الموازية: لابن اللواز محمد بن إبراهيم الإسكندري.

وجاء بعد ذلك من أمهات الكتب مثل:

- رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أبي محمد عبد الله بن أبي زيد، ويطلق عليها: باكورة السعد.
- نوادر ابن أبي زيد.
- التعريفات لابن الجلاب: أبي بكر محمد بن عبد الله التميمي الصقلي.
- البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل: لابن رشد الجد.
- الذخيرة: للقرافي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس.
- المختصر في الفقه المالكي: للشيخ خليل بن إسحاق. وهو مختصر خليل الذي اعتمدته المالكية وأصبح حجة عندهم.
- شروح مختصر خليل مثل:
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: للحطاب.
- شرح الزرقاني على مختصر خليل: لعبد الباقي بن يوسف الزرقاني.
- الخرشي على مختصر خليل: فتح الجليل على مختصر خليل. لابن عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي.
- الشرح الكبير على مختصر خليل: لأحمد العدوي الشهير بالدردير، وللمؤلف في المذهب: الشرح الصغير وأقرب المسالك وبلغة السالك.
- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني (أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز للشيخ عبد الباقي) لمحمد بن أحمد بن محمد الرهوني.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لابن عرفة الدسوقي.
- المجموع الفقهي في مذهب مالك: للشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنهاوي المعروف بالأمير.

- مواهب الجليل من أدلة خليل: للشيخ أحمد بن أحمد المختار الشنقيطي.
- فتح الجليل في شرح مختصر خليل: لأحمد بن منصور آل سبالك. وهو أول شرح يوضح الفقه المالكي بأدلته.

مصادر الفقه الشافعي:

من مصادر الفقه في المذهب الشافعي التي يمكن للباحث أن يستعين بها في بحثه ما يلي:

- الأم: للإمام الشافعي. وهو كاسمه أصل في المذهب.
- مختصر المزني: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي، هو وكتاب الوسيط للغزالي دار عليهما أكثر ما ألف في المذهب.
- التنبيه للشيرازي: وهو صاحب المهذب في المذهب، وقد شرحه النووي وسماه (التحرير).
- نهاية المطلب ودراية المذهب: للجويني. ثم اختصره المؤلف وسماه (مختصر النهاية).
- البسيط والوسيط والوجيز: للغزالي أبي حامد الغزالي.
- البسيط تلخيص (نهاية المطلب)،
- والوسيط مختصر البسيط،
- الوجيز مختصر الوسيط. وهذه الكتب كما قال النووي في مقدمة المجموع لا يستغني عنها طالب العلم.
- المحرر للرافعي: أبي القاسم عبد الكريم الرافعي،
- وهو مستقى من كتاب الوجيز للغزالي.

- فتح العزيز في شرح الوجيز: للرافعي.
- المجموع شرح المهذب: للنووي،
- بدأ فيه الشيخ حتى وصل إلى باب الحيض وكان فيها متوسعاً ولكن وافته المنية ولم يتمه، وشمّر عن ساعد الجد العلامة السبكي ليتم ما بدأه النووي ووافته المنية أيضاً، حتى نصّب نفسه شيخنا العلامة نجيب المطيعي، فأتم المجموع ليخرج لنا هذا السفر القيم.
- الروضة ومنهاج الطالبين للنووي،
- فالروضة مختصر كتاب (فتح العزيز شرح الوجيز) للرافعي،
- والمنهاج مختصر كتاب (المحرر) للرافعي، واعتنى علماء المذهب بهذين الكتابين وبالأخص الثاني فوضع له شروح وحواشي وتحريرات وتقريرات كثيرة، وكذلك اختصر أكثر من مرة.
- تحفة المحتاج شرح المنهاج: لابن حجر الهيثمي. وهو شرح لمنهاج النووي، اعتمده المتأخرون في الفتوى على المذهب.
- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: للخطيب الشربيني، وهو شرح للمنهاج أيضاً ذكر فيه المؤلف المعتمد في المذهب.
- نهاية المحتاج شرح المنهاج: للرملي، وقد بلغت الأهمية لهذا الكتاب حتى صار المعتمد في المذهب عند أكثر الشافعية من علماء مصر وغيرهم.

مصادر الفقه الحنبلي:

أما مصادر الفقه في مذهب الحنابلة، والتي يمكن للباحث أن يستعين بها في بحثه ما يلي:

- مختصر الخرقي: ويعد هذا المختصر من أول ما كتب في الفقه على مذهب الإمام أحمد.
- شرح الخرقي: للقاضي أبي يعلى الفراء.
- شرح ابن قدامة: المعروف بالمغني وهو من أعظم الشروح وأشهرها.
- رواسي المسائل: لعبد الخالق بن عيسى الهاشمي، ذكر فيه المؤلف المسائل التي خالف فيها الإمام أحمد أحد الأئمة.
- الهداية: لأبي الخطاب الكلوذاني، وهو تلميذ القاضي أبي يعلى.
- التذكرة: لأبي الوفا علي بن عقيل، وقد جعلت هذه التذكرة على قول واحد في المذهب، مما اختاره هو.
- المستوعب: لمحمد السامري، وقد جمع فيه مؤلفه بين مختصر الخرقي، والتنبيه للخلال، والإرشاد لابن أبي موسى، والجامع الصغير، والخصال للقاضي أبي يعلى، والخصال لابن البنا، والهداية لأبي الخطاب، والتذكرة لابن عقيل. وقال محمد: من حصل كتابي هذا أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة.
- العمدة والمقنع والكافي والمغني: لابن قدامة موفق الدين، وهذه الكتب تدرج فيها صاحبها حسب المتعلمين منها.
- المحرر: لابن تيمية مجد الدين أبي البركات، وقد حذا فيه حذو الهداية لأبي الخطاب يذكر الروايات فتارة يرسلها وتارة يبين اختياره فيها.
- الشافي: لعبد الرحمن بن قدامة. وهو شرح للمقنع، وقد استمده من المغني.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.
- الفروع: لابن مفلح شمس الدين أبي عبد الله محمد.

- تصحيح الفروع: لعلاء الدين المرداوي، قصد به مؤلفه استدراكات على الفروع وطبع معه.
- الإنصاف والتنقيح المشبع: للمرداوي، الأول: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، شرح فيه كتاب المقنع لموفق الدين ابن قدامة، أما الثاني: التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع، اختصر فيه كتاب الإنصاف، وصار أول كتاب معتمد عند متأخري الحنابلة.
- منتهى الإيرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات: لابن النجار الفتوحي.
- كشف القناع عن متن الإقناع وشروح منتهى الإيرادات: للبهوتي وهما شرحان على الإقناع، والثاني هو الذي عليه الفتوى والقضاء عند الحنابلة.
- الروض المربع وشرح المفردات: للبهوتي، الأول: شرح مختصر المقنع المسمى زاد المستقنع للحجاوي، وقد التزم فيه بالقول الراجح في المذهب، وأما الثاني: فهو شرح المفردات لابن عبد الهادي المسمى: منح الشفا الشافيات في شرح المفردات. ذكر فيه المصنف ما انفرد به الإمام احمد من المسائل الفقهية.
- عمدة الطالب: للبهوتي وقد سماه البعض: عمدة الراغب. وهو للمبتدئين في المذهب وقد شرحه عثمان النجدي وسماه: هداية الراغب لشرح عمدة الطالب، وللجهود التي بذلها البهوتي في المذهب سمي بشيخ المذهب.
- حاشية الروض المربع: لعبد الرحمن النجدي، وقد طبعت في سبع مجلدات ولاقت قبولاً عظيماً.

مصادر الفقه المقارن:

لابد للباحث أن يعرف مصادر الفقه المقارن لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة.

وهذه المصادر منها:

- ☐ الحجة على أهل المدينة: لمحمد بن الحسن الشيباني.
- ☐ البسيط والوسيط والوجيز: للغزالي.
- ☐ الإفصاح لابن هبيرة الحنبلي، وهو شرح لكتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي.
- ☐ بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد. ☐ المغني لابن قدامة.
- ☐ المجموع للنووي. ☐ الذخيرة: للقرافي.
- ☐ مجموع فتاوى ابن تيمية.
- ☐ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة. لعبد الرحمن الدمشقي.

مصادر فقه آيات الأحكام:

- ☐ أحكام القرآن: للإمام الشافعي. ☐ أحكام القرآن: لأبي الحسن السعدي:
- ☐ أحكام القرآن لأبي إسحاق الأزدي. ☐ أحكام القرآن لأبي الحسن القمي.
- ☐ أحكام القرآن للجصاص. ☐ أحكام القرآن: للكيا الهراسي.
- ☐ أحكام القرآن: لابن العربي. ☐ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

مصادر أحاديث الأحكام:

- ☐ عمدة الأحكام من كلام خير الأنام: لعبد الغني المقدسي.
- ☐ المنتقى من أخبار المصطفى: لمجد الدين أبي البركات ابن تيمية.
- ☐ الإلمام بأحاديث الأحكام: لابن دقيق العيد.
- ☐ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. لابن دقيق العيد.

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام. لابن حجر العسقلاني.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام. للصنعاني.
- العدة: للصنعاني.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: للشوكاني.

سابعاً: مصادر تخريج أحاديث الأحكام:

- تخريج أحاديث الأم للشافعي: للبيهقي.
- تخريج أحاديث المهذب للشيرازي: لموسى الحازمي.
- التحقيق في أحاديث التعليق: لابن الجوزي.
- تنقيح التحقيق: لابن الهادي.
- نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي.
- تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي على وجيز الغزالي. لابن جماعة.
- إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه للشيرازي. لابن كثير.
- العناية في تخريج أحاديث الهداية: لعبد القادر القرشي الحنفي.
- الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز. لبدر الدين الزركشي.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي. لابن الملقن.
- خلاصة البدر المنير: لابن الملقن.
- تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار. لابن الملقن.
- تخريج أحاديث المهذب للشيرازي: لابن الملقن.
- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج للنووي. لابن الملقن.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني.

- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي. لابن حجر العسقلاني.
- التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار للقاسم بن قطلوبغا.
- منية الألمعي بما فات الزيلعي: لابن قطلوبغا.
- نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: للسيوطي.
- تخريج أحاديث الكفاية في فروع الشافعية للشيخ السهيلي: للسيوطي.
- تخريج أحاديث الكافي في فقه الحنابلة: للحافظ المقدسي.
- تخريج الدلائل لما في رسالة أبي زيد القيرواني من الفروع والمسائل: للغماري أبي الغيض.
- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة للقيرواني: لأبي الغيض الغماري.
- تخريج فقه الاحناف للشيخ محمد الكناني والدكتور محمد وهبة الزحيلي.
- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس. د. طاهر الدرديري.

معاجم المصطلحات الفقهية:

نجد المعاجم لكل فن وضعت خاصة مثال:

- أولاً: معاجم اللغة: وهي كثيرة منها:
- الصحاح للجوهري،
- لسان العرب لابن منظور،
- القاموس المحيط للفيروز آبادي.
- ثانياً: معاجم غريب القرآن والحديث: ومنها:
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للأصفهاني،

- وغريب القرآن لابن قتيبة الدينوري.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري،
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

وعلى هذا وجدنا الفقهاء قد وضعوا معاجم كثيرة لمصطلحاتهم المستخدمة في الفقه مثل:

المذهب الحنفي:

- طلبة الطلبة للنسفي.
- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ناصر بن عبد السيد.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ الماتداولة بين الفقهاء: للقونوي.
- رسالة ابن نجيم في الحدود: لزين العابدين إبراهيم بن نجيم المصري.

المذهب المالكي:

- تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب: لعز الدين أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الأموي التونسي.
- كتاب الحدود في التعاريف الفقهية: لابن عرفة.

المذهب الشافعي:

- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: للأزهري الهروي.
- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للرافعي.

المذهب الحنبلي:

- المطلع على أبواب المقنع: للبعلي.

وينبغي أن يعلم المصطلحات التي يستخدمها المصنف في مصنفه والتي يستخدمها في بحثه.

ولقد بحث كل إمام في مذهبه عن أهم المصطلحات التي تستخدم في مذهبه، ولذلك يمكن أن نجد بسهولة بعض المصنفات في المصطلحات الفقهية لكل مذهب على حدة، ويسهل على الباحث الوصول إليها ويكون ذلك عن ثلاث طرق:

الأول: المعاجم المخصصة لكل مذهب للتعرف على مصطلحات المذهب –كما ذكرنا من قبل –ويوجد ذلك جلياً في كتاب (عقود رسم المفتي وشرح المنظومة) وكلاهما للعلامة ابن عابدين، فقد وضع الشيخ مصطلحات المذهب الحنفي في هذين الكتابين.

الثاني: عن طريق مقدمات الكتب الموضوعة في كل مذهب، ككتاب المدونة في فقه المالكية بيَّن صاحبها مصطلحات مذهبه في مقدمتها، وغيرها من كتب المذهب. وكذلك في مقدمات كتب الحنابلة كالإنصاف وغيره.

الثالث: عن طريق الاستقراء للمذهب يتضح مصطلح المذهب الذي تكرر في معظم الكتب ولم يتضح في المقدمة ما مراد المصنف.

البحث في كتب الفقه:

إن الباحث في الفقه لابدّ أن يكون لديه بعض العلوم، منها أصول الفقه وقواعده، ليتحصل قواعد الترجيح ولاستدلال، ومنها اللغة العربية وفنونها، فيشمل معرفة غرائب اللغة ودلالات الألفاظ، ومعرفة الإعراب والبلاغة.

ومنها علم الحديث ليتمكن من معرفة صحة الأحاديث من سقيمها.

وإذا تصوّر الباحث المسألة الفقهية التي يبحث عنها، فعليه أن يمرّ بمراحل أربعة:

١) المرحلة الأولى: مرحلة الجمع، أي جمع ما يختص بهذه المسألة، وهي: أدلة الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، وأقوال السلف من بعدهم، ثم أقوال العلماء من المذاهب وغيرهم.

٢) المرحلة الثانية: التدقيق والتنقيح، والمراد منها البحث في ثبوت الأدلة الواردة في المسألة من جهة، والبحث في صحة الاستدلال من جهة أخرى، واستقصاء ما لم يثبت لضعف سنده، وما ليس له وجه دلالة.

٣) المرحلة الثانية: النظر، والمراد بها: أن يمعن النظر في الأدلة، فيقضي الأدلة الضعيفة، إذ الحجة لا تقوم إلا بالصحيح الثابت، ويبحث أوجه الدلالة في الأدلة الصحيحة الثابتة.

٤) المرحلة الرابعة: الترجيح والاختيار: أي أن يرجح الباحث بين الأقوال المختلفة بحسب ضعف الأدلة وقوتها، ويختار القول الذي ترجحه الأدلة.

لقائل أن يقول: كيف يجمع أدلة الفقه؟

قيل: هناك طريقان لجمع الأدلة:

١) الطريقة الفقهية وهي: أن يقوم الباحث بجمع الأقوال المختلفة، أو المتفقة، مع أدلتها الشرعية من خلال تتبع ما في كتب الفقه، على اختلاف مذاهبها ومناهجها، فيبدأ مثلا بكتب الشافعية الأولين منها والمتأخرين، ثم الحنفية ثم المالكية ثم الحنابلة، ثم الظاهرية، ثم كتب المحققين، مع النظر في كتب الأحكام وشروح الحديث وكتب الإجماع وغيرها، ويكون البحث فيها بحسب المواضيع والفهارس.

٢) الطريقة الحديثية: وهي: أن يقوم الباحث بجمع الأدلة في الباب من مظانها الحديثية، ثم يقسمها بحسب ما تدل عليه الأخبار من مذاهب لأهل العلم، وذلك

كالبحث في الكتب التسعة: الكتب الستة، ومسند أحمد والدارمي وموطأ مالك، ثم المصنفات كمصنف بن أبي شيبة، وعبد الرزاق، وهكذا كتب التخاريج ككتاب الزيلعي، وابن حجر، وغيرهما والله أعلم. [١]

كيف ترتّب الأقوال في المسألة؟

عند ترتيب الأقوال في المسألة، فيقدم ذكر المذاهب الأربعة، ثم الصحابة والتابعين، ثم المذاهب المندثرة كالأوزاعي والثوري، ثم المحققين، كابن تيمية والشوكاني، وإنما أخر ذكر أقوال الصحابة والتابعين عن المذاهب، لأن المذاهب حفظت وضبطت وقيّدت، بخلاف أقوال الصحابة والتابعين، والله أعلم

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/١٩٠):

"فإذا أراد طالب العلم بحث مسألة في ذلك فليكن على الترتيب التالي:

١) يبتدئ بالخلاف العالي (أي خلاف المذاهب الخمسة)

٢) ثم ينزل إلى أن يصل إلى عهد الصحابة رضوان الله عليهم.

وهذه المنهجية هي التي تكسب طالب العلم الملكة الفقهية، خلافا لمن ظن أن الصواب العكس، أنك تبدأ من عهد الصحابة ثم تصعد، هذا غير جيد، لأن المسائل اتضحت مع تقدم العصور، وصار الخلاف محددا، والأدلّة محددة، فإذا نظرت إلى كلام المتأخرين كالأئمة الأربعة، ثم انتقلت شيئا فشيئا إلى أن تصل إلى زمن التابعين، ثم زمن الصحابة رضي الله عنهم، في الكتب والمصنفات هنا تصل في البحث إلى رؤية واضحة وقوية.

---

[١]) انظر الدربة في الملكة لعمرو بن عبد المنعم (ص/٤١) وما بعدها.

وهذه هي طريقة المحققين من أهل العلم فيما يعرضونه في البحث كما تراه في المغني والمجموع والمحلى وغيرها.

هذه الخطوات تتنوع بحسب المادة، يعني قد تجد رأي الحنابلة في شروح الحديث، مثل نيل الأوطار أو فتح الباري أو شرح مسلم للنووي، هذا طيب، لكنه قد ينسب إلى المذهب ما ليس قولا لصاحب المذهب، لذلك لابدّ أن يأخذها من كتب أصحابها، طالب العلم إذا تحدد المسار أصبح دقيقا في بحثه". ([1])

والحمد لله رب العالمين

[1]) وتتمَّته: "أنا أرى اليوم كثيرا ممن يبحثون ويحققون الكتب خاصة، من طلبة العلم المتوسطين لا يراعون جانب المنهجية في البحث والتعليقات وتحقيق المسائل، فلهذا لو نظرت في هذه التحقيقات تجد صوابا كثيرا وتجد غلطا أو ضعفا في المنهجية."

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

كَيفِيَّةُ البَحْثِ فِي التَّفْسِيرِ

التفسير لغة: الإيضاح والبيان وكشف المغطى، يقال: فسّر الشيء يفسّره بالكسر والضم، إذا أبانه وأوضحه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: (٣٣)]. (١)

واصطلاحا: هو عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَانُ مَعَانِيهِ، وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ، وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ، وَعِلْمِ الْبَيَانِ، وَأُصُولِ الْفِقْهِ، وَالْقِرَاءَاتِ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ. (٢)

ومعرفة التفسير من العلوم المهمة لطلاب العلوم، بل هو رأس العلوم وغايتها ونهايتها، لأن المراد من علوم الآلات معرفة معاني كلام الله جل وعلا الذي هو علم التفسير، وإليه ترجع جميع العلوم، فلا ينبغي لطالب العلم أن يهملها.

يقول الشيخ صالح آل الشيخ في محاضرته كيفية دراسة علم التفسير: "فأنت ترى في تفسير القرآن: العقيدة والتوحيد بأنواعه الثلاثة، والإيمان بالملائكة والرسل

---

١) قال ابن خلدون في المقدمة: (ص/٤٠٦): "وأما التفسير فاعلم أنّ القرآن نزّل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلّهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه. وكان ينزّل جملا جملا، وآيات آيات لبيان التّوحيد والفروض الدّينيّة بحسب الوقائع. ومنها ما هو في العقائد الإيمانيّة، ومنها ما هو في أحكام الجوارح، ومنها ما يتقدّم ومنها ما يتأخّر ويكون ناسخا له."

٢) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (١٣/١)

والكتب واليوم الآخر والقدر، وجميع مباحث الاعتقاد تجدها على التفصيل والإجمال في كتاب الله جل وعلا.

فالعناية بفهم معاني القرآن معناه العناية بهذا العلم بعلم العقيدة، وكذلك آيات أخر كثيرة هي في الأحكام الفقهية في الحلال والحرام، ومعرفة معانيه منزع الاستدلال منها، على ما اشتملت عليه من أحكام هذا يحتاجه طالب العلم جدا، فالذي عنده الحجة من كلام الله جل وعلا، لا شك أقوى ما يُحتج به كلام الله جل جلاله بما بينته السنة وفهمه السلف الصالح.

كذلك مباحث أصول الفقه تجدها أو تجد أصولها وأصول القواعد الشرعية تجدها في التفسير. وكذلك القصص قصص الأنبياء، والتاريخ الصحيح الذي لا يخضع لنقل فمضمون هو في القرآن، وكل قدر من التاريخ للأمم السالفة زائدا على ما دلّ عليه القرآن أو دلت عليه السنة الصحيحة فإنه مضمون غير محقَّق.

فإذن الحاصل من هذا أنّ علم التفسير فيه كل العلوم، ولهذا نزع كل أصحاب فن من الفنون لتقرير فنهم إلى التفسير؛ (١) بل نزع أصحاب الملل المختلفة أو الفرق

---

١) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١١٩/٧): " وَلِهَذَا تَجِدُ الْمُعْتَزِلَةَ وَالْمُرْجِئَةَ وَالرَّافِضَةَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِمْ وَمَعْقُولِهِمْ وَمَا تَأَوَّلُوهُ مِنْ اللُّغَةِ؛ وَلِهَذَا تَجِدُهُمْ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى أَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَا يَعْتَمِدُونَ لَا عَلَى السُّنَّةِ وَلَا عَلَى إجْمَاعِ السَّلَفِ وَآثَارِهِمْ؛ وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْعَقْلِ وَاللُّغَةِ وَتَجِدُهُمْ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورَةِ وَالْحَدِيثِ؛ وَآثَارِ السَّلَفِ وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى كُتُبِ الْأَدَبِ وَكُتُبِ الْكَلَامِ الَّتِي وَضَعَتْهَا رُءُوسُهُمْ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمَلَاحِدَةِ أَيْضًا؛ إنَّمَا يَأْخُذُونَ مَا فِي كُتُبِ الْفَلْسَفَةِ وَكُتُبِ الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ وَأَمَّا كُتُبُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْآثَارِ؛ فَلَا يَلْتَفِتُونَ إلَيْهَا. هَؤُلَاءِ يُعْرِضُونَ عَنْ نُصُوصِ الْأَنْبِيَاءِ إذْ هِيَ عِنْدَهُمْ لَا تُفِيدُ الْعِلْمَ وَأُولَئِكَ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِمْ وَفَهْمِهِمْ بِلَا آثَارٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَا كَلَامَ أَحْمَد وَغَيْرِهِ فِي إنْكَارِ هَذَا وَجَعْلِهِ طَرِيقَةَ أَهْلِ الْبِدَعِ."

وقال العلامة ابن القيم في شفاء العليل (٨٣/٢): "وأنت تجد جميع هذه الطوائف تنزل القرآن على مذاهبهم وبدعها وآرائها فالقرآن عند الجهمية جهمي وعند المعتزلة معتزلي وعند القدرية قدري وعند الرافضة رافضي وكذلك هو عند جميع أهل الباطل: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾".

المختلفة في هذه الأمة إلى التفسير لتقرير مذاهبهم، فللمعتزلة تفاسير، وللرافضة تفاسير، وللجهمية تفاسير، وللخوارج تفاسير، وهكذا في سائر الفرق كالأشاعرة والماتريدية، مع أنهم أقرب إلى السنة إلى الفرق السالفة التي ذكرنا؛ لكن لهم تفاسير ملؤوها بتقرير عقائدهم البدعية."

ولذلك وجب على أهل السنة الاهتمام بعلم التفسير، ولا يلتفت إلى من تأثر بالمناطقة وقال إن التفسير ليس بعلم كابن عاشور. ([1]) وقد كان العلماء يهتمون جدا بعلم التفسير، لأن تعلّمه من الواجبات، فلا ينبغي لمسلم قدر تعلُّمه أن يقصِّر فيه، ([2]) وفيه من السعادة والفوز والحِكم ما لا يعلمه إلا الله.

وقال أيضا في الصواعق المرسلة (٦٨٢/٢): " ولا تزال تعمد كل طائفة منهم إلى آية من كتاب الله فيقودها إلى مذهبه الذي يدعو إليه ويدعي أن لها دلالة خاصة عليه وكذلك يفعل في كثير من الأخبار التي يجرها إلى معتقده."

وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٩٥٨/١٣): "وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا رَأْيًا ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ لَهُمْ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا فِي رَأْيِهِمْ وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ وَمَا مِنْ تَفْسِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ إلَّا وَبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ: تَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ وَتَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ مَا فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ إمَّا دَلِيلًا عَلَى قَوْلِهِمْ أَوْ جَوَابًا عَلَى الْمُعَارِضِ لَهُمْ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَكُونُ حَسَنَ الْعِبَارَةِ فَصِيحًا وَيَدُسُّ الْبِدَعَ فِي كَلَامِهِ وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ كَصَاحِبِ الْكَشَّافِ وَنَحْوِهِ حَتَّى إنَّهُ يُرَوِّجُ عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَاطِلَ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ مَا شَاءَ اللَّهُ. وَقَدْ رَأَيْت مِنْ الْعُلَمَاءِ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ مَنْ يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ وَكَلَامِهِ مِنْ تَفْسِيرِهِمْ مَا يُوَافِقُ أُصُولَهُمْ الَّتِي يَعْلَمُ أَوْ يَعْتَقِدُ فَسَادَهَا وَلَا يَهْتَدِي لِذَلِكَ."

[1]) فإنه قال في مقدمة التحرير والتنوير (١٢/١): "هَذَا وَفِي عَدِّ التَّفْسِيرِ عِلْمًا تَسَامُحٌ، إِذِ الْعِلْمُ إِذَا أُطْلِقَ، إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ نَفْسُ الْإِدْرَاكِ، نَحْوَ قَوْلِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ: الْعِلْمُ إِمَّا تَصَوُّرٌ وَإِمَّا تَصْدِيقٌ، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَلَكَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالْعَقْلِ وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّصْدِيقُ الْجَازِمُ وَهُوَ مُقَابِلُ الْجَهْلِ، وَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ فِي عَدِّ الْعُلُومِ، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِالْعِلْمِ الْمَسَائِلُ الْمَعْلُومَاتُ وَهِيَ مَطْلُوبَاتٌ خَبَرِيَّةٌ يُبَرْهَنُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ وَهِيَ قَضَايَا كُلِّيَّةٌ، وَمَبَاحِثُ هَذَا الْعِلْمِ لَيْسَتْ بِقَضَايَا يُبَرْهَنُ عَلَيْهَا فَمَا هِيَ بِكُلِّيَّةٍ، بَلْ هِيَ تَصَوُّرَاتٌ جُزْئِيَّةٌ غَالِبًا لِأَنَّهُ تَفْسِيرُ أَلْفَاظٍ أَوِ اسْتِنْبَاطُ مَعَانٍ.

فَأَمَّا تَفْسِيرُ الْأَلْفَاظِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ وَأَمَّا الِاسْتِنْبَاطُ فَمِنْ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ وَلَيْسَ مِنَ الْقَضِيَّةِ."

[2]) يقول الشيخ ابن عثيمين في أصول التفسير (ص/٩٦): " وتعلم التفسير واجب لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (ص: ٢٩) ولقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: ٢٤).

وما أحسن ما قاله شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٧٠): "ومن أصغى إلى كلام الله وكلام رسوله بعقله، وتدبره بقلبه، وجد فيه من الفهم والحلاوة والبركة والمنفعة ما لا يجده في شيء من الكلام لا منظومه ولا منثوره... فعلى العاقل أن يجتهد في اتباع السنة في كل شيء من ذلك، ويعتاض عن كل ما يظن من البدع أنه خير بنوعه من السنن، فإنه من يَتَحَرَّ الخيرَ يُعْطَهُ، ومن يتوقَّ الشرَّ يُوقَهُ"(١)

طريقة تفسير القرآن:

من أراد أن يفسّر القرآن فعليه أن يمرّ بالطرق التي ذكرها العلماء في تفسيره، إذ لا يمكن معرفة كلام الله حق فهمه إلا بسلوك هذه الطرق:

الأول: تفسير القرآن بالقرآن ثم بالسنة:

قال الإمام أبو العباس ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣١/٣٦٣): "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ؛ فَمَا أُجْمِلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَمَا اخْتُصِرَ مِنْ

وجه الدلالة من الآية الأولى أن الله تعالى بيَّن أن الحكمة من إنزال هذا القرآن المبارك؛ أن يتدبر الناس آياته، ويتعظوا بما فيها. والتدبر هو التأمل في الألفاظ للوصول إلى معانيها، فإذا لم يكن ذلك، فاتت الحكمة من إنزال القرآن، وصار مجرد ألفاظ لا تأثير لها. ولأنه لا يمكن الاتعاظ بما في القرآن بدون فهم معانيه.

ووجه الدلالة من الآية الثانية أن الله تعالى وبَّخ أولئك الذين لا يتدبرون القرآن، وأشار إلى أن ذلك من الإقفال على قلوبهم، وعدم وصول الخير إليها. وكان سلف الأمة على تلك الطريقة الواجبة، يتعلمون القرآن ألفاظه ومعانيه؛ لأنهم بذلك يتمكنون من العمل بالقرآن على مراد الله به فإن العمل بما لا يعرف معناه غير ممكن."

١) وقد ذكر ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص/٤٤) أن شيخ الإسلام كان يقول وهو في السجن: " قد فتح الله عَليّ فِي هَذِه الْمرة من مَعَاني الْقُرْآن وَمن أصُول الْعلم بأَشْيَاء كَانَ كثير من الْعلمَاء يتمنونها، وندمت على تَضْيِيع أَكثر أوقاتي فِي غير مَعَاني الْقُرْآن أَو نَحْو هَذَا."

قلت: وهو القائل أيضا: "رُبمَا طالعت على الْآيَة الْوَاحِدَة نَحْو مائَة تَفْسِير " انظر العقود الدرية (ص/٥١٩).

مَكَانٍ، فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَإِنْ أَعْيَاك ذَلِكَ فَعَلَيْك بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ وَمُوَضِّحَةٌ لَهُ".

الثاني: تفسير القرآن بكلام الصحابة والتابعين: ([1])

وقال العلامة ابن القيم كما في مختصر الصواعق المرسلة (ص/٥٣٢): "وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى مَعَانِي الْقُرْآنِ بِمَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ يُتْبِعُونَ ذَلِكَ بِمَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ أَئِمَّةُ الْهُدَى". ([2])

الثالث: تفسير القرآن باللغة العربية:

والتفسير باللغة ينقسم إلى قسمين:

١) تفسير الكلمة القرآنية بمعرفة معانيها اللغويّة، فَعَلَى الْمُفَسِّرِ مَعْرِفَةُ مَعَانِيهَا وَمُسَمَّيَاتِ أَسْمَائِهَا وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ على الْقَارِئ. ([3])

---

[1]) قال شيخ الإسلام في بغية المرتاد (ص/٣٣٢): "فقولنا بتفسير الصحابة والتابعين لعلمنا بأنهم بلغوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يصل إلينا إلا بطريقهم، وأنهم علموا معنى ما أنزل الله على رسوله تلقيا عن الرسول فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن وهم مخطئون وهذا يعلم بطلانه ضرورة عادة وشرعا."

[2]) وتتمَّته: " وَهَلْ يَخْفَى عَلَى ذِي عَقْلٍ سَلِيمٍ أَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ خَيْرٌ مِمَّا هُوَ مَأْخُوذٌ عَنْ أَئِمَّةِ الضَّلَالِ وَشُيُوخِ التَّجَهُّمِ وَالِاعْتِزَالِ كَالْمَرِيسِيِّ وَالْجُبَّائِيِّ وَالنَّظَّامِ وَالْعَلَّافِ وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ أَهْلِ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ الَّذِينَ أَحْدَثُوا فِي الْإِسْلَامِ ضَلَالَاتٍ وَبِدَعًا، وَفَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا، وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ.

فَإِذَا لَمْ يَجُزْ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِإِثْبَاتِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ، وَحُصُولُ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ، وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ وَتَابِعِيهِمْ، أَفَيَجُوزُ أَنْ يُرْجَعَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ إِلَى تَحْرِيفَاتِ جَهْمٍ وَشِيعَتِهِ، وَتَأْوِيلَاتِ الْعَلَّافِ وَالنَّظَّامِ وَالْجُبَّائِيِّ وَالْمَرِيسِيِّ. وَعَبْدِ الْجَبَّارِ وَأَتْبَاعِهِمْ مِنْ كُلِّ أَعْمَى أَعْجَمِيِّ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، بَعِيدٍ عَنِ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ، مَغْمُورٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ؟ ."

[3]) قاله الزركشي في البرهان (٢/١٦٥).

٢) تفسير الكلمة بمعرفة إعراب الكلمة، فعلى الْمُفَسِّرِ وَالْقَارِئِ تَعَلُّمُ مَا كَانَ اخْتِلَافُهُ مُخِيلًا لِلْمَعْنَى، لِيَتَوَصَّلَ الْمُفَسِّرُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ، وَلِيَسْلَمَ الْقَارِئُ مِنَ اللَّحْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخِيلًا لِلْمَعْنَى وَجَبَ تَعَلُّمُهُ عَلَى الْقَارِئِ لِيَسْلَمَ مِنَ اللَّحْنِ. ([1])

مصادر ومراجع علم التفسير:

الأول: كتب معاني القرآن والغريب:

وهي كتب كثيرة منها: معاني القرآن للكسائي، وللفراء، وللأخفش، ولأبي عبيد، ولابن قتيبة، وللمبرد، ولثعلب، وللزجاج، ولابن الأنباري، ولابن النحاس، وغريب القرآن لابن الجوزي، وللعراقي نظم، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، وتفسير الجلالين.

الثاني: كتب الوجوه والنظائر:

كثيرة، من أحسنها: الوجوه النواضر في الوجوه والنظائر لابن الجوزي، ونزهة الأعين النواظر له، والوجوه والنواظر للدامغاني، ولابن البناء المقري الحنبلي، وبصائر ذوي التمييز للفيروزأبادي، وغيرها كثير.

الثالث: الكتب المسندة:

منها تفسير سعيد بن منصور، وعبد الرزاق الصنعاني، وتفسير ابن جرير الطبري، وتفسير ابن حميد، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير النسائي المطبوع في السنن، وزاد بعضهم تفسير الإمام أحمد، وقد نقل عنه ابن القيم، وأنكره الذهبي بقوّة. ([2])

---

[1]) قاله الزركشي في البرهان (٢/١٦٥).

[2]) في السير (١١/٣٢٨-٣٢٩) وقال: "فَتَفْسِيْرُهُ المَذْكُوْرُ شَيْءٌ لاَ وُجُوْدَ لَهُ، وَلَوْ وُجِدَ، لاَجْتَهَدَ الفُضَلاَءُ فِي تَحْصِيْلِهِ، وَلاشْتُهِرَ، ثُمَّ لَوْ أَلَّفَ تَفْسِيْراً، لَمَا كَانَ يَكُوْنُ أَزْيَدَ مِنْ عَشْرَةِ آلاَفِ أَثَرٍ، وَلاقْتَضَى أَنْ يَكُوْنَ فِي خَمْسِ

الرابع: كتب التفسير بالمأثور وغيره:

منها تفسير الحسين بن مسعود البغوي، الدر المنثور للسيوطي، وزاد المسير لابن الجوزي، وفتح القدير للشوكاني، وتفسير ابن كثير، وأضواء البيان للشنقيطي، وروح

مُجَلَّدَاتٍ. فَهَذَا (تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيْرٍ) الَّذِي جَمَعَ فِيْهِ فَأَوعَى، لاَ يَبلُغُ عِشْرِيْنَ أَلْفاً. وَمَا ذَكَرَ (تَفْسِيرَ أَحْمَدَ) أَحَدٌ سِوَى أَبِي الحُسَيْنِ بنِ المُنَادِي...الخ"

وقال أيضا (٥٢٢/١٣): "قُلْتُ: مَازِلنَا نَسْمَعُ بِهَذَا (التَّفْسِيْر) الكَبِيْر لأَحْمَدَ عَلَى أَلْسِنَة الطَّلَبَة وَعُمْدَتَهُم حِكَايَةُ ابْنِ المُنَادِي هَذِهِ، وَهُوَ كَبِيْرٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ وَعَبَّاس الدُّوْرِيّ، وَمن عَبْد اللهِ بن أَحْمَدَ، لَكِنْ مَا رأَينَا أَحَداً أَخْبَرَنَا عَنْ وَجودِ هَذَا (التَّفْسِيْر) ، وَلاَ بَعْضه وَلاَ كُرَّاسَة مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَجود، أَوْ لِشَيْءٍ مِنْهُ لَنَسَخُوهُ، وَلاعتَنَى بِذَلِكَ طلبَةُ العِلْم، وَلَحَصَّلُوا ذَلِكَ، وَلَنُقِل إِلَيْنَا، وَلاشْتُهِرَ، وَلَتَنَافَسَ أَعيَانُ البَغْدَادِيِّيْنَ فِي تَحصِيله، وَلَنَقَل مِنْهُ ابْنُ جَرِيْر فَمَنْ بَعْدَهُ فِي تفَاسيرِهِم، وَلاَ –وَاللهِ– يَقْتَضِي أَنْ يَكُوْنَ عِنْد الإِمَام أَحْمَد فِي التَّفْسِيْر مائَة أَلْف وَعِشْرُوْنَ أَلف حَدِيْث، فَإِنَّ هَذَا يَكُون فِي قدر (مُسْنَده) ، بَلْ أَكْثَر بِالضَّعْف، ثُمَّ الإِمَام أَحْمَد لَوْ جَمَعَ شَيْئاً فِي ذَلِكَ، لكَانَ يَكُوْنُ مُنَقَّحاً مهذَّباً عَنِ المشَاهير، فَيَصْغُر لِذَلِكَ حَجْمه، وَلكَانَ يَكُوْنُ نَحْواً مِنْ عَشْرَة آلاَف حَدِيْث بِالجَهْد، بَلِ أَقلّ.

ثُمَّ الإِمَام أَحْمَد كَانَ لاَ يرَى التَّصْنِيْف، وَهَذَا كِتَاب (المُسْنَد) لَهُ لَمْ يصنِّفه هُوَ، وَلاَ رتَّبه، وَلاَ اعتنَى بتَهْذِيْبه، بَلْ كَانَ يَرْوِيْهِ لوَلَده نُسَخاً وَأَجزَاءاً، وَيَأْمره: أَن ضَعْ هَذَا فِي مُسْنَدِ فُلاَن، وَهَذَا فِي مُسْنَد فُلاَن، وَهَذَا (التَّفْسِيْر) لاَ وُجود لَهُ، وَأَنَا أَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، فَبغدَاد لَمْ تَزَل دَارَ الخُلَفَاء، وَقُبَّةَ الإِسْلاَم، وَدَارَ الحَدِيْث، وَمحلَّةَ السُّنَن، وَلَمْ يَزَلْ أَحْمَد فِيْهَا مُعَظَّماً فِي سَائِرِ الأَعصَار، وَلَهُ تَلاَمِذَةٌ كِبَار، وَأَصْحَابُ أَصْحَابٍ، وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى بِالأَمس، حِيْنَ اسْتبَاحَهَا جَيْشُ المَغُول، وَجَرَت بِهَا مِنَ الدِّمَاء سُيول، وَقَدِ اشْتُهِرَ بِبَغْدَادَ (تَفْسِيْر) ابْن جَرِيْرٍ، وَتَزَاحَمَ عَلَى تَحْصِيله العُلَمَاء، وَسَارَتْ بِهِ الرُّكْبَان، وَلَمْ نعرِف مثلَه فِي مَعْنَاهُ، وَلاَ أُلِّف قبلَه أَكبَرُ مِنْهُ، وَهُوَ فِي عِشْرِيْنَ مُجَلَّدَةً، وَمَا يحْتَمل أَنْ يَكُوْنَ عِشْرِيْنَ أَلْف حَدِيْث، بَلْ لَعَلَّهُ خَمْسَةَ عَشَرَ أَلف إِسْنَادٍ، فَخُذْهُ، فَعُدَّهُ إِنْ شِئْتَ."

قلت: والذي يظهر لكاتبه وفقه الله أن الإمام أحمد قد ألف في التفسير ولكنه مفقود، وما ذكره الذهبي أنه لم يذكر سوى ابن المنادي فقد تكلم على حسب علمه، وقد ذكره غيره ونقله عنه، فهذا هو الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١٦٦/٤) ذكر أنه اعتمد في أغلب رواياته التفسيرية على تفسير الإمام أحمد، فقال: "جميع ما ذكرناه في هذه القِصةِ مِما رواه عبد اللَّه بن أحمد بن حَنْبَل عَنْ أَبيه، وكذلك أكثر ما رَوَيْتُ في هذا الكتاب من التفسير. فهو من كتاب التفسير عن أحمد بن حنبل."

بل ذكر أن ولد الإمام أحمد أجازه له، فقال (٨/٤): "قال أبو إسحاق: روينا عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبل رحمه الله في كتابه "كتاب التفسير "، وهو ما أجازه لي عبد الله ابنه عنه...الخ" أفادني به الدكتور مساعد الطيار في بعض كتبه، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

المعاني للآلوسي، ومحاسن التأويل للقاسمي، وتفسير ابن عطيّة، وتفسير ابن عاشوراء.

الخامس: التفسير الفقهي:

منها أحكام القرآن المنسوب للإمام الشافعي، وهو من جمع البيهقي، ومنها أحكام القرآن للإمام ابن العربي، وللجصاص، ولالكياهراسي الشافعي، وللقرطبي.

ومنها أيضا نيل المرام من تفسير آيات الأحكام لصديق حسن خان، والله أعلم.

السادس: كتب التفاسير الإجمالية:

منها تفسير العلامة عبد الرحمن السعدي، وتفسير تلميذه البار العلامة ابن عثيمين، وتفسير البيضاوي، وفتح البيان من مقاصد القرآن لصديق حسن خان، وتفسير الميسّر لجماعة من العلماء، والله أعلم.

السابع: كتب إعراب القرآن:

وهي كثيرة جدّا، منها كتاب أبي البقاء العكبري، والسمين الحلبي، والدرويشي، وابن النحاس، وأبي حيان النحوي، ومحمد صافي، وغيرها كثير.

الثامن: كتب المشكل:

وهي أقسام منها مشكل الإعراب والكلمات ومن كتبها: كتاب مكي بن أبي طالب.

ومنها مشكل المعاني الصحيحة ككتاب تفسير ما أشكلت لابن تيمية، ومشكل القرآن لابن قتيبة،

ومنها: مشكل إيهام التعارض، ككتاب دفع إيهام الاضطراب للإمام الشنقطي.

التاسع: كتب في مواضيع معيّنة:

ككتب أسباب النزول والناسخ والمنسوخ وفضائل القرآن، وهي كثيرة جدّا يعرفها من دخل ميدان التفسير والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

البحث في كتب التفسير: [١]

يقول الشيخ صالح آل الشيخ في محاضرة كيفية دراسة علم التفسير بمنهج علمي محكم: "إن طالب العلم إذا أراد أن يفقه التفسير فإن أمامه درجات ومراتب:

المرتبة الأولى:

أما الأولى: فأن يعلم المفردات التي يكثر ورودها في القرآن، هناك ألفاظ يكثر مجيئها في القرآن، تتردد كثيرا، فهذه المرتبة الأولى يعلم معاني هذه المفردات.

وهذه المفردات كتبت فيها كتب، منها الكتب التي تسمى الوجوه والنظائر أو النظائر في التفسير، والوجوه والنظائر راجعة إلى الأسماء المشتركة والأسماء المتواطئة المعروفة في أصول الفقه. [٢]

ثم تنتقل إلى الكلمات هذه شيئا فشيئا، منها ما ورد في القرآن وله خمسة عشر تفسيرا، وهي قليلة، ومنها ما له اثنا عشرة وجها، ومنها ما له عشرة، ومنها ما له ثمانية حتى تأتي في النهاية ما له وجه واحد. فإذا أمضيت في هذه المرتبة أدركت أن هذه الكلمات التي جاء ترادها أو كَثُر ورودها في القرآن ضبطت تفسيرها فقد أحكمت جزءً من علم التفسير.

---

[١]) مقتبس من محاضرة فضيلة الشيخ العلامة صالح آل الشيخ، وتقدم ذكرها.

[٢]) فمثلا يقول في كلمة (السماء) جاءت في القرآن معناها في اللغة كذا.

السماء في اللغة معناها العلو، لقوله تعالى {أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء} [إبراهيم: ٢٤].

وأتت مجموعة (السماوات) ومعناها في القرآن واحد وهي هذه السماوات المعروفة.

هذه الكلمات التي يكثر ورودها الأرض السماء الماء الكفر الإيمان النفاق إلى آخره، يضبط تفسيرها من كتب الوجوه والنظائر. من المحاضرة.

ومن أَمْثَلِها كتاب ابن الجوزي الوجوه والنظائر، وهو مطبوع في دار الرسالة طبعة جيّدة وهي أجود من الطبعة الهندية، الطبعة الهندية فيها أغلاط كثيرة، هذا يعطيك التلخيص، وهناك كتب كثيرة في هذا الموضوع يهتم بها طالب العلم.

المرتبة الثانية:

المرتبة الثانية متصلة أيضا بالمفردات، ولكنها ليست من جهة الوجوه والنظائر؛ وإنما من جهة الأصول والاشتقاق. وهذه ينفعك فيها كتابان:

الكتاب الأول: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، فهو إن كان معجما في اللغة؛ لكن من جهة الأصل أصل المعنى الذي تدور عليه الكلمة قد أجاد فيه وأفاد.

فتبحث معنى الكلمة في معجم مقاييس اللغة، لذلك فإن القرطبي أكثر من الرجوع إلى معجم مقاييس اللغة مما يؤصله من المعاني في التفسير.

والكتاب الثاني: كتاب المفردات للراغب الأصفهاني، والمفردات مرتب وطُبع في مجلد واحد طبعة جيدة؛ بل طبعة ممتازة جدا، ولكن الراغب الأصفهاني متكلم أشعري، وله تفسير كبير هو لم يطبع منه إلا بعض مقدمة أو بعض السور؛ لكن من جهة معاني الكلمات واستعمالاتها في القرآن فإن فيه فوائد كثيرة، وخاصة في لطائف استخدام الألفاظ. ([1])

---

[1]) كتاب الراغب تنتبه إلى أشعريته في التعريفات، إذا أتى يعرّف شيئا يعرّف كلمة يحد حدا، فهنا الحد تبع للتصور، وما حد إلا بعد التصور، ولهذا تقف عند حدوده وتعريفاته فلا تأخذ بها، ولكن إن فسر من جهة اللغة واستدل هذا مأمون عليه، وذلك راجع إلى لغوية بحتة. من المحاضرة.

الكتاب الثالث: عمدة الحفاظ للسَّمين الحلبي وقد طبع سابقا في مجلدة واحدة، وطبع أخيرا مع شيء من التحقيق طبعة لا بأس بها في أربعة أجزاء لطيفة. هذا في المفردات من حيث هِيه. ([1])

المرتبة الثالثة:

المرتبة الثالثة في معرفة التفاسير أو الدخول في علم التفسير: أن ترتِّب مراجعتك في التفسير لمعرفة معنى الآية، وهذا ينبني على فهم التفاسير.

لأنك قبل أن تُطالع كتاب التفسير لابد أن تعرف منهجه، وهل مثلا من مدرسة التفسير بالرأي أم من مدرسة التفسير بالأثر؟ ما خصائصه؟ وما مميزاته؟ وما منهجه؟ وكتب التفسير جميعا لا تخلو من حالين: حال إجادة، وحال ضعف، يأتي في آيات يجوّد الكلام، وفي آيات تبحث تفسيرها لا تجد، تجد أنه أسرع فلم يذكر شيئا.

وهذه راجعة إلى ضعف الإنسان من جهة، وإلى أن القرآن غالب لا مغلوب، على كثرة التفاسير لا يُغني تفسير عن تفسير، إلا أن يكون تفسير قد اختصر من تفسير آخر حرفيا؛ لكن الكتب التي ألفت على استقلال لا يغني بعضها عن بعض؛ لأن المفسر نجد أنه نشِط في موضع، والآخر لم ينشط فيه، وهذه أنا جرَّبته ([2]) كثيرا، وتعدُّد التفاسير يخدم في هذا. ([3])

---

[1]) إذا انتهيت من هذه الكتب، هناك كتب معاصرة تفيد في هذا، ومن أمثلها من جهة الكليات–كليات المعاني والاستعمال–كتاب معجم ألفاظ القرآن الكريم الذي أصدرته أظنّ الهيئة العامة للكتاب في مصر أو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر أو ما أشبه ذلك، المهم معجم ألفاظ القرآن الكريم طبع في مجلدين. من المحاضرة.

[2]) القائل هو الشيخ العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله ورعاه.

[3]) ابن جرير وابن كثير، تجد ابن جرير في مواضع تكلم بكلام تستغرب كيف يميل إلى هذا الضعيف أو يقول به أو يرجحه، تجد أن ابن كثير يأتي فيردّ عليه في هذا الموضع ويطيل. أو هناك تجد أن كلامه في التفسير قليل على آية وتجد أن ابن كثير أطال النفس فيها.

إذا عرفت مناهج المفسرين فأوَّل ما ترجع إليه من كتب التفسير: التفاسير المتقدِّمين، فإذا أمكن أولا أن تطالع صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، فهذا أمثل ما يكون أول ما تراجع، تراجع معلَّقات البخاري في التفسير عن ابن عباس، وعن مجاهد، وعن أصحاب ابن عباس، أو عن ابن مسعود، إلى آخر المشتهرين بالتفسير من الصحابة والتابعين فهذا أمثل.

ثم تنتَقِل إلى التفاسير المسندة: تفسير عبد الرزاق، تفسير ابن أبي حاتم فيما وجد منه، تفسير ابن جرير ثم تسلسل مع الزمن. هذا التسلل ليس الغرض منه أن تأخذ النتيجة، وإنما الغرض منه أن تتدرب على معرفة التفسير؛ لأن المفسِّر الذي أخذ عمن قبله وأورد كلام من قبله مع شيء من التصرّف أو أخذه وعبّر عنه، فأنت بمطالعتك لكلام الأول تعرف كيف تصرّف العالم المتأخر من علماء السلف–كابن جرير مثلا في عمله مع من قبله أو ابن كثير في عمله مع من قبله–كيف تصرفوا في كلام من قبلهم وصاغوه. (١)

وهكذا، إذا دخلت مدرسة التفسير بالرأي يعني بالاجتهاد والاستنباط، وقد فصلنا بين الرأي المحمود والرأي المذموم وأن ما كان بالرأي المحمود يعني بالاجتهاد والاستنباط مع اكتمال الآلات فإنه لا بأس بذلك، تجد أن المفسرين بالرأي؛ يعني بالاجتهاد والاستنباط بعضهم يجيد في مكان ويَقل في مكان. من محاضرة الشيخ صالح آل الشيخ.

١) تأتي إلى مدرسة التفسير بالاجتهاد بالرأي، بدأ هذه المدرسة من علماء الأثر ابن جرير، وأورد في تفسيره ما اتفق في كتب من قبله مما يتعلق بتفسير القرآن؛ لذلك ابن جرير رحمه الله يُعدّ أول من جمع بين علوم التفسير بالأثر وعلوم التفسير بالرأي والاستنباط، تجد في تفسيره الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين، وتجد فيها مباحث اللغة العربية، مباحث العقيدة، الرد على المخالفين، الرد على الملحدين، الرد على المبتدعة في الصفات، تجد فيه ما يخلط هذا وهذا، بخلاف ما لو رأيت: تفسير مثلا عبد الرزاق، تفسير الإمام أحمد في القطع التي نقلها ابن القيم وغيره عنه، تفسيره ابن أبي حاتم، تفسير ابن عبد بن حميد فيما وجد منه، إلى آخر التفاسير بالأثر، تجد أنها تفاسير أثرية محضة لم تخلط بالأثر اجتهادا؛ لكن ابن جرير خلط هذا وهذا. فمنه تنطلق إلى رؤية عالم إمام سني سلفي في إدخال علوم الاجتهاد وعلوم العربية وعلوم الفقه والرد على المخالفين في التفسير كيف انضبط وكيف رد وما تفرع بعده. من محاضرة آل الشيخ.

هنا تأتي إلى من بعده وترى كيف توسعوا في تفسير الآية، فإذا رأيت علمه كيف أدخل علوما أخر لا صلة لها بالآية في تفسير الآية، تعرف مواطن الإجادة ومواطن الزلل، فيكون عندك علم بالتفسير بمدرستيه مدرسة التفسير بالأثر ومدرسة التفسير بالرأي.

المرتبة الرابعة:

التفسير فيه مواضع مشكلة أشكلت على كثير من العلماء بل على أكثر العلماء؛ بل قال فيها شيخ الإسلام ابن تيمية لا تكاد تجد في التفاسير منها قولا صحيحا، وهذه مضايق لطالب العلم كبيرة، ولا زالت مضايق إلى الآن. (١)

شيخ الإسلام ابن تيمية كتب مجلدة في ذلك، طُبعت في مجموع فتاوى ابن تيمية، وهي موجودة في نسخة خطية، عندي منها صورة في بعض المكاتب أوربا كانت بعنوان: تفسير آي من القرآن أشكلت.

وهذا العنوان منتزع من مقدمة شيخ الإسلام، وذكر فيها شيخ الإسلام بالمقدمة أن هناك آيات في القرآن أشكلت على أهل العلم فلا تجد فيها قولا صحيحا. طبعا هذا تفهمه مع فهمك لقواعد أو لأصول التفسير، لا تجد فيها قولا صحيحا لأن السلف ما تكلموا فيها مثلا، لو كان للسلف لو كان لهم كلام فيها لكان حجة في هذا الباب –نعني بالسلف الصحابة–أما التابعون فقولهم ليس حجة يجب المصير إليها في التفسير؛ ولكن يحسن المصير إليها فيما كان من جهة فهم القرآن والاستنباط، هذه المواضع التي أشكلت تدرك الصواب فيها بعد مراجعة التفاسير.

---

١) ونص كلامه: "هَذَا تَفْسِيرُ آيَاتٍ أُشْكِلَتْ حَتَّى لَا يُوجَدُ فِي طَائِفَةٍ مِنْ "كُتُبِ التَّفْسِيرِ " إلَّا مَا هُوَ خَطَأٌ." انظر مجموع الفتاوى (١٤/٤٨) وما بعده والله أعلم.

المرتبة الخامسة: (١)

المرتبة الأخيرة في العلم بالتفسير: أن التفسير هداية للناس، والقرآن أنزل ليكون هاديا للناس ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، فالقرآن ما نزل ليكون ميدانا لتقرير علوم نظرية، أو علوم فرعية؛ إنما نزل القرآن لهداية الناس بإصلاح الناس جميعا.

إذا كان كذلك فليُعلم أن القرآن حجة الله جل وعلا إلى قيام الساعة، وإذا كان كذلك فهو هداية للناس إلى قيام الساعة، وإذا كان كذلك فطالب العلم بالتفسير يجعل كلامه وتفسيره يناسب الزّمن الذي يعيش فيه.

ولهذا قال شيخ الإسلام في موضع: "كل داع أو مبلّغ أو هاد لا يهدي الناس بكلام الله جل وعلا وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه مقصِّر".

وإذا كان الأمر على هذا فإن طالب العلم بالتفسير إذا ضبط المراتب السابقة ينطلق بالتفسير بما يناسب الزمن الذي يعيش فيه؛ لكن بالعلم لا بالجهل؛ لأن أناسا وعظوا ودعوا بالتفسير لكنهم عن جهل فوقعوا في استدلالات باطلة، وبعضها ربما كان مكفرا من جهة نزعه لشيء لم يُقل به البتة، ومن جهة أنه غلط في فهم الآية أصلا فقلب الأمر، وربما أني أعرف بعض الأشياء في هذا.

هذه المراتب اجتهادية من واقع التجربة، وليست علما تأصيليا مطلقا، وإنما هي بداية في تأصيل علم التفسير.

وبهذا انتهى كلام الشيخ صالح آل الشيخ مع التصرّف، والحمد الله رب العالمين.

---

١) وهي أن يحاول الباحث عند كتابة التفسير أن يجعل كلامه وتفسيره يناسب الزّمن الذي يعيش فيه.

الْفَصْلُ الرَّابِعُ:

كَيفِيَّةُ البَحْثِ فِي المَعَاجِمِ:

اللغة هي الألفاظ الموضوعة للمعاني، وعلم اللغة يتعلق ببيان "الموضوعات اللّغويّة وذلك أنّه لمّا فسدت ملكة اللّسان العربيّ في الحركات المسمّاة عند أهل النّحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها كما قلناه.

ثمّ استمرّ ذلك الفساد بملابسة العجم ومخالطتهم حتّى تعدّى الفساد إلى موضوعات الألفاظ فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ميلا مع هجنة المستعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربيّة فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللّغويّة بالكتاب والتّدوين خشية الدّروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث فشمّر كثير من أئمّة اللّسان لذلك وأملوا فيه الدّواوين.

وكان سابق الحلبة في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيديّ. ألّف فيها كتاب العين فحصر فيه مركّبات حروف المعجم كلّها من الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ وهو غاية ما ينتهي إليه التّركيب في اللّسان العربيّ، أي في الحروف الأصلية.

وتأتّى له حصر ذلك بوجوه عديدة حاضرة... وجاء أبو بكر الزّبيديّ وكتب لهشام المؤيّد بالأندلس في المائة الرّابعة فاختصره مع المحافظة على الاستيعاب وحذف منه المهمل كلّه وكثيرا من شواهد المستعمل ولخّصه للحفظ أحسن تلخيص.

وألّف الجوهريّ من المشارقة كتاب الصّحاح على التّرتيب المتعارف لحروف المعجم فجعل البداءة منها بالهمزة وجعل التّرجمة بالحروف على الحرف الأخير

من الكلمة لاضطرار النّاس في الأكثر إلى أواخر الكلم فجعل ذلك بابا. ثمّ يأتي بالحروف أوّل الكلمة على ترتيب حروف المعجم أيضا ويترجم عليها بالفصول إلى آخرها.

وحصر اللّغة اقتداء بحصر الخليل. ثمّ ألّف فيها من الأندلسيّين ابن سيده من أهل دانية في دولة عليّ بن مجاهد كتاب المحكم على ذلك المنحى من الاستيعاب وعلى نحو ترتيب كتاب العين. وزاد فيه التّعرض لاشتقاقات الكلم وتصاريفها فجاء من أحسن الدّواوين.

ولخّصه محمّد بن أبي الحسين صاحب المستنصر من ملوك الدّولة الحفصيّة بتونس. وقلب ترتيبه إلى ترتيب كتاب الصّحاح في اعتبار أواخر الكلم وبناء التّراجم عليها فكانا توأمي رحم وسليلي أبوّة ولكراع من أئمّة اللّغة كتاب المنجد، ولابن دريد كتاب الجمهرة ولابن الأنباريّ كتاب الزاهر " [1]

قلت: ومن المعاجم اللغوية القاموس المحيط للفيروزأبادي وشرحه شرحا جميلا الزبيدي في الكتاب الذي سماه "تاج العروس" ولسان العرب لا بن منظور ومعجم الوسيط للأزاهرة، ومختار الصحاح. [2]

---

[1]) من كلام ابن خلدون في المقدمة (ص/٥٠٢-٥٠٤)، وانظر تاريخه (٧٥٦/١)

[2]) وأما المنجد فليس بمعجم معتمد، لكفران صاحبه، وعدم الثقة به، ولقد أحسن الشيخ عبد الباسط في أرجوزته في التصريف حين قال:

ولا تلطخوا بكتب الملحد *** من زمرة الضلال مثل المنجد

إذ منعوا كتبا لأهل الدين *** خوفا من الباطل بالتخمين.

فكيف بالكافر بالجحود *** مفسدة أهل الأرض بالصدود

وكتب الإسلام كالمصباح *** تغنيك عن طلبه يا صاح.

انظر فتح الكريم اللطيف شرح أرجوزة التصريف للعلامة الإثيوبي (ص/٥٢٤)

والباحث في المعاجم لابدّ أن يعلم أن فيها صواباً وخطأً، وحقاً ودخناً، فليس كل ما في المعاجم يتلقى بالقبول، بل يتأكد منه أنه يوجد معارض من الأئمة على ما ذكره صاحب المعجم، وقول الأئمة مقدّم على المعاجم.

فمثلا: تجد في المعاجم ما لا مستند لها أصلا، كقولهم استوى بمعنى استولى، ويستدلون بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق *** من غير سيف أو دم مهراق

وعند التحقيق يظهر أن العرب لا تعرف هذا المعنى، وأن أئمة السنة نصوا على أن العرب لا تعرف ما ذكروه لهذا المبنى، فمن أين جاء؟، الجواب: لنصرة بعض العقائد الفاسدة. ([1])

وتجد غير ذلك من الأغاليط التي لا بد أن يتنبه له الباحث، ومن ذلك أيضا كلمتا القضاء والكلمة، تجد في المعاجم أن المعنى الأصليّ لهما أداء العبادة في غير وقتها، واللفظ المفرد، وعند التحقيق يتضح أن المعنى الأصليّ للقضاء إتمام العبادة في وقتها، وأن العرب لا تعرف لمعنى الكلمة إلا الجملة التامّة، كما نبّه على ذلك شيخ الإسلام في مواضع كثيرة من مجموع الفتاوى كقوله: (١٢/١٠٥): "وَلَا يُوجَدُ قَطُّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ لَفْظُ الْكَلِمَةِ إلَّا وَالْمُرَادُ بِهِ الْجُمْلَةُ التَّامَّةُ. فَكَثِيرٌ مِنْ النُّحَاةِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ؛ بَلْ يَظُنُّونَ أَنَّ اصْطِلَاحَهُمْ فِي

[1]) قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٨/٢٩٩): " وقال بعضهم: استوى بمعنى استولى، واستدل بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق *** من غير سيف أو دم مهراق

قال: وهذا منكر عند أهل اللغة، قال ابن الأعرابي: لا نعلم استوى بمعنى استولى، ومن قال ذلك فقد أعظم الفرية، قال: وإنما يقول استولى فلان على كذا إذا كان بعيداً منه غير متمكن منه ثم تمكن، والله عز وجل لم يزل مستوليا على الأشياء، وهذا البيت لا يعرف قائله كذا قال ابن فارس اللغوي، ولو صح فلا حجة فيه لما بينا مِن استيلاء من لم يكن مستوليا، فنعوذ بالله من تعطيل الملحدة وتشبيه المجسمة".

مُسَمَّى الْكَلِمَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ هُوَ لُغَةُ الْعَرَبِ وَالْفَاضِلُ مِنْهُمْ يَقُولُ: وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ وَيَقُولُونَ: الْعَرَبُ قَدْ تَسْتَعْمِلُ الْكَلِمَةَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ وَتَسْتَعْمِلُهَا فِي الْمُفْرَدِ وَهَذَا غَلَطٌ لَا يُوجَدُ قَطُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لَفْظُ الْكَلِمَةِ إِلَّا لِلْجُمْلَةِ التَّامَّةِ."

ثم قال (١٠٦/١٢): "وَنَظِيرَ هَذَا لَفْظُ " الْقَضَاء " فَإِنَّهُ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ الرَّسُولِ الْمُرَادُ بِهِ إتْمَامُ الْعِبَادَةِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي وَقْتِهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾ ثُمَّ اصْطَلَحَ طَائِفَةٌ مِنْ الْفُقَهَاءِ فَجَعَلُوا لَفْظَ " الْقَضَاءِ " مُخْتَصًّا بِفِعْلِهَا فِي غَيْرِ وَقْتِهَا وَلَفْظَ " الْأَدَاءِ " مُخْتَصًّا بِمَا يُفْعَلُ فِي الْوَقْتِ وَهَذَا التَّفْرِيقُ لَا يُعْرَفُ قَطُّ فِي كَلَامِ الرَّسُولِ ثُمَّ يَقُولُونَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ الْقَضَاءِ فِي الْأَدَاءِ فَيَجْعَلُونَ اللُّغَةَ الَّتِي نَزَلَ الْقُرْآنُ بِهَا مِنْ النَّادِرِ. "

وسبب ذلك كما بيَّنه شيخ الإسلام بعد كلام السابق: "وَمِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الْغَلَطِ فِي فَهْمِ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْ يَنْشَأَ الرَّجُلُ عَلَى اصْطِلَاحٍ حَادِثٍ، فَيُرِيدُ أَنْ يُفَسِّرَ كَلَامَ اللَّهِ بِذَلِكَ الِاصْطِلَاحِ وَيَحْمِلَهُ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ الَّتِي اعْتَادَهَا." ([1])

البحث في المعاجم:

أولا: لابدّ أن يعرف الطالب والباحث تسلسل كتب اللغة، لأن بعض الكتب قد تدخل في غيره، فمثلا كتاب لسان العرب لابن منظور قد جمع فيه ستة كتب وهي:

---

[1]) قال الشيخ الألباني في تحذير الساجد (ص/٤٤): "إن من الواجب على أهل العلم أن ينتبهوا للمعاني الحديثة التي طرأت على الألفاظ العربية، التي تحمل معاني خاصة معروفة عند العرب هي غير هذه المعاني الحديثة؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب فيجب أن تفهم مفرداته وجمله في حدود ما كان يفهم العرب الذين أنزل عليهم القرآن، ولا يجوز أن تفسر بهذه المعاني الاصطلاحية الطارئة التي اصطلح عليها المتأخرون، وإلا وقع المفسر بهذه المعاني في الخطأ والتقول على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من حيث لا يشعر."

"تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لا بن سيدة، والصَّحاح للجوهري، وحواشي الصحاح لابن بري، وجمهرة اللغة لابن دريد والنهاية لابن الأثير." وليس له إلا الجمع والترتيب. ([1])

ثانيا: على الطالب الذي يريد أن يبحث كلمة في المعاجم أن يكون متقنا للعمليات التالية:

١) تجريد الكلمة من حروف الزوائد. ٢) إعادة الحروف المحذوفة.

٣) إرجاع الحروف اللينة إلى أصلها.

وأما كيفية البحث في المعاجم فثلاثة على المشهور:

أولها: أن تعتبر أصل الكلمة، ثم تبحث عنها من الكتاب على الحرف الذي تبدأ منه الكلمة، وذلك هو الكتب المرتبة على الترتيب الألفبائي القائم على ترتيب الكلمات حسب أوائل حروفها على الحروف الهجائية، وهي المرموزة في أوائل كلمات هذه الأبيات:

أبدر بني تيم ثناياك جوهر *** حوت خندريسا دائما دفر رياه

زهيت سناء شاق صدري ضياؤه *** طبعت ظلوما عذبتني غواياه

فديتك قلبي كله لك مرتع *** نهارا وليلا هائما يتمناه ([2])

ولا شك أن البحث من هذه الكتب سهل جدّا، فمثلا: (دحرج) و(استنصر) نبحث الأول في باب الدال، والثاني في النون.

---

[1]) ولذلك قال الشيخ صالح آل الشيخ في الطريق النبوغ العلمي (ص/١٩٩): "فإذا قال طالب العلم: قال ابن منظور في لسان العرب كذا، كان كلاما لا معنى له عند أهل العلم الذين يفهمون اللغة، إذ لم يؤلف تأليفا مستقلا." قلت: وله أن يقول: في لسان العرب كذا وكذا.

[2]) انظر حاشية ابن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال (ص/١٤)

ومن تلك الكتب:

١) مختار الصحاح. ٢) مصباح المنير للفيومي.

٣) النهاية لابن الأثير. ٤) مفردات القرآن للراغب.

٥) لسان العرب (الطبعة الجديدة) ٦) المعجم الوسيط.

ثانيها: أن تعتبر أصل الكلمة، ثم تبحث عنها من الكتاب على آخر الحرف للباب، وأول حرف للفصل، وذلك هو الكتب المرتبة بنظام القافية، الذي يرتب المواد حسب أواخر أصولها، جاعلا لكلّ حرف من الحروف الهجائية بابا خاصا به، ومقسّما إياه إلى ثمانية وعشرين فصلا، ومتبعا في الفصول كما في الأبواب الترتيب الألفبائي لحروف الهجائية، مع مراعاة الحرف الثاني، فالثالث فالرابع من الكلمة، فكلمة (أسد) مثلا: تجدها في باب الدال فصل الهمزة، وكلمة (استخرج) تجدها في باب الجيم في فصل الخاء، وهكذا فقس.

وإلى هذا أشار من قال:

إذا رمت للقاموس كشفا للفظة *** فآخرها للباب والبدء للفصل.

ولا تعتبر في بدئها وأخيرها *** مزيدا ولكن اعتبارك بالأصل.

ومن تلك الكتب:

١) الصحاح للجوهري.

٢) لسان العرب (الطبعة القديمة)

٣) القاموس المحيط وشرحه المسمى تاج العروس للزبيدي.

ثالثها: أن تعتبر أصل الكلمة، ثم تبحثها من الكتاب على حسب مخارج الحروف، وذلك هو الكتب المرتبة على نظام التقليبات، القائم على ترتيب المواد حسب

مخارج الحروف على البدء بحروف الحلق، والانتهاء بحروف الشفة، وهي أصعب كتب اللغة بحثا، بل قد لا يفهم نظامه، فمثلا: كلمة (وغد) و(سقى) نبحث عن معنى الأولى في كتاب الغين، لأن الغين أسبق من الواو والدال، وعن المعنى الثاني في كتاب القاف للسبب نفسه.

وقد نظم بعضهم ترتيبهم بقوله:

يا سائلي عن حروف العين دونكَهَا *** في رتبة ضمَّها وزنٌ وإحْصاء

العين والحاء ثم الهاءُ والخاء *** والغين والقاف ثم الكاف أكْفاءُ

والجيم والشين ثم الضادُ يتبعها *** صاد وسين وزاي بَعْدها طاء

والدال والتاء ثم الطاءُ متَّصِل *** بالظاءِ ذال وثاء بعدها راءُ

واللام والنون ثم الفاء والباء *** والميم والواو والمهموز والياء [1]

ومن تلك الكتب:

١) العين للخليل بن أحمد. ٢) تهذيب اللغة للأزهري.

٣) المحكم لابن سيدة. ٤) البارع للقالي

فهذه كتب متقاربة في الترتيب والله أعلم.

بعض اصطلاحات أهل المعاجم:

لأصحاب المعاجم اصطلاحات خاصة، لابد من معرفتها لدى الباحث، ومن باب الفائدة أذكر بعض اصطلاحاتهم:

١) (من باب ضرب): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه مكسور العين.

٢) (من باب نصر): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه مضموم العين.

---

[1]) الأبيات ذكره السيوطي في المزهر (١/٧٠)

فائدة: صاحب القاموس إن ذكر المصدر مجردا من فعله فمضارعه بالضمّ.

كما قال بعضهم:

إن ذكر الفيروزبادي المصدر *** من دون ذكر فعله أو ذكر

ماضيه دون المضارع ذكر مصدره *** أولا فمن باب نصر.

٣) (من باب منع): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه مفتوح العين.

٤) (من باب عتل): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه يجوز فيها الوجهان الضم والكسر.

٥) (من باب علم): يريدون به أن ماضيها مكسور العين ومضارعه مفتوح العين.

٦) (من باب حسب): يريدون به أن ماضيها مكسور العين ومضارعه يجوز فيه الوجهان الفتح والكسر.

٧) (من باب ورث): يريدون به أن ماضيها مكسور العين ومضارعه مكسور العين.

٨) (من باب كرم أو ظرف): يريدون به أن ماضيها مضموم العين ومضارعه مضموم العين.

٩) (و): ما لامه واو، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٠) (ي): ما لامه ياء، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١١) (يو): ما لامه واو أو ياء، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٢) (م): معروف، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٣) (ع): موضع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٤) (جـ): جمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٥) (جج): جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٦) (جججج): جمع جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٧) (ة): قرية، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٨) (د): بلد، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

١٩) (س): تجد في كتب اللغة والمعاجم.

وغيرها كثير، [١] وقد يعرف الشخص بالممارسة وكثرة الاطلاع.

والحمد لله رب العالمين.

[١]) راجع كتب الإملاء المعتنين بالرموز. ككتاب قواعد الإملاء وعلامات الترقيم للمحقق الكبير عبد السلام هارون

الْفَصْلُ الخَامِسُ:

كَيفِيَّةُ البَحْثِ فِي التَّارِيخِ:

"إنّ فنّ التّاريخ من الفنون الّتي تتداوله الأمم والأجيال، وتشدّ إليه الرّكائب والرّحال، وتسمو إلى معرفته السّوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، وتتساوى في فهمه العلماء والجهّال، إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيّام والدّول، والسّوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذا غصّها الاحتفال، وتؤدّي لنا شأن الخليقة كيف تقلّبت بها الأحوال، واتّسع للدّول فيها النّطاق والمجال، وعمّروا الأرض حتّى نادى بهم الارتحال، وحان منهم الزّوال، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيّات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعدّ في علومها وخليق.

وإنّ فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيّام وجمعوها، وسطّروها في صفحات الدّفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفّلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها، وزخارف من الرّوايات المضعفة لفّقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممّن بعدهم واتّبعوها، وأدّوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا ترّهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتّحقيق قليل، وطرف التّنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتّقليد عريق في الآدميّين وسليل، والتّطفّل على الفنون عريض طويل، ومرعى الجهل بين

الأنام وخيم وبيل، والحقّ لا يقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النّظر شيطانه، والنّاقل إنّما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصّحيح إذا تمقّل، والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل.

هذا وقد دوّن النّاس في الأخبار وأكثروا، وجمعوا تواريخ الأمم والدّول في العالم وسطّروا، والّذين ذهبوا بفضل الشّهرة والإمامة المعتبرة، واستفرغوا دواوين من قبلهم في صحفهم المتأخّرة، هم قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الأنامل، ولا حركات العوامل، مثل ابن إسحاق والطّبريّ وابن الكلبيّ ومحمّد بن عمر الواقديّ وسيف بن عمر الأسديّ وغيرهم من المشاهير، المتميّزين عن الجماهير، وإن كان في كتب المسعوديّ والواقديّ من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات. ومشهور بين الحفظة الثّقات، إلّا أنّ الكافّة اختصّتهم بقبول أخبارهم، واقتفاء سننهم في التّصنيف واتّباع آثارهم، والنّاقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم. فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الرّوايات والآثار." ([1])

وقال ابن خلدون أيضا في مقدمته (ص/١٦): "اعلم أنّ فنّ التّأريخ فنّ عزيز المذهب، جمّ الفوائد، شريف الغاية؛ إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم. والأنبياء في سيرهم. والملوك في دولهم وسياستهم. حتّى تتمّ فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدّين والدّنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعدّدة، ومعارف متنوّعة، وحسن نظر، وتثبّت يفضيان بصاحبهما إلى الحقّ، وينكّبان به عن المزلّات والمغالط؛ لأنّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرّد النّقل،

[1]) كلها من كلام ابن خلدون في المقدمة (ص/٩-١٠)

ولم تحكم أصول العادة وقواعد السّياسة، وطبيعة العمران، والأحوال في الاجتماع الإنسانيّ، ولا قيس الغائب منها بالشّاهد والحاضر بالذّاهب، فربّما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلّة القدم، والحيد عن جادّة الصّدق.

وكثيرا ما وقع للمؤرّخين والمفسّرين وأئمّة النّقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرّد النّقل غثّا أو سمينا، ولم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النّظر والبصيرة في الأخبار، فضلّوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، ولا سيّما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر؛ إذا عرضت في الحكايات، إذ هي مظنّة الكذب، ومطيّة الهذر، ولا بدّ من ردّها إلى الأصول، وعرضها على القواعد."

البحث في التاريخ:

يقول الشيخ صالح آل الشيخ في الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/٢٠٣):

"التاريخُ تَتعَرَّضُ له لأمور، مثالُها:

١-استدلالُ أحد أهل العلمِ بموضوع من التاريخِ، أو السِّيرةِ.

٢-ذكر شُبْهةٍ بأنَّ الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين-كانوا يَفْعَلون أمرًا مُعَيَّنًا، أو في وقْعةٍ كذا حصلَ منهم أمرٌ معينٌ، أو غير ذلك من المسائلِ.

كيف يُحَقِّقُ طالبُ العلمِ تلك المسائل، أو غيرَها التي تَتعَرَّضُ لها في التاريخ؟

إن الكتب المتأخِّرة في التاريخ أخَذَتْ من الكتب المتقدِّمةِ كما هو الحالُ في سائر العلوم، وكتب المتقدِّمِين كانت تُنْقَلُ بالأسانيدِ ككتاب عُروةَ بن الزبيرِ، وابن أبي خيثمة، وابن إسحاق إلى الطَّبرَي.

ثم جاءت كتبُ المتأخرين، فإذا هي وقائعُ بلا أسانيدَ لها.

ومن أمثلة كتب المتأخرِّين: كتابُ ((المُنْتَظَم)) لابن الجوزيّ، وكتاب ((الكامل في التاريخِ)) لابن الأثير، وكتابُ ((البداية والنهاية)) لابن كثير، وغيرُها.

فإذا أراد طالبُ العلمِ بحثَ المسألةِ التاريخيةِ ينظر في كتبِ المتقدمين؛ لأنها تَذْكُرُ الوقعةَ بالإسنادِ، فيَنْظُرُ طالبُ العلم في إسناد هذه الوقعة؛ ليَعْرِفَ ثُبوتَها أو عدمَ ثبوتِها

وليعلم طالبُ العلمِ أن المستشرِقِينَ قد قاموا بطبع بعض كتب التواريخِ، وقد خالفوا فيها الأمانةَ العلميةَ.

فلا يَسْتَقِيمُ للباحث بأصولِ بحثِه أن يقولَ مثلاً: هذا أورَدَه الطَّبَريُّ، بل لابدَّ أن يَنْظُر إلى استقامةِ ما أوْرَدَه فإن كان مستقيما وإلا نظرَ إن كان هناك إشكال، فلا بدَّ من تحقيق المسألة، ومعرفةِ ثبوتها.

التفصيل والتمثيل:

إذا أردتَ أن تبحث مسألةً ما فهل تبحثها في ((البداية والنهاية)) وانتهي الأمر؟ لا، بل لابد أن ترجعَ إلي كتبِ قبل ((البداية والنهاية)) عُرضتْ فيها المسألة إلى أن تصل إلى مصدر هذه القصةِ، فإذا بحثتَ وبحثت ستجد المصدرَ، فإذن مسائل التاريخ تروى هكذا، فإذا أتينا إلى قضية اختلف فيها الناسُ وأردنا أن نبحثَ فيها لابد من التدقيق وإلى الرجوع في التاريخ إلى أول ما طُبعَ كالتاريخ للطبري، وسيرة ابن هشام

وتاريخِ مكةَ والمدينةَ و «تاريخ بغداد» وتاريخ مِصر، وتواريخ المغرب، وتواريخ فارس، هم الذين طبعوها، أخذوا من هذا الكتب أشياءَ وقالوا: هذا الموجود في تاريخ المسلمين.

فإذن الباحثُ لا يقولُ: هذا ذكره الطبري ويكتفي. هذا غيرُ مستقيم في أصولِ البحث؛ بل لابد أن ينظر إلى استقامةِ ما أورد إذا كان مستقيما فقصص التاريخ تُذكر للعبرة؛ لكن إذا كان فيه إشكالٌ فلابدّ من تحقيق المسألةِ بالبحث المستمرّ إلى أن يصلَ إلَى الزمن الأول.

لم يُكتبْ للتاريخ مصطلح وأصولٌ في بحث التاريخ، إلا من أحد الباحثين في زمن الحاضر، وسمي كتابه «مصطلح التاريخ»[١] واعتمدَ في كتابه على أصول الحديث ومصطلحه." اهـ

[١]) تأليف د. أسد رستم مؤرخ لبناني، مات سنة ١٩٦٥م، طبع كتاب مصطلح التاريخ ببيروت سنة (١٩٨٤م) ثم سنة (٢٠٠٢م)، كذا في حاشية الكتاب، ولو كتب بالتاريخ الهجري لكان أحسن.

البَابُ الثَّالِثُ

تَخْرِيجُ الأَحَادِيثِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

الفَصْلُ الأَوَّلُ:

مَعْنَى التَّخْرِيجِ وَمَوضُوعُهُ وَكَيفِيَّتُهُ:

التخريج لغة: مصدر ((خرّج)) ومعناه إظهار الشيء وإبرازه، يقال: خرّجت الشيء أي: أظهرته وأبرزته. ([1])

[1]) وأما الإخراج فهو رواية الحديث بسنده، ومن العلماء من يستعمل التخريج بهذا المعنى كالحافظ ابن رجب رحمه الله، يقول الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في الحوالة (ص/١٥): "ثمةَ فرق بين الإخراج والتخريج فإذا عزوت الحديث إلى أحد المسندين مثل أصحاب الكتب الستة، وأحمد والشافعي، ومالك، في مؤلفاتهم الحديثية نقول (أخرجه) البخاري، ولا نقول خرّجه، أما الذين يعزون الحديث إلى من سبقهم كالزيلعي في نصب الراية، والحافظ بن حجر في بلوغ المرام، والتلخيص الحبير، فيقال: (خرّجه) _بتشديد الراء_ الزيلعي ونحو ذلك، أي نسبه إلى من أخرجه، وقد استعمل أحدهما مكان الآخر وحصل من المرتضى _على قدره_ في شرح الإحياء، وابن الأثير في أسد الغابة، والحافظ ابن رجب، وهذا مخالف لأهل الاصطلاح، وقد نصّ على ذلك جماعة منهم الحافظ أبو العباس الداودي، وأبو النور المنصوري، وأبو الفضل الإدريسي، وشهاب الدين المنصوري، في كتابه التفريج بأصول البحث والتخريج، ... ومن نظر في كتب المتأخرين رآهم لا يراعون التفريق بين اللفظتين، ولعلّ هذا لأنه مما علم صناعة فجُهل، ولم ينصّ عليه كتابة عند المتقدّمين حتى يعلم بحيث أصبح التفريق شبه مهجور كالتفريق عند الفقهاء بين لفظي الخلاف والاختلاف، فالخلاف ممنوع، والاختلاف جائز، لكن أصبح التفريق غير مراعى عند النقلة للفقهيات، وانظر الموافقات للشاطبي، والله أعلم. " انظر الرد على عرفات لحسين الحجوري (ص/١٧٢).

ومن الباحثين من يفرّق كذلك بين (أخرجه) و(رواه) فيستعمل الأول في متن الحديث، فيقال مثلا: أخرجه البخاري، والثاني في السند، نحو رواه الثوري بسنده، وعمل أهل العلم على خلاف هذا التفريق.

وفي الاصطلاح: عزو الحديث أو الأثر إلى مصادره الأصلية المسندة، فإن تعذرت فإلى الفرعية المسندة، فإن تعذرت فإلى الناقلة عنها بأسانيدها، مع بيان مرتبة الحديث غالباً. (١)

والمصادر المسندة هي التي يروي فيها المؤلف الأحاديث بإسناده هو عن شيخه عن شيخ شيخه إلى منتهى الإسناد، كصحيح البخاري ومسند الإمام أحمد.

وأما الفرعية فهي الكتب الحديثية الناقلة عن كتب أقدم منها أو أكثر منها أهمية. ككتب البيهقي، وكتب الزوائد ككشف الأستار، وكتب أطراف الحديث "الأطراف" مثل: تحفة الأشراف.

فإن تعذر الوقوف على المصادر الأصلية والفرعية، نعزو إلى الكتب الناقلة عن الكتب الأصلية أو الفرعية بأسانيدها، كما إذا نقل ابن كثير في تفسيره عن كتاب مسند مفقود بسند مؤلفه، أو نقل ابن حجر في تلخيص الحبير عن كتاب مفقود كذلك، فحينئذ نسند الحديث إلى كتاب ابن كثير أو ابن حجر. (٢)

"والمراد بمرتبة الحديث درجته من الصحة والحسن أو الضعف أو الوضع وبيان هذه الدرجة وتلك المرتبة ليست على الإطلاق بل حين تدعو الضرورة.

---

١) انظر التخريج ودراسة الأسانيد لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني (ص/٢) والتوضيح لأصول البحث العلمي لشيخنا أبي عبد العزيز العبديني (ص/٥).

وقد أشار إلى نحو هذا المناوي رحمه الله في فيض القدير (١ / ١٧) في شرحه لقول السيوطي في مقدمة الجامع الصغير: "وبالغت في تحرير التخريج" فقال: "بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخْرِجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله، وإن جلَّ كعظماء المفسرين".

٢) انظر التخريج ودراسة الأسانيد لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني (ص/٦-٩)

فإذا كان هناك ضرورة لذلك بأن خفي على الناس درجة الحديث وجب التنقيب والبحث لمعرفة درجة الحديث، أما إذا لم تكن هناك ضرورة بأن وُجد الحديث في الصحيحين أو أحدهما أو في أحد الكتب التي التزم أصحابها الصحة فإن وجود الحديث في هذه الكتب معلم بصحة الحديث فلا حاجة لتبيان مرتبته". [١]

وبهذا التعريف يظهر موضوع علم تخريج الحديث وهو الحديث النبوي من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: إبراز سنده.

الجهة الثانية: إبراز موضعه.

الجهة الثالثة: بيان درجته من القبول. [٢]

ومعلوم "أن الأحاديث مروية في الجوامع، والسنن، والمسانيد، والوقوف على الأحاديث بأسانيدها ومتونها من مصادرها، وجمع كل روايات الحديث الواحد، وتمييز صحيحه من سقيمه، ضرورة للتديّن بأحكام الشريعة والدعوة إليها.

والقيام باستخراج الأحاديث من مصادرها والحكم عليها بما تقتضيه قواعد تمييز المرويات، وسياقة الأحاديث، وعرض طرقها في مخرجها المتّحد، ومتابعاته، هو الذي اصطلح عليه تسميته تخريجا." [٣]

يقول الخطيب البغدادي: "كان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج." [٤]

---

[١]) مقتبس من كتاب علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية لمحمد محمود بكار (ص/٦-٧)

[٢]) انظر روافد حديثية للشيخ محمد بن عمر بازمول (ص/١١١)

[٣]) مقتبس من كتاب التخريج والاعتبار عند المحدّثين (ص/٧)

[٤]) الجامع لأخلاق الراوي (٤٢٨/٢)

والخلاصة أن الغرض الصحيح من تخريج الأحاديث هو معرفة مصدر الحديث وحاله من حيث القبول والرد.

والتخريج له ثلاثة أنواع: [١]

الأول: التخريج المطوّل:

وهو الذي يلتزم فيه المخرِّج ذكر مكان وجود الحديث في الكتاب من خلال ذكر الكتاب الذي أورد فيه الحديث، والباب، ثم يضيف المخرِّج إلى ذلك: رقم المجلد، والصفحة، ورقم الحديث إن وُجد أيضاً. وهذا أطول عزو ممكن، وقد يقوم مقام الباب والكتاب، ذكر الترجمة فيما لو كان الكتاب مرتب على التراجم، كتاريخ بغداد، وتراجم الضعفاء، فتقول: في ترجمة فلان. وميزة العزو المطوّل: أنه تبقى إفادته مهما اختلفت طبعات الكتاب.

وعيبه: الطول، خاصةً إذا كان الحديث يُعزى إلى مصادر كثيرةٍ جداً.

الثاني: التخريج المتوسّط:

وهي التي يُذكر فيها رقم الحديث إذا كان الكتاب مرقماً، وهي الأفضل؛ لأن الترقيم غالباً لا يختلف بين الطبعات اختلافاً كثيراً.

الثالث: التخريج المختصر:

وهو أن تذكر من أخرج الحديث فقط. فتقول: أخرجه البخاري، من دون ذكر الباب ولا الكتاب ولا الصفحة ولا المجلد ولا أي شيء، كما كان يفعله المتقدمون، انظر (تلخيص الحبير)، و (نصب الراية)، وكتب التخريج المشهورة. وهذه الطريقة

---

[١]) ذكره الدكتور حاتم الشريف العوني في التخريج ودراسة الأسانيد (ص/٣-٤)، وقد نقلت منه بحروفه.

مفيدة خاصة مع الكتب المشهورة مثل الصحيحين، والتي صنعت لها فهارس متعددة في الوقت الحاضر مما يسهل الرجوع للحديث فيها.

لتخريج الحديث خمس مراحل:

١) معرفة مظان الحديث من كتب السنة الأصلية.

٢) جمع طرق الحديث المختلفة مع عمل شجرة للأسانيد.

٣) تحديد اختلاف الطرق باعتبار السند والمتن، ومعرفة موضع التفرد في الإسناد، ومدار الحديث.

٤) ترجمة رجال الإسناد.

٥) الحكم على الحديث. [١]

وطريقة المحدّثين في تخريج الحديث:

أن يساق الحديث مسندا بمتنه، ثم بعد ذلك يذكر بقية طرف الحديث مسندا إلى مدار الحديث، ويكتفون عن ذكر بقية السند والمتن، بقولهم: "به" لاتفاق المخرج والمتن. [٢]

وقد يستخدمون "بهذا" أو "بلفظه" أو "بمثله" أو "به سواء" عند تطابق ألفاظ الروايات.

---

[١] انظر الميسر في علم تخريج الحديث النبوي للمؤلف أبي ذر عبد القادر بن مصطفى المحمدي (ص/١٦)

[٢] يقول الدكتور حمد بن إبراهيم العثمان في التخريج والاعتبار عند المحدّثين (ص/١٠٠): "وعادة العلماء في تخريج الحديث: ذكر الحديث من أحد طرقه الذي تجتمع عليه كلّ الروايات الأخرى، ثم ذكر سائر الطرق بمتابعاتها. والعلماء يُنبِّهون على ما في المتابعات من الاختلاف بالزيادة أو النقص من الإسناد، وما يكون في المتن من الاتفاق أو الزيادة أو الاختصار.

ويُنبِّهون إن كان الحديث فردًا، حتى يعرف سبب الاكتفاء بذكر الطريق الواحد.

والأفراد ينبّه العلماء إن كانت صحيحة أو ضعيفة."

كما أنهم يستخدمون "بوجهه" أو "بنحوه" أو "نحوا" أو "بما يقاربه" عند تقارب الروايتين في اللفظ والمعنى.

و "بمعناه" أو "بألفاظ مختلفة" عند تقارب الروايتين في المعنى فقط. [١]

[١]) انظر الحث على تعلّم البحث لشيخنا أبي عمار العدني حفظه الله. (ص/٣٤)

الفَصْلُ الثَّانِي

أَهْمِيَّةُ التَّخْرِيجِ وَفَوَائِدِهِ

يقول الشيخ أبو عمار العدني في رسالته الحثّ على تعلّم البحث (ص/١): "اعلم أنَّ علم التخريج يعرّفك مفاتيح كنوز السنة، فإذا سمعت حديثا نسبه قائله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، أو قرأت ذلك في كتاب، ولا تعرف ما إذا كانت نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم صحيحة أو لا، فإن علم التخريج يعطيك في مثل هذا الحديث عدّة فوائد وهي:

١) يعرِّفك موضع الحديث في كتب السنّة.

٢) يعرّفك هل هذا الحديث قاله الرسول صلى الله عليه وسلّم؟

٣) يعرّفك كلام العلماء في هذا الحديث، من توضيح معناه، وهل هو ناسخ أو منسوخ أو ليس أحدهما؟ وسبب وروده، وهل هو عام على إطلاقه أو عامّ مخصوص؟ وما إلى ذلك."

وخلاصة فوائد التخريج:

١) الوقوف على مواضع الحديث بشكل يسهل على الباحث.

٢) الوقوف على طرق الحديث المتعددة –متابعاته وشواهده–.

٣) معرفة درجة الحديث وحكمه عند الحاجة.

٤) الوقوف على علل الحديث –إن وجدت–.

٥) الوقوف على الألفاظ المدرجة إن وجدت في الحديث من خلال المقارنة بين الطرق.

٦) معرفة المقصود الذي سيق لأجله الحديث،

٧) تمييز المهمل وتعيين المبهم.

٨) تقريب مناهج المحدثين المتعددة في ترتيب مؤلفاتهم، ومعرفة الضوابط الدقيقة للتخريج العملي، ومعرفة طرق التخريج للمشتغلين في إعداد برامج الحاسب الآلي.

٩) حماية السنة من الدخلة والمنتحلين، ذلك بإشاعة الصحيح من السنة، إذ تخريج الحديث من أهم أبوابه كما قال ابن المديني:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".

١٠) احترام العلماء من سلفنا الكرام بمعرفة ما بذلوه من جهد ووقت في خدمة هذا العلم الشريف. ([1])

ولا يشكّ أحد أن الهدف الأكبر من دراسة علم الحديث هو تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة، وتحرير الصحيح من الضعيف، فواعجبا من أناس يدرسون تدريب الراوي، وتقييد العراقي، وليس عندهم همّة لتخريج الأحاديث، وتقريبها للناس مع بيان صحّتها أو غيره، فما يستفيدون من دراسته؟ أيصلون به ركعتين؟ أو يسبّحون به تسبيحتين؟ والاحتساب عند الله مطلوب، وتضييع الأوقات عنده بما لا فائدة فيه عنه مرغوب، والله الموفق لكلّ خير، وميسّر وسائل العلم لمن يريد إذا أراد.

[1]) مقتبس من الميسر في علم تخريج الحديث النبوي للمؤلف أبي ذر المحمدي (ص/٥)

يقول الإمام السيوطي رحمه الله في طبقات الحفاظ (ص/٥٣٤): "قلت الْعُمْدَة فِي علم الحَدِيث معرفَة صَحِيح الحَدِيث وسقيمه، وَعلله، وَاخْتِلَاف طرقه، وَرِجَاله جرحا وتعديلاً، وَأما العالي والنازل وَنَحْو ذَلِك، فَهُوَ من الفضلات لَا من الْأُصُول المهمة."([1])

[1]) وقال الإمام ابن حبان في المجروحين (١٣/١): "من لم يحفظ سنن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها، ولا عرف الثقات من المحدثين، ولا الضعفاء والمتروكين، ومن يجب قبول انفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ في روايته، ولم يحسن معاني الأخبار، والجمع بين تضادّها في الظواهر، ولا عرف المفسر من المجمل، ولا المختصر من المفصل، ولا الناسخ من المنسوخ، ولا اللفظ الخاص الذي يراد به العام، ولا اللفظ العام الذي يراد به الخاص، ولا الأمر الذي فريضة وإيجاب، ولا الأمر الذي هو فضيلة وإرشاد، ولا النهي الذي هو حتم لا يجوز ارتكابه من النهي الذي هو ندب يباح استعماله، مه سائر فصول السنن، وأنواع أسباب الأخبار على حسب ما ذكرناها في كتاب فصول السنن، كيف يستحلّ أن يُفتى، أو كيف يسوغ لنفسه تحريم الحلال أو تحليل الحرام، تقليدا منه لمن يخطئ ويصيب، رافضا قول من لا ينطق عن الهوى إلا وحي يوحى."

الفَصْلُ الثَّالِثُ

طُرُقُ تَخْرِيجِ الأَحَادِيثِ

معنى طرق التَّخْرِيج، هِيَ: سُبل الدّلَالَة على إِسْنَاد الحَدِيث، وَمَتنه، وموضعه فِي مصادره.

ويرتبط معنى الطّرق بمعاني التَّخْرِيج، وَلِهَذَا جَاءَ مَعْنَاهَا شَامِلًا، فَيدْخل فِيهَا: مسالك الْمُحدثين فِي الدّلَالَة على أَسَانِيد الْأَحَادِيث ومتونها، ومسالك الْوُصُول إِلَيْهَا فِي مؤلفاتهم الحديثية، وَالدّلَالَة على موضعهَا فِيهَا. (١)

ولقد دوّن العلماء الأحاديث النبويّة، والآثار السلفية، في الأزمنة المتقدّمة، وكان كلّ عالم يجمع الأحاديث على ما بدا له من ترتيب جميل، وتنسيق فائق، ولذلك تنوّعت طرق تخريج الأحاديث والآثار، وتعدّدت سبلها، وكثرت وسائلها.

يقول الشيخ أبو عمار العدني في الحث على تعلّم البحث (ص/٤): "وسبب تنوّع طرق التخريج هو أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها، ورتبوها على نحو ما، وذكروا من أخرجها وشيئا من المعلومات عنها، ومن اختلافهم في ترتيب الأحاديث كانت طرق التخريج.

فمنهم من رتّب الأحاديث على المعجم (حروف الهجاء: أ، ب، ت،...).

ومنهم من رتب الأحاديث بحسب موضوعاتها: فأحاديث الصلاة جمع مع بعضها، وأحاديث الزكاة مع بعضها، وأحاديث التفسير مع بعضها، ...وهكذا.

---

١) انظر طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى للمؤلف: دخيل بن صالح اللحيدان

ومنهم من رتب الأحاديث على حسب الراوي الأعلى (الصحابي إن كان الحديث متّصلا، أو التابعي إن كان الحديث مرسلا) وهؤلاء منهم من يذكر الحديث كاملا، ومنهم من يذكر جزأه.

ومنهم من ألف في نوع من أنواع الحديث كالقدسي والمتواتر، والمرسل، والموضوع.

ومنهم من جمع أجزاء الأحاديث بحسب الألفاظ التي فيها كطريقة المعجم."

قلت: وقد كان العلماء قديما يخرّجون الأحاديث من خلال قراءتهم لكتب السنة بأجمعها أو بأكثرها، مع ما أعطاهم الله من الحفظ الغزير والذاكرة القويّة، وأما الآن فقد أعرض كثير من الباحثين عن قراءة كتب السنة المطهّرة، بل تركوا كثيرا من الطرق المذكورة في كتب التخريج، واتجهوا إلى الحاسوب المسمى (الكومبيوتر) لفتور الهمّة، وضعف العزيمة، وليس ذلك حراما عليهم، "ولكن العيب أن تكتفي بذلك، ولا تطالع الموضوع نفسه في الكتاب، فقد يكون العزو إلى لفظ للحديث ليس هو موضوع بحثك، ويحصل في أوقات كثيرة أن يشير المعجم المفهرس أو برنامج الحاسوب أو كتب أطراف الحديث إلى حديث ما، وأنه موجود في كتاب كذا وفي باب كذا برقم كذا، فإذا راجعته في الكتاب وجدت الإشارة إلى حديث آخر، أو إلى رواية غير التي بين يديك، وهذا لا يليق بالمخرّج الفطن، إذ لابدّ من مراجعة الكتب، ولا تكتفي بالعزو عن طريق هذه الكشافات" [١]

وقد ذكر المؤلفون في هذا الباب طرقا كثيرة للتخريج يمكن أن نحصرها في مسلكين:

---

[١]) انظر روافد حديثية للشيخ محمد بازمول (ص/١٢٥)

المسلك الأول: التخريج عن طريق المتن:

فأما المسلك الأول فتحته أربع وسائل:

الوسيلة الأولى: التخريج من خلال طرف المتن:

وهو استخراج الحديث عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث الدالِّ على بقيّته، ولا بدّ أن يتأكّد الباحث من معرفة أوّل الكلمة حتى لا يضيع عنه وقت بدون فائدة.

والكتب التي تخدم هذه الطريقة ثلاثة أنواع:

١) الكتب التي رتبت الأحاديث فيها على حروف المعجم، ككتب الأطراف وكتاب الجامع الصغير للسيوطي رحمه الله، وقد قام الشيخ الألباني بدراسة أحاديثه فميّز بين الصحيح والضعيف، وجعل كلا منهما كتابا.

ومن هذا الباب كتاب موسوعة أطراف الحديث النبوي لأبي هجر محمد زغلول.

٢) الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ومنها الصحيح والحسن والضعيف، ككتاب العجلوني المسمّى (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) وكتب السخاوي المسمّى (المقاصد الحسنة) وغيرها كثير.

٣) الفهارس والكشافات التي تصنع في أواخر الكتب الحديثية، والتي تجده في نهاية كلّ كتاب، وقد أفردت بعضها بالتصنيف، ككتاب دليل القارئ بمواضع الحديث من صحيح البخاري للغنيمان.

الوسيلة الثانية: التخريج من خلال لفظة من ألفاظ الحديث:

وهي استخراج الحديث عن طريق معرفة كلمة من ألفاظ الحديث، ولا سيما الكلمات والألفاظ الغريبة التي يقلّ دورانها على ألسنة الناس، فكلما كانت الكلمة غريبة كلما كان التخريج أسهل وأضبط، والمراد بالكلمة هنا هي الاسم أو الفعل لا الحرف.

ومن الكتب التي تخدم هذه الطريقة: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ألفه جماعة من المستشرقين بمشاركة محمد فؤاد الباقي، ومن هذا الباب كتب غريب الحديث، والله أعلم.

الوسيلة الثالثة: التخريج من خلال موضوع الحديث:

وهو استخراج الحديث عن طريق موضوعه الذي يتعلّق به، ولا ينتفع بهذه الطريقة إلا من فهم معنى الحديث، وقد يكون الحديث له أكثر من موضوع فيبحث في أظهر حكم يمكن أن يستفاد منه هذا الحديث. (١)

والكتب التي تخدم هذه الطريقة كثيرة منها: الكتب الستّة، وكتب المفردة في موضعات معيّنة، ككتب المسندة في الفقه، والعقيدة، والتفسير، والسيرة والدلائل النبوّة والآداب وغير ذلك.

الوسيلة الرابعة: التخريج من خلال صفة المتن:

وهو استخراج الحديث من خلال وصف يتعلّق بالمتن، كأن يكون الحديث معلّا أو مشكلا أو متوترا أو ناسخا أو منسوخا أو قدسيا أو مدرجا أو موقوفا أو مشهورا أو مرسلا أو موضوعا أو غير ذلك، فتنظر في المؤلفة في بابه ككتاب العلل للدارقطني، وكتاب مشكل الحديث، وكتاب الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة

---

١) انظر التوضيح العلمي (ص/٧٧)

للسيوطي، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب الاتحافات السنيّة في الأحاديث القدسيّة، وهكذا كتب المدرج والموقوف والمراسيل والموضوعات، من الكتب الموجودة في المكتبة الإسلاميّة، والله الموفق.

المسلك الثاني: التخريج عن طريق الإسناد:

وأما المسلك الثاني: وهو التخريج عن طريق الإسناد فتحته عدّة صُور، أشهرها وأنفعها وأوسعها كما قال بعض مشايخنا: التخريج بحسب الراوي الأعلى وهو أقرب الرواة إلى المتن، سواء كان صحابيّا أو تابعيّا، أو غيرهما.

ويندرج ضمنهَا عدَّة طرق تفصيلية، مِنْهَا: [١]

١) التَّخْرِيج من طَرِيق أَطْرَاف الْأَحَادِيث الْمرتبَة على الرَّاوِي الْأَعْلَى.

والأطراف جمع طرف وَهُوَ: الْجُزْء من متن الحَدِيث الدَّال على بَقِيَّته مَعَ ذكر طرقه، يَقُول الْحَافِظ ابْن حجر: "أَو يجمعه على الْأَطْرَاف، فيذكر طرف الحَدِيث الدَّال على بَقِيَّته، وَيجمع أسانيده، إِمَّا مستوعباً وَإِمَّا متقيداً بكتب مَخْصُوصَة"[٢].

وَيَقُول مُحَمَّد بن جَعْفَر الكتاني عَنْهَا: "هِيَ: الَّتِي يقْتَصر فِيهَا على ذكر طرف الحَدِيث الدَّال على بَقِيَّته مَعَ الْجمع لأسانيده، إِمَّا على سَبِيل الِاسْتِيعَاب أَو على جِهَة التقيد بكتب مَخْصُوصَة". [٣]

ومن كتب الأطراف تحفة الأشراف للإمام المزّي رحمه الله، وإتحاف المهرة للحافظ ابن حجر، وأطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن حجر،

---

[١]) من أحسن من تكلّم عليها دخيل بن صالح اللحيدان في كتابه طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى.

[٢]) نخبة الْفِكر (ص/٢٠٩) وَهَذَا الْمَعْنى ذكره أَيْضا: السخاوي فِي فتح المغيث (٣/٣٢٢)، وزَكَرِيا الْأنْصَارِيّ فِي فتح الْبَاقِي (٢/٢٤٧)، والسيوطي فِي تدريب الرَّاوِي (٢/١٥٥)، والصنعاني فِي توضيح الأفكار (٢/٣٩٠).

[٣]) الرسَالَة المستطرفة (ص/١٦٨).

ويلحق به جامع المسانيد لابن كثير، والكلام على هذه الكتب واصطلاحاتهم ينظر في كتب التخاريج.

٢) التَّخْرِيج من طَرِيق الفهارس والموسوعات الْمرتبَة على الرَّاوِي الْأَعْلَى.

أي التابعة للفهرسة بحسب الإسناد، ومن أهمّ الكتب التي تخدم هذه الطريقة: كتاب جمع الجوامع أو الجامع الكبير للإمام السيوطي رحمه الله، وكتاب المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة، ومؤلفات أصحابها الأخرى، وكتاب المسند المصنّف المعلّل كلاهما لمجموعة من الباحثين منهم الدكتور بشار عواد.

٣) التَّخْرِيج من طَرِيق المسانيد والمعاجم:

والمسند هو الكتاب الذي يجمع مؤلفه أحاديث كلّ صحابيّ على حدة، وهناك مسانيد مختصة يقتصر مؤلفوها على شيء معيّن كشخص أو بلد أو غيرهما، ومن أهمّ المسانيد مسند الإمام أحمد، والحميدي وأبي داود الطيالسي.

والمعجم ما يذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتّبين على حروف الهجاء، ومن أهم المعاجم معاجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير، والله أعلم.

الفَصْلُ الرَّابِعُ:

كَيفِيَّةُ بَحثِ الرُّوَاةِ:

إن معرفة رجال الحديث_ سلسلة رواة الأسانيد _ من العلوم المهمّة الذي ينبغي الاهتمام بها، وذلك لأن "الإسناد مطلوب في الدين، وقد رغب فيه أئمة الشرع المتين، وجعلوه من خصائص سيّد المرسلين، وحكموا عليه بكونه من سنة الدين"[١]

يقول محمد بن سيرين: "هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" [٢]

وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن" [٣]

وقال ابن المبارك: "الإسناد من الدين" [٤]

ويقول الشاطبي في الاعتصام (١/٢٨٨): " وَلَوْ كَانَ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ الذَّابِّينَ عَنْهُ الْأَخْذُ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِكُلِّ مَا جَاءَ عَنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ؛ لَمْ يَكُنْ لِانْتِصَابِهِمْ لِلتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ مَعْنًى، مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَا كَانَ لِطَلَبِ الْإِسْنَادِ مَعْنًى يَتَحَصَّلُ، فَلِذَلِكَ جَعَلُوا الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ، وَلَا يَعْنُونَ: "حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ" مُجَرَّدًا، بَلْ يُرِيدُونَ ذَلِكَ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ الَّذِينَ يُحَدِّثُ عَنْهُمْ، حَتَّى لَا يُسْنِدَ عَنْ مَجْهُولٍ وَلَا مَجْرُوحٍ وَلَا مِنْهُمْ؛ إِلَّا عَمَّنْ تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِرِوَايَتِهِ؛ لِأَنَّ رُوحَ

---

[١]) من كلام اللكنوي في الأجوبة الفاضلة (ص/٢١)

[٢]) انظر مقدّمة مسلم (ص/١٤)

[٣]) سنن الدارمي (١/١٢١)

[٤]) مقدمة مسلم (ص/١٥)

الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ رِيبَةٍ أَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ قَدْ قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِنَعْتَمِدَ عَلَيْهِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَنُسْنِدَ إِلَيْهِ الْأَحْكَامَ." (١)

وبهذا يعلم أهمية العلم بالرجال، فإن الدين مبنيّ على النقل، "وَأَلْفَاظُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا بُدَّ لَهَا مِنَ النَّقْلِ وَلا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا إِلا بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ وَالصَّحَةُ فِي الإِسْنَادِ لَا تُعْرَفُ إِلا بِرِوَايَةِ الثِّقَةِ عَنِ الثِّقَةِ وَالْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ." (٢)

مسائل هذا العلم:

انحصرت مسائل هذا العلم _علم الرجال_ في خمسة مسائل:

١) الاسم والنسب: فيبحث في الراوي من جهة اسمه ونسبه، وما يتعلّق بهما من ضبط وتمييز مشتبه، ومجتمع ومفترق.

٢) زمن الولادة والوفاة: فيبحث في الراوي من جهة زمن ولادته ووفاته.

٣) الشيوخ: فيبحث في الراوي من جهة شيوخه وطرق التحمّل والسماع عنهم، وما يتعلق من ذلك.

٤) التلاميذ: فيبحث في الراوي من جهة تلامذته وطبقاتهم، وخصوصية الواحد منهم في الأخذ منه.

٥) حاله: فيبحث في الراوي من جهة حاله من الجرح والتعديل وكلام أهل العلم فيه. (٣)

---

١) وقال الإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/١): " فلما لم نجد سبيلا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة. "

٢) من كلام الإمام أبي سعد السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص/٣)

٣) روافد حديثيّة للشيخ محمد بازمول (ص/٧٩).

أشهر أنواع كتب الرجال:

لقد "أقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمة للذب عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة. ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة بل كان ذلك واجبا عليهم وجوب كفاية." [١]

ومن أشهر أنواع الكتب المؤلفة في الرجال:

١) كتب معرفة الصحابة:

وهي كثيرة منها: من أحسنها الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر، وأسد الغابة لابن الأثير، والاستيعاب لابن عبد البرّ.

قال شيخنا يحيى حفظه الله: "وقلّ أن يفوت هؤلاء أحد من الصحابة غالبًا."

٢) كتب الطبقات:

وأهمها الطبقات لابن سعد.

٣) كتب في رواة الحديث عامة:

منها: التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والتاريخ لابن معين، ولابن أبي خيثمة، وللفسوي، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد وغيرها.

٤) كتب في رواة كتب خاصّة:

ومن أحسنها كتاب تهذيب التهذيب مع أصوله وفروعه، وهناك كتب في رجال البخاري ومسلم، ومنها تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، وتراجم رجال الحاكم والدارقطني كلاهما لأبي عبد الرحمن الوادعي رحمه الله.

٥) كتب في الضعفاء:

---

[١]) مقتبس من لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٣/١)

منها: الضعفاء للبخاري، والضعفاء للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عديّ، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر وغيرها كثير.

٦) كتب في الثقات:

من أحسنها الثقات لابن حبان، والثقات للعجلي، وينتبه تساهلهما في توثيق الرجال.

٧) كتب في رجال بلاد مخصوصة:

كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم.

ويستفاد من كتب التواريخ العامة، كتاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري، وتاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء كلاهما للذهبي.

والكلام على هذه الكتب ومناهج مؤلفيها وطبعاتها يوجد في كتب التخريج والحمد لله رب العالمين.

كيفية البحث في الرواة:

الغالب في ترتيب كتب التراجم أنها ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف الهجاء باعتبار اسم الراوي بجميع حروفه، وكذا باعتبار اسم أبيه وجدّه فصاعدًا، ([1]) وطريقهم في ذلك: أن يذكروا أوّلًا اسم الراوي ونسبه وكنيته ولقبه، ونسبته إلى

[1]) أفاده المعلِّمي كما في مجموع آثاره (١٥/٢٤٠-٤٤٢) ثم قال: "وإفادة الترتيب سهولة الكشف واضحة، ولكن ثَمّ فائدة أعظم منها، وهي التنبيه على ما قد يقع من سقط، أو زيادة، أو تصحيف، أو تحريف."

قبيلته وبلدته وحِرْفته، ونحو ذلك ممّا يميزه عن غيره؛ فإنّه كثيرًا ما يشترك الرجلان فأكثر في الاسم واسم الأب، ونحو ذلك، فيُخْشى الاشتباه. ([1])

فعلى هذا إذا انتهى الباحث من عملية تخريج الحديث وجمع طرقه وعمل شجرة للأسانيد، حتى يظهر مخرج الحديث ومداره، فبعد ذلك يقوم المخرِّج بالنظر إلى الإسناد متّبعا للخطوات التالية: ([2])

١) تعيين الرواة:

"أي معرفة أعيانهم، حتى تقف على ترجمته ومرتبته بدقة، وبماذا يستحق أن يوصف. فإذا أخطأت في تعيين الراوي فسوف يكون الحكم على الحديث مخالفاً للواقع، فالخطأ في هذه المرحلة ينبني عليه الخطأ في الحكم على الحديث بكامله، فلذا ينبغي أن يُعتنى بهذه المرحلة عناية كبيرة جداً؛ لأن الخطأ في عين الراوي في الإسناد يُورث الخطأ في الحكم على الحديث إلا إذا أبدلت راوٍ ثقة بثقة آخر، أو ضعيف بضعيف فلا يختلف الحكم، ولكن قد يحصل العكس، من إبدال راوٍ ثقة بضعيف، أو ضعيف بثقة، ومن ثمَّ ينتج الخطأ."

وإذا وجدت في السند راويا مبهما لم يسمّ، فانظر إلى كتب المبهمات، ومن أحسنها كتاب (المستفاد في مبهمات المتن والإسناد) لأبي زرعة العراقي.

وهكذا يرجع فصل المبهمات من كتب تهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر.

وأما إذا كان الراوي مهملا فينبغي دراسة تلاميذه وشيوخه مع النظر في الطرق.

---

[1]) قال المعلمي في المصدر السابق: "ومن عادتهم أنّ من عُرفَ باسمه ولقبه فقط أن يذكروه آخر الأسماء الموافقة لاسمه."

[2]) انظر هذه الخطوات في كتاب التخريج للدكتور حاتم (ص/٥١) وما بعدها. وقد نقلت منه كثيرا.

وقد تجد في السند من هو مذكور بالكنى فترجع إلى كتب الكنى ككتاب المقتنى في سرد الكنى للذهبي، وهناك فصل خاص بالكنى في كتب الرجال.

وقد يكون مذكورا باللقب فترجع إلى الكتب التي تخدم الألقاب ككتاب نزهة الألباب في معرفة الألقاب لابن حجر، وهناك فصل خاص بالألقاب في كتب الرجال.

وإذا كان الراوي ذكر نسبته فقط، فترجع إلى كتب الأنساب، ومن أحسنها كتاب السمعاني، كما أنه إذا كان اسم الراوي مشابها باسم راو آخر تماما بالرسم والشكل، فترجع إلى كتب المتفق والمفترق،

وينبغي للباحث ضبط شكل الاسم لأنه قد يشتبه بغيره، والله أعلى وأعلم.

٢) معرفة تاريخ مولد ووفاة الرواة أو طبقاتهم: ([1])

ومن أهم فوائدها: "التثبت من عدم وجود سقط ظاهر في الإسناد، والسقط قد يكون قديماً، أي أن حقيقة الرواية منقطعة من الأساس، ولا توجد في المصنفات إلا منقطعة ولا تُعرف إلا بذلك السقط، وقد يكون السقط حديثاً أي مطبعياً أو أثناء نسخ المخطوطة سقط من الناسخ، فالنظر في المواليد والوفيات للرواة يقينا من أن يخفى علينا سقطٌ وقع في إسناد أحد الأحاديث؛ لأن السقط الظاهر الجلي

[1]) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (٣٤٣/٢): "منَ المُهِمَّاتِ معرفةُ طَبَقاتِ الرواةِ؛ فإنَّهُ قدْ يتفقُ اسمانِ في اللفظِ، فيُظنُّ أنَّ أحدَهُما الآخرُ، فيتميَّزُ ذلكَ بمعرفةِ طبقتيهما، إنْ كانا منْ طبقتينِ، فإنْ كانا منْ طبقةٍ واحدةٍ فربَّما أُشْكِلَ الأمرُ، وربَّما عُرِفَ ذلكَ بِمَنْ فوقَهُ، أوْ دونَهُ منَ الرواةِ، فربَّما كانَ أحدُ المتفقَيْنِ في الاسمِ لا يروي عمَّنْ رَوَى عنهُ الآخرُ، فإنِ اشتركا في الراوي الأعلى وفيمنْ روى عنهما، فالإشكالُ حينئذٍ أشدُّ. وإنما يُمَيِّزُ ذلكَ أهلُ الحفظِ والمعرفةِ."

في الإسناد يُدرك ويُعلم من خلال عدم إدراك الراوي لمن روى عنه في الزمن وعدم معاصرته له."[١]

وينظر الباحث في الكتب التي تعتني بذكر الوفيات ككتاب أبي نعيم، وكتاب تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم لابن زبر الربعي، وله تذييلات كثيرة إلى أن وصلت إلى العراقي شيخ ابن حجر فهو آخر من ذيّلها بحسب ظنّي.

ويستفاد كذلك من كتب الرجال وكتب التواريخ وهكذا كتب الطبقات، والله أعلم.

٣) معرفة مرتبة الراوي في الجرح والتعديل.

أي لمعرفة مرتبة الراوي فيها وأقوال أهل العلم فيه، يجب على طالب العلم أن يُتقن بابين من أبواب مصطلح الحديث تتعلق بهذا الأمر:

الباب الأول: باب معرفة مَنْ تقبل روايته ومَنْ تُردّ.

الباب الثاني: باب مراتب الجرح والتعديل.

فلا بد من إتقان وضبط هذين البابين؛ لأن العلماء قد يختلفون في الجرح والتعديل.

فبدراسة هذين البابين أستطيع التعامل مع هذا الخلاف، وترجيح الصحيح.

ويراجع في ذلك كتب الرجال التي تقدّمت. والحمد لله رب العالمين.

---

[١]) قال السخاوي في فتح المغيث (٣٨٨/٤): "(طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ) وَهُوَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، وَفَائِدَتُهُ الْأَمْنُ مِنْ تَدَاخُلِ الْمُشْتَبِهِينَ كَالْمُتَّفِقِينَ فِي اسْمٍ أَوْ كُنْيَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ، وَإِمْكَانُ الِاطِّلَاعِ عَلَى تَبَيُّنِ التَّدْلِيسِ، وَالْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُرَادِ مِنَ الْعَنْعَنَةِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّارِيخِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ وَجْهِيٌّ، فَيَجْتَمِعَانِ فِي التَّعْرِيفِ بِالرُّوَاةِ، وَيَنْفَرِدُ التَّارِيخُ بِالْحَوَادِثِ وَالطَّبَقَاتِ، بِمَا إِذَا كَانَ فِي الْبَدْرِيِّينَ مَثَلًا مَنْ تَأَخَّرَتْ وَفَاتُهُ عَمَّنْ لَمْ يَشْهَدْهَا ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ تَقْدِيمَ الْمُتَأَخِّرِ الْوَفَاةِ، وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ التَّارِيخَ يُنْظَرُ فِيهِ بِالذَّاتِ إِلَى الْمَوَالِيدِ وَالْوَفَيَاتِ، وَبِالْعَرَضِ إِلَى الْأَحْوَالِ، وَالطَّبَقَاتِ يُنْظَرُ فِيهَا بِالذَّاتِ إِلَى الْأَحْوَالِ، وَبِالْعَرَضِ إِلَى الْمَوَالِيدِ وَالْوَفَيَاتِ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ أَشْبَهُ."

تنبيه مهمّ:

قال الذهبي في الموقظة (ص/٨٢): "والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ مِن الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ، وعِلَلِه، ورجالِه. ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجاذَبَة. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة." ([1])

[1]) قال الدكتور حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني في التخريج ودراسة الأسانيد (ص/١١٠): " ثم اعلم أن حكمك على الراوي خطيرٌ جداً، من أجل ذلك يقول ابن دقيق العيد:" أعراض المسلمين حفرةٌ من حفر النار، وقف على شفيرها صنفان من الناس المُحدِّثون والحكام"، والمقصود أن الذي يتكلم في الحديث على شفير جهنم، إلا أن يوفقه الله –عز وجل–؛ وذلك لأن تضعيف راوٍ واحد، قد يكون ثقة، معناه أنك حكمت على جميع أحاديثه بأنها ليست سنةً، وليست ديناً، وليست وحياً من رب العالمين، ولا نوراً يُهتدى به. وحكمك على راوٍ بأنه ثقةٌ، معناه أن أحاديثه يجب أن تلتزم بها، وأنها وحي وحقٌ وخير يجب أن تعتقده وتعمل به، وكذلك الحكم على الحديث خطيرٌ جداً.

وهذا العلم يحتاج إلى المُتفرّغ له، والمُشتغل به، فليس من حق أي إنسان أن يتكلم في الأحاديث، وليس من حق من لم يشتغل بعلم الحديث اشتغالاً كافياً أن يحكم عليه، فهذا العلم لا يقبل الشركة، بل يلزم أن تتخصص فيه وحده، وإذا انقطعت عنه فترة ضَعُفت معرفتك به؛ لأنه خبرة تتكون من خلالها حاسة يُتَمكن بها تذّوق الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها. "

الفَصْلُ الخَامِسُ

كَيفِيَّةُ الحُكمِ عَلَى الحَدِيثِ

إن المعلوم عند طلبة العلم أن شروط الحديث المقبول الصحيح لذاته أو لغيره، أو الحسن لذاته أو لغيره، ستّة:

١) عدالة الرواة. ٢) ضبطهم.

٣) اتَّصال السند. ٤) السلامة من الشذوذ.

٥) السلامة من العلّة القادحة. ٦) العاضد عند الاحتياج إليه.

ولذلك فإن أول عمل يبدأ به الباحث لدراسة الأسانيد هو البحث في تراجم رجال الإسناد لكي يعرف ضبطهم وعدالتهم، فيتحقق فيه وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

فإذا تحقق ذلك يبدأ البحث في تحقق الشرط الثالث وهو اتصال السند، فينظر هل السند متصل أو منقطع؟ وهل نصّ السماع في السند؟

وقد يكون المشهور أن فلانا سمع من فلان، لكونه شيخه، أو ثبت التصريح في حديث واحد، أو أثبت بعض الأئمة بسماعه من فلان.

وينبه المخرِّج المدلّس فعَنعَنتُه تجعل السند منقطعا، إن لم يوجد التصريح في سند آخر، أو كان ممن يروي عن شيخه كثيرا على ما نصه بعض الأئمة.

"وأما البحث عن الشذوذ والعلّة فهو أمر يصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتا أو نفيا أمر لا يقوي عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدّا على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث، في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها." ([1])

ولكي نعرف العلل والشذوذ نجمع طرق الباب من المتابعات والشواهد، وقال علي بن المديني:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".

ويمكن لنا أن نراجع كتب السنن والجوامع كسنن النسائي، وكتب العلل كعلل الدارقطني، وكتب الشروح كالتمهيد لابن عبد البر، وفتح الباري لابن حجر وغيرها فقد يذكر أصحابها علل الأحاديث وشذوذها.

فإذا انتفت ذلك فنحكم على الحديث على ما يناسبه من صحّة وغيره، و"ينبغي النظر في المعضدات، فقد أحكم على هذا الحديث بحكمٍ معين، لكن قد أجد ما يعضده ويقويه من طرق وشواهد أخرى.

وليس بصحيحٍ ما يقوله بعض المتأخرين بأن التقوية بالمعضدات ليس من منهج المتقدمين، بل الصحيح أنه منهج المتقدمين، والدليل عليه ما نصّ عليه الشافعي، من ذكر المعضدات التي تقوي الحديث المرسل–وهو من أقسام الضعيف عنده– والشافعي–رحمه الله–من أئمة المتقدمين." ([2])

---

[1]) مقتبس من أصول التخريج للطحان (ص/١٩٧)

[2]) التخريج ودراسة الأسانيد (ص/١٠٨) للدكتور حاتم بن عارف الشريف العوني

يقول الشيخ أبو عمار العدني في الحث على تعلّم البحث (ص/٣٠): "ومجيءُ الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم إلى أَحَدِ كُتُبِ الأُصول التي هي بالأَسانيد يكون على خمس كيفيات:

الأول: أن يكون الحديثُ فردا، [١] وإن رواهُ أَكثير من مُصنف.

ففي هذه الحالة يكونُ البحث على جميع رجال السند؛ لأنه ما وجد له متابعٌ فإن كانوا ثقات وسلم الحديث من الشُّذوذ والعلة فالحديثُ صحيحٌ، وإن كان بعض رجال الإسناد–ولو رجلا–أو الجميع وصفوا بالصدق فرُتبة الحديث حسن، وإن كان فيهم ضعيفٌ أو الجميع ضعفاء فالحديث ضعيفٌ.

الثانيةُ: أن يكون للحديث عدة طرق، تلتقي هذه الطرق في بعض رجال الإسناد–والصحابيُّ واحدٌ–فعند ذلك يبحث على مدار الحديث، [٢] على التفصيل السَّابق.

الثالثة: أن يكون للحديث عدَّة طرق تَلتقي هذه الطرق في صحابِيّ واحد، ففي هذه الحالة يختارُ من هذه الطرق أعلاها سنداً، ويبحث في رجال السند كلهم، ثم يكون فيه التفصيل المتقدم، إلاَّ انه إذا كان الحديث ضعيفا خفيف الضعف التُمِسَ له متابعٌ من الحديث الصحابي نفسه، أو شاهد من غيره، وإن كان ضعيفاً شديد الضعف تركتَها وبحثت عن إسناد غيره، ويكون أقرب من الأول في العلوّ.

فإن وجدت هذه الطرق كلها ضعيفة والضعف فيها خفيف، كأن يكون في أحد إسناده مقبولٌ وفي الآخر مدلس لم يصرح بالتحديث، وفي الثالث مرسل، وهكذا فقس من الأشياء التي لم يشتدَّ فيها الضعف كالإرسال والعنعنة والاختلاط، وغيرها

---

[١]) أي ليس للحديث إلا إسناد واحد.

[٢]) الراوي الذي التقت فيه الأسانيد.

من أنواع الضعف فيرتقي الحديث إلى الصحيح لغيره أو الحسن لغيره على حسب كثرة الطرق.

فإن وجدت هذه الأسانيد كلها شديدة الضعف غير قابل للاستشهاد به ولو كثرت طرقه.

الرابعة: أن يكون للحديث أكثر من صحابي، وأكثر من طريق، والمتن واحد.

ففي هذه الحالة يكون البحث عن صحابي ورجاله، فإن كان الإسناد إلى الصحابي فردا فيكون العمل فيه مثل الحالة الأولى، وإن كان الإسناد إلى الصحابي من عدة طرق التقت في رجل أو رجلين كان العمل فيه مثل الحالة الثانية، وإن كان الإسناد إلى الصحابي له عدة طرق–التقت في الصحابي–فيكون العمل فيه مثل الحالة الثالثة.

الخامسة: الحديث يكون له أكثر من صحابي والإسناد إليهم واحدٌ ففي هذه الحالة يبحث عن رجال الأسانيد، كما في الحالتين الأولى والثانية." اهـ

ثم إن للعلماء اصطلاحات في الحكم على الحديث، فيستعملون في تصحيح الحديث ألفاظا منها:

صحيح، حسن، صحيح الإسناد، ورجاله ثقات_إشارة إلى تصحيح السند فقط_محفوظ، معروف، جيّد، إسناده صالح، حديث صالح، قوي، مقبول، ثابت.

قال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٩٠): " وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظا يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي: الثابت والجيد والقوي والمقبول والصالح"

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله: "بعض الاصطلاحات مثل: صالح، وجيد، وحسن، متقاربة المعنى، والمعنى: أنه صالح للاحتجاج به، والذي يصلح الاحتجاج به هو الحسن." [١]

ويستخدمون كذلك في تضعيف الألفاظ بعض الاصطلاحات منها:

ضعيف، غير صحيح، ليس هو بصحيح، غريب، غير محفوظ، معلول، غير مسند، لا إسناد له، [٢] ليس بشيء، موضوع، لا يثبت، ليس هذا يثبت. [٣]

فائدة جميلة:

قال الشيخ مقبل في كتابه الشفاعة (ص/٢٧): "قاعدتي في الحكم على الحديث أنَّني أبحث في كتب المحدثين، فإن وجدت حكما لمحدث نقلته، ثم نظرت في رجال السند فإن ظهر لي خلاف ذلك الحكم من تصحيح أو تضعيف عقَّبت به على حكمه، وإلا أقررته كما هو، وأعتقد أن هذه الطريقة أسلم، فقد يظن الباحث أن السَّند صحيح، ويكون قد اطلع العلماء على علَّة فيه، وقد يصححه متساهل، فيتناقله من بعده معتمدين على تصحيحه، من أجل هذا ألزمت نفسي بالجمع بين البحث عما قاله العلماء، والنظر في السند، وأيضا الناس يطمئنون إلى تصحيح المتقدمين لعلمهم أنهم أوسع علما من المتأخرين، فإذا لم أجد لهم كلاما حكمت على الحديث بظاهر السَّند، والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل."

---

[١]) فوائد مستنبطة من شرح تيسير العزيز الحميد (١٣٨/٢).

[٢]) قال الإمام أحمد في حديث "ما بين المشرق والمغرب قبلة": "ليس له إسناد" قال ابن رجب في الفتح (٦٠/٣): "يعني أن في إسناده ضعفا"

[٣]) انظر كتاب التخريج والاعتبار (ص/١٧).

الفَصْلُ السَّادِسُ

تَنبِيهَاتٌ مُهِمَّة

هناك بعض التنبيهات التي ينبغي لطالب العلم أن يراعيها:

١) يستحسن ذكر خلاصة الحكم على الحديث في بداية التخريج.

٢) قال الدكتور حاتم الشريف في التخريج (ص/١٠٩): "وأخيراً: نرجع بالنصيحة في الاكتفاء بالحكم على الإسناد، وعدم التطرق بالحكم على الحديث بذاته، إلا إذا سُبقت من إمام مطلع، ووافق حكمي على الإسناد إطلاع ذلك الإمام، فعندها ممكن أن أحكم على الحديث. وأخيراً أيضاً: إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمّن تأخذون دينكم، فالقضية خطيرة، فلا يُظن أن الحكم على الراوي أمرٌ سهل وهيّن، أو أن الحكم على الأحاديث أمرٌ هيّن."

٣) ينبغي للباحث أن يستعين بكتب التخريج عند التخريج، وهي كثيرة، ومن أهمِّها: البدر المنير لابن الملقن، وتلخيص الحبير لابن حجر، ونصب الراية للزيلعي، والمغني عن حمل الأسفار للعراقي، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، وتخريج مسند الإمام أحمد لأصحاب الرسالة، والتبيان لأحاديث بلوغ المرام لخالد السلاحي، وكتب الشيخ الألباني كالصحيحة والضعيفة وإرواء الغليل.

٤) إن كلَّ حديث له ذوق خاص ليس للآخر، يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٤٧/١٨): "وَلِكُلِّ حَدِيثٍ ذَوْقٌ وَيَخْتَصُّ بِنَظَرٍ لَيْسَ لِلْآخَرِ." وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢): "ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه."

٥) الأصل أن يكون الشخص متَّبعا لأئمة العلل، فلا يصحَّح حديثا أعلَّه واحد منهم إلا إذا اختلفوا، يقول ابن حجر في النكت (٧١١/٢): "وقد تقصر عبارة المعلِّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح [إحدى] الروايتين على الأخرى، [كما] في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم –بتعليله–فالأولى إتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه.

وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: "وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث".

وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيث يصرّح بإثبات العلة، فأما إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما.

وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم."

الْبَابُ الرَّابِعُ

مُلْحَقَاتٌ وَتَتِمَّاتٌ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

كَيفِيَّةُ تَحقِيقِ الكُتُبِ

المخطوطة هو الكتاب الذي ما زال بخط مؤلفه، أو بخط من نقل عنه، ولم يطبع بعد

ومعنى تحقيق المخطوطات هو العمل في تصحيح الكتاب وإخراجه إلى عالم المطبوعات، صحيحا كما ألفه مؤلفه، أو قريبا منه. (١)

والمعروف لدى الباحثين أن طباعة الكتب خرجت حديثا، وكان العلماء المتقدّمون ينسخون الكتب بأيديهم، فينسخ كل واحد من الآخر، وقد يوجد من ينسخ الكتب ويبيع ويسمى النساخ أو الورّاق.

ولذلك كان من الواجب على المتأخرين طباعة الكتب وإخراجها للناس إحياء للتراث الإسلامي، واستفادة من علماء المسلمين، بل وحفاظا لدين الله عز وجل.

وبهذا يظهر أهمية تحقيق المخطوطات للمسلمين عمومًا، ولطلاب العلوم خصوصًا، والحقيقة أنها تعتبر تأليفا للمحقق.

وقد وجد في هذه الأزمنة المتأخرة ظاهرة تحقيق المخطوطات، إلا أن بعضها لا يفرح بها لما فيها من الخلل والنقص في المنهجية. (٢)

---

١) انظر دروس البحث والتخريج (ص/١٩)

٢) يقول الشيخ صالح آل الشيخ في الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/١٩٢): " أنا أرى اليوم كثيرا ممن يبحثون ويحققون الكتب خاصة، من طلبة العلم المتوسطين لا يراعون جانب المنهجية في البحث والتعليقات وتحقيق المسائل، فلهذا لو نظرت في هذه التحقيقات تجد صوابا كثيرا وتجد غلطا أو ضعيفا في المنهجية."

ولأجل ذلك وضع العلماء قواعد للتحقيق وخطوات لابد من المرور بها.

خطوات التحقيق:

إذا أراد الباحث تحقيق كتاب لعالم من العلماء فعليه أن يمر بهذه المراحل الآتية:

١) التأكد من وجود تحقيق للكتاب:

هذا هو أول خطوة يقوم بها الباحث أن يتأكد من المخطوطة الذي يريد تحقيقها، هل حقق من قبل تحقيقا علميا كافيا؟ فإذا حقق كذلك فلا يصلح تفريغ الجهود فيما انتهي منها قبل، لئلا يضيع الأوقات بعمل واحد لا حاجة إليه.

وللتأكد من ذلك يتناول الباحث بالنظر إلى كتب الفهارس المطبوعة، مع سؤال العلماء والزملاء الذين لهم خبرة بنحو هذه الأشياء، كشيخنا المفضال الجليل تركي العبديني حفظه الله، فإنه ممن له خبرة بمعرفة الكتب والمخطوطات التي طبع، والتي لم تطبع، ويمكن للباحث أن يبحث من الشبكة العنكبوتية، فالغالب أن يوجد فيها البحوث والتحقيقات الجديدة، والله أعلم.

٢) جمع النسخ:

نعم يقوم الباحث المحقق بجمع المخطوطات والنسخ، وذلك عن طريق سؤال المكاتب العربية، أو قراءة بعض الكتب المؤلفة بذكر المخطوطات، ويمكن أن يستعين بخبرة أساتذته وزملائه، كما أنه يمكن البحث في الشبكة العنكبوتية، وهناك بعض المواقع المختصة للمخطوطات فيما أظن.

وإذا لم يجد الباحث إلا مخطوطة واحدة فعليه أن يتأنى حتى يجد أخرى، لأن الغالب أنه لا يصح التحقيق من مخطوطة واحدة، ولكن قد يستعين إذا كان الكتاب مطبوعا عند بعض الدور، والله أعلم بالصواب.

٣) ترتيب النسخ:

إذا جمع الباحث المحقق النسخ الممكنة له فله أن يرتبها حسب أهميتها، فيعتمد أهمها، وأهمها النسخة التي كتبها المؤلف بيده، ويسمى الأم، وهذه إن وجد هي التي تعتمد.

ويمكن أن يرتب درجاتها كالتالي:

أ) النسخة التي كتبها المؤلف نفسه، وهي الأم.

بـ) النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه.

جـ) النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف أو قوبلت بها،

د) النسخة التي كتبت في عصر المؤلف، وعليها سماعات العلماء.

هـ) النسخة التي كتبت في عصر المؤلف، وليس عليها سماعات العلماء.

و) نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وتفضل المتقدّمة على المتأخرة.

وهذا هو الأغلب وإلا قد تفضل المتأخرة على المتقدمة، والتي على عصر المؤلف على غيره، لأنه قد يعرض للمفضول ما يجعله فاضلا كدقة ضبطها وخلوّها من التصحيف والتحريف. [١]

٤) المقابلة بين النسخ:

إذا اختار الباحث من النسخ أصلا يعتمد عليه في تحقيقه فإنه يقابل بين النسخ الأخرى ولابد أن يكون لديه معرفة بالخطوط العربية، أو يطلب المساعدة عمن يعرف ذلك، ويرمز لكل نسخة بحرف من حروف الأبجدية (أ، ب، ج، د)، ويشير في الحاشية إلى اختلاف الروايات الحاصلة بين النسخ، وليس معنى ذلك أن ينصّ

[١] انظر كيف تكتب بحثا (ص/١٢٦)

كل اختلافات النسخ خطأ كانت نصّها أم صوابا، بل عليه ألا يعتبر الخطأ البين والتصحيف الواضح، التي في بعض النسخ، وإنما يثبت المواضع المهمة التي يخاف منها اللبس على القارئ، كما حقق ذلك المحقق الكبير والعالم الشهير أحمد شاكر رحمه الله في مقدمة تحقيقه على كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد رحمه الله (١١/١). ([1])

ويجتهد الباحث أن يبقي النص على حالته فلا يزيد ولا ينقص، لأن النَّص ملك صاحبه، حتى يعرف أسلوب المؤلف وصياغته، وكذلك أن يضبط الأعلام والكلمات التي يحصل فيها الاشتباه، وإذا وجد زيادة مهمة في نسخة فيضيفها في الأصل مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية، كما أنه إذا وجد خطأ نحويا أو إملائيا يصلحه، ويشير إليه في الحاشية.

وإذا وجد حرفا أو كلمة ساقطة لا يصحّ المعنى إلا بها فله أن يضيفه بشرط وضعها بين قوسين معكوفين.

---

[1]) فقال: "دأب المستشرقون بما جهلوا من لغة العرب، وبما ضعفت خبرتهم بالكتب على جمع أكثر ما يستطيعون جمعه من المخطوطات من الكتاب الذي يريدون إخراجه، ثم يخرج أحدهم الكتاب كيفما واتته خبرته، وأسعفه علمه، فيثبت النصّ على الوجه الذي يفهمه، ويستقصي في الهوامش اختلاف النسخ الذي بين يديه، خطأ كانت نصّها أم صوابا، بل لقد رأيت منهم من جانبه التوفيق في كثير من الأحيان، فيثبت الخطأ في صلب الكتاب، والصواب في إحدى النسخ بالهامش، ومن الإنصاف أن أذكر أنّ بعضهم _وهم قلّة_ من يحسن إخراج الكتب على ما ينبغي لها من الإتقان، وقد قلّدهم في الاستكثار من جمع المخطوطات في الكتاب المراد إخراجه كثير ممن سبقونا إلى هذا المجال، وقلدناهم في قليل مما أخرجناه من الكتب، ثم خار لنا الله ووفقنا إلى طريق الصواب بفضله ومنّه سبحانه وتعالى، فسلكنا الطريق القويم، طريق أئمتنا الحديث:

اختيار أصحّ النسخ وأوثقها، ثم النصّ على ما يخالفها في المواضع المهمّة، التي يخشى فيها اللبس على القارئ، والإعراض عن الخطأ البيّن الذي لا شكّ فيه، وعن الخلاف بين النسخ فيما لا طائل تحته، والحمد لله على التوفيق." اهـ كلامه.

وعلى الباحث أن يهتمّ بعناوين المصنّف والأبواب والفصول، فيثبتها كما هي، ويثبتها بخط أكبر من خط النصّ، ويمكن للمحقق أن يزيد بعض الأبواب التي لم يبوّبها المصنّف إذا كان من باب التوضيح، لكن لا يكثر من ذلك، كما يفعله كثير.

ويمكن للباحث عند كتابة البحث أن يجمّل الكتاب في الحاشية ببعض الفوائد المهمّة التي تتعلق بالكتاب، والغالب أن تكون هذه الأشياء:

١) تخريج الأحاديث.

٢) ذكر مصادر أقوال المؤلف وتوثيقها.

٣) تخريج الشواهد والأشعار والأمثلة.

٤) ترجمة موجزة للأعلام الواردة في الكتاب.

٥) شرح المفردات الصعبة.

٦) الإيضاح والتقييد والانتقاد والتنبيه على ما في الأصل إن كان مناسبا.

٥) وضع الفهارس المختلفة:

إذ فرغ المحقق من تحقيق الكتاب، فعليه أن يضع في آخر الكتاب فهارس مختلفة، كفهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة، والآثار السلفية، والأبيات الشعريّة، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات أو المواضيع.

وقد تقدم (ص/) من هذا الكتاب كيفية ترتيب الفهارس والله أعلم.

٦) وضع المقدّمات:

آخر ما يعمله المحقق هو وضع المقدّمات المتعلقة بالمحقَّق، وتشتمل على أمور منها:

١) سبب اختيارك لهذا الكتاب. ٢) الشكر والتقدير لمن تعاون معك وغيرهم.

٣) ترجمة مختصرة للمؤلف مع ذكر مصادر الترجمة.

٤) ذكر موضوع الكتاب وقيمته العلميّة. ٥) منهجيّته في التحقيق وأعماله.

٦) التحقّق من صحّة الكتاب واسمه ونسبته إلى مؤلفه.

٧) وصف المخطوطات التي اعتمدها المحقق مع ذكر أسماء النساخ وتاريخها وعدد أوراقها وعدد السطور في الورقة وما فيها من هوامش وأماكن وجودها إلى غير ذلك ويحسن أن يصوّر مقدماتها ويضعها في المقدّمة للتوثيق، والله أعلم بالصواب.

تنبيه:

ينتبه المحقق الرموز الموجودة في بعض المخطوطات، فإن للعلماء اصطلاحات في رمز بعض الكلمات، ككلمة (صح) للدلالة على أنه صحيح، وحرف (صـ) ممدودا ويسمّى ضبّة أو علامة التمريض، ويؤتى به للدلالة على أن الفظ الذي تحته خطأ، وإذا ضرب فوق اللفظ بخط فمعناه أنه محذوف، وغير ذلك من رموز المحدّثين وغيرهم والله سبحانه أعلى وأعلم.

الفَصْلُ الثَّانِي

كَيفِيَّةُ تَلخِيصِ الكُتُبِ

معنى التلخيص إبراز النصّ الأصلي بأسلوب كاتب التلخيص في عدد قليل من الكلمات مع الحفاظ على صلب النص المكتوب.

أو القيام بإعادة كتابة النص بطريقة مختصرة وتوضيح الأفكار الرئيسية.

وقد تقدّم أن من مقاصد التأليف التلخيص والاختصار لكتب الأخيار، وقد فعله كثير من الأبرار، فقد اختصر بعضهم الكتب الحديثية كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما، وقد اختصر بعضهم بعض الكتب المهمة وفوائدها.

يقول الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/١٢٩-١٣٠): "ولذا تَجِدُ بعضَ أهل العلمِ يخَتَصِرون الكتبَ، فتجد العالمَ الفلاني اختصر كتاب كذا، وكتاب كذا. لماذا هذا الاختصار؟

الاختصار نوع فهم للمختصر، لذلك انتخاب طالب العلم من كتب أهل العلم ما ينفعه من فهم العلم مهمّ جدّا." ([1])

---

[1]) وقال الشيخ العالم عبد الكريم الخضير في فتاواه نور على الدرب (١٤٣٢/٣/٢): "اختصار الكتب بالنسبة لطالب العلم من وسائل تحصيل العلم، فبعض الكتب يصعب إلمام طالب العلم بجميع أطرافها، لا سيما ما فيه طول، ولذا يوجه طلاب العلم إلى أن يختصروا بأنفسهم، ويسأل كثير منهم: ما أفضل اختصار لتفسير ابن كثير؟ ما أفضل اختصار لتفسير الطبري؟ ما أفضل اختصار لكتاب كذا وكذا؟

إذا أردت أن تستفيد من الكتاب وتستحضر مسائل الكتاب فاختصره أنت، يوجه بهذا، لأن الاختصار يثبت هذا العلم، ويكون على ذكر مما أثبت، كما أنك على ذكر مما حذفت، وإذا اعتمدت على مختصر الآخرين فقد يحذف

وما زال العلماء يختصرون كتب غيرهم من الأصفياء لما لها من الأهمية وتقريب العلوم لدى الأمة، وتمكين القارئ من الاستيعاب والتركيز والقدرة على التقاط العناصر المهمّة، وحفاظ الوقت مع الاستفادة، وتوليد الثقة في النفس بفهم الكتاب، وغير ذلك من فوائد التلخيص والاختصار، ولكن ليس كل اختصار اختصارا بل الاختصار ما روعي فيه منهجية البحث وخطواته، وها أنا ذا أشير إلى بعض خطواته: ([1])

خطوات التلخيص:

١) قراءة الكتاب كاملا:

الخطوة الأولى التي يقوم بها الملخِّص أن يقرأ الكتاب المراد تلخيصه قراءة كاملة بتمعّن وفهم واستيعاب، لكي يتمكن منها تحديد الفوائد الرئيسية في النص، ووضع خطوط تحتها، وأن يعيد الصياغة بطريقة جيّدة، ولا يمكن ذلك إلا بأن يكون على اطلاع عميق بجميع تفاصيل الكتاب، وأن يكون قد قرأه عدّة مرات، وأفادني بعض مشايخي أن هناك نظرية جميلة لعبد القاهر الجرجاني في قراءة الكتب، وذلك بأن يقرأ الملخص الكتاب (١٢) مرَّة، وأن يحدّد أوراقا معيَّنة يقرؤها ولا يخالفها، لا تقل عن ثلاث، ولا تزيد على عشر، وأن يحدّد كذلك الوقت الذي يقرؤها، وقد

شيئا هو بالنسبة له ليس بمهم، وبالنسبة لك في غاية الأهمية، ومع ذلك إذا أحضرت ذهنك وأنت تختصر، فأنت تستوعب ما تقرأ وما تكتب وما تثبت وما تحذف، فالاختصار من أعظم وسائل تحصيل العلم، كما أنه يستعان على تثبيت العلم بالكتابة، ((قيّدوا العلم بالكتابة)) والاختصار نوع من الكتابة، وهو كتابة لما يراد اختصاره من كتب أهل العلم."

[1]) استفدت أكثر هذا المبحث من مقال نشر في منتديات جامعة الملك عبد العزيز رحمه الله بعنوان (كيف تلخص كتابا).

جرَّب كثير هذه الطريقة فاستفادوا، كذا قال لي بعض مشايخ دار الحديث بدماج، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

٢) تمييز الفوائد المهمّة من غيرها:

فلابد للملخِّص أن يحدّد الفوائد الرئيسية للكتاب بحيث يميّز بين ما هو مهمّ وبين ما ليس بمهم، ولا يتعلق بالموضوع، ويحذف كل ما هو ليس من الضروري للكتاب، فيحذف الأمثلة الكثيرة والاستطرادات والهوامش وغيرها مما لا يحتاج إليها.

ويمكن أن يلخص الفوائد المهمَّة ما يأتي:

١) التعريفات ب) التقسيمات، جـ) الإجماعات والاتفاقات، د) الأسباب والتعليلات، هـ) الشروط و) الأركان، ز) الضوابط، حـ) الفروق، ط) القواعد المطردة، ي) الفوائد المتشابهة، س) النوادر العلمية.

وعليه أن يركّز المواطن التي تبدو فيها الأهمية، فيرتب الفوائد الأهم فالأهم، كما أن عليه أن يحاول الإيجاز والابتعاد عن الشرح المطوّل لأنه أساس التلخيص.

٣) كتابة التلخيص:

إذا انتهى الملخِّص من الخطوة الثانية فلم يبق له إلا أن يكتب التلخيص بحيث يجعل الملخَّص جانبا عنده، ثم يبدأ التلخيص مع كتابة اسم الملخص ومؤلفه، وبيان منهجية صاحب الكتاب الأول، والإشارة إلى التقسيم الذي اعتمده المصنف أبوابا وفصولا.

وينبغي عند تلخيص الكتاب المحافظة على جعل التلخيص مختصرا شاملا، أي يشتمل على أفكار الكتاب كاملا، ولكن بصيغة مختصرة.

وعليه أن يستخدم ألفاظا واضحة سالمة من التعقيد اللفظي والمعنوي، فيوضح الجمل أو المعلومات التي ما هي واضحة، مع محافظة تناسق الكتاب، والله أعلم.

ويستحسن التوازن بين فقرات التلخيص بحيث لا يطوّل بابا أكثر من الآخر إلا لفائدة مهمّة يراها الملخص.

٤) مقارنة التلخيص بالنص الأصلي:

وذلك للتحقق من صحة التلخيص للأصل، وإجراء التعديلات المناسبة، وله أن يطلعها غيره ليصوبوا له، والحمد لله رب العالمين.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

كَيفِيَّةُ تَحضِيرِ الخُطبَةِ ونَحوِهَا

الخطبة هو الكلام المنثور الذي يلقى الخطيب من المنبر، ويقال: "خطبت على المنبر خطبة" وأما الخطابة هي ملكة تعين صاحبها على إقناع المخاطبين في أيّ أمر يدّعي أنه غرض صحيح. (١)

"وللخطَابة غايةٌ ذاتُ شأنٍ خطيرٍ، وهي إرشاد الناس إلى الحقائق، وتشويقِهم إلى ما ينفعهم في هذه الحياة، وفي تلك الحياة.

والخطابة معدودةٌ في وسَائلِ السِّيَادَة والزَّعَامة، وقد عُنِي الإسلام بالخطابة إذ شَرَعها في أيام الجُمَع والأعياد ومواسم الحَجّ، شَرَع الخطابةَ وما شرعها إلا ليتولاها ذو نَبَاهَةٍ وعِلْمٍ وبلاغة.

يتولاها ذو نَبَاهَة ليكون بصيرًا بما يطرأ على نظام الجماعة مِنْ خَلَلٍ، وبما يَنصِبُه أعداؤُها من مكايد، وبما يُبَيِّتُهُ منافقوها من تضليل.

يتولاها ذو عِلْم حتى يُفَرِّق بين المعروف والمنكر، ويُمَيِّزَ الأوهام من الحقائق، ويكون إرشادُه مملوءًا بالمواعظ الحسنة، والحكم السامية.

يتولاها ذو بلاغة ليختار مِنْ أساليب البيان ما تألفُه الأذواقُ، وتنفتح له الصُّدُور.

---

١) يقول الأستاذ محمد الخضر حسين في الخطابة عند العرب (ص/٩): "أما الخطَابة في لسان الأدباء والبلغاء، فهي: إلقاء الكلامِ المنثورِ سَجْعًا أو مُرْسَلاً؛ لاستمالةِ السامعين إلى رَأْيٍ، أو ترغيبِهم في عمل، وهذا ما يريدونه عندما يذكرون الخطابة ويقولون: فلانٌ يقومُ على الخَطَابة أكثر مما يقوم على الكتابة." تحفة الخطيب للحاشدي (ص/٨).

وكذلك كانت الخطابة يوم كانت اللغة في حياتها الزاهرة وكان الخطباء كما ولدتهم أمهاتهم أحرارا.

ففي الخطابة شرفٌ عظيمٌ، وشَرَفُها في أن يكونَ القائمُ عليها نبيهًا عالِمًا بليغًا.

قد يبلغ الخطيبُ بِحِذْقِه في فنون البيان، أن يريك الباطلَ في صورة الحق، ويخيّلَ إليك الشقاءَ سعادةً.

وهذا لا يُزرِي بقَدْر الخطابة، وإنْ هي إلا ككثيرٍ من وسائل الخير التي قد يذهبُ بها بعضُ الناس في غير مذهبِها، ويَضَعُها فيما ليس من شأنها، ومَثَلُهَا في هذا مَثَلُ السَّيْف، تَهَزُّه يدُ العَدْل لتضرب به الباطلَ مرَّةً، ويَهزُّه الباطلُ ليسطو به على الحقِّ مرَّةً أخرى." ([1])

ولذلك اشترط العلماء للخطابة شروطا مهمّة، لابدّ أن يعتبر بها، ولا يعطاها إلا من توفرت فيه، لما فيه من سلامة البلاد والعباد.

يقول الشيخ القاسمي في إصلاح المساجد (ص/٦٩):" يشترط في الخطيب أن يكون:

"عالما بالعقائد الصحيحة" حتى لا يزيغ ويؤذي الناس بسوء عقيدته في درك ظلمات الضلال فتسوء العقبى.

"وعالما بالفروع" كي يصحح العبادات بما علمه من علم الفقه ولأنه عرضة يسأله المأمومون في الأحكام فيجيبهم عن حقيقة ويهديهم بنور الشريعة إلى صراط مستقيم لا يهرف ويخبط خبط عشواء في أمور الدين بجهالاته كأغلب الخطباء والأئمة اليوم فرحماك اللهم رحماك.

---

[1]) من كلام الشيخ محمد الخضر حسين في الخطابة عند العرب (ص/١٠-١١)

"واللغة العربية" وبالأخص علم الإنشاء كي يقتدر على تأليف كلام بليغ وتنسيق درر مضيئة يشرق نور أسرارها على أفئدة السامعين، فيسحرهم ببديع لفظه ويختلب ألبابهم بجواهر آيات وعظه.

"وأن يكون نبيهًا" كي لا تعزب عليه شاردة إلا أحصاها ولا واردة إلا استقصاها ولينظر بمنظار التأمل والانتقاد ويغوص في بحار الشريعة فيستخرج لآلئ الأحكام ودررها من غير ما يعتريها تشويه ولا يشوبها كلل.

"وإن يكون لسنًا" فصيحًا منطلق اللسان معبرًا عما يخطر بباله من المعاني الكامنة في ضميره يبرز ما انطوت عليه السريرة من جليل النصائح وجميل الإرشادات مما يكفل السعادة للعباد.

"ووجيهًا" تهابه القلوب وتجله العيون وتعظمه النفوس يهابه الصغير ويوقره الكبير حتى يكون لكلامه تأثير ويجد له سميعًا يعي ما يقال ويعمل بما يسمع.

"وصالحًا" تقيا مهذبا ورعا قنوعًا زاهدًا غير متجاهر بمعصية ولا متلبسًا بمخالفة يفعل ما يقول فإن ذلك أدعى إلى قبول الموعظة منه." (١)

---

١) وعقبه العلامة الألباني في تعليقه عليه بقوله: "قلت: لقد فات المصنف رحمه الله تعالى أن يضم إلى الشروط المذكورة شرطًا آخر مهمًا أخل به كافة الخطباء في عامة البلدان مع الأسف، ألا وهو أن يكون عالمًا بالسنة عارفًا بما صح فيها مما لم يصح، حتى لا يكون سببًا لإذاعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين الناس، فيضل ويضلوا به، وما أكثر الأحاديث الواهية التي ينشرونها بمناسبة بعض المواسم المبدعة وغيرها."

وقد نقل القاسمي في قواعد التحديث (ص/٣٩) فتوى لابن حجر الهيثمي في هذه المسألة ونصّها: "وسئل رضي الله عنه في خطيب يرقى المنبر في كل جمعة، ويروي أحاديث كثيرة، ولم يبين مخرجيها، ولا رواتها فما الذي يجب عليه؟

فأجاب بقوله: ما ذكره من الأحاديث في خطبه من غير أن يبين رواتها، أو من ذكرها، فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث أو بنقلها من مؤلفه كذلك؛ وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث، أو في خطب ليس مؤلفها كذلك فلا يحل ذلك! ومن فعله عزر عليه التعزير الشديد. وهذا حال أكثر الخطباء فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها، وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث

تحصيل الخطابة:

وأحسن طريق يحصل بها الخطابة لمن يريد كسبها التمرّن والتدرّب عليها يوما بعد يوم، إذا الخطابة لا يُحكِم صُنعَها إلا من يأخذ بها خاطِرَه يومًا فيومًا، ويُروِّضُ عليها لسانَه في هذا المَجْمَعِ مَرَّةً، وفي ذلك المَجْمَعِ مَرَّةً أخرى. (١)

يقول الشيخ علي محفوظ في فن الخطابة (ص/١٩): "لا يحصل على ملكة الخطابة إلا من أحكم وسائلها وسلك سبيلها وتدرّب عليها يوما فيوما، وقد راض عليها لسانه في النوادي العامة والجموع العظيمة، وإن راعه الموقف أوّلا أمنه آخرا، فقديما قيل: من وقف حيث يكره وقف حيث يحب".

ومن تأمل في كتب الأدب يجد أن الأدباء من المتقدّمين وغيرهم كانوا يتدرّبون على الخطابة، بل يعلّمون أبناءهم كيف يخطبون، إذ هي صناعة من الصناعات كالكتابة، فلا أعلم وجها لمن منع تعلّمها وتعليم الطلّاب لها، ففي العقد الفريد (١٤٦/٤): "أن بشر ابن المعتمر مرّ بإبراهيم بن جبلة بن مخرمة السكوني الخطيب، وهو يعلم فتيانهم الخطابة؛ فوقف بشر يستمع، فظنّ إبراهيم أنه إنما وقف ليستفيد، أو يكون رجلا من النظارة؛ فقال بشر: اضربوا عما قال صفحا،

أصلًا أم لا فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك، ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه".

ثم قال: "فعلى هذا الخطيب أن يبين مستنده في روايته فإن كان مستندًا صحيحًا فلا اعتراض عليه وإلا ساغ الاعتراض عليه بل وجاز لولي الأمر –أيد الله به الدين وقمع بعدله المعاندين– أن يعزله من وظيفة الخطابة زجرًا له عن أن يتجرأ على هذه المرتبة السنية بغير حق"

١) الخطابة عند العرب (ص/١٨)

واطووا عنه كشحا. ثم دفع إليهم صحيفة من تنميقه وتحبيره، تحتوي شيئا من آداب الخطابة" (١)

تحضير الخطبة ونحوها:

أولا: لابد أن تشتمل الخطبة الدينية بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية وأقوال العلماء النيرة وتعبيرات الخطيب الجيّدة.

وذلك لأن الله سمى الخطبة ذكر الله جل وعلا، فقال: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [(٩) الجمعة] فدلّ على اشتراطه فيها.

ثانيا: يجتهد الخطيب أن تكون خطبته قصيرة لا تتجاوز نحو (٢٠) أو (١٥) دقيقة لأن الإطالة آفتها، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم أن يقتصر الخطبة، ففي مسلم برقم (١٧٨٢) عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: "إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ، مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَاقْصُرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا»". (٢)

ثالثا: عند تحضير الخطية لابدّ أن يكون "ساعة نشاطك وفراغ بالك وإجابتها إياك، فإنّ قليل تلك الساعة أكرم جوهرا، وأشرف حسبا، وأحسن في الاستماع،

---

١) يقول الأستاذ محمد الخضر الحسين في الخطابة عند العرب (ص/١٦): "وإذا كانت الخطابةُ صناعةً تتعاصَى على طُلابها إلا أن يأتوها عن طريق الدُّرْبَة والممارسة، فمن اللائق برجالٍ يتقلَّدون في هذه الأمة أَمْرَ التعليم، أن يفرِضُوا لها من أوقات الدراسة نصيبًا كافيًا، حتى تُخرِجَ لنا هذه المعاهدُ والمدارسُ خطباءَ يقودون الأمة إلى حيث تلقى السِّيَادة والعَظَمة."

٢) وفي سبل السلام للصنعاني (٤٠٣/١): "وَإِنَّمَا كَانَ قِصَرُ الْخُطْبَةِ عَلَامَةً عَلَى فِقْهِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ هُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى حَقَائِقِ الْمَعَانِي وَجَوَامِعِ الْأَلْفَاظِ فَيَتَمَكَّنُ مِنْ التَّعْبِيرِ بِالْعِبَارَةِ الْجَزْلَةِ الْمُفِيدَةِ."

وأحلى في الصدور، وأسلم من فاحش الخطأ، وأجلب لكل عين من لفظ شريف، ومعنى بديع." (١)

ثم إذا أراد الشخص تحضير الخطبة وغيرها فله أن يمرّ بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: اختيار الموضوع:

إن موضوع الخطبة هو لبها وروحها، وبحسب الموضوع يكون تفاعل السامعين، مع الحرص على الاجتهاد في أن يكون الموضوع نافعا للناس ذا هدف يهم السامعين، صادرا من شعور قلبي صادق، يناسب الزمن الذي يطرح فيه، يركز فيه على الأساسات والقضايا الكلية للموضوع، مع الحرص على الشمولية والتركيز والترابط وعدم التكرار إلا لحاجة، ومراعاة التبكير في اختيار الموضوع حتى يكون أدعى لضبطه وإتقانه. (٢)

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (١/١٧٩) وهو يذكر هدي النبي ـصلى الله عليه وسلمـ في خطبه: " وَكَانَ يَخْطُبُ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِمَا تَقْتَضِيهِ حَاجَةُ الْمُخَاطَبِينَ وَمَصْلَحَتُهُمْ." (٣)

المرحلة الثانية: الجمع:

أي أن يجمع الخطيب ما يتعلق بموضوع خطبه من الأدلة وغيرها من الحقائق مما يريد أن يذكره في خطبته، فيجمع:

---

١) العقد الفريد (٤/١٤٦)

٢) انظر خطب الجمعة ومسؤوليات الخطباء (ص/٨)

٣) وقال (١/١٨١): " وَكَانَ مَدَارُ خُطَبِهِ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِآلَائِهِ وَأَوْصَافِ كَمَالِهِ وَمَحَامِدِهِ، وَتَعْلِيمِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، وَذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْمَعَادِ، وَالْأَمْرِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَتَبْيِينِ مَوَارِدِ غَضَبِهِ وَمَوَاقِعِ رِضَاهُ، فَعَلَى هَذَا كَانَ مَدَارُ خُطَبِهِ."

أولا: بعض الآيات القرآنية المتعلق بموضوعه، مستعينا بالكتب المؤلفة في هذا الشأن ككتاب نضرة النعيم، وكتاب جمع مواضيع القرآن أو نحوه.

ثانيا: بعض الأحاديث النبوية والأثار السلفية المتعلقة بالموضوع.

ثالثا: أقوال أهل العلم من المفسرين وشراح الحديث والبحث عن الموضوع في كتب أهل العلم والفقه في الدين وإذا كان الموضوع فقهيا رجع إلى كتب الفقه وإذا كان في الآداب رجع إلى كتب الآداب، وإذا كان الموضوع عن ظاهرة معاصرة. حسن بالخطيب أن يرجع إلى كلام الثقات الذين يعتنون بالتثبت من صحة المعلومات. ([1])

المرحلة الثالثة: التنقيح والتهذيب:

بأن يرتب الخطيب وغيره ويضم شتات الموضوع في نسق واحد متسلسل الأفكار والجمل والعبارات. بأسلوب جميل يعطي المعنى حقه واللفظ حقه، ويعتني بهما، "وعليه أن يعرف أن تحسين اللفظ يجب أن يكون بجوار إحكام المعنى، وأنه لا غنى له عن المعنى المحكم؛ لأنه عمود الكلام والمقصد الأسمى، ولا عن اللفظ؛ لأنه بهاء القول وزينته، وعليه ألا يتكلف في اختيار اللفظ بل يجب أن يكون كلامه منسجما، متآخي النبرات، لا تنبو ألفاظه، ولا تتجافى عباراته، ولا يلجا في أسلوبه إلى العامية.([2])

---

[1]) انظر خطب الجمعة ومسؤوليات الخطباء (ص/٩)

[2]) وذلك لأن لكلمات الخطيب أثرا في أذن السامع، ولنبراتها وقع في نفسه؛ فالسامع للخطيب يذوق، ويسمع ويفهم ويلاحظ النطق، ولذلك يجب أن تكون ألفاظ الخطبة سهلة النطق، لا يتعثر اللسان في إبرازها، ولا تتزاحم حروفها، وأن تكون ذات رنين خاص يهز أوتار النفس ويثير الشعور، ويجب أن تكون مقاطع الخطبة ذات وقع مؤثر، يلذ السمع، ويجمل الكلام." مقتبس من الخطابة الإسلامية المؤلف: عبد العاطي محمد شلبي، عبد المعطي عبد المقصود (ص/٢١)

ويمكن أن يقسّم الموضوع كالتالي:

١) الديباج:

وهو أن يفتح الخطبة بحمد الله والثناء عليه والشهادتين وغيرها مما ورد في خطب النبي صلى الله عليه وسلم. كما ورد ذلك في حديث جابر رضي الله عنه أنه قال: " قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، ثُمَّ قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ". (١)

ثم بعد ذلك يأت لفظ أما بعد، مع لفظ فيها جلب انتباه كقوله: أيها الناس، عباد الله.

٢) المقدّمة:

وهي مبدأ الخطبة في الحقيقة، ويعنى بها الكلام الذي يقصد منه تهيئة نفوس السامعين، ولابدّ فيها أن يشير إلى موضوعها، ويلوح بالقصد منها، وقد قيل قديما: "خير الكلام ما شوّق أوله إلى سماع آخره." (٢)

---

١) وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (١/١٧٩) وهو يذكر هدي النبي _صلى الله عليه وسلم_ في خطبه: " وَكَانَ لَا يَخْطُبُ خُطْبَةً إِلَّا افْتَتَحَهَا بِحَمْدِ اللَّهِ. وَأَمَّا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ يَفْتَتِحُ خُطْبَةَ الِاسْتِسْقَاءِ بِالِاسْتِغْفَارِ، وَخُطْبَةَ الْعِيدَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ فَلَيْسَ مَعَهُمْ فِيهِ سُنَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَتَّةَ، وَسُنَّتُهُ تَقْتَضِي خِلَافَهُ، وَهُوَ افْتِتَاحُ جَمِيعِ الْخُطَبِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ. "

٢) يقول ابن الأثير في المثل السائر (٢/٢٢٤): " وإنما خصت الابتداءات بالاختيار لأنها أول ما يطرق السمع من الكلام؛ فإذا كان الابتداء لائقا بالمعنى الوارد بعده توفّرت الدواعي على استماعه، ويكفيك من هذا الباب الابتداءات الواردة في القرآن، كالتحميدات المفتتح بها أوائل السور، وكذلك الابتداءات بالنداء، كقوله تعالى في مفتتح سورة النساء: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ وكقوله تعالى في أول سورة الحج: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ فإن هذا الابتداء مما يوقظ السامعين للإصغاء إليه."

ومن الخطباء من يفتتح بآية أو حديث تتعلق بموضوع كلامه. وهو حسن.

٣) البيان:

أي إيضاح الغرض الذي لأجله انتصب الخطيب، "وهو الذي يستغرق معظم وقتها، وأفكارها، فينبغي على الخطيب مراعاة ما يلي:

٧) أن تكون الأفكار منظمة، ومسلسلة، ومترابطة ووافية.

بـ) أن يحسن الاستشهاد على كل فكرة في موضعها.

جـ) أن يتجنب الاستطراد الذي يخرجه عن الموضوع إلى موضوع آخر فآخر.

د) أن يحرص على ربط الموضوع بالواقع ودنيا الناس، وآثاره في الحياة التي نعيشها." [١]

فمثلا: إذا كان الخطبة حول الصلاة فيبدأ بتعريف الصلاة ثم أهميتها وفضلها ثم ثمرتها وما يستفاد منها.

٤) الغاية:

أي بأن ينتقل الخطيب إلى غاية الموضوع والفائدة العملية المرجوّة منه، بالتحريض والحث على الشيء أو التحذير منه، فمثلا إذا كانت الخطبة حول الصلاة فيرغب الخطيب على الحفاظ عليها وملازمتها، ويحذر من ضياعها، والتفريط فيها، مع ذكر الأدلة الواردة في العقوبات وغيرها، والله أعلم.

٥) الخاتمة:

"وهي آخر ما يلقى في ذهن المستمع، وآخر ما يتعلق بباله، وللخواتيم أهميتها العظمى في تحقيق أهداف الخطبة لذلك ينبغي على الخطيب أن يراعي ما يلي:

---

[١]) انظر الخطابة الإسلامية المؤلف: عبد العاطي محمد شلبي، عبد المعطي عبد المقصود (ص/٢٠)

أ) أن تتضمن تلخيصا للموضوع يكون جامعا مركزا يجمع أطرافه التي استغرقت معظم الوقت ليضعها أمام المستمع في كلمات مختصرة.

بـ) أن تشتمل على النتائج التي يريد الخطيب استخلاصها والتوصل إليها.

جـ) أن تشتمل على توصيات، ودعوة للعمل، والسير نحو خطوة جديدة إلى الأمام." [١]

[١]) انظر الخطابة الإسلامية المؤلف: عبد العاطي محمد شلبي، عبد المعطي عبد المقصود (ص/٢٠) وانظر كتاب الإنشاء والخطابة لابن عاشور (ص/٦٣-٦٨)، تحفة الخطيب للحاشدي والله أعلم.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

كَيفيَّةُ قراءة كُتُبِ أَهْلِ العِلْم [١]

إذا نظرت إلى كتب أهل العلم في هذا الزمن وجدتها تصلُ إلى عشرات الآلافِ في الفنونِ المختلفةِ، فهل العلمُ كثيرٌ بكثرة هذه الكتب؟

أجاب الخليفة الرشد علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–((العلمُ نقطة كثرَّها الجاهلون)) [٢] يعني أن أصل العلمِ الذي فَقِهَةُ الصحابة–رضوان الله عليهم قليلٌ، هو فقهُ الكتاب وفقهُ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا قليل بالنسبة إلى ما كَثُرَ في زمن علي–رضي الله عنه – من كثرةِ المسائلِ والتفريعات التي لا يحتاج إليها الناسُ، وكلما ازدادَ الناس بُعدًا عن الزمن الأول احتاجوا إلى ازديادٍ في العلمِ، أو ازديادِ الكُتُبِ لأجل أن يفقهوا.

فكَثُرَ التأليف وكثرَ التصنيفُ بسببِ وجودِ الجهل، لتبسيطِ العلمِ لأهله، كذلك إذا تقدم الزمنُ وجدتَ أن الكتبَ في أول الإسلام قليلة، ثم تكثُرُ شيئًا فشيئًا، وهذه الكتبُ تنوعتْ بتنوّعِ العلوم والفنون، فأوّلُ ما دُوِّن من الكتبِ بعد القرآن الكريم السنةُ النبويةُ، على اختلافِ أنواعِ التدوينِ ما بين صحائفَ محدودةٍ، إلى أشياء كثيرةٍ، ثم تلاها تدوينُ التفسيرِ عن ابن عباس –رضي الله عنهما– في الصحيفةِ

---

[١]) هذا الفصل للعلامة الشيخ صالح آل الشيخ في كتابه الطريق النبوغ العلمي (ص/١١٧) اختصرت منه مع تصرّف يسير، والله أعلم.

[٢]) ذكره العجلوني في كشف الخفاء (٦٧/٢) ولم يزد على قوله: ليس بحديث، بل من كلام بعضهم.

الصادقة التي رواها ((علي بن أبي طلحةَ)) عن ابن عباس – رضي الله عنهما – والتي قال فيها الإمامُ أحمدُ– رحمه الله –((إن بمصرَ صحيفةً في التفسير، رواها علي بن أبي طلحةَ لو رحل رجلٌ فيها إلي مصرَ قاصدًا ما كان كثيرًا))

وهذه الصحيفةُ صحيحةٌ عن ابن عباس وإنْ لم يلقَ عليٌّ بنُ طلحةَ ابن عباس، فهي مروية بالوجادة عن مجاهد عن ابن عباس، كما حرّره لحافظ ابن حجر في أول ((كتاب التفسير)) من ((فتح الباري)) ([1])

ثم صنف مصنفات في التوحيد –في العقيدة –لما ظهرت الفِرَقُ المختلفةُ من خوارجِ ومرجِئةٍ.

ثم جاءتِ الرسائلُ ومختصراتُ التصنيف في كُتُبِ أهل الحديث، وجاءت مفردةً شيئًا فشيئًا، ثم توالى الزمان، حتى صارَ لكلِّ فنٍّ كُتُبٌ كثيرةٌ.

المنهجية العامّة في قراءة الكتب:

وهذه لها مُقَدِّمةٌ، وهي أن العلم الشرعيَّ ينقسم إلى قسمين:

١–علم مقصودٌ لذاتِه.

٢–علمٌ مقصودٌ لغيرِه.

أولاً: العلم المقصودُ لذاته:

هو علمُ الكتاب والسنةِ، وهذان العِلْمانِ هما المَقْصودانِ بالأصالةِ، وبهما يُمْدحُ أهلُ العلمِ وقَالَ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة (١١)] يعني الذين فَقهوا عن الله –جل وعلا– مرادَه، وعن الرسولِ صلى الله عليه وسلم مرادَه.

---

[1]) (٤٣٨/٨) وانظر الاتقان (النوع السادس والثلاثون) (٧٣٦/٣) ط: الوزارة، والتفسير والمفسّرون (٧٧/١)

والعلمانِ المقصودانِ لذاتهما في طلب العلمِ هما:

١- علمُ التوحيد هو علمُ العقيدةِ. ([1])

٢- علمُ الحلالِ والحرام، وهو علمُ الفِقْهِ.

فهذان العلمانِ؛ التوحيدُ والفقهُ، عِلْمان مَقْصودان لذتهما.

ثانيًا: العلمُ المقصودُ لغيرِه:

وهو ما كان من العلوم الصناعية، أو علوم الآلةِ، وهي علومُ اللغةِ العربيةِ بعامةٍ؛ مثلُ: النحو، والصرف، وعلوم الاشتقاق، وعلومِ البلاغة من المعاني، والبَيان، والبديع، ومفرداتِ اللغة، وأصولِ التفسيرِ، وأصولِ الحديثِ، وأصولِ الفقهِ، والسيرةِ، والتاريخ.

فهذه العلومُ المساعِدةُ يَقْرَؤُها طالبُ العلم للتوصُّل إلى فهم العِلْمينِ المقصودَيْنِ لذاتِهما، وهما علمُ التوحيدِ وعلمُ الفقهِ.

فإذا رامَ أنْ يجعلَ الوسيلةَ غايةً، فإنه لا يكونُ فاقهًا الكتابَ والسنةَ، وإنما يكون قد قام بفرض كفائي في تعلّم وسيلةٍ مساعدةٍ لفقه الكتاب والسنةِ

ما المنهجيةُ العامةُ لقراءةِ كتبِ العلوم المقصودةِ لذاتها، والمقصودةِ لغيرها؟

المنهجية أن تَعْرِفَ وتَعْلَمَ أن لقراءتها ضَوابط:

أولاَ: أنَّ أيَّ علمٍ له كتبٌ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

١-كتبٌ مُخْتَصَرَةٌ ((وهي التي تُسَمَّى المُتونَ))

٢-وكتبٌ مُتوسطةٌ.

٣-وكتبٌ مُطَوَلةٌ.

فالتفسيرُ، والتوحيد، والحديثُ، والفقهُ لها ذلك التقسيمُ.

---

[1]) أي أن مقصدهما واحد، وإلا فعلم العقيدة أوسع من علم التوحيد على اصطلاح اليوم.

فمَن رام المُطَوَّلَ قبلَ المُختصر أدى ذلك إلى فُقْدانِه مَنْهَجيةً مهمةً في استقرار الأصولِ.

فالمختصراتُ لها فائدةٌ مهمّة، وهي: تَثْبِيتُ أصولِ العلمِ، كالبناءِ الذي لابدَّ له من القواعدِ التي يَقُومُ عليها، فلا يُدِيمَنَّ النظرَ في المُطَوَّلاتِ.

فإذن أولُ المنهج العامَّ في قراءة كُتُبِ أهل العلمِ بعامةٍ أن يكونَ ثَمَّةَ انتقالٌ من المختصر إلى المُطَوَّلِ.

أخطاءُ في تطبيق هذا الضابطِ:

لا يَحْسُنُ في طالب العلم المُبْتدِئ أن يقولَ: قرأْتُ «فتح الباري» أو قرَاْتُ «المُغْنِي» أو قرأْتُ «المجموعَ» أو «المُحلَّى».

أولاً: المنهجية في القراءة أن تْبدأ في قراءة المُخْتَصَرَاتِ، فإذا وجَدْتَ في نفسِك أنك قد أحْكَمْتَها، وضبَطْتَها، وتصَوَّرْتَ مسائلَها، انْتَقلْتَ منها إلى الكتبِ المتوسِّطةِ، فإن أحكمْتَها تَنْتَقِلُ بعدَها إلى كتبِ في المُطَوَّلاتِ

ولا مانعَ إذا أردت قراءتك مسألة في المطولاتِ تكونُ قد أشْكَلَتْ عليك عند قراءتك لها في المختصرات، بل الممنوعُ هو إدمانُ النظرِ في المُطَوَّلِ دون إحكام المُخْتَصَرِ.

فالتأسيسُ في طلب العلمِ لابدَّ له مِن تدرُّجٍ يَقُومُ عليه.

فمثلاً بعضُ طلبة العلم، يرجحُ دائما ما في شروح كُتُب الحديث على ما في الشروح المطولة في كتب الفقه لأن شارحَ الحديثِ عندهم أكثر استقلالا وأميل للاجتهاد من الذي ألَّف في الفقه، فينظر إلى أن ترجيحَ صاحب كتاب الحديث أوثق من ترجيح صاحب كتاب الفقه، وهذا ليس صوابًا على إطلاقه.

ثانيًا: لابدَّ لطالب العلم عندَ القراءة مِن معرفةِ مذهبِ المؤلف؛ وكتابه المُؤَلَّف؛ فبعض العلماءِ يكونُ تأليفه بحسَبِ نَزْعَتِه المذهبيةِ.

وقد يُرَجِّحُ بعضُ طلابِ العلمِ شروحَ كتبِ الحديثِ على كتبِ الفقهِ، فيَرَى أنَّ ترجيح الحديث هو الصحيحُ، وهذا ليس على إطلاقِه، فقد يَنْزِعُ صاحب الشرحِ في شرحِه للحديث إلى مذهبه الفقهيَّ، ويكونُ الصوابُ خلافَ ما رجَّحه.

فمثلاً: النوويُّ في شرحِ «صحيح مسلمٍ» رجَّحَ مذهبَ الشافعية في الفقهِ، وفي أصول الفقهِ. (١)

وقد يُرَجِّحُ شارحُ الحديثِ كثيرًا من المسائلِ، فيَذْهَبُ فيها إلى قولٍ، والصحيحُ خلافُه؛ لأنه رجَّحَ بِناءً على صحةِ الإسناد أو صحة الحديثِ.

وهذا لا يكفي في الفقه بل الأهمُّ أن ننظرَ في وجهِ الاستدلالِ من الحديث؛ كيف استنبطَ الحكم من الدليلِ وهذا يُرْجَعُ فيه إلى علمِ أصولِ الفقهِ.

والحكمُ بصحة الإسنادِ يُرْجَعُ فيه إلى مصطلح الحديثِ وإلى علم الرجال، وعلمِ أصولِ الفقه، هذه كلّها لها تبعاتٌ ولها خلفياتٌ سابقةٌ، فتجد أنه رجّحَ الإسنادِ المذهب له في الإسناد.

فمثلا تجدُ أنّه رجّحَ صحةّ الترجمة المعروفة عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده (٢) أو يرجحُ صحةَ «بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده» (٣) أو ما أشبه ذلك.

---

١) وقد يرجح ما يخالف المذهب لقوَّة الدَّليل.

٢) انظر الكلام على هذا السند في ميزان الاعتدال (٣/٣٦٣)، وتهذيب التهذيب (٨/٤٨)، وتدريب الراوي (١/٨٢).

٣) انظر الكلام عليه في ميزان الاعتدال (١/٣٣٥)، وتهذيب التهذيب (١/٤٩٨)

وغيرُه قد ينازعهُ في ذلك، كذلك من جهة الحكم على رجلٍ، هل هو ثقة أم ليس بثقةٍ، هل هو صدوق أم هو يَهِمُ؟ هل هو مقبولُ الرّواية في هذا الباب أم ليس بمقبولِ الّروايةِ؟ هل هو مقبولُ الرواية عن هذا الشيخ أم ليس بمقبول الرواية عنه؟ وهذا مما يدخل في علم علَلِ الحديث.

إذن ربما يُضَعِّفُ الشارح الحديثَ، أو يُصَحِّحُه بِناءً على أصولٍ عندَه في مصطلحِ.

وكذا في ترجيحِه للمسألةِ رجَّحَ فيها على ما عنده من أصولٍ يَقُومُ عليها مذهبُه الفقهيُّ، فيقالُ مثلاً: رجَّحَه الحافظُ ابن جحر أو النوويُّ.

وكذا في ترجيحه للمسألةِ بناء على مذهبهِ في أصولِ الفقه.

فيقُالُ مثلاً: رجَّحَه الحافظُ ابن حجرٍ، أو النوويُّ.

المطلوبُ أن تنتبه إلى الفرقِ ما بين وجهِ الاستدلال، وما بين حكمِ صاحبِ الكتاب، وهذه مسألةِ كبيرة تُدْخِلك في أنواع من البحث في قراءة كتبِ أهلِ العلمِ.

هناك مسائل يَكون الخَلَلُ فيها من جهةِ العقيدةِ راجعًا لأسباب:

١-عدمُ إحسان تطبيق أصولِ الفقه.

٢-أو عدمُ معرفة هَدْي السلفِ فيها.

٣-أو أن المُؤَلِّفَ لم يُكْمِلِ الآثار في هذا لبابِ

إذن: لابدَّ من الانتباه إلى الفرقِ ما بينَ وجهِ الاستدلال، وما بينَ حكمِ صاحب الكتابِ.

فالضابطُ العامُّ: هو أن تتبيَّنَ منهجَ المؤلفِ.

فليس كلُّ عالمٍ رجَّح مسألة تكونُ راجحةً، بل لا بد من صحة الدليلِ، ورجْحانِ الاستدلالِ.

متى يكونُ القولُ راجحًا؟

يكون القول راجحا إذا كان الاعتراض عليه أضعف من الاعتراض على القولِ الثاني، وهذا تجدُ أن المسائلَ التي يَكونُ فيها القولُ صوابًا مُطْلَقًا، والقولُ الآخرُ خطأً مطلقًا قليلٌ.

وإنما أكثرُ المسائل هي التي يكونُ فيها وجهُ ونظرٌ لكلا القولين، ولكن ما يُرَجِّحُ أحدَهما على الآخر إنما هو ضعفُ الاعتراض على أحد القولين، فيكون راجحاً على القول الآخرِ.

ثالثًا: على طالب العلمِ أن يَتَنَبَّهَ في المسألةِ التي يَقْرؤُها إلى لغةِ العلمِ:

فالعلمُ له لغةٌ، وله مُصْطَلَحٌ، فأهلُ العلمِ دَوَّنوا العلمَ بلغةِ العلمِ، وليس بلغتِهم في زمانهم حتى يَتَوَاصَلَ العلمُ زمنًا بعدَ زمنٍ.

فالعلم له ألفاظٌ، فيجبُ فهم العلمِ بالوعاء الذي احتوى تلك الألفاظُ.

فالألفاظُ وعاءٌ للمعاني، فكلُّ لفظٍ في كتبِ أهل العلمِ لا يَسُوغُ أن يُفْهَمَ إلا بما هو مقرَّر في ذلك العلم؛ فإنه إن لم يفهم على ذلك كان فهمُه على غيرِ مراد أهل العلمِ.

كيف تُدْرَكُ تلك الألفاظُ؟

تُدْرَكُ بِطلبِ العلمِ على أهلِه، [١] فيقالُ للمتعلِّمِ: أما مرادُهم في الفقهِ بهذه الكلمةِ فهو كذا وكذا، وأما مرادُهم بهذه الكلمة في العقيدةِ فهو كذا، وهكذا في سائر العلومِ.

---

[١]) قيل: العلم ما أخذ من أفواه الرجال، لأنهم يحفظون أحسن ما يسمعون، ويقولون أحسن ما يحفظون. تعليم المتعلّم (ص/١٢٣). ثم لا بدّ من أن تأخذ كلّ فنّ عن أهله. انظر طلب العلم وطبقات المتعلّمين للشوكاني (ص/٤٢)

رابعًا: إنَّ كُتُبَ أهل العلمِ المُطَوَّلةَ، والمُتَوَسطةَ، والمختصرةَ تَحْتاجُ من طالبِ العلمِ عندَ القراءةِ فيها إلى تدوينٍ للمُهِمّ منها.

فلا بدَّ مع القراءة من تقييدِ وكتابةٍ، ولذا تَجِدُ بعضَ أهل العلمِ يخَتَصِرون الكتبَ، فتجد العالمَ الفلاني اختصر كتاب كذا، وكتاب كذا.

لماذا هذا الاختصار؟

الاختصار نوع فهم للمختصر، لذلك انتخاب طالب العلم من كتب أهل العلم ما ينفعه من فهم العلم مهمّ جدّا، فيأخذ طالب العلم في قراءته للكتب الفوائد، ويجعلها في دفتر مستقلّ، تترقّى معك هذه الفوائد في ترقّيك في طلب العلم.

تكتبها تارة بالعنوان، وتارة بالتفصيل، فتقرؤها مرات، حتى تتأصل لديك، ويكون ما بعدها من العلم يسيرا عليك." اهـ المراد منه بتصرّف يسير، والحمد لله رب العالمين.

الفَصْلُ الخَامِسُ

كَيْفِيَّة قراءة كُتُبِ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيمِيَّةِ(١)

إن هذا الموضوع عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وشيخ الإسلام له مؤلفات كثيرة وكلام كثير سواء في مسائل الاعتقاد، أو في الفقه، أو في التأصيل، أو في التفسير وفي شَتَّى العلوم الشرعية الأصلية. (٢)

وُصِف شيخُ الإسلام – رحمه الله تعالى – بأنه إذا تَكَلَّم في فَنٍّ ظُنَّ أنه لا يُحْسِن إلا ذلك الفن، فإذا تكلم في الفقه فهو حامل رايته، وإذا تكلم في العقيدة فهو حامل رايتها، وإذا تكلم في التفسير فكأنه لا يحسن إلا التفسير، وهكذا في شتى العلوم، حتى إنه حقق بعض المسائل النحوية واللغوية، وكان قوله فيها هو الصواب، رحمه الله تعالى. (٣)

---

١) أصله محاضرة لفضيلة الشيخ العلامة صالح آل الشيخ، وقد طبع في سلسلة المحاضرات العلمية (٥٦٧/٤) وقد اختصرتها مهما أمكن، والله المستعان.

٢) وكلامه – رحمه الله تعالى – على مكانته عميق غزير كثير الفوائد، جم العوائد، ولكن أكثر كلامه يحتاج إلى تبصر ونظر، ويحتاج إلى من يكون عَالِمًا بالعلوم الشرعية أو طالبَ علمٍ فيها حتى يفهم مرادَه في كلامه. من المحاضرة.

٣) وكان إذا ناظَرَ أو تَكلَّم مع أحد المتخصصين في فن من الفنون أفاده بأشياء لم تكن عنده، فإذا تكلم مع الفقهاء أفادهم بأشياء، وإذا تحدث مع المتكلمين أو الفلاسفة أو الصوفية أفادهم بأشياء من العلوم لم تكن عندهم، وهذا شيء مشهود له به. من المحاضرة.

إن شيخ الإسلام ابن تيمية إمام أَثَّر في العالم، وأثر في المسلمين، وجدَّد الدين، فهو مجدد المائة السابعة؛ وذلك لأنه نَصَر عقيدة السلف الصالح بمفهومها العام، ونصر ما قرره أئمة السلف بعد أن اندثر كلامهم إلا عند قليل من الناس، لهذا نقول: إن فهم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ينبني على أشياء، وأن القارئ لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية يحتاج إلى قراءة بعد العلم بهذه الأشياء، أمَّا أن يكون قارئًا لكلامه كأنه يقرأ في صحيفة، أو كأنه يقرأ كلام مثقف، أو كأنه كلام طالب علم عادي، فهذا يحدث من اللبس والخلل ما رأينا بعضه.

فكلام شيخ الإسلام ابن تيمية تميز بمزايا:

١) أنه – رحمه الله تعالى – كان يوجز الكلام في مسألة في موضع، ويبسطها في موضع آخر، فتجده في بعض المواضع يقول: وقد بسطنا هذه المسألة في موضع آخر. ويَكْثُر ذلك منه.

فإذن كلامه فيه اختصار في موضع وفيه بسط في موضع آخر، وما اختصره يكون هو زبدة كلامه، وما طَوَّل فيه يكون تفصيلا لكلامه واستدلالا له وتنظيرًا له.

٢) أنه ألف التآليف فيما يريد، خاصة في مسائل الاعتقاد، فجعل منها تآليف مختصرة، وجعل منها تآليف مطولة، والمختصرة – كما سيأتي – هي ذريعة المطولة والوسيلة إليها، فمن لم يفهم المختصرات التي ألفها شيخ الإسلام فإنه لن يعي

معاني المطولات، فله في المختصرات الواسطية والحموية والتدمرية، وله في السلوك التحفة العراقية، وله في الكرامات قاعدة في المعجزات والكرامات...إلخ

هذه المختصرات يُؤَصِّل فيها الكلام ويضع فيها خلاصة ما عنده من العلم في ذلك، وأما المطولات فيبسط فيها القول، ويذكر أقوال المخالفين، ويذكر ما يحتاج إلى ذكره من الرد عليهم.

٣) أنه يُؤَصِّل ويستطرد، فالتأصيل هو ما يذكر فيه أصل المسألة ويذكر فيه صُورتَها، ويذكر فيه الحكم عليها، ثم يستطرد إما بذكر النقول للأقوال التي تؤيد كلامه، وإما بذكر النظائر التي تدل على أن قوله الذي ذكره صواب، وأنه هو الراجح، وأنه هو الذي لا يسوغ القول بغيره في بعض المسائل، وقد يكون استطراده في بيان أقوال المخالفين في مسألة بعينها والرد عليها.

إذن على طالب العلم أن ينظر إلى تأصيله فيقف عنده، وعليه أن ينظر في بداية الاستطراد ويضع عليه علامة يتضح بها بداية استطراده حتى يفرق بين كلامه في التأصيل وكلامه في الاستطراد، وكلامه – رحمه الله – في الاستطراد إنما هو لأسباب فقد يراد منه التدليل على صحة الأصل، إما بتقعيد أو تنظير أو استدلال أو نُقولٍ أو بِرَدٍّ على مخالف أو بيانِ ضعف حُجَّة من خالف ذلك التأصيل، لهذا ينتبه طالب العلم في أنه لا يأخذ كلامه دائمًا من المستطردات، بل يأخذها

من التأصيلات؛ لأن الاستطراد قد يكون –كما ذكرت – عَنَى به شيئًا يعرض فيه بعض ما يريد من المسألة التي استطرد فيها كتنظيره لمسألة بمسألة. ([1])

فعلى طالب العلم أن ينتبه إذا نظر في كلام شيخ الإسلام، وعليه أن يفرق بين التأصيل والاستطراد، ولا يأخذ المسألة دائمًا من الاستطراد.

٤) أن كلامه يكثر فيه المحكم والمتشابه، ([2]) فكلامه عندما يقرر يكون أحيانا من المحكم، وتارة يكون من المتشابه إما في الاستطراد أو أحيانًا في بعض التأصيل، ونعني بالمحكم ما يتضح معناه، وبالمتشابه ما يحتمل المعنى أو لا يتضح أو يكون مشكلاً على أصول السلف؛ لأن شيخ الإسلام - رحمه الله -كان مُتابِعًا للسلف الصالح، لا يخرج عن أقوالهم، وخاصة أقوال أئمة أهل الحديث، كأحمد وباقي الأئمة، فهو قد يُورِد كلامًا ينظر إليه العالم أو طالب العلم ويجده مشكلاً، وهذا يسمى متشابهًا؛ لأن المتشابه موجود في كلام أهل العلم ويُحَلُّ هذا المتشابه بالنظر

[1]) مثلا في كتابه " اقتضاء الصراط المستقيم " تجد أنه يمكن أن يلخص في صفحات قد تصل إلى أربعين أو خمسين صفحة، لكنه يذكر المسألة ثم يستطرد كثيرًا، كذلك في أول كتابه "درء تعارض العقل والنقل" تجد أنه يرد بردود مختصرة، ثم بعد ذلك يستطرد في أحد الأوجه على إبطال قانون الرازي وأتباعه باستطرادات مختلفة تُبَيِّن بطلانه، إما من جهة التنظير أو النقول والرد عليها كما ذكرت. من المحاضرة.

[2]) هل المحكم والمتشابه يكون في كلام أهل العلم؟ فيه بحث.

في المواضع الأُخَر التي تكلم فيها عن هذه المسألة، فيكون في الموضع الآخر جلاءٌ وإيضاح لهذا الموضع الذي اشتبه على الناظر.[١]

٥) أنه يُكْثِر من النُّقول ويسهب في النقل عن أهل العلم، وهذا الإسهاب في النقل للتدليل على أن ما ذهب إليه ليس متفردا به، أو ليس غريبًا، كما أكثر من النقول في الحموية، وكما أكثر من النقول في مواضع من درء تعارض العقل والنقل، وفي رده على الرازي إلى آخر كتبه رحمه الله.

٦) أنه يكثر الاستدلال، وهذا من أهم مزايا شيخ الإسلام – رحمه الله – وهي أن أدلته التي يوردها كثيرة ومتنوعة، فتجد أنه يستدل بآيات القرآن استدلالاً مستفيضًا، ويستدل بالسُّنن، ويميز – رحمه الله – بين المقبول منها وغير المقبول، وما أدرجه أئمة السنة قبله في مؤلفاتهم وما لم يوردوه، كذلك يستدل بالإجماع إذا وجد، وكذلك يستدل بالقياس، ويستدل بالتقعيد الفقهي، ويستدل بأقوال الصحابة فيما يريد تَقْريرَه، ويستدل بالتنظير، وهذه أنواع من الأدلة معلومة في أصول الفقه.

---

[١]) إذن هذا مما ينبغي التنبه له، وهو أن في كلامه – رحمه الله – مُحْكَمًا ومتشابهًا، وهذا إنما يعرفه أهل العلم، فهم الذين يعرفون المحكم المؤصل من كلامه الذي يوافق كلام السلف ويوافق كلامه هو في المختصرات – كما سيأتي في التطبيق – وأن كلامه الذي يشتبه يحتمل أنه يريد به كذا، ويحتمل أنه يريد به كذا، فنحمل كلامه على ما نعلمه من طريقته، ومن تقريره ومن عقيدته، رحمه الله. من المحاضرة.

٧) كثرة استعماله لعلوم الآلة، فيكثر من استعمال أصول الفقه، ويكثر من استخدام النحو في الموارد التي يحتاجها ويكثر من استخدام ما يحتاجه من كلام المناطقة وكلام المتكلمين فيما يريد تقريره، أو ما يريد الرد به على المخالفين.

٨) أنه يستعمل مصطلحات أهل الفنون، فلكل فن مصطلح، وهذه هي التي يسميها العلماء اللغة العرفية، فشيخ الإسلام إذا تكلم في مسألة فقهية استخدم كلام أهل الفقه ولغة الفقهاء، وإذا تكلم في مسائل عقدية استخدم لغة أهل ذلك العلم، وإذا تكلم في مسائل أصولية استخدم لغة الأصوليين وإذا تكلم في مسائل لغوية أو نحوية استخدم لغة أهل ذلك الفن، وإذا تكلم مع أهل السلوك والصوفية استخدم لغة أولئك.

فالناظر في كلامه إذا لم يكن عنده علم بعلوم الآلة وبمصطلحات أهل الفنون ربما خلط في الاصطلاحات، وربما جعل كلمة بمعنى كلمةٍ أخرى، وكل كلمة لها معنًى لا تشركها فيه الكلمة الأخرى، فهناك فرق في الأوضاع العرفية اللغوية للكلمات على حسب استعمال أصحاب كل فن وبين الاستخدام اللغوي؛ لأن العرف تخصيص، والاصطلاح لا مشاحة فيه. ([1])

[1]) فإذا نظر الناظر في كلام شيخ الإسلام وقرأ كلامه وهو على غير معرفة بمراده من تلك الكلمات والاصطلاحات انتقل إلى ذهنه أنه يريد من تلك المسألة أو من تلك الكلمات ما في ذهنه من معنَى تلك الكلمة، فيقع الخلط، كما وقع في كلام عدد ممن ينقلون عن شيخ الإسلام ولا يفهمون مرامي كلامه، فهو يستخدم كلمات ينبغي بل يجب أن تفهم على مصطلحات أهل الفنون، لا أن تفهم على حسب ما يتبادر إلى الذهن؛ لأن لغة العلم محكمة، ويتميز أهل العلم فيما بينهم ويتفاضلون بمقدار استعمالهم للغة العلم، فكلما كان العالم أكثر استعمالاً للغة العلم كلما كان قدره

فإذا كان ثَمَّ كلمةٌ تحتمل أكثر من وجه أو ليس ثَمَّ فيها اصطلاح متفق عليه بين الفئات تجد أنه يذكر أن هذه الكلمة مُجْملة، فهي إن فُسِّرت بكذا فتحتمل كذا، وإن فُسِّرت بكذا تحتمل كذا، وينبغي حَمْلُها على المعنى الصحيح، وخاصة في الكلمات التي يستخدمها المتكلمون ويستخدمها أتباع السلف الصالح، فيكون ثَمَّ فرق بين استعمال هؤلاء واستعمال هؤلاء، أو بين الكلمات التي في مصطلح الفقهاء فربما يكون لها معنى خاص عند الحنفية مثلا ويكون لها معنى آخر عند غيرهم، وكذلك في الكلمات التي يكون المصطلح الحادث فيها عند أهل الفن مخالفًا لِمَا كان في العرف الشرعي الذي جاء في الكتاب والسنة، وهذا متنوع ويحتاج في بسطه والتمثيل له إلى وقت أطول من هذا.

هذا الذي ذكرتُ من النقاط هو من مميزات كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. ([1])

وتأصيله أرفع؛ لأن لغة العلم مُحْكَمة، ولأنها تنفي التداخل. وشيخ الإسلام – رحمه الله – تعالى طَبَّق ذلك كثيرًا، فتجده يستخدم المصطلحات التي يستخدمها أهل العلوم. من محاضرة الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله ورعاه.

[1]) فإذا نظر الناظر في كلامه فينبغي له أن يستحضر هذه المسائل، وأن يُفَرِّق بين الواحدة والأخرى، وأن يتنبه إلى ما أورده من ذلك، فيفهم كلامه على نحو ما أراده، لا أن يفهم كلامه على ما في عقله وتصوره هو؛ لأنك إذا فَهِمتَ كلامه على ما في ذهنك كنت مُحَكِّمًا لنفسك على شيخ الإسلام، وإنما يقبل الحُكم منه – رحمه الله – على نفسه؛ لأنه هو الذي استعمل الكلام، وكلامه يفهم عن طريقه، لا عن طريق غيره.

وإذا أشكل شيء من ذلك من كلام شيخ الإسلام وأشكل بعض ما تميز به كلامه مما ذكرت في مسألة أو في اصطلاح أو في استعمال أو في استدلال أو في مذهب وأردتَ أن تعلم طريقتَه ومذهبه فارجع إلى كلام ابن القيم رحمه الله؛ لأن ابن القيم يفصل في كتبه كلام شيخ الإسلام، ويبين ما فيه، ويكثر الاستدلال له، ويوضحه إيضاحًا مُفَصَّلاً.

كيفية قراءة كُتُبِ شيخ الإسلام في العقيدة:

إن شيخ الإسلام – رحمه الله – كما ذكرت لكم جعل كلامه في الاعتقاد مُتنوعًا، فمن كتبه ما هو مختصر، وهي على درجات في الاختصار، ومن كتبه ما هو مطول، ومنها فتاوى مختصرة، ومنها فتاوى مطولة، فطريق فهم كلامه أن تضبط المختصرات، فمن المختصرات الواسطية والحموية والتدمرية، وهذه المؤلفات الثلاث مهمة في فهم كلام شيخ الإسلام وفهم مذهبه وطريقته وتقريره للمسائل، فلا بد لطالب العلم حتى يفهم كلام شيخ الإسلام في المطولات وفي الفتاوى وفي الأجوبة المطولة أن يستوعب هذه المؤلفات الثلاث استيعابًا تَامًّا. ([1])

فإذا استوعبت هذه على قدر ما أتاك الله – جل وعلا – من الفهم ويسره لك، فإنك إذا قرأت بعد ذلك المطولات كرَدِّه على الرازي، أو دَرْء تعارض العقل والنقل،

ومن الكلمات المأثورة عن الشيخ عبد الرازق عفيفي – رحمه الله رحمة واسعة – أنه كان يقول: "شيخ الإسلام ابن تيمية يأتي إلى جدار الباطل فيلطمه حتى يتهدم، وأما ابن القيم فيأخذ هذا الجدار حَجَرًا حَجَرًا فيكسره إلى أشلاء." وهذا صحيح، فإن شيخ الإسلام يرد بالأصول ويرد بالفروع وبالتنظير مرة واحدة، حتى ترى وصف من وصفه بأنه كالموج المتلاطم، أما ابن القيم فهو مرتب، يأتي بالوجه الأول ثم بالوجه الثاني ثم بالوجه الثالث، فيأخذ كل مسألة على حِدَة، ويورد الكلام عليها مُفَصَّلا واضحًا، أما شيخ الإسلام فهو يموج، ولهذا يقع الالتباس في فهم كلام شيخ الإسلام أكثر مما يقع الالتباس في فهم ابن القيم رحمه الله تعالى، ولكل درجات. من المحاضرة.

[1]) ولهذا كان أهل العلم يُقْرِئُون الطلاب هذه المختصرات الثلاث قبل أن يقرءوا عليهم في المطولات؛ لأن هذه المختصرات فيها تأصيل العلم العقدي الذي نصره شيخ الإسلام رحمه الله، ففيها تأصيل أقواله التي نصر فيها مذهب السلف الصالح وعقيدة السلف الصالح ومنهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى، فلا بد من استيعاب الواسطية وفهمها لفظةً لفظةً، ولا بد من استيعاب الحموية، ولا بد من استيعاب التدمرية. من المحاضرة.

أو الأجوبة المطولة في الفتاوى كشرح حديث النزول وغير ذلك، فإنك تفهم الكلام؛ لأنه مبني على تأصيل سابق. ([1])

لهذا رتب شيخ الإسلام، فأعطاك الواسطية، ولَمَّا سُئِل عن الاعتقاد في الصفات كتب الحموية وهي أطول منها، ثم كتب التدمرية.

فابدأ بضبط الواسطية، فهي تشمل معتقد السلف الصالح عامَّة، لكن ليس فيها ردود، وليس فيها أقوال للمخالفين، وإنما فيها الآيات والأحاديث التي في مسائل الصفات، وكذلك فيها مسائل الإيمان، وفيها مسائل القدر، وفيها الكلام على منهج أهل السنة والجماعة في إنكار المنكر، وفيها ذكر مسائل الإمامة والصحابة وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم، والكلام على بقية مسائل الاعتقاد العام.

ثم عليك بعد ذلك بالحموية ففيها تفصيل أكثر، وذَكَر فيها نقولاً كثيرة عن أهل العلم من السلف في تأييد طريقة السلف، وفيها ما ذهب إليه من تأصيلٍ لمذاهب المخالفين، كتأصيله لمذهب الفلاسفة من قولهم بالتجهيل وأهل الوهم والتخييل إلى آخره مما فيه تأصيل لكلامه في مصنفات أُخَر.

وكذلك التدمرية فيها تقعيد للردود وبيان لمسألة الشرع والقدر ومسائل الصفات وتأصيل القواعد التي بها يرد على المخالفين، ونقض شبه أولئك من أصولها

[1]) أما أن تقرأ المطول من كلامه قبل المختصر فهذا يحدث في النفس التباسًا؛ لأنه لا يمكن أن تُقِيم أعلى البناء إلا بإقامة أسفله، فإذا أقمت الأعلى دون الأسفل، أوشك البناء أن ينهدم، أو كان بناءً غير مستقيمٍ. من المحاضرة.

وجذورها، فإذا أردت أن تفهم المطولات فلا يمكن ذلك مُطْلَقًا إلا بفهم المختصرات، يمكن أن تفهم بعض كلامه لكن يُشْكِل عليك البعض الآخر، حتى تكثر المشكلات، والعلم إنما ينبني على تصور سليم من أول لحظة. ([1])

إن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الاعتقاد تارةً يكون محتملاً، فلا يؤخذ منه، كما يكون في الاستطرادات، وتارة يكون واضحًا جَلِيًّا، وهذا الواضح والمحتمل إنما تفهمه إذا كنت قد أحكمت المختصرات التي ذكرتُ لك، وهي الواسطية والحموية والتدمرية، فحينها تتضح لك مراداته بكلامه بعد فهم مصطلحات العلوم ولغة أهل العلم كما ذكرتُ ذلك سالفًا. هذا بالنسبة للاعتقاد.

كَيفية قراءة كَلَام شَيخِ الإِسلَام في الفِقهِ:

[1]) واحرص على ألا تدخل في ذهنك إلا الصورة الصحيحة للمسائل، سواء كان في العقيدة أو في الفقه، فلا تدخل في ذهنك صورة مشوهة، ولا تدخل في ذهنك صورة غير واضحة للمسألة، فإذا أدخلت صورة فهمتها من بعض الأوجه ولم تفهمها من بعض ربما أتت الحاجة إليها فلم تستفد منها، وربما أتت الحاجة إليها فقررتها على غير طريقة أهل العلم وعلى غير طريقة شيخ الإسلام فيما ذكر.

إذن لا بد أن تتصور المسائل تصورًا صحيحًا أول ما ترد عليك، واحرص على ألا تدخلها في ذهنك إلا بوضوح، ثم بعد ذلك تنتقل منها إلى غيرها، أما إذا جمعت شتاتًا من المعلومات وشتاتًا من المقروءات دون تأصيل لهذه المسائل، فإنها تلتبس عليك، فقد يحصل –كما نرى ونسمع – التباس.

فبعضهم يجعل مسألة من مذهب السلف الصالح، وليست من مذهبهم، نعم هو قرأها لكن ما قرأها بتأصيل كأن يَذْكُر مسألةً ويقول فيها: إن شيخ الإسلام يرى فيها كذا. ولكنه يفهمها على غير وجهها، ويأخذها من المستطردات، ولا يأخذها من التأصيلات، ويأخذها من الكلام المحتمل دون الكلام الواضح. من المحاضرة.

إن كلام شيخ الإسلام في الفقه ليس موجودًا في مُصَنَّف معروف له. يعني أنه لم يؤلف مُؤلَّفًا في الفقه استوعب فيه مسائل الفقه حتى يكون هذا الكلام دِراسةً لِمَا كتبه في ذلك المُصَنَّف، وإنما كان كلامه في الفقهيات مُبَعْثَرًا إما على شكل بحوث في بعض مؤلفاته، وإما على صورة فتاوى أجاب بها المستفتين، وإما على شكل قواعد أوردها، أو نقول نُقِلت عنه عن طريق تلامذته ونحو ذلك.

ولهذا نقول: إن الناظر في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الفقه ينبغي له أن يكون مستحضرًا مزايا كلام شيخ الإسلام التي أسلفنا ذكره، وأن يتنبه أيضًا لِمَا سيأتي من خصائص كلامه في الفقهيات رحمه الله تعالى.

إن شيخ الإسلام كما هو معلوم أحد المجتهدين الكبار، وأطلق عليه أنه صاحب الاجتهاد المطلق، وهو في الحقيقة جَمَع بين أنواع الاجتهاد، فهو مجتهد مطلق، أي: غير مقيد بمذهب من المذاهب، وكذلك هو مجتهد في المذهب الحنبلي الذي دَرَسَه وتتلمذ له أول حياته، وهو مجتهد أيضًا في التخريج في المذهب، وهو مجتهد أيضًا في الفتوى، وهذه أنواع من طبقات المجتهدين. ([1])

[1]) فالمجتهد تارةً يكون مجتهدًا مطلقًا وهو أعلاها، وتارةً يكون مجتهدًا في المذهب، وتارة يكون مجتهدًا في التخريج، وتارةً يكون مجتهدًا في الفتوى، وفوق ذلك كله أن يكون مجتهدًا مستقلاً، كالأئمة الأربعة –رحمهم الله – ونحوهم من أمثال ابن حزم، الذين اجتهدوا في الأصول وفي الفروع، ونعني بالأصول أصول الفقه، يعني لا يقلدون غيرهم في الحكم على أي وسيلة من وسائل إثبات الحكم الشرعي، لهذا كان شيخ الإسلام مجتهدًا في هذه جميعًا ، وهذه لها أثر إذا استحضرتها في رعاية كلامه ومواقع حججه ومزايا كلامه – رحمه الله تعالى – في الفقه. من المحاضرة.

كان شيخ الإسلام – رحمه الله – إذا صَوَّر المسائل فإنه يصورها في الغالب على مبنى تصوير الحنابلة – رحمهم الله – لتلك المسائل، فإنه درس المذهب الحنبلي وتتلمذ له وقرأه وحفظ منه ما حفظ، وتصويره للمسائل إذا عرضها مبني على تصوير الحنابلة رحمهم الله، وهذا يعني أن فهم كلامه في الفقهيات لا بد أن يُقَدِّم الناظر فيه لنفسه بالنظر في كتب الحنابلة حتى يكون تصوير المسألة واضحًا، وحتى تكون صورة المسألة في ذهنه مطابقةً لِمَا سيصفه شيخ الإسلام ابن تيمية. (١)

ومما تَمَيَّز شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه الفقهي بسعة اطلاعه على مذاهب الناس، فهو واسع الاطلاع في المذهب الحنبلي، وهو يُورِد الروايات عن الإمام أحمد، فقد يورد روايتين أو ثلاثًا وربما أكثر في بعض المسائل، ويورد الأقوال في المذهب أيضًا بأسماء أصحابها، ويورد أحيانًا أقوال الأئمة الآخرين، واختلاف الأقوال عنهم، وهو واسع الاطلاع في معرفة مذاهب السلف في المسائل. (٢)

---

١) ومن الأخطاء أن من الناس من يأخذ صورةَ المسألة وطريقةَ عرضها من بعض كتب شروح الأحاديث أو من بعض كتب الشافعية كالمجموع أو بعض كتب المذاهب الأخرى كالمُحَلَّى أو نحو ذلك، ثم ينظر في كلام عالم كشيخ الإسلام ابن تيمية، فيحصل له خلل يَقِلُّ أو يَكْثُر في تصور المسألة في ذهنه، وإذا اخْتَلَّت صورة المسألة في الذهن فلا شك أن ما سيكون بعد ذلك من الاستدلال والتعليل ناقصًا. من المحاضرة.

٢) ولهذا تَمَيَّز – رحمه الله تعالى – باستحضار الأقوال في المسألة ، حتى إنه يستوعب ما قيل فيها ، فلا يتكلم في المسألة إلا بعد أن يعرف المذاهب فيها ، وهذا يورده بكثرة ، فطالب العلم إذا انتبه لهذه الخصلة عند شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – فإنه لا يشتت ذهنه ؛ لأن كثرة إيراد أصحاب الأقوال لتلك المسائل قد يشتت الذهن ، وطالب العلم يهتم أولا حين قراءة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية بصورة المسألة قبل معرفة الخلاف، ثم معرفة الخلاف العالي فيها في المذهب ، ثم بعد ذلك ينتقل إلى الخلاف بين الإمام أحمد والأئمة الآخرين، ثم إلى خلاف السلف في ذلك أو خلاف الأئمة المتبوعين الذين اندثرت مذاهبهم ، كالليث والأوزاعي وابن جرير . . . إلى آخر ذلك .

ومن مزايا كلامه في الفقهيات كثرة الاستدلال بالنصوص، أعني القرآن والسنة، واستدلاله بالقرآن يعني بالقراءات المتعددة، واستدلاله بالسنة يعني بمختلف الروايات، وهذا ظاهر بَيِّن، فهو يورد الحجج من الكتاب والسنة، وإذا عرض للأدلة من السنة فإنه يُدْخِل فيها الكلام على صحة الأحاديث وعلى الرجال، وهذا قد ينفرد به، يعني يكون نظرُه فيه نَظَرَ مجتهدٍ، فقد يستقل بالحكم على الحديث أو يستقل بالاجتهاد في الحكم على الرجل في بعض الأحيان، وإذا نَقَل كلام الأئمة في التصحيح والتضعيف اختار منه، وإذا نقل كلام علماء الجرح والتعديل أيضًا رَجَّح ما يظهر له، وهذا يعني أن كلامه في ذلك قد يكون مُوافَقًا عليه عند غيره من الأئمة، وقد لا يكون مُوافَقًا عليه.

فطالب العلم إذا نظر في دليل مسألة أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – ينبغي له أن ينظر في كلام الأئمة الآخرين في هذه المسألة، حتى يظهر له كيف اجتهد شيخ الإسلام –رحمه الله– في هذا الحديث حتى وصفه بهذا الوصف من الحسن أو الصحة أو الضعف . . . إلى غير ذلك. ([1])

فإذن شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – لسعة علومه يخلط هذه جميعًا، وخلطها لا شك أنه من أسباب كونه مجتهدًا مطلقًا اطلع على كلام الناس وتوسع فيه، لكن كثرة نقل الخلاف والأقوال ينبغي لطالب العلم أن يلحظها حتى لا يتشتت ذهنه حين قراءة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الفقه. من المحاضرة.

[1]) وشيخ الإسلام يُضَعِّف كثيرًا بالنظر إلى المتن فهو ينظر إلى المتون لقوة ما أدركه من العلم نَظَرَ مجتهدٍ، فيُضَعِّف ويصحح بالنظر إلى المتن، ولو كان الإسناد ضعيفًا ولو كان الإسناد صحيحًا، فربما كان من الأسانيد ما هو ضعيف وحَسَّنَ الحديث لمتنه، وربما كان من الأسانيد ما هو صحيح وضعف الحديث أيضًا لمتنه، وربما كان من الأسانيد ما

ومن مزايا كلامه في الفقهيات أنه –رحمه الله تعالى– ظهر في كلامه تطبيق أصول الفقه، فهو حين يتكلم عن المسألة ويورد أدلتها يستنبط، وهذا الاستنباط يوافق القواعد المعروفة في علم أصول الفقه، ومن المعلوم أن علم أصول الفقه مبني على أربعة أركان: الحكم، والدليل، والاستدلال، والمستدل.

وشيخ الإسلام يخلط هذه جميعًا ويستحضرها استحضارًا واحدًا، فتارة تجد أنه في المسألة الواحدة يأتيها من جهة النظر في الحكم، ومن جهة النظر في الاستدلال، ومن جهة النظر في الركن الأخير وما فيه من قواعد الترجيح إلى غير ذلك. ([1])

إن شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول الفقه ليس مُقلِّدًا تَمامًا، وإنما له اجتهادات في مسائل من أصول الفقه، فهو لم يجتهد في كل المسائل كاجتهاد الأئمة المستقلين أحمد والشافعي ومالك . . . إلى آخر أولئك، ولكنْ له اجتهاد في بعض المسائل، واجتهاده مدون في المسودة في أصول الفقه، فمن المسائل ما يوافق فيها مذهب الحنفية، ومن المسائل ما يوافق فيها مذهب الشافعي، يعني في

هو ضعيف وصحَّح الحديث لمتنه، وهذا قوة نظر مجتهد مطلق، وهكذا كان الأئمة أحمدُ والشافعيُّ ومالك وأبو حنيفة وغيرهم يفعلون من قوة إدراكهم لقواعد الشرع ومعرفتهم بمقاصد الشارع. من المحاضرة.

[1]) فمن لم يدرك أصول الفقه فإن نظره في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية يكون ضعيفًا، وهذا ظاهر، فكثير من الناس ممن لم يتصور أدلة شيخ الإسلام ابن تيمية ربما استدل بدليل أورده شيخ الإسلام ابن تيمية ولم يدرك موقع الاستدلال، فقد يورد الدليل لكن لا يدري ما وجه الاستدلال؛ وذلك لأن معرفة الاستدلال مبني على وسيلة، وهي علم أصول الفقه. إذن الاستدلال هو الركن الثالث من أركان أصول الفقه، وهذا يحتاج إلى دقة نظر في المطالع لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول الفقه. من المحاضرة.

أصول الفقه، وإن كان أكثر اتباعه في مسائل أصول الفقه لكلام أئمة الحنابلة، رحمهم الله تعالى.

ومن مزايا كلامه – رحمه الله – كثرة إيراده للنظائر، وهذا علم مهم، أعني به علم النظائر في الفقه؛ لأن المسائل الفقهية إذا تواردت وصارت نظائرها كثيرة قويت المسألة، وقوي تأصيلُها، وشيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – يورد النظائر ويكثر منها فيما أسميناه فيما سبق بالاستطراد، فإنه إذا أصل لمسألة يبدأ فيها بذكر النظائر التي يريد منها أن يبين أن هذه المسألة موافقةٌ لنظائر كثيرة جاء الشرع بالتوافق في الحكم فيها مع المسألة الأصلية التي عرض لها.

وهذا بلا شك من علوم المجتهدين، لكن ليس كلٌّ يدرك معنى هذه النظائر التي يوردها شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه.

ومن مزايا كلامه – رحمه الله – التعليل بمقاصد الشريعة، وهذا مما انفرد به شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى، فإنه أكثر جِدًّا من التعليل بمقاصد الشريعة. ([1])

ومقاصد الشريعة لها أقسام:

[1]) لقد كان العز بن عبد السلام الصوفي الأشعري كثير الإيراد لذلك، أعني إيراد الفتاوى بناء على المقاصد، وله فيها مؤلفات من القواعد الكبرى والقواعد الصغرى وغير ذلك، لكن شيخ الإسلام –رحمه الله– تميز بعرض مقاصد الشريعة على أصول السلف، وهذه لم يُسْبَق إليها على نحو ما أورد في فتاويه وفي بحوثه، واعتنى في مقاصد الشريعة بتصنيف الفروع على المقاصد. من المحاضرة.

منها مقاصد راجعة إلى المكلف، ومنها مقاصد راجعة إلى أحكام العبادات، ومنها مقاصد راجعة إلى أحكام المعاملات، ومنها مقاصد راجعة إلى الأحكام العامة في السياسة، والسياسة الشرعية وغير ذلك.

وشيخ الإسلام صَنَّف الفروع بناء على المقاصد، وهذه بلا شك تحتاج إلى نَظَرِ مَن هضم أدلة الشرع والمسائل والتحقيق فيها حتى يستطيع أن يُلْحِق كل مسألة بمقاصدها في الشرع، وهذه ينبغي لطلاب العلم أن يهتموا بها؛ لأن حكم المسائل الفقهية ينبني على مقاصد الشريعة.

إن شيخ الإسلام كثيرًا ما يذكر أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، وهذا ينبني عليه كل الأحكام الفقهية، فإذا نظر في مسألة لم ينظر إليها من جهة الدليل فقط إذا تنازع في المسألة عِدَّةُ أدلة، وإنما ينظر إليها مع ذلك بهذه الأمور التي ذكرنا من أصول الفقه والنظائر والمقاصد والفقه والقواعد الفقهية وما سيأتي. إذن مقاصد الشريعة من العلوم المهمة. ([1])

ومن مزايا كلامه – رحمه الله – التعليل بالقواعد الفقهيَّة، فشيخ الإسلام – رحمه الله – كثير التعليل فيما يُورِده في المسائل الفقهية بالقواعد، سواء كانت القواعد

[1]) ومن أخطاء الناظر في كلام شيخ الإسلام الفقهي أنه إنما يهتم حين النظر بالدليل من النص، وهذا بلا شك ضعف فقهي راجع إلى عدم معرفة العلم على حقه، وإنما الناظر في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ينبغي له أن يدرك ما تنبني عليه الأحكام، والأحكام لا تنبني فقط على الدليل من الكتاب والسنة، بل تنبني على أشياء كثيرة معروفة عند المحققين من أهل العلم، فمَن لم يهتم بكل مسألة يوردها شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه ربما نظر إلى المسألة بغير النظر الذي تستحقه. من المحاضرة.

العامة المتفق عليها بين المذاهب، أم القواعد الخاصة في المذهب الحنبلي، أو في غيره من المذاهب، فهو يكثر التعليل، والقواعد الفقهية بها يتم فَهْم المسائل الفقهية على نسق واحد؛ لأن القواعد تجمع المسائل بحيث لا يكون ثَمَّةَ تناقض بين هذه المسألة وتلك المسألة. (١)

ومن المعلوم أن الشريعة لا تكون متناقضة في الأحكام المتماثلة، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع عدة وابن القيم، فإنهما قررا أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين، ولا تساوي بين مفترقين، وهذا مما ينبغي أن يهتم به طالب العلم كثيرًا في الاستفادة من كلام شيخ الإسلام – رحمه الله – في الفقه.

إن من طلبة العلم من ينظر في المسألة مجردة بأدلتها، فيقول: هذا الدليل صحيح، وهذا الحديث إسناده صحيح. فيأخذ بالحكم في المسألة، وإذا نظر في مسألة أخرى نظر إليها من جهة الأدلة فقط دون بقية ما يُستدَل به في المسألة، وإذا تأملت كلامه وجدتَ أن أخذه في تلك المسألة بذلك القول يناقض أخذه في

---

١) ومن عجائب مَن يقرءون كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهي أن منهم من يُرجِّح تارةً كلام شيخ الإسلام في مسألةٍ، ويُرَجِّح كلامَ غيرِه في مسألة أخرى، وهذا عند الناظر في الفقه نَظَرَ مجتهدٍ متعمق لا يُقْبَل البتة؛ لأنه يجد أن الترجيح كان بناءً على نظر في المسألة بانفرادها، وهذا ليس نظر مجتهد وليس نظر عالم، بل العالم إذا نظر في مسألة بالنظر في الأدلة وباعتبار ما جاء فيها فإنه إذا نظر في مسألة أخرى لا يخلي نظره من كل المسائل التي تلحق بالقاعدة التي تندرج تحتها هذه المسألة التي يريد أن يجتهد فيها. من المحاضرة.

المسألة الأخرى بالقول الآخر؛ لأن هذا مبني على قاعدة، وهذا مبني على قاعدة، فيتصادم المأخذان.([1])

وهذا عيب لا شك عند الناظر في الفقه، لكن لأجل ضعف العلم بالفقه والضعف في علوم الشريعة جميعًا في هذا الزمان لا يحس طلبة العلم بهذا التناقض، وهذا من الضعف الذي ينبغي تداركه بالتأمل في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

ومن مزايا كلامه – رحمه الله – أنه يطبق في كلامه الفقهي ما يسمى عند المجتهدين بعلم الجمع والفرق؛ لأن المسائل مجتمعة ومتفرقة ، فالمسائل المجتمعة هي التي يلحق الحكمُ فيها الذي أعطيتَه المسألة الأخرى التي تقرر الحكم فيها بالدليل، فإذا أتى المجتهد نظر في المسألة وما يجمعها مع المسائل الأخرى التي اتضح دليلها أو التي اتفق العلماء عليها ونحو ذلك، كذلك في الفرق وهو المسائل المشتبهة صورةً، ولكنها تختلف حكمًا، هذا مما اعتنى به شيخ

[1]) هذا إذا لم تكن القاعدة ضعيفة، وإلا فلا، يقول ابن القيم في إعلام الموقعين (١٧٢/٤): "أمَّا أن نقعِّد قاعدة ونقول: هذا هو الأصل ثم نرد السنة؛ لأجل مخالفة تلك القاعدة، فلعمرُ اللَّه لهدم ألف قاعدة لم يؤصِّلها اللَّه ورسوله أفرضُ علينا من رد حديث واحد! "

وقال في (٢٣٦/٤): " وإنما يؤتى مَنْ يؤتى هناك من قِبَل فهمه وتحكيمه آراء الرجال وقواعد المذهب على السنة؛ فيقع الاضطراب والتناقض والاختلاف، واللَّه المستعان "

الإسلام، فلا تجد شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – يفرق بين المجتمعات، ولا يجمع بين المفترقات في المسائل الفقهية.([1])

إذا قرأت كلام شيخ الإسلام – رحمه الله – في مسألة من المسائل فينبغي أن تراجع كتب المذهب الحنبلي حتى يتم تصور المسألة على الصواب، فإذا تصورت المسألة ومأخذ المسألة وضابطها في الباب الذي وردت فيه، بعد ذلك ترجع إلى كلام شيخ الإسلام وتقرؤه، فإذا قرأت كلام شيخ الإسلام بطوله مَيِّز بين كلامه في الاستطراد والتأصيل والتفريع إلى آخره.

هذه هي الخلاصة التي يمكن أن تستنتجها؛ لأنه ربما تشعر أنك لا تخلص من كلام شيخ الإسلام برأي واضح، لكن إذا نظرت وتأملت ربما خَلُصت لك مسائل كثيرة، وعليك بمراجعة كلام تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية وما ذكروه من اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وأعني بهم ابن القيم وابن مفلح – رحمهما الله – فإن ابن القيم كتبه مشهورة كزاد المعاد وأعلام الموقعين ...إلخ.

وأما ابن المفلح فإنه يذكر كثيرًا في كتابه " الفروع " وفي كتابه " الآداب الشرعية " رأي شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "قال شيخنا أو قاله شيخنا" وهذا يعني أن هذه

[1]) هذه خصائص عامَّة لكلام شيخ الإسلام لا بد من رعايتها والنظر فيها حتى تُنَمَّى عند طالب العلم مَلَكة النظر في المسائل الفقهية، وحتى يتدرج في تربية نفسه عِلْميًّا في إدراك كلام أهل العلم الفقهي، والناس في هذا الزمن في هذا الأمر – أعني في الفقه – توسعوا فيه بغير بصيرة، والتحقيق فيه على طريقة المتقدمين قليل قليل. من المحاضرة.

المسألة التي أوردها صاحب الفروع هي قول شيخ الإسلام ابن تيمية الذي خلص إليه وعرفه تلامذته عنه، رحمهم الله تعالى.

كذلك هناك كتب خاصة ذَكَرت اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية كـ(الاختيارات) وكمختصر الفتاوى، وفي الإنصاف أيضًا للمرداوي، يذكر في كثير من المسائل اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – وفي لفظ الاختيار ما يشعر بأنه يختار من أقوال غيره، وهذا يكفي في أنه لا يتفرد بقول من الأقوال فيما اختار، إذا قلنا: اختار شيخ الإسلام. يقتضي قول القائل: اختار. أن هناك أقوالا اختار منها، وهذا واقع وصحيح. ([1])

ثم بعد ذلك عليك بمراجعة الكلام مرة أخرى حتى يتسق لك مع خلاصة الرأي الذي أورده ابن القيم وابن مفلح وصاحب الاختيارات مُرادُ شيخ الإسلام، فتبدأ من البداية، هذا في آخر مرحلة وأنت تتصور الحكم الذي خلص إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، فإذا بدأت بعد ذلك ستعرف كيف يذهب ويجيء ويتموج في إيراد الأدلة وفي إيراد التعليلات والقواعد والمقاصد، وهذا كله يجعل طالب العلم فاهمًا

[1]) فإن هذه الاختيارات مبنية على معرفته وعلمه بأقوال مَن سبقه من أهل العلم في تلك المسائل، فإنه ليس لشيخ الإسلام مسألة خرق فيها الإجماع البتة، بل ما من مسألة إلا وقد سُبِق إلى القول فيها، إما سبقه جمهور أو سَبَقه كثير أو سبقه قلة، المهم أنه لا يفترع المسائل افتراعًا، وإنما يتابع مَن قَبْلَه ولا يتفرد في مسألة بقول لم يسبق إليه. من المحاضرة.

لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وينمي عنده المعرفة والدربة في كيفية التعامل مع المسائل الفقهية.

مسألة أخيرة:

إذا اختلفت الفتاوى والنُّقول عن شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى الذي جَمَعه الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم رحمه الله تعالى وأجزل له المثوبة، فربما تجد فتويين متناقضتين يعني إحداهما على قول، والأخرى على قول آخر، هذا إذا عرفت المتقدم من المتأخر منهما، فإن كلام شيخ الإسلام المعتمد هو المتأخر زَمَنًا في الفتويين، وإذا لم تدركه وهو الأكثر، فإنك ترجع إلى الكتب التي أسلفتُ لك فيما ذكر ابن القيم وابن مفلح وصاحب الاختيارات فيكون هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وهذا خلاصة لهذا المبحث المهم وهو الذي عُنْوِن له بـ "كيف تُقْرَأُ كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وأجزل له المثوبة". ([1])

---

[1]) ولا شك أن هذا يعطيك لفتة في أن العلم ينبغي أن يؤخذ بحقه، وأن يؤخذ بجد، ولا يؤخذ بالأماني، فإن العلم اليوم صارعه الشباب والصغار، ولكن العلم في السابق لا يصارعه إلا الرجال الفحول، وهذا من نكَدِ الزمان وأهله، لكن ينبغي لطلبة العلم الحريصين أن يكونوا على بينة مما ذكرنا، وأن يسعوا في أخذ العلم كما أخذه العلماء السالفون، فإنه بذلك تقوى الملكة، وتبرأ ذمة المرء في النظر في نصوص الشريعة

فإن التجرء على النظر في نصوص الشريعة دون استعداد ودون أخذ للمسألة بحقها هذا لا شك يجر المرء إلى الإثم؛ لأنه يقول على الله وعلى رسوله – صلى الله عليه وسلم – ما لا يعلم؛ لأنه ليس عنده وسائل العلم. من المحاضرة.

أسأل الله لي ولكم أن يشرح صدورنا، وأن يوفقنا، وأن يلهمنا القول والعمل والصواب فيهما، وصلى الله على نبينا محمد.

اهـ بحث الشيخ العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله ورعاه.

الْفَصْلُ السَّادِسُ

كَيفيَّةُ قراءةِ كُتُبِ العَقِيدَةِ[١]

كتب الاعتقاد عند السلف على قسمين:

١-كتبٌ أوْرَدَتِ الاعتقاد إيراداً إجماليًّا.

٢-كتبٌ فصَّلَت كلَّ مسألةٍ من مسائلِ الاعتقاد.

إنَّ المنهجيةَ في قراءةِ كُتُبِ العقيدةِ تكون على النحو الآتي:

أولًا: التدرُّجُ في القراءة، فيَبْدَأ الطالبُ بقراءةِ المُختَصَراتِ، ثم بالمتوسط، ثم بالمُطَوَّلِ.

ثانيا: للرجوع في مسألةٍ مُعَيَّنَةٍ لمعرفةِ تفصيلها يُنْظَرُ فيها للمُطَوَّلِ في هذه المسالة فقط.

ثالثا: ضبط هذه المنهجية وهذا الترتيب، والانتقالُ من مختصر، إلى متوسطٍ إلى مُطَوَّلٍ.

رابعا: من خلالِ تلك المنهجيةِ يَعْرِفُ الطالبُ مسائلَ المتقدِّمين التي تكونُ في كتبِهم المتقدِّمة، وذلك بإيضاحِها من فهمِ أصحابِ المُخْتَصَراتِ من المتأخِّرين؛ كشيخِ الإسلامِ ابن تميمةَ، وتلميذه ابن القيم وأئمة الدعوةِ، رحمهم الله جميعًا.

---

[١]) هذا الفصل للعلامة صالح آل الشيخ حفظه الله في كتابه الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/١٣٦-١٤١)

فمتى ضُبِطَت شروحُ الكتبِ المتأخِّرةِ فإنَّ مسائل كتبِ المتقدِّمين ستُنَزِّلُ كلَّ مسألةٍ مَنْزِلتَها، وستُعْرَفُ في بابِها.

أما إذا أخَذَ طالبُ العلمِ المسألة مباشرةً من كتب المتقدمين، دون النظر والرجوع إليها في شروح المتأخرين، فسيكون هناك خللٌ في تصوُّرِ ومعرفة هذه المسألةِ ومعرفة عقيدة أهل السنة فيها.

ما المثالُ على ذلك؟

مثاله: ما وَرَدَ في كتب أهل السنة المتقدمين من الطعن والكلام على أبي حنيفةَ– رحمة الله ورفع درجتَه في الجنة – فلو نظر أحد في كتب أهل السنة المتأخرين لوجَدهم هجروا هذا الكلام، وتركوه.

فلا تجد في كتب شيخ الإسلام ابن تيمة – رحمه الله – مقالة سيئة في الإمام، مع أن كتب أهل السنة المتقدمة فيها ذم له، ولما قاله وفعله. [١]

أما كتب المتأخر فلا تجدُ فيها ذمًّا للإمام أبي حنيفة –رحمه الله –لأنَّ تلك الفتوى كان لها وقتها وظروفها، لذا لا تجد ذلك في كتب المتأخِّرين من أهل السنةِ بعامَّةٍ، ولذا ألَّف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله كتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام [٢]

من أين يأتي الخلل فيمن يقرأُ الكتبَ المتقدمة قبل قراءة الكتبِ المتأخِّرَةِ

يأتي الخلل من جهة أن كلام السلف له بساط حال قام عليه إذا لم يرِع المتأخر بساط الحال الذي قام عليه كلام السلف فإنه لن يفهم كلام السلف، بمعنى أن

---

[١]) بل قال كما في مجموع الفتاوى (٢٠/٣٠٤): " وَمَنْ ظَنَّ بِأَبِي حَنِيفَةَ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ يَتَعَمَّدُونَ مُخَالَفَةَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِقِيَاسِ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِمْ وَتَكَلَّمَ إمَّا بِظَنِّ وَإِمَّا بِهَوَى "

[٢]) انظر مجموع الفتاوى (٢٠/١٣١)

تَعْرِفَ حال ذلك الزمان، وما كان فيه من فتن، ومذاهبَ، وأقوال، فينبني كلامهم على ذلك الزمان، ولكن إذا جاء المتأخِّرُ كشيخ الإسلام ابن تمية – رحمة الله – فترَك ذلك الكلامَ علمْنا أنه تركه لسبب ومنهجٍ يَسيرُ عليه.

ولذا لما طبع بعض أئمة الدعوة كتابَ «السنةِ» لابن الإمام أحمد – رحمه الله – لم يَرَوْا بأسًا من انتزاع باب كاملٍ في ذم أبي حنيفة وأصحابه، رحمهم الله. [١]

هل انتزعُهم ليس من أداء الأمانة العلمية؟

لا، بل هي أمانةٌ لأن الأمانة ليست مجرد قبول المؤلَّفاتِ على ماهي عليه، إنما الأمانة هي المحافظة على بقاء الأمة على وَحْدتِها في العقيدةِ والمحبة.

فاذا ذهب الكلامُ مع زمانه فإنَّ تَكرارَه مع عدم المصلحة الشرعية منه لا حاجة إلية، وهذا من الفقه المهمِّ. [٢]

---

[١]) سئل عمر بن عبد العزيز رحمه الله عن قتلة عثمان وخاذليه وناصريه، فقال: تلك دماء كفّ الله يدي عنها، فأنا لا أحب أن أغمس لساني فيها، البيان والتبيين (٣/١٣٠)

[٢]) سئل الشيخ صالح آل الشيخ كما في شرحه على الطحاوية (ص/١٢): "ما نكاد نقرأ كتابا من كتب السنة، كالسنة لعبد الله، واللالكائي، والإبانة إلا ونجد فصلاً أو بابا في طعن الأئمة في أبي حنيفة فما هو السبب؟ وما موقفنا من هذه الآثار؟"

فأجاب: "هذا كان في ذلك الزمان لأنَّ أبا حنيفة رحمه الله خالف السنة والآثار في مسائل كثيرة جداً، ورَدَّ عليه أهل السنة والحديث حتى لا يأخذ الناس بكلامه في ذلك، فالتآليف هذه لأجل انتشار مذهب الحنفية في البلاد، فكتبوا ذلك تحذيراً من اتِّبَاعِهِ فيما أخطأ فيه، لكن لمَّا استَقَرَّتْ المذاهب، واستقرت الفرق، وصار أبو حنيفة رحمه الله أحد الأئمة الأعلام الذين يشار إليهم، والذين يُتَّبعون في مسائل الفقه، ترك أهل السنة إيراد ذلك بعد نهاية القرن الخامس، واجتمعوا على عدم ذكرها، بل عَدُّوهُ من الأئمة الأعلام كما عَقَدَ ذلك شيخ الإسلام في كتابه المعروف (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) وذكر منهم أبا حنيفة رحمه الله.

فأخطأ هو في مسائل، وخالف السنة في مسائل، وعُدَّ من مرجئة الفقهاء، لكن ما ورد في تلك الكتب من شتمه ولعنه وسبه أو نحو ذلك، هذا تَرَكَهُ أهل السنة؛ فلم يَصِرْ من شعار أهل السنة أن يُفعَلَ ذلك، كما قرَّرَهُ الأئمة وفي كتبهم وتركوه في مؤلفاتهم بعد نهاية القرن الخامس." اهـ

خامسًا: وهذه المرتبة للمُنْتَهِين من طلاب العلم، وليس للمبتدئين،

فبعد ضبطِ كتبِ العقيدةِ من أصولٍ، ومختصراتٍ، وكلام السلف، يُنْتَقَلَ إلى معرفةِ أقوالِ المردود عليهم من كتبهم. لأنه لا يَسوغُ أن تَقْبَلَ ردًّا على مردود عليه بعامةٍ دون أن تَسْمَعَ أو تَقْرَأَ كلامَ المردودِ عليه، إلا إذا كان الناقلُ له ثقةً فهذا يَكْفِي.

ولكن قراءةَ الكتب التي أُخِذَتْ منها الأقوال تُوَضِّحُ لطالبِ العلمِ المرادَ.

مثاله: قال فلانٌ كذا، ومذهبُ الأشاعرةِ في المسالة كذا، وإذا نظرْتَ كتب القومِ وجَدْتَ فيها تفصيلا لم يذكره المؤلفُ في هذا الموطن، لكن القارئ فهمه على الإطلاق فوقع اللبس في منهج القومِ، والله–تعالى – يقولُ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة:٧)

الفَصْلُ السَّابِعُ

كَيفيَّةُ قِراءة كُتُبِ شُرُوحِ الحَدِيْثِ [١]

القراءةُ في كتب شروح الحديث تكونُ بمراعات الضوابط الاتية:

الضابط الأول:

أن المسألة الفقيهة التي ذُكرت في الشروح يكون تفسيرها بحسَبِ مذهبِ الشارحِ، فإذا أراد الشارحِ تعريف المرابحةِ مثلا أو تعريف زكاةِ العُرُوضِ، أو غير ذلك من المُصْطَلَحاتِ الفقهية، فإنه يُعَرِّفُها بحسَبِ مذهبه، ولذلك على طالب العلم بعامةٍ، وطالب الفقه بخاصةٍ إذا أراد:

تفسر الكلمة بالفقهِ.

أو معرفة صورة المسألةِ.

فإنَّه يَأخذ ذلك من كتب الفقه، لا من كتب شروح الحديث.

وهذا ضابط منهجيٌّ مُهِمٌّ، فتجد المسالة في كتب الفقه قد تبينت صورتها، وشروطها، وضوابطها.

على طالب علم قبل قراءة مسألةٍ ما في كتب شروح الحديث أن ينظر هل فسرها هذا الشارح بتفسير يستوعب الاستدلالَ، أو المذاهبَ جميعا، فيَرْجِعُ فيها، أم هو ذكَرَ تعريفها فقط؟

---

[١]) هذا الفصل للشيخ العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله في كتابه الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/١٤١)

فينبغي على طالب العلم أن يَتَصَّورَ المسألةَ من كتب الفقه قبلَ الرجوع فيها إلى كتب شروح الحديث.

مثالة: مسألة أوقات النهي عن الصلاة.

-إيضاحها من حيث:

١-تعريفها يؤخذ من كتب الفقه.

٢-وضابطها أيضا يؤخذ من كتب الفقه.

-أما تفصيلها فيكون في:

١-كتب الفقه.

٢-وكتب الحديث.

الضابط الثاني:

أنَ يلاحظ طالبُ العلم أن كتب شروح الحديث منها:

١-ماهو تأصيليٌ.

مثاله: كتابُ ((جامع العلوم والحكم)) للحافظ ابن رجب الحنبليِّ-رحمه الله – هو كتابٌ يَنْفَعُ في تصوير المسائل، وفي ذكر تأصيلها.

٢-ما هو للمجتهدين.

مثاله: ((الفتح الباري)) للحافظ بن حجر – رحمه الله –هذا للمجتهدين، فإيراده للخلافِ وللترجيح وللمسائلِ، تَجِدُه بعبارةٍ عالية جدًّا، من حيث صياغتها الأدبيةُ وصياغتها الفقهية.

وقد غلط من قال بأن الحافظ ليس بفقيه، بل هو –رحمه الله – محدث وفقيهٌ، وعبارتهُ في ذكر الخلاف من أرفع عبارات أهل العلم، هذا فإن كتابه يَصْلُحُ للمُجْتَهِدِ الذي تصَوَّرَ الخلاف قبلَ قراءته في ((الفتح)).

فائدة: كتاب ((سبل السلام)) لم يؤلفه الصنعاني أصلاً، وإنما اخْتَصَرَ به كتابَ ((البَدْرِ التَّمامِ)) ([1]) لأحد علماء الزيدية، وأضاف عليه بعض الأقوال، لهذا تجِد في هذا الشراح عدمَ تحقيق في المسائل المنسوبة للإمامِ أحمدَ، والإمامِ مالك – رحمها – الله في مذهبيهما، وتجد فيه هفوات كثيرةً، بسب أن الأصل المختصر منه على هذا.

إذن فالعَزْوُ لا يُؤْخَذُ من كتبِ شروح الحديث، فمثلاً إن قال الحافظ في ((الفتح)) أو الصنعاني في ((السُّبُلِ))، أو الشوكانيُّ في ((النيل)): هذا مذاهبُ الحنابلةِ، أو المالكيةِ، فلا تأخذْ هذا العزْوَ للمذاهب مِن كتبِ شروح الحديث، بل لابدّ من الرجوع إلى كتب المذاهب نفسها.

لأنه وُجِد أنَّ عَزْوَ أصحابِ الشروحِ للمذاهبِ يَخْتَلُّ كثيرًا، وخاصةً في كتابِ ((سُبُلِ السلامِ))، وكتابِ ((نَيْلِ الأوطارِ)).

الضابط الثالث: على طالب العلم أن يَعْرِفَ في قراءته لكتبِ شروح الحديث أنه لا يُشْتَرَطُ في شارح الحديث أن يكونَ مِن المحقِّقين في كلِّ فنٍّ من الفنونِ.

فلا تَظُنَّ أنَّ مَنْ شرَحَ ((صحيح البخاريِّ)) أو شرح ((صحيح مسلم))، أو غيرَهما من كتب الحديثِ، فالواقعُ يُخالِفُ ذلك.

---

[1]) البدر التمام شرح بلوغ المرام لحسين بن محمد بن سعيد المغربي المتوفّى سنة (١١١٩)، بتحقيق د.محمد شحوذ خرفان.

مثالهُ: لو نطَرْت إلى كتاب ((نيلِ الأوطار)) لَوَجَدْتَ أنه إذا أوْرَدَ مسألةً في الشروح متعلقة بأصول الفقه فهو يُحَقِّقُها؛ لأنه مُحَقِّقٌ في فنِّ أصولِ الفقهِ.

إذن: يَجِبَ عليك أن تَعْرِفَ المَيْدان الذي يَمِيلُ إليه الشارحُ ويتقنهُ، فالصنعانيُّ مثلا يَمِيلُ إلى الظاهرية، ويُتابعُ ابن حزمٍ في تَرجِيحاتِه، والشوكانيُّ في ((نيلِ الأوطارِ شرح منتقي الأخبار)) ([1]) تَجِدُه محُقِّقًا في أصول الفقه، وأما في علم الحديث فهو ناقلٌ.

إذاً: يَجِبُ أن تَعْرِفَ فنَّ المؤلف، فعندَما شرَح كتابَ الحديث، هل فنُّه هو الاعتقاد، أم الفقهِ، أم الرجالُ والأسانيدُ، أم اللغة؟

فإذا عرَفْتَ فنَّه الذي يُتْقِنُه، والذي يُطِيلُ في تحقيقِ مسائله، عندَها تَعْرِفُ مِيزةَ الكتابِ، وتَعْرِفُ، وتَعْرِفُ متى تَجْعَلُه في مراحل القراءة؟

الضابطُ الرابعُ:

إن كتبَ شروح الحديث الكبيرة قل أن تَسْلَمَ مِن خَلَلٍ في العقيدة، وسببهُ:

١-عدمُ الاطلاع على الآثارِ والسنن في هذا المسألة تارة.

٢-وعدم الاطلاع على كلامِ المحققين في هذا المسألةِ تارة أخرى.

ففي شروح الأحاديث صوابٌ كثيرٌ، وفيها كذلك بعض الغلط، مثالُة: بعض الأحاديثِ يُقرُّ فيها لعنَ معاوية-رضي الله عنه-أو انتقاصَ أحد من الصحابة – رضي الله عنهم – فهذا لا يجوز بأي حال البتة.

فشارحُ الحديث لا يتابع على زلته وخطئه في أنه:

١-لم يحقق.

---

[1]) منتقى الأخبار لمجد الدين أبي البركات عبد السّلام بن تيميّة، المتوفّى سنة (٦٥٢هـ) وهو جدّ شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨هـ).

٢-أو غُلِب عليه فيها.

٣-أو اتبع ما كان شائعًا عنده.

ومن القواعد المقررةِ عندَ الفقهاء: أن العالم لا يتبع على زلته. [١]

قال بعض العلماء: ((جعل الله – جل وعلا –لكل عالم غلطاً إمَّا في قول أو في فعل ويعلم الناس أنه غلط في هذا حتى لا يرتفع عالم إلى مرتبة النبوة)) [٢]

لا يمكن أن يعتقد في أحد أنه على الصواب التام لا يخطئ البتة، هذا ليس إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وما من عالم إلا وله سهو، وهذا لا يمنع من احترامهم والترحم عليهم لكن لا يتابعون على ذلك.

---

[١]) قيل احذروا زلّة العالم، فإنه إذا زلّ زلّ بزلّته عالم، انظر مجموع الفتاوى.

وقال أبو إسحاق الشاطبي في الموافقات (٤/٨٨): " تُسْتَعْظَمُ شَرْعًا زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَتَصِيرُ صَغِيرَتُهُ كَبِيرَةً، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ جَارِيَةً فِي الْعَادَةِ عَلَى مَجْرَى الِاقْتِدَاءِ، فَإِذَا زَلَّ؛ حُمِلَتْ زَلَّتُهُ عَنْهُ قَوْلًا كَانَتْ أَوْ فِعْلًا لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ مَنَارًا يُهْتَدَى بِهِ، فَإِنْ عُلِمَ كَوْنُ زَلَّتِهِ زَلَّةً؛ صَغُرَتْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ وَجَسَرَ عَلَيْهَا النَّاسُ تَأَسِّيًا بِهِ، وَتَوَهَّمُوا فِيهَا رُخْصَةً عَلِمَ بِهَا وَلَمْ يَعْلَمُوهَا هُمْ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ، وإن جهل كونها زلة؛ فَأَحْرَى أَنْ تُحْمَلَ عَنْهُ مَحْمَلَ الْمَشْرُوعِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ."

[٢]) صدق من قال ذلك، وقد يكون الحكمة في ذلك الابتلاء على المتبوعين كما أشار إلى ذلك العلامة المعلمي في العبادة (١/٢٩٤): "" واعلم أن الله تعالى قد يوقع بعض المخلصين في شيء من الخطأ ابتلاء لغيره أيتبعون الحق ويدَعون قوله أم يغترُّون بفضله وجلالته؟ وهو معذور بل مأجور؛ لاجتهاده وقصده الخير وعدم تقصيره؛ ولكن من تبعه مغترًّا بعظمته بدون التفات إلى الحجج الحقيقية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فلا يكون معذورًا، بل هو على خطر عظيم."

الخَاتِمَةُ

أحمد الله جلّ وعلا الذي يسّر لنا إكمال هذا الكتاب، وتقرير هذه الأبواب، وقد قصدت به بعد الإفادة لنفسي أن يستفيد منه الطلاب، وحاولت فيه تسهيل البحث للأحباب، ولا أنزه عنه الخلل والتقصير والعيب، فهي من عادة الإنسان بلا ريب، "فيا أيها الناظر اعمل فيه بشرط الواقف من استيفاء النظر بعين العناية وكمال الدراية، لا يحملك احتقار مؤلفه على التعسف، ولا الحظ النفساني على أن يكون لك عن الحق تخلف، فإن عثرت منه على هفوة أو هفوات، أو صدرت فيه عن كبوة أو كبوات، فما أنا بالمتحاشي عن الخلل، ولا بالمعصوم عن الزلل، ولا هو بأول قارورة كسرت، ولا شبهة مدفوعة زبرت، ومن تفرد في سلوك السبيل، لا يأمن من أن يناله أمر وبيل، ومن توحد بالذهاب في الشعاب والقفار، فلا يبعد أن تلقاه الأهوال والأخطار.

وكل أحد مأخوذ من قوله ومتروك، ومدفوع إلى منهج مع خطر الخطأ مسلوك.

ولا يسلم من الخطأ إلا من جعل التوفيق دليله في مفترقات السبل، وهم الأنبياء والرسل، على أني علقته باستعجال، في مدة الحمل والفصال، والخواطر كسيرة، وعين الفؤاد غير قريرة، والقرائح قريحة. والجوارح جريحة، من جنايات الأيام والأنام تأديبا من الله عن الركون إلى من سواه، واللياذ بمن لا تؤمن غلسة هواه، فرحم الله امرءً قهر هواه، وأطاع الإنصاف وقواه، ولم يعتمد العنت، ولا قصد من إذا رأى حسنا ستره، وعيبا أظهره ونشره.

وليتأمله بعين الإنصاف، لا بعين الحسد والانحراف، فمن طلب عيبا وجَدَّ وجد، ومن افتقد زلل أخيه بعين الرضا والإنصاف فقد فقد، والكمال محال لغير ذي الجلال"[١]

ولقد أحسن القائل:

وإن تجد عيبا فسدّ الخللا *** فجلّ من لا عيب فيه وعلا

وقال آخر:

ومن يصادف هفوة فليصلحا *** بعد تأمل لها وليصفحا

فقد جمعته على استعجال *** مع غربتي عن أهل ذي المجال

كتبه أبو مشكور الإسرافيلي

عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي

في دار الحديث السلفية بالحامي حرسها الله تعالى

يوم الخميس لثلاث خلون من الربيع الثاني عام ألف وأربعمائة وتسعة وثلاثين والحمد لله رب العالمين.

[١]) مقتبس من مقدّمة فيض القدير للإمام المناوي (٢/١).

أهمُّ المَصَادِر والمراجع:

١) أبجد العلوم، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، الناشر: دار ابن حزم

٢) أحكام القرآن، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣) أدب الطلب ومنتهى الأدب، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، المحقق: عبد الله يحيى السريحي، الناشر: دار ابن حزم – لبنان / بيروت.

٤) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير، بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: الدار السلفية – الكويت.

٥) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي.

٦) إصلاح المساجد من البدع والعوائد، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي ، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.

٧) أصول في التفسير، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: المكتبة الإسلامية.

٨) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ، الناشر: دار المعرفة – بيروت

٩) المجموع شرح المهذب «مع تكملة السبكي والمطيعي»، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار الفكر

١٠) المنهجية في طلب العلم، المؤلف أبو حاتم سعيد بن دعاس اليافعي اليمني، الناشر: مكتبة دار الحديث بدماج.

١١) إعداد البحث الأدبي، المؤلف محمد بن عبد الرحمن الشامخ،

١٢) الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين.

١٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، لناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

١٤) الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان.

١٥) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، المحقق حلاق، الناشر: دار ابن كثير.

١٦) مذكرة في أصول الفقه، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٧) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي ، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكاتب العربي – بيروت.

١٨) الروح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٩) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس.

٢٠) الطريق إلى النبوغ العلمي، المؤلف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

٢١) البيان السامي لمن سأل عن أخبار الحديث السلفية بالحامي، المؤلف أبو مشكور الإسرافيلي عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي.

٢٢) الفوائد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق الشيخ سليم الهلالي، الناشر: مكتبة الرشد.

٢٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، المؤلف: علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

٢٤) الدربة على الملكة، المؤلف عمرو بن عبد المنعم سليم.

٢٥) البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٢٦) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض.

٢٧) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

٢٨) التخريج ودراسة الأسانيد، المؤلف: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني.

٢٩) التوضيح لأصول البحث العلمي، المؤلف عبد العزيز العبديني.

٣٠) التخريج والاعتبار عند المحدّثين، المؤلف حمد بن إبراهيم العثمان، الناشر: دار الاستقامة.

٣١) الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، المؤلف: أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، الناشر: بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار ٢٠١٠م.

٣٢) الحث على تعلّم البحث، المؤلف: أبو عمار ياسر العدني.

٣٣) الاعتصام، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية.

٣٤) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، المؤلف محمود الطحان، مكتبة المعارف.

٣٥) الخطابة عند العرب، المؤلف: محمد الخضر حسين، المحقق: ياسر بن حامد المطيري، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

٣٦) العقد الفريد، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٧) الخطابة الإسلامية، المؤلف: عبد العاطي محمد شلبي، عبد المعطي عبد المقصود، الناشر: المكتب الجامعي الحديث.

٣٨) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المؤلف: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد.

٣٩) أصول الإنشاء والخطابة، المؤلف: محمد الطاهر ابن عاشور ، المحقق: ياسر بن حامد المطيري، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

٤٠) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: موسى الدويش، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،

٤١) تذكرة السامع والمتعلّم، المؤلف ابن جماعة، المحقق: أبو عمرو الحجوري، الناشر: دار الآثار.

٤٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٤٣) تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.

٤٤) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي.

٤٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٦) تحفة الخطيب المؤلف: أبو عبد الله فيصل الحاشدي.

٤٧) جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

٤٨) جامع العلوم والحكم، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي، المحقق: شعيب الأرناؤوط –إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٩) حلية طالب العلم، المؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٠) خطب الجمعة ومسؤوليات الخطباء، المؤلف: مجلس الدعوة والإرشاد، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد –المملكة العربية السعودية ١٤٢٥ هـ.

٥١) روافد حديثية، المؤلف محمد بن عمر بازمول، الناشر: دار الاستقامة.

٥٢) سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٥٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٤) صيد الخاطر، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: دار القلم – دمشق.

٥٥) طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، المؤلف: دخيل بن صالح اللحيدان، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

٥٦) علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، المؤلف: محمد محمود بكار، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٥٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف ثم المناوي القاهري، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

٥٨) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.

٥٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد.

٦٠) كيف تكتب بحثا أو رسالة دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة، المؤلف: أحمد شلبي.

٦١) مناهج البحث العلمي، المؤلف عبد الرحمن بدوي.

٦٢) منهج البحث الأدبي، المؤلف: علي جواد الطاهر.

٦٣) مقالات في علوم القرآن المؤلف: مساعد الطيار.

٦٤) مقدّمة ابن خلدون، الناشر: دار الكتب العلمية.

٦٥) منهج البحوثات في الدراسات الإسلامية، المؤلف: فاروق حماد.

٦٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

فَهْرسُ المُحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم الشيخ أبي بلال الحضرمي	٢
مقدمة المصنف	٣
أهمية الكتابة	٤
أهمية القلم	٥
أهمية التأليف	٩
الحث على التأليف	١١
الرد على من لا يرى التأليف في هذا الزمان	١٢
كم ترك الأول للآخر	١٣
التأليف يحتاج أهليه كاملة	١٤
طائفتان ابتلينا بهم في هذا الزمان	١٥
موضوع الرسالة	١٦
الشكر والتقدير	١٨
الباب الأول: المنهجية العامة للبحث	١٩
الفصل الأول: معنى منهجية البحث	٢٠
فائدة معرفة منهجية البحث	٢١
الفصل الثاني: أنواع البحث وسببه	٢٣

مقاصد التأليف	٢٤
مقصد التأليف عند ابن العربي	٢٦
الفصل الثالث: أهمية البحث وفوائده	٢٨
من فوائد البحث	٢٩
تنصيص العلماء على فوائد البحث	٣٠
الفصل الربع: الخطوات العامة للبحث	٣٢
الأولى: التعرف على المكتبة التي يبحث فيها	٣٣
الثانية: معرفة المصادر التي يتناول موضوع البحث	٣٥
الثالثة: قراءة بعض كتب الموضوع	٣٧
الربعة: تحديد موضوع البحث واختياره	٣٩
شروط تحديد الموضوع	٣٩
الخامسة: الجمع والتقميش	٤٢
طريقة تدوين المعلومات	٤٢
بعض الأشياء التي يراعى عند تدوين المعلومات	٤٢
السادسة: اختيار الاسم المطابق للبحث	٤٤
السابعة: خطة البحث	٤٤
تقسيم الخطة	٤٥
عادة العلماء تقديم ما الكلام فيه قصير	٤٦
الثامنة: المسودّة	٤٧
كيفية كتابتها	٤٧

أهمية هذه الخطوة	٤٨
التاسعة: الخاتمة	٤٩
كيفية كتابة التاريخ	٥٠
العاشرة: طرق ترتيب المصادر والمراجع	٥١
كيفية ترتيب المصادر والمراجع	٥٢
ترتيب معلومات الكتاب نفسه	٥٤
الحادي العشر: ترتيب الفهارس	٥٤
معنى الفهرس	٥٥
كيفية ترتيب فهرس الآيات	٥٥
كيفية ترتيب فهرس الأحاديث والآثار	٥٥
كيفية ترتيب فهرس المحتويات	٥٥
كيفية ترتيب فهرس الشعار	٥٦
كيفية ترتيب فهرس الأعلام	٥٦
الثانية عشر: الحاشية وكتابتها	٥٧
معنى الحاشية	٥٧
مواضع الحاشية	٥٨
الثالثة عشر: المبيضَة ونهاية المطاف	٥٩
صفحة العنوان	٥٩
الإهداء	٥٩
المقدّمة	٦٠

صلب الموضوع	٦٠
ملاحظة بعض الأشياء	٦١
الخاتمة	٦١
الفهرس	٦١
ترقيم الصفحات	٦٢
تنقيح البحث	٦٢
مراعاة الاستيعاب والشمول	٦٣
عرض البحث على المشايخ والزملاء	٦٤
الفصل الخامس: نصائح وتنبهات للباحث	٦٥
الأول: تقوى الله عزّ وجلّ	٦٥
فائدة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ الله﴾	٦٦
معنى تقوى الله عند التأليف	٦٧
المحققون لا يبالون بمخالفة الجمهور	٦٨
منهم الإمام تيمية	٦٩
منهم الإمام الشوكاني	٦٩
منهم الإمام الشنقيطي	٧٠
الثاني: التضرّع إلى الله عزوجل بالدعاء	٧٢
الإنسان فقير إلى ربه في كلّ الأحوال	٧٢
دعاء شيخ الإسلام إذا انغلقت عليه المسائل	٧٣
من أئمة السنة من يصلي ركعتين عند التصنيف	٧٤

كثرة الكتب مع عدم التضرّع إلى الله لا تزيد إلا حيرة وضلالا	٧٥
الثالث: الصدق في طلب الحق	٧٦
طريقة تحقيق المسائل	٧٧
التحقيق العلمي عند الألباني	٧٧
اتباع السلف الصالح رضوان الله عليهم	٧٨
من علامات الصدق في طلب الحق	٨٠
نصيحة الإمام المعلمي لطالب الحق جميلة جدا	٨١
الرابع: العمل في العلم	٨٢
المسكين من ضاع عمره في علم لم يعمل به	٨٤
الخامس: الإنصاف عدم التعصب	٨٤
العدل واجب في كل الأحوال	٨٤
الإنصاف الحقيقي	٨٥
لا يجوز ترك العمل بالكتاب والسنة	٨٦
السادس: التتبع والاجتهاد	٨٧
الرغبة في البحوث	٨٨
عمدة ذلك الصبر والمصابرة	٨٩
السابع: التثبت والتأكد	٨٩
الدقة في فهم كلام الله ورسوله وأوليائه	٩٠
الثامن: التوثق والأمانة العلمية في النقل	٩١
قصّة عجيبة	٩٢

متى يسند الفائدة؟	٩٣
لا ينبغي رمي العلماء بالسرقة	٩٣
توافق الخواطر وقعت لابن هشام والرضي	٩٤
التاسع: الاجلال والاحترام لأهل العلم الكبار	٩٤
لا يجوز الطعن في أهل العلم	٩٥
ليس أحد من الأئمة يتعمّد مخالفة الرسول ﷺ	٩٦
الرد عليهم يكون بأدب وسكينة	٩٦
الإمام ابن حزم لم يتأدب مع العلماء	٩٧
ليكن المتبادر إحسان الظن بالأكابر	٩٩
قصة عجيبة	٩٩
العاشر: الإلمام بجميع العلوم الشرعية	١٠٠
العالم يرتفع بمقدار علمه	١٠٠
الاستكثار في العلوم	١٠١
من اشتهر بفن فقط	١٠١
قصة لطيفة الحاشية	١٠١
الباب الثاني: منهجية البحث في فنون معيّنة	**١٠٢**
عدد فنون العلم	١٠٣
أصل علوم النقليات	١٠٣
أقسام العلوم الشرعية	١٠٤
جمع العلم ممدوح	١٠٥

التخصص في علم أو أكثر محمود	١٠٦
ما زال العالم يتخصص في بعض العلوم دون بعض	١٠٧
كيفية التخصص	١٠٧
الفصل الأول: كيف البحث في علم العقيدة	١٠٩
تعريف العقيدة	١٠٩
أهمية علم العقيدة	١٠٩
علم أصول الدين أشرف العلوم	١٠٩
أفضل العلم العلم بالله	١١٠
العلم النافع ما عرف العبد ربه	١١٠
لا ينبغي لعالم أن يدين بغير مادان به السلف	١١٢
ترتيب مسائل الاعتقاد وتصورها	١١٢
المبحث الأول: أصول الإيمان الستَّة	١١٣
المبحث الثاني: مصادر التلقي والاستدلال	١١٣
المبحث الثالث: مسائل الإيمان والكفر	١١٣
المبحث الرابع: ما يتعلق بالصحابة وأهل البيت	١١٤
المبحث الخامس: المعجزات والكرامات	١١٤
المبحث السادس: سمات أهل السنة وأهل البدع.	١١٤
مصادر ومراجع علم العقيدة	١١٤
مصادر لا يستغنى عنها الباحث في علم العقيدة	١١٦
البحث في كتب العقيدة	١١٧

الفصل الثاني: كيفية البحث في علم الفقه	١١٩
تعريف الفقه:	١١٩
إطلاق الفقه على الشريعة	١١٩
إطلاق الفقه على العلم بالأحكام العملية	١١٩
أول من تكلم في الفقه بهذه الصورة	١١٩
ظهور المذاهب الأربعة:	١٢٠
التمذهب ليس بواجب	١٢١
مذهب الظاهرية معتبر عند المحققين الحاشية	١٢١
أهمية علم الفقه	١٢٣
الفقه من أعظم أبواب الدين	١٢٤
كيفية تعلم الفقه	١٢٥
تقسيم الفقه عند الفقهاء القدامى والمتأخرين	١٢٥
مناهج الفقهاء في ترتيب المذاهب الفقهية	١٢٧
المصادر المعتمدة في الفقه	١٢٩
مصادر الفقه الحنفي	١٢٩
مصادر الفقه المالكي	١٣٢
مصادر الفقه الشافعي	١٣٤
مصادر الفقه الحنبلي	١٣٥
مصادر الفقه المقارن	١٣٧
مصادر فقه آيات الاحكام	١٣٨

مصادر أحاديث الحكام	١٣٨
معاجم المصطلحات	١٤٠
البحث في علم الفقه	١٤٢
المرحلة الأولى	١٤٣
المرحلة الثانية	١٤٣
المرحلة الثالثة	١٤٣
المرحلة الرابعة	١٤٣
كيف يجمع أدلة الفقه؟	١٤٣
كيف ترتب الأقوال في لمساله؟	١٤٤
الفصل الثالث: كيفية البحث في التفسير	١٤٦
تعريف التفسير	١٤٦
أهمية علم التفسير	١٤٦
جميع الطوائف تنزّل القرآن على مذهبها	١٤٧
اهتمام العلماء بعلم التفسير	١٤٨
طريقة تفسير القرآن	١٤٩
مصادر ومراجع علم التفسير	١٥١
كتب معاني القرآن والغريب	١٥١
كتب الوجوه والنظائر	١٥١
الكتب المسندة	١٥١
هل هناك تفسير للإمام أحمد؟	١٥١

كتب التفسير بالمأثور وغيره	١٥٢
التفسير الفقهي	١٥٣
التفسير الإجمالي	١٥٣
كتب إعراب القرآن	١٥٣
كتب المشكل	١٥٣
كتب في مواضيع معيّنة	١٥٤
البحث في كتب التفسير	١٥٥
المرتبة الأولى	١٥٥
المرتبة الثانية	١٥٦
المرتبة الثالثة	١٥٧
المرتبة الرابعة	١٥٩
المرتبة الخامسة	١٦٠
الفصل الرابع: كيفية البحث في المعاجم	١٦١
علم اللغة	١٦١
تتابع معاجم اللغة	١٦٢
قد يوجد في المعاجم مالا مستند له أصلا	١٦٣
طرق البحث في المعاجم	١٦٥
الطريقة الأولى:	١٦٥
الطريقة الثانية:	١٦٦
الطريقة الثالثة:	١٦٦

بعض اصطلاحات أهل المعاجم	١٦٧
الفصل الخامس: كيفية البحث في التاريخ	١٧٠
فن التاريخ وتدوينه	١٧٠
البحث في التاريخ	١٧٢
المستشرقون خالفوا الأمانة العلمية في طبع بعض كتب التواريخ	١٧٣
الباب الثالث: تخريج الأحاديث وما يتعلّق به:	١٧٥
الفصل الأول: معنى التخريج وموضوعه وكيفيته	١٧٦
تعريف التخريج	١٧٦
الفرق بين التخريج والإخراج الحاشية	١٧٦
موضوع علم تخريج الحديث	١٧٨
أنواع التخريج	١٧٩
مراحل تخريج الحديث	١٨٠
طريقة المحدثين في تخريج الحديث	١٨٠
الفصل الثاني: أهمية التخريج وفوائده	١٨٢
خلاصة فوائد التخريج	١٨٢
الهدف من دراسة علم الحديث	١٨٣
الفصل الثالث: طرق تخريج الأحاديث	١٨٥
معنى طرق التخريج	١٨٥
سبب تنوّع طرق التخريج	١٨٥
المسلك الأول: التخريج عن طريق المتن:	١٨٧

الوسيلة الأولى: التخريج من خلال طرف المتن	١٨٧
الوسيلة الثانية: التخريج من خلال لفظة من ألفاظ الحديث	١٨٨
الوسيلة الثالثة: التخريج من خلال موضوع الحديث	١٨٨
الوسيلة الرابعة: التخريج من خلال صفة المتن	١٨٨
المسلك الأول: التخريج عن طريق الإسناد	١٨٩
التخريج من خلال أطراف الأحاديث المرتبة على الراوي الأعلى	١٨٩
التخريج من طريق الفهارس والموسوعات المرتّبة على الراوي الأعلى	١٩٠
التخريج من طريق المسانيد والمعاجم	١٩٠
الفصل الرابع: كيفية بحث الرواة	١٩١
أهمية الإسناد	١٩١
مسائل علم الرجال	١٩٢
أشهر أنواع كتب الرجال	١٩٣
كيفية البحث في الرواة	١٩٤
الخطوة الأولى: تعيين الرواة	١٩٥
الخطوة الثانية: معرفة تاريخ مولد ووفاة الرواة	١٩٦
الخطوة الثالثة: معرفة مرتبة الراوي	١٩٧
تنبيه مهمّ	١٩٨
الفصل الخامس: كيفية الحكم على الحديث	١٩٩
شروط الحديث المقبول	١٩٩
تحقق شروط القبول في الحديث	١٩٩

مجيء الحديث من النبي ﷺ	٢٠١
ألفاظ في تصحيح الحديث	٢٠٢
ألفاظ في تضعيف الحديث	٢٠٣
قاعدة الشيخ مقبل في الحكم على الحديث	٢٠٣
الفصل السادس: تنبيهات مهمة	٢٠٤
الباب الرابع: ملحقات وتتمات:	**٢٠٦**
الفصل الأول: كيف تحقق كتابا؟	**٢٠٧**
معنى التحقيق	٢٠٧
أهمية التحقيق	٢٠٧
خطوات التحقيق	٢٠٨
التأكد بوجود تحقيق للكتاب	٢٠٨
جمع النسخ	٢٠٨
ترتيب النسخ	٢٠٩
المقابلة بين النسخ	٢٠٩
كلام نفيس للمحقق الكبير الشيخ أحمد شاكر	٢١٠
وضع الفهارس المختلفة	٢١١
وضع المقدّمات	٢١١
تنبيه	٢١٢
الفصل الثاني: كيف تلخص كتابا؟	**٢١٣**
معنى التلخيص	٢١٤

أهمية التلخيص	٢١٣
خطوات التلخيص	٢١٤
الفصل الثالث: كيف تحضر خطبة؟	٢١٧
معنى الخطية والخطابة	٢١٧
أهمية الخطابة	٢١٧
شروط الخطيب	٢١٨
تحضير الخطبة	٢٢١
المرحلة الأولى:	٢٢٢
المرحلة الثانية:	٢٢٣
المرحلة الثالثة:	٢٢٣
الفصل الرابع: كيفية قراءة كتب أهل العلم	٢٢٧
العلم نقطة كثّرها الجاهلون	٢٢٧
المنهجية العامة في قراءة الكتب	٢٢٨
أقسام الكتب	٢٢٩
يبدأ بالمختصرات	٢٣٠
معرفة مذهب المؤلف	٢٣١
كل علم له لغة	٢٣٣
تدوين الفوائد	٢٣٤
الفصل الخامس: كيفية قراءة كتب شيخ الإسلام	٢٣٥
شيخ الإسلام له مؤلفات كثيرة في شتى الفنون	٢٣٥

وصف بأنه إذا تكلم في فن لا يحسن إلا ذاك الفن	٢٣٥
كلام شيخ الإسلام له مزايا عدّة	٢٣٦
كيفية قراءة كتب شيخ الإسلام في العقيدة	٢٤٢
ثلاث مختصرات من كتبه مهمة جدا في العقيدة	٢٤٢
كلامه في المسائل الفقهية	٢٤٤
كلامه في أصول الفقه	٢٤٨
كلامه في القواعد الفقهية	٢٥٠
إذا اختلفت الفتاوى والنقولات عن شيخ الإسلام	٢٥٥
الفصل السادس: كيفية قراءة كتب العقيدة	٢٥٧
كتب العقيدة على قسمين:	٢٥٧
تصوّر المسألة في كتب المتأخرين	٢٥٨
الكلام في أبي حنيفة لا حاجة إليه	٢٥٩
معرفة أقوال الفرق	٢٦٠
الفصل السابع: كيفية قراءة كتب شروح الحديث	٢٦١
الضابط الأول	٢٦١
الضابط الثاني	٢٦٢
الضابط الثالث	٢٦٣
الضابط الرابع	٢٦٤
الخاتمة	٢٦٦
فهرس المصادر والمراجع	٢٦٨

فهرس الموضوعات	٢٧٧